

الكتور / بطرس بطرس نخالي

# السِّيَرُ الخَائِضَةُ المَصْرِتِ

١٩٩٠-١٩٨٣





# السِّيَرُ الْخَارِجِيَّةُ الْمِصْرِيَّةُ

١٩٨٣ - ١٩٩٠

الدكتور بطرس بطرس غالي

١٩٩١

الناشر

مكتبة الأبحاث المصرية  
١٦٥ شارع محمد فريد



## مقدمة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة من الكتابات والمقالات التي سبق أن نشرتها في دورية « السياسة الدولية » على مدى السنوات الثماني الماضية، ويدور معظمها حول أداء ومنجزات السياسة الخارجية المصرية .

وقد يتساءل القارئ: بحق لماذا اقتصرت تلك الكتابات على هذه الفترة الزمنية ، أو تلك الحقبة من السنوات بالذات ؟ ولماذا لم تشمل فترة أوسع كان تبدأ مثلاً بزيارة الرئيس الراحل أنور السادات إلى القدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، أو تبدأ بإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل في واشنطن في مارس ١٩٧٩ ، لا سيما وأنني قد شاركت في صنع هذه الأحداث الهامة في التاريخ المصري ، وكنت واحداً من شهودها المباشرين ؟ . لماذا حرصت هذه المقالات على تناول نشاطات السياسة الخارجية المصرية بدءاً من عام ١٩٨٣ ، وحتى عام ١٩٨٩ على التوالي ، وما هو المفزى أو المنطلق وراء اختيار هذين التاريخين ؟

يجب أن أعترف للقارئ بأنني ، ومنسذ أن توليت المنصب الوزاري في نوفمبر ١٩٧٧ ، قد أوليت اهتماماً خاصاً باستصدار مجموعة من الكتب البيضاء باسم وزارة الخارجية المصرية أكثر مما أوليت من اهتمام بوضع تقارير تحليلية عن النشاط الدبلوماسي المصري ، أو لتقييم تطور الدبلوماسية المصرية في مواجهة التحديات والأحداث .

لقد أوليت اهتماماً كبيراً بتجميع الوثائق الدولية وترتيبها ونشرها في سلسلة من الكتب البيضاء ، يقتصر كل منها على موضوع محدد . ولا يخفى أن نشر الوثائق لم يكن تقليداً متبعاً في إدارات الدولة المصرية عامة وفي وزارة الخارجية المصرية خاصة ، بل أن حجب الوثائق والتعامل بالسرية هو القاعدة المعمول بها ، لأسباب كثيرة ومتعددة يخرج ذكرها عن هذا المقام .

ورغبة في تكريس منهج نشر الوثائق ، فقد تم خلال السنوات الماضية نشر ما يقرب من عشرين كتاباً أبيض ، لعل أهمها كتاب « مبادرات السلام » التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات الذي صدر في عام ١٩٧٨ .

وكتاب « التعاون العربى - الافريقى » الذى صدر فى عام ١٩٨٧ ، وكتاب معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها ، والاتفاق التكميلى الخاص باقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان فى واشنطن فى ٦ مارس ١٩٧٩ والذى صدر فى عام ١٩٧٩ ، وكتاب « أزمة الشرق الأوسط » الذى صدر فى عام ١٩٧٩ ، وكتاب « مصر والمسألة الفلسطينية » الصادر فى عام ١٩٨١ ، وكتاب « الموقف المصرى فى المفاوضات الخاصة باقامة ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة ٧٩ - ١٩٨٠ » الذى صدر فى عام ١٩٨١ ، وكتاب « مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية » الذى صدر فى عام ١٩٨١ ، وكتاب « مصر ونهر النيل » الذى صدر فى عام ١٩٨٣ . وكتاب « مصر والمجموعة الأوروبية » الذى صدر فى عام ١٩٨٣ ، وكتاب « الدبلوماسية المصرية فى افريقيا » الذى صدر فى عام ١٩٨٩ .

يضاف الى ذلك سبب آخر فى عدم الاهتمام بتحليل الحقبة من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ، يتمثل فى أن مصر كانت وقتذاك تعاني من عزلة على الساحة العربية والاسلامية والافريقية وعدم الانحياز ، وكانت الدبلوماسية المصرية تكافح على عدة جبهات من أجل المحافظة على عضوية مصر فى منظمة الوحدة الافريقية ، وفى حركة عدم الانحياز ، بعد أن أخرجت مصر من الجامعة العربية ، ومن المؤتمر الاسلامى ، ومن ثم فقد كان من الصعب فى هذه المرحلة ايلاء اهتمام كاف بالتحليل والتأصيل والتقييم .

ولكن بعد ابريل ١٩٨٢ ، باتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضى المصرية ، تحقق الانتصار السياسى الاكبر للدبلوماسية المصرية ، وبدأت تتضح الرؤية رويدا رويدا أمام جبهة الرافضين والمتريدين لطريق السلام الذى سلكته مصر ، وذلك بعد أن ثبت لهم أن المنهج الذى كانت تتنادى به مصر هو المنهج الصحيح الذى يتعين اتباعه والتمسك بالعمل وفقا له ، وذلك اذا ما اريد للمنطقة أن تنعم بالسلام والأمن والتقدم .

كل هذه الأسباب والعوامل ، هى التى تقصر السبب فى عدم البدء فى كتابة المقالات حول نشاط السياسة الخارجية المصرية بشكل دورى ، يغطى كل منها عاما بأكمله ، الا بدءا من سنة ١٩٨٣ ، وبسبب صدور هذا الكتاب الذى يضمها فى غضون عام ١٩٩٠ ، كان من الطبيعى أن يكون عام

١٩٨٩ ، هو آخر الأعوام التي تضمها هذه السلسلة من المقالات ، التي استهدفت استعراض وتحليل نشاطات الدبلوماسية المصرية فى كل عام منها على حدة .

ولما كان هذا الكتاب ليس سوى إعادة لنشر مجموعة من افتتاحيات مجلة السياسة الدولية ، على مدى السنوات الثماني التي انقضت ، كما سبق ذكره ، فربما يلمس القارئ بعضا من التكرار ، الناجم عن تناول هذه المقالات لذات الموضوع مرة فى كل عام .

فى الفصل الأول من هذا الكتاب عالجت موضوع السياسة الخارجية المصرية فى عام ١٩٨٣ ، بطريقة تسجيلية محضة ، مكتفيا بذكر أهم الأحداث التي وقعت فى إطار العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبين سائر دول العالم ، فذكرت مثلا أسماء رؤساء الدول الذين زاروا مصر أو أسماء البلاد التي زارها الوزراء المصريون ، وكذلك أهم الاتفاقات التي أبرعت دون تقديم تحليل عن هذه الزيارات أو لتلك الاتفاقات .

وفى الفصل الثانى من الكتاب الذى تناولت فيه استعراض أوجه النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٤ ، حاولت أن أضيف بعض التحليلات للمجانب التسجيلى الذى ظل يغلب عليه .

وفى الفصل الثالث من الكتاب ، الذى خصصته للسياسة الخارجية المصرية فى عام ١٩٨٥ ، عدت مرة أخرى الى سرد الحوادث وتسجيلها تسجيلا أميناً ، متجنباً أضافه التحليلات أو التأملات لتلك الحوادث .

وفى الفصل الرابع من الكتاب ، الذى كرسته لعرض مجالات الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٦ ، عمدت الى الأخذ بالتقسيم الموضوعى الذى يتجنب بقدر الامكان التقسيم الجغرافى التقليدى لنواثر نشاط الدبلوماسية المصرية حيث تم تقسيم الفصل الى تسعة مباحث فرعية . اولها دبلوماسية السلام ، وتناولت فيه جهودات السياسة المصرية من أجل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، سواء كانت منازعات عربية أو افريقية . وثانيها دبلوماسية التنمية ، سواء اخذت تلك الدبلوماسية صورة تقديم

المساعدات المصرية للدول الافريقية النامية او صورة تلقى مصر للمساعدات الأجنبية من قبل الدول الصناعية المتقدمة . وثالثها دبلوماسية التحرير ، وهو المبحث الذى تناول دور مصر فى تحرير البلاد التى كانت ومازالت تحت نير الاستعمار ، ثم خصصت المبحث الرابع لعلاقات مصر مع دول العالم الثالث ، والمبحث الخامس لعلاقات مصر مع الدولتين الكبيرتين ، والمبحث السادس لعلاقات مصر مع الأحزاب السياسية الأجنبية ، والمبحث السابع للاتصالات الدبلوماسية التى تمت خلال السنوات والمؤتمرات العلمية ، والمبحث الثامن لدراسة موقف مصر من قضية نزع السلاح ، والمبحث التاسع والآخر تحدثت فيه عن موقف مصر من قضية حقوق الانسان .

وفى الفصل الخامس من الكتاب ، المتعلق بالنشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٧ ، فقد اتبعت فيه نفس التقسيم الذى اتبعته فى الفصل الرابع مع التعديل فى هيكليته التناول ، حيث قسمت الموضوع الى ثلاثة أقسام رئيسية ، القسم الأول منها لدبلوماسية السلام ، والقسم الثانى لدبلوماسية الوفاق العربى ، والقسم الثالث لدبلوماسية التنمية . وفى كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة الرئيسية ، لجأت الى تقسيمه الى مباحث فرعية . فبالنسبة الى القسم الخاص بدبلوماسية السلام ، تم تناول ثلاثة عشر مبحثاً هى كما يلى : ١ - دبلوماسية السلام والقضية الفلسطينية ٢ - دبلوماسية السلام والحرب العراقية الايرانية ٣ - دبلوماسية السلام والقضية اللبنانية ٤ - دبلوماسية السلام والجنوب الافريقى ٥ - دبلوماسية السلام والنزاع بين ليبيا وتشاد ٦ - دبلوماسية السلام وقضية قبرص ٧ - دبلوماسية السلام وقضية أفغانستان ٨ - دبلوماسية السلام والمشكلة الكورية ٩ - دبلوماسية السلام وقضية الأمن فى أمريكا الوسطى ١٠ - دبلوماسية السلام ونزع السلاح النووى ١١ - دبلوماسية السلام والوفاق الجديد بين الدولتين العظميين ١٢ - دبلوماسية السلام والحوار الأيديولوجى ١٣ - دبلوماسية السلام والتنظيم الدولى ١٤ - بالنسبة للقسم الخاص بدبلوماسية الوفاق العربى ، فقد تم تناول سبعة مباحث فرعية كما يلى : ١ - دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية - السودانية ٢ - دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية - الأردنية ٣ - دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية - العراقية ٤ - دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية - الفلسطينية ٥ - دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية - السعودية ٦ - دبلوماسية الوفاق ونزاع



الصحراء الغربية ٧ - دبلوماسية الوفاق ومؤتمر قمة عمان ٠ وأخيرا بالنسبة للقسم الخاص بدبلوماسية التنمية ، فقد تم تناول أربعة مباحث فرعية كما يلي : ١ - دبلوماسية التنمية والوحدة الأفريقية ٢ - دبلوماسية التنمية والعلاقات مع الدول الصناعية المتقدمة ٣ - دبلوماسية التنمية والعلاقات بين الجنوب والجنوب ٤ - دبلوماسية التنمية والمؤتمرات الدولية ٠

وفي الفصل السادس من الكتاب ، الذى تناولت فيه استعراض وتقييم نشاط الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٨ ، عدت الى انتهاج أسلوب التقسيم الجغرافى التقليدى ، الذى يتميز بالبساطة والوضوح وملامسته للمواقع السياسى ، وذلك بعد أن تعرض التقسيم الموضوعى الذى اتبعته فى الفصلين الرابع والخامس من الكتاب للانتقاد ، لما انطوى عليه من تعقيد وتكرار وإبتعاد عن الواقعية ٠ وعليه فقد تم تقسيم الفصل السادس الى ثلاثة أقسام، خصص أولها للدبلوماسية المصرية على الساحة الأفريقية ، وثانيها للدبلوماسية المصرية على الساحة العربية ، بينما تناول ثالثها الدبلوماسية المصرية على الساحة اللاتحادية والغالية ، وبذلك تم تجنب التقسيمات الفرعية المتعددة التى اتبناها فى الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب ٠

أما الفصل السابع من الكتاب ، والذى خصص لتحليل جوانب النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٩ ، فقد أردنا أن نجدد فيه حتى نستطيع أن نتمشى مع المتغيرات السياسية التى سادت الساحة الدولية ، ومن ثم فقد تم تقسيم هذا الفصل الى أربعة أقسام رئيسية : القسم الأول للمتغيرات السياسية الجديدة ، مثل التقارب بين الشرق والغرب ، والوصول بمرحلة تصفية الاستعمار الى منتهاها بعد استقلال ناميبيا ، وأحياء دور الأمم المتحدة فى عصر الوفاق الجديد ، أما القسم الثانى فقد حمل عنوان الدبلوماسية المصرية والدائرة الأفريقية ، وتم تقسيمه الى ثمانية مباحث فرعية كما يلي : ١ - مواجهة التحديات الاقتصادية ٢ - استقلال ناميبيا وتصفية الأبارتيد ٣ - تسوية المنازعات الأفريقية بالطرق السلمية ٤ - التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية ٥ - تجمع دول حوض النيل ٦ - التعاون العربى - الأفريقى ٧ - اللجان المشتركة بين مصر والدول الأفريقية ٨ - الاتصالات والاتفاقات بين الأحزاب الأفريقية ٠ كما تم تقسيم القسم الثالث الذى جاء

تحت عنوان الدبلوماسية المصرية والدائرة العربية ، الى ثمانية مباحث فرعية كما يلي : ١ - مصر ومجلس التعاون العربى ٢ - مصر والجامعة العربية ٣ - مصر والقضية الفلسطينية ٤ - مصر والمشكلة اللبنانية ٥ - مصر والحرب العراقية - الايرانية ٦ - مصر والعلاقات مع ليبيا ٧ - مصر والعلاقات مع السودان ٨ - مصر والعلاقات الخليجية ٩ - وبالنسبة للقسم الرابع والآخر الذى خصص للدبلوماسية المصرية والدائرة الدولية ، فقد تم تقسيمه الى سبعة مباحث فرعية كما يلي : ١ - مصر والعلاقات مع القوتين الأعظم ٢ - مصر والعلاقات مع دول أوروبا الغربية ٣ - مصر والعلاقات مع دول أوروبا الاشتراكية ٤ - مصر والدول الآسيوية ٥ - مصر والعلاقات مع دول أمريكا اللاتينية ٦ - مصر وحركة عدم الانحياز ٧ - مصر والأمم المتحدة ٨ - ويمكن القول بصفة عامة أن هذا الفصل السابع من الكتاب قد نجح فى أن يجمع بين الجانب التسجيلى والجانب التحليلى بشكل متوازن ٩

أما الفصول الثامن والتاسع والعاشر من هذا الكتاب ، فانها تختلف عن الفصول السبعة سالفة الذكر ، بالنظر الى أنها لم تعالج كسابقاتها نشاطات الدبلوماسية المصرية عامة من خلال فترة زمنية محددة ، تمتد على طول عام بأكمله ، ولكنها عالجت السياسة المصرية فى القارة الأفريقية من زاوية محددة أو فى مجال بعينه ، وقد رأيت أن أجعلها جزءاً لا يتجزأ من الكتاب ، لأن المعلومات والتحليلات التى تتضمنها تلك الفصول الثلاثة ، تعد مكملة للمعلومات والتحليلات التى تضمنتها الفصول السبعة الأولى ٩

هذا وقد أضفت الفصل الحادى عشر والكتاب مائل للمطبوع لأسجل نشاط الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٩٠ وهو العام الذى سوف يعرف مستقبلها بعام « العنوان العراقى على الكويت فى النطاق الإقليمى وعام انتهاء الحرب الباردة رسمياً فى النطاق العالمى » ٩

وجدير بالذكر أنه قد سبق لى أن أصدرت كتباً تتضمن مجموعات من المقالات أو الدراسات التى سبق لى نشرها فى المجلات المتخصصة ٩ وقد نالت هذه الكتب التى يغلب عليها الطابع الصحفى رواجاً لم تحظ به الكتب التى وضعتها والتى يغلب عليها الطابع الأكاديمى البحت ٩ ولذلك يبدو لى أن من

واجب الباحثين أن لا يمحـصروا جهـدهم فى دائرة واحدة هى الدائرة الأكاديمية ، بل يجب توزيع نشاطهم على جبهتين فى آن معا ، أحدهما هى الجبهة العلمية الخالصة ، والثانية هى الجبهة الصحفية التى تخاطب جمهوراً أوسع نطاقاً .

وفى الحقيقة اذا ما استطعت أن احتفظ بالتوازن المنشود بين هذين النوعين من الكتابة ، الى جانب العمل السياسى التنفيذى والنشاط الدبلوماسى اليومى ، واذا نجحت فى أن أجمع بين تلك الأنشطة الثلاثة ، فانى اكون حينئذ قد حققت الهدف المنشود ، والغاية المبتغاه ، والأمل المرجو ، من الجهد المبذول .

بطرس بطرس غالى

القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٠



## الفصل الأول

النشاط الدبلوماسي المصري

في عام ١٩٨٣



تصدر هذه الدراسة مع طلوع عام جديد ، تقف جمهورية مصر العربية على عتباته ، متطلعة الى غد أفضل لها ولشعوب العالم من حولها . واذا كانت اجواء السلام وجهود التنمية هى السبيل الوحيد الذى يفضى الى توفير المزيد من مقومات التقدم وتحقيق آمال الشعوب فى اشباع حاجتها الملحة الى التطور المتنامى الاقتصادى والاجتماعى ، فان الدبلوماسية المصرية على مدى العام المنصرم ، قد تكرست نشاطاتها وتمحورت جهودها حول هدف واحد هو العمل من أجل السلام وتعبئة كل الطاقات لنفع جهود التنمية .

ولعل ابرز ما تميز به عام ١٩٨٣ ، كان انعقاد القمة السابعة لمحركة عدم الانحياز فى نيودلهى من ٧ - ١٢ مارس ١٩٨٣ ، حيث بدأت مرحلة جديدة تحاول الحركة من خلالها ان تعبر عن المطامع والامال المشروعة لدول العالم الثالث التى عانت طويلا من القهر والاستغلال من جانب الدول المتقدمة ، وهى المطامع والامال التى تتركز أساسا فى تحقيق نظام دولى يقوم على السلام ، وينهض على تكافؤ الفرص فى ظل مناخ خال من التوتر والصدام . وكانت استعادة مصر لدورها الرائد فى حركة عدم الانحياز ، تعبيرا عن ارادتها فى الاسهام بجهودها الخلاق فى زيادة فعالية الحركة من خلال تدعيم المطالب العادلة لدول عدم الانحياز على المستوى الدولى .

وفى مؤتمر نيودلهى ، دعا السيد الرئيس محمد حسنى مبارك دول عدم الانحياز الى عقد مؤتمر وزارى لوضع نظام متكامل لمواجهة مشكلة أمن الدول غير المنحازة . كما دعا الى انتهاء الصراعات بين دول الحركة والالتزام باللاجوء الى الوسائل السلمية لحل المنازعات ، وطالب باتخاذ خطوات محددة لانتهاء الحرب العراقية - الايرانية ، كما دعا الى اعداد ورقة بالخطوط العريضة لأسس استئناف الحوار بين الأغنياء والفقراء وقد اختيرت مصر عضوا فى مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز للسنوات الثلاث القادمة .

وعلى مدى السنة الماضية ، تركزت الجهود الدولية والاتصالات الخارجية للدبلوماسية المصرية حول تدعيم الاقتصاد الوطنى والتصدي لمشكلة البناء

الداخلى فى جميع الميادين ، فجاءت زيارات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك لكل من جنيف وبلجراد خلال شهر يونيو ١٩٨٣ بمثابة خطوات هامة على هذا الطريق .

فقد دعا السيد الرئيس - امام مؤتمر العمل الدولى بجنيف - الى روح جديدة للتعاون الدولى من أجل السلام والبناء ، كما اقترح انشاء صندوق دولى لتدريب العمالة فى الدول النامية لسد النقص نتيجة الهجرة . ودعا كذلك الى مساندة شعب فلسطين فى تقرير مصيره واقامة كيانه الوطنى وتصحيح اوضاع العمال العرب فى الاراضى المحتلة وتوفير مليار فرصة عمل للشباب بهدف القضاء على الفقر والبطالة .

وفى خطاب امام المؤتمر السادس للتجارة والتنمية ببلجراد دعا السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الى عقد لقاءات ثورية على مستوى القمة بين رؤساء الشمال والجنوب لتدارس الاوضاع الاقتصادية الدولية والاتفاق على سياسات تجنب العالم تكرار الازمات الحادة . كما دعا الى انشاء بنك عالمى للتنمية ومشاركة كافة الدول فى بنك الجنوب الذى دعا له فى قمة عنم الاتحياز فى الهند .

وخلال عام ١٩٨٣ حقق التكامل بين مصر والسودان خطوات تنفيذية حاسمة ، تبلورت بموجبها تلك الفكرة الى واقع عملى يصنع من الشعبين كيانا واحدا يتدفق عبره نهر واحد يهب الحياة والرقى والنماء على ضفاف الوادى . وقد عكست هذه الحقيقة نفسها فى زيارات اربع قام بها الرئيس حسنى مبارك الى السودان الشقيق ، فكانت زيارته الاولى قد تمت فى ٢٢ فبراير ١٩٨٣ بمناسبة الاجتماع الاول للمجلس الاعلى للتكامل ، واستمر الاجتماع عن اصدار عدد من القرارات بصدد تحقيق التكامل بين البلدين ، وكانت الثانية فى ١٩ ابريل ١٩٨٣ حيث ادى الرئيس مبارك بصوته فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية فى السودان اسوة بالرئيس نيميرى الذى ادى بصوته فى استفتاء اكتوبر ١٩٨١ ، بالقاهرة ، ثم كانت الزيارة الثالثة فى ٢٢ مايو ١٩٨٣ للمشاركة فى احتفالات اعياد الثورة السودانية حيث تم تبادل وثائق التصديق على ميثاق التكامل ، وافتتح الرئيسان الجلسة الاولى لبرلمان وادى النيل ، واخيرا كانت زيارته الرابعة فى ١٨ اكتوبر ١٩٨٣ .



وخلال العام الماضى قام وزير الخارجية بزيارة السودان الشقيق يوم ٢٢ فبراير ١٩٨٣ لحضور اجتماعات المجلس الأعلى للتكامل ، وللمشاركة فى الاجتماع الدورى الاول لموزيرى خارجية مصر والسودان تنفيذا للتكامل فى المجال الخارجى ، كما قام بزيارة الى الخرطوم فى ١٠/١٠/١٩٨٣ ، وأخرى فى ١٨/١٠/١٩٨٣ .

أما السيد وزير الدولة للشئون الخارجية فقد قام بزيارة الخرطوم خمس مرات خلال العام المنصرم ، ثم كانت زيارته السادسة للسودان الشقيق فى أول نوفمبر ١٩٨٣ ، عندما استضافت الخرطوم الاجتماع الخامس لوزراء خارجية مصر والسودان وزائير واوغندا وأفريقيا الوسطى .

وعلى الجانب الآخر فقد استقبلت جمهورية مصر العربية الرئيس جعفر نميرى أربع مرات خلال عام ١٩٨٣ ، كما استقبلت السيد محمد ميرغنى مبارك - وزير الخارجية السودانى أربع مرات ، الأمر الذى يعبر عن مدى التنسيق والعلاقة الخاصة التى تربط بين جمهورية مصر العربية وبين جمهورية السودان الديمقراطية الشقيقة .

وبالنسبة للعلاقات المصرية العربية فقد شهد عام ١٩٨٣ تطورا هاما على هذا الصعيد لا يقارن بما كان عليه فى السنوات السابقة ، فقد اجتمع الرئيس مبارك فى نيودلهى فى شهر مارس ١٩٨٣ بالملك حسين - ملك الأردن وفى شهر أكتوبر ١٩٨٣ اجتمع فى فندق بلازا فى نيويورك مع جلالة الملك الحسن الثانى - عاهل المغرب ، كما قدم السيد طارق عزيز - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى فى زيارة الى القاهرة خلال يوليو ١٩٨٣ ، وكان قد مهد لهذه الزيارة الهامة لقاء سبق ان عقد فى باريس بين وزير الدولة للشئون الخارجية والسيد طارق عزيز خلال الاسبوع الاول من يناير ١٩٨٣ .

وفى شهر فبراير ١٩٨٣ اوفد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك كلا من وزير الدولة للشئون الخارجية ووكيل وزارة الخارجية السيد الدكتور أسامة النياز ، فى مهمة عاجلة الى كل من بغداد وعمان وبيروت .

وفى شهر نوفمبر ١٩٨٣ قام السيد طه ياسين رمضان - النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى بالمرور بالعاصمة المصرية \*

وفى أعقاب تطورات الأزمة اللبنانية - بشكل درامى - فى أكتوبر ١٩٨٣ ، قام وزير الخارجية بزيارة الى كل من بغداد وعمان والرباط حاملا رسائل من السيد رئيس الجمهورية الى ملوك ورؤساء هذه الدول العربية الثلاث \*

وفى شهر سبتمبر ١٩٨٣ قام الرئيس جوليى - رئيس جمهورية جيبوتى بزيارة الى جمهورية مصر العربية ، فكانت أول زيارة يقوم بها رئيس دولة عربية الى القاهرة منذ التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد \*

وفى الدائرة الأفريقية كان عام ١٩٨٣ عاما مليئا بـحركة ونشاط الدبلوماسية المصرية حيث كثفت مصر علاقاتها واتصصالاتها بشقيقاتها الأفريقيات على جميع الأصعدة والمستويات ، فقد استقبلت مصر فى شهر أكتوبر ١٩٨٣ الرئيس التتزانى جوليوس نيريرى ، وفى شهر نوفمبر ١٩٨٣ استقبلت مصر الرئيس حسين كوتشى - رئيس جمهورية النيجر ، وفى شهر مارس ١٩٨٣ قام وزير خارجية ليبيريا بزيارة الى جمهورية مصر العربية ، كما قام وزير خارجية زائير بزيارة مصر خلال شهر يوليو ، وفى أغسطس ١٩٨٣ قام وزير خارجية جزر القمر بزيارة رسمية الى جمهورية مصر العربية ، كما قام وزير خارجية غينيا الاستوائية بزيارة الى القاهرة خلال شهر سبتمبر ١٩٨٣ \* وفى ذات الشهر قام وزير خارجية افريقيا الوسطى بزيارة الى القاهرة \*

ومعبيرا عن اهتمام مصر بدعم وتعميق علاقاتها الأفريقية قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارات متعددة الى العواصم الأفريقية المختلفة ، فقام برحلته الأولى فى شهرى يونيو ويوليو ١٩٨٣ لزيارة كل من الكاميرون والخبابون وتشاد ورواند وأنجولا وزائير والسودان ، وفى خـلال شهر أغسطس ١٩٨٣ قام وزير الدولة للشئون الخارجية برحلته الثانية التى زار خلالها كلا من جمهورية توجو والكونغو برازافيل وجمهورية افريقيا الوسطى

وجمهورية تشاد ، وقد حمل وزير الدولة للشؤون الخارجية رسائل من السيد رئيس الجمهورية الى رؤساء دول هذه البلاد الأفريقية الشقيقة جميعا ، وتم تدارس وسائل دعم وتعميق العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر وبين هذه الدول .

وفي شهر أكتوبر ١٩٨٣ انعقد في الخرطوم مؤتمر أفريقي خماسي شاركت فيه مصر الى جانب السودان وتشاد وزائير وأفريقيا الوسطى ، خصص أساسا لدراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك لهذه الدول الخمس . وكان انعقاد هذا المؤتمر مناسبة للتلاقى بين بعض الدول الواقعة في حوض النيل وذات الحدود المشتركة ، مما مهد لاتصالات جانبية بين مصر وهذه الدول دعما وتوثيقا للعلاقات الثنائية التي تربطها بها .

ولا يخفى أن قضايا القارة الأفريقية الساخنة خلال عام ١٩٨٣ وأهمها التدخل الليبي في تشاد ، وقضية الصحراء الغربية قد نالت قسطا وافرا من اهتمام الدبلوماسية المصرية ومن جهودها في البحث عن أفضل الحلول السلمية لها .

كما شاركت مصر - بإعالية - في الدورة التاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية التي انعقدت في أنديس إيبايا خلال شهر يونيو ١٩٨٣ ، وكان للدور الحياضي والتفريقي الذي لعبته مصر بين مجموعة الدول المؤيدة للجمهورية الصحراوية ومجموعة الدول المعارضة لها أثر فعال أمكن بفضل المؤتمر أن ينعقد وأن يتم تجاوز هذه الأزمة التي كادت تعصف بمنظمة الوحدة الأفريقية .

واتصالا بالنشاط المصرى في المجال الأفريقي شاركت مصر في المؤتمر الفرنسي - الأفريقي الذي عقد بفييتيل في فرنسا في شهر أكتوبر ١٩٨٣ - وقد انتهزت مصر هذه المناسبة للعمل على دعم علاقاتها الثنائية بقيادات هذه المجموعة من الدول الأفريقية عبر تكثيف الاتصالات معها في القضايا ذات الاهتمام المشترك .

( السياسة الدولية )

أما العلاقات بين جمهورية مصر العربية وبين دول المعسكر الغربى فقد حظيت خلال عام ١٩٨٢ بدرجة أكبر من الاهتمام والتطور ، فقد استهل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك نشاطاته فى يناير من عام ١٩٨٢ المنصرم ، بجولة واسعة زار خلالها كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا .

وفى شهر أكتوبر ١٩٨٢ قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بجولة ثانية اخذته الى باريس ونيويورك وواشنطن .

وإذا كانت الهوم الاقتصادية على رأس قائمة القضايا التى بحثها السيد الرئيس فقد نازعتها الهوم السياسية تلك المكانة ، فلقاءات السيد الرئيس بزماء اليهود الأمريكيين ، ثم باعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، ركزت على أهمية معالجة القضية الفلسطينية بالتوازى مع المشكلة اللبنانية لأن الأمر لم يعد يحتمل مزيدا من الانتظار .

ودعا الرئيس مبارك الى ضرورة اعطاء دفعة جديدة لمبادرة الرئيس ريجان للسلام فى الشرق الأوسط ، وقد أكد الرئيس مبارك - خلال لقاءاته جميعها - سواء بالرئيس الفرنسى ميتران فى باريس ، أو فى القمة المصغرة لدول عدم الانحياز فى نيويورك أو من فوق منبر الأمم المتحدة ، أو خلال محادثاته مع الرئيس ريجان - التزام مصر الاستراتيجى بالسلام ، وأوضح أن عودة السفير المصرى الى تل ابيب رهن بثلاثة تطورات لازمة هى : الانسحاب الاسرائيلى الكامل من لبنان ، ووقف بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، وإبداء قدر كبير من المرونة ازاء مشكلة ( طابا ) المصرية .

وأكد الرئيس مبارك - لمضيفيه - أن المشكلة الفلسطينية هى جوهر الصراع فى المنطقة ، وأنها بالتالى مفتاح السلام ، فلا سلام دون تحقيق كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

كما انتقد الرئيس مبارك - بشدة - فى خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، محاولات اسرائيل لفرض الأمر الواقع بالاستيطان فى الأراضى

الاحتلة ، وقال انه لا يمكن فرض السلام بالقوة ، والا أصبح مجرد هدنة مسلحة سرعان ما تنتهى .

ومتابعة لنشاط الدبلوماسية المصرية مع دول أوروبا الغربية ، قام السيد وزير الخارجية بزيارة الى ألمانيا الغربية خلال شهر يونيو ١٩٨٣ ، وبزيارة الى هولندا فى شهر أغسطس ١٩٨٣ ، ومن ناحية أخرى قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى الفاتيكان مرتين : الأولى فى شهر مارس ١٩٨٣ ، والثانية فى شهر يوليو ١٩٨٣ . كما زار كلا من الدانمارك والسويد فى شهر أكتوبر ١٩٨٣ ، وفى شهر نوفمبر قام بزيارة الى العاصمة السويسرية ( برن ) حيث تقابل مع رئيس الاتحاد السويسرى ، ووزير الخارجية ، وغيره من المسئولين هناك .

وفى جميع هذه البلاد حمل سيافته رسائل من السيد رئيس الجمهورية الى رؤساء هذه الدول الأوروبية الغربية ، كما تدارس - مع مختلف القيادات المسئولة فيها وسائل دعم العلاقات التى تربط بين مصر وبين هذه الدول .

وعلى الساحة الآسيوية ، شهد عام ١٩٨٣ المنصرم نشاطا غير مسبوق للدبلوماسية المصرية مع بلدان قارة آسيا ، فقد قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى شهر أبريل ١٩٨٣ بجولة شملت كلا من الصين وكوريا الشمالية واليابان واندونيسيا وباكستان .

كما استقبلت مصر كلا من الرئيس مامون عبد القيوم - رئيس المالديف مرتين الأولى فى فبراير والثانية فى مارس ١٩٨٣ كضيف شرف فى احتفالات العيد الألفى للأزهر ، كما قام الرئيس جاوردا - رئيس جمهورية سرى لانكا بزيارة رسمية خلال شهر يونيو ١٩٨٣ وفى شهر سبتمبر من العام المنصرم استقبلت مصر ملك نيبال الذى قام بزيارة خاصة الى بلادنا .

وعلى مستوى وزراء الخارجية ، استقبلت مصر وزير خارجية سنغافورة خلال شهر سبتمبر ١٩٨٣ .

وبالنسبة للعلاقات بين جمهورية مصر العربية وبين دول قارة أمريكا

اللاتينية ، فقد شهد عام ١٩٨٣ الكنفى ، متابعة للزيارات التى كان السيد وزير الدولة للشئون الخارجية قد بناها لدول القارة اللاتينية فى السنوات السابقة ، حيث قام سيادته بعد مشاركته فى اجتماعات مؤتمر عدم الانحياز فى نيكاراغوا بزيارة الى كل من بنما والاكوادور وفنزويلا خلال شهر يناير ١٩٨٣ •

وعلى الجانب الآخر ، استقبلت مصر فى شهر نوفمبر ١٩٨٣ وزير خارجية شيلي ردا على الزيارة التى كان السيد وزير الدولة للشئون الخارجية قد قام بها الى شيلي فى عام ١٩٨٢ •

اما العلاقات بين جمهورية مصر العربية وبين دول أوروبا الاشتراكية ، فقد دخلت خلال عام ١٩٨٣ مرحلة من الايجابية والصركية دفعت بها الى مستوى جديد لم تالقه فى السنوات السابقة •

فقد جرى تكثيف العلاقات مع جمهورية رومانيا الاشتراكية خلال العام المنصرم انعكس فى زيارة السيد وزير الخارجية الى بوخارست فى أبريل ١٩٨٣ وتوقف السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى العاصمة الرومانية فى شهر يونيو من العام المنصرم فى طريق عودته من بلجراد الى القاهرة بعد اللقاء خطاب مصر امام الدورة السادسة للائتلاف •

كما قام السيد رئيس الوزراء بزيارة رسمية الى رومانيا خلال شهرى يوليو/اغسطس ١٩٨٣ ، وتوجت هذه الاتصالات جميعها بين البلدين بالزيارة الرسمية التى قام بها الرئيس شاوشيسكو الى القاهرة خلال شهر اكتوبر ١٩٨٣ •

والى جانب ذلك فقد شهدت العلاقات المصرية - اليوغوسلافية تطورا جديدا خلال عام ١٩٨٣ عندما قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة الى بلجراد ، اضيفت الى رصيد للعلاقات العميقة التى تربط بين البلدين •

كما قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية فى شهر نوفمبر ١٩٨٣ ، وعلى الجانب الآخر فقد

استقبلت مصر فى غضون عام ١٩٨٣ كلا من نائب وزير خارجية المانيا الديمقراطية فى شهر مارس ١٩٨٣ ونائب وزير خارجية بولندا فى شهر مايو ١٩٨٣ ، وكذلك نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية رومانيا فى نفس الشهر .

كما استقبلت كذلك السيد اوليج جرينفسكى - مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية السوفيتية ، وكانت كل هذه الاتصالات بمثابة مؤشرات على دعم وتقوية العلاقات المصرية مع بلدان دول أوروبا الاشتراكية .

ومع انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة حققت جمهورية مصر العربية انتصارا دبلوماسيا كبيرا ، عندما نجحت فى الحصول على مقعد فى مجلس الأمن للعامين القادمين ٨٤ - ١٩٨٥ بأغلبية ١٢٥ صوتا ، وكان ذلك ترجمة عملية لمدى مصداقية الدبلوماسية المصرية وقدرتها على الحركة النشطة وما اكتسبته من احترام وتقدير على المستوى الأفريقى والعالمى .

ومع هذه المعالجة السريعة التى نستعرض بها حجم الدور الكبير والنشاط الضخم الذى قامت به الدبلوماسية المصرية على مدى العام المنصرم لا ينبغي أن ننفل ذكر انتصار آخر نجحت هذه الدبلوماسية فى تحقيقه وذلك عندما احتضنت مصر خلال شهر سبتمبر ١٩٨٣ مؤتمر السلام من خلال القانون ، اذ مكف على مدى خمسة أيام ٦٣٠ من رجال القانون من مختلف دول العالم على مناقشة ( ١٠٤ ) أبحاث قانونية حول العديد من الموضوعات المشتركة التى طرحت اثناء جلسات المؤتمر الدولى الحادى عشر للسلام من خلال القانون ، وشارك فيه رئيس محكمة العدل الدولية ، وسبعة عشر وزير عدل ، ورئيس هيئة قضائية ، وكان الرئيس حسنى مبارك قد افتتح جلسات المؤتمر فى احتفال كبير اهدى فيه رئيس الحركة المنظمة للمؤتمر جائزة « رجل السلام » للرئيس مبارك .

وجدير بالذكر أن السمة الرئيسية للنشاط المصرى على الجبهة الدبلوماسية إنما يتحدد فى إيمانها بمفهوم السلام ليس فقط كاسلوب من أساليب العمل الدولى الذى تراضت على نهجه الجماعة الدولية ، وإنما

كاستراتيجية ضرورية لعملية البناء الوطنى على المستوى القومى ، ومطلوب ملء وحيوى لشعوب العالم أجمع التى غدت تعيش فى ظل مجتمع دولى تخيم عليه سيكولوجية الرعب النووى والتهديد بالتدمير الجماعى لقيم الحضارة البشرية بأسرها . ان السلام فى ظل هذا المفهوم يصبح بالنسبة لجمهورية مصر العربية أحد شواغلها الجوهرية الذى تتكرس من أجله رسالة الدبلوماسية المصرية والدبلوماسيين المصريين فى جهد دائب لا يتوقف .

ومن مستخلص العرض السابق لنشاط الدبلوماسية المصرية على مدى العام المنصرم فى مختلف الساحات والمجالات الدولية وفى جميع أرجاء العالم شرقه وغربه - وشماله وجنوبه ، يمكن القول - بثقة وتفاؤل - أن خبرة الأمم مقرونة بحماس واستعداد اليوم ، مسئلة طموح الغد ، يمكن أن تصنع معا لبنات قوية فى بناء متماسك يقوم على أساس راسخ من الحضارة والأصالة ، ويستهدى بنور العلم والمعرفة والقيم الانسانية من أجل تشييد مستقبل مشرق لمصرنا العزيزة .



الفصل الثانى

النشاط الدبلوماسى المصرى

فى عام ١٩٨٤



مع اطلالة العام الجديد ، تقف شعوب الدنيا ، وقفة تأمل وتقييم واستقراء ، تأمل لما مر بها من أحداث وتقييم لما حققته من أداء ، واستقراء لما سوف تأتى به الأيام .

وإذا كانت لبعض الشعوب ادوار متميزة فى التاريخ ، ورسالة حافلة بالمسئولية ، فإن الشعب المصرى يقف فى الطليعة من هذه الشعوب ، التى خصها القدر بتبعات ثقيلة وبمهمات رائدة .

فمصر ليست فقط هى التى عرفت ، اول دولة فى التاريخ ، ولكنها ايضا كانت هى اول مجتمع احتاج الى العمل والعلم ، ورواها الى جانب النيل ، عرق الانسان .

وفى خضم المصاعب والضغوط والمواجهات التى تخيم على عالمنا لنعاصر ، كان العام المنصرم مليئا بحركة الصراع ، حافلا بأسباب القلق والتناقض ، مثقلا بدواعى الخطر والصدام .

ولعل بداية عام ١٩٨٥ ، تشكل لحظة من لحظات ذلك التتابع الدائب فى مسيرة الزمن ، تستوجب منا الوقوف عندها ، فى محاولة صريحة مع الذات ، لكى نتمعن الفكر ، فيما قطعناه على طريق الكفاح ، ونستلهم الرؤية فى اختيار الدرب ، الذى يوصلنا الى الغاية المنشودة .

ولما كانت مصر هى قلب العالم القديم ، اذ تتقابل حول الاقليم القومى المصرى القارات الثلاث ، فقد ظلت مصر دائما بمثابة المركز لدائرة تمتد لتدور حول هذه البقعة ، التى قد تتسع أو تضيق ، ولكن مصر دائما هى القلب ، فهى لم تقبل ولم يقدر لها فى تاريخها الطويل أن تؤدى وظيفة التضخم أو الهوامش .

على أن موقع مصر المتميز ، ليس فقط لأنه من حدودها وحول شواطئها ، تتقابل القارات ، بل ولأنه من تلك الشواطئ ، تبدأ البحار الداخلية المتحركة

فى العلاقات الدولية رحلتها نحو العالم الخارجى • البحر المتوسط من جانب، فى الشمال ، والبحر الأحمر من الجانب الآخر فى الشرق • أما شعب مصر فقد ظل جسرا للحضارات والثقافات تمر عليه الى الافاق البعيدة المترامية وراء ارضه •

ومن واقع حقائق التاريخ والجغرافيا السياسية ، كان طبيعيا ان تمتد حركة الدبلوماسية المصرية على امتداد الكوكب الارضى ، وعلى اتساع المسرح العالمى ، مدفوعة بهدف اسمى ، يتمثل فى المحافظة على السلام ، كضرورة لازمة لتحقيق الأمن القومى المصرى ، الذى لا يمكن ان يتعزز الا بتحقيق الأمن الاقليمى ، كما لا تتوافر له ضمانات الاستقرار والرسوخ ، الا بتحقيق الأمن الجماعى الذى يسود المجتمع الدولى كله •

وعليه فان السلام يقوم كعقيدة جوهرية لسياسة مصر الخارجية ، واستراتيجية ثابتة تقود حركة الدبلوماسية المصرية فى تعاملها مع العالم الخارجى • اذ تؤمن مصر بوجود رابطة لا انفصام لها ، وعلاقة جدلية لاشك فيها ، بين تثبيت دعائم الأمن ، ونشر مظلة السلام •

فمصر والأمة العربية من حولها ، لن تستطيع تحقيق اهدافها القومية او حماية مصالحها الحيوية الا فى ظل السلام العادل الشامل ، الذى يحمى جميع شعوب المنطقة من أخطار العدوان والتدخل الخارجى ، ويصون وحدة كيائها وحرية ارادتها ، ويتيح لها تعبئة مواردها وامكاناتها لأغراض التنمية وصنع التقدم •

ويظل رخاء الانسان المصرى وتحقيق رفاهيته ، بكل ما يعنيه ذلك من تأكيد لحرية وأمنه وسلامه ، هو الغاية المنشودة ، وال محور الأهم ، الذى تدور حوله جهود العمل الوطنى فى الداخل والخارج معا • ومن أجل هذه الغاية ذاتها ، تكرست نشاطات الدبلوماسية المصرية خلال العام المنصرم ، على كل الساحات ، وفى كافة المجالات ، سواء فى قلب العالم العربى ، او داخل الأسرة الافريقية او فى العالم الثالث على امتداده او على النطاق الدولى بأسره •

### مصر والتزامها القومي العربي :

ان تعامل مصر مع الأمة العربية ، انما ينطلق على الدوام من التزامها القومي تجاهها ومن حتمية ارتباطها بها قدرا ومصيرا ، وان مصر جزء من هذه الأمة حضاريا ووجدانيا . وقد اندركت مصر منذ البداية ان أى تقاطعات أو تعارضات بين الرؤية المصرية وبين الرؤية العربية ، لا تعدو ان تكون - فى الواقع - الا تقاطعات أو تعارضات تكتيكية ليست استراتيجية ، وليست أساسية . مؤقتة وليست دائمة . كما ان أية خلافات تكتيكية من هذا النوع ، لا يمكن ان تتحول الى هوة استراتيجية تقفل جئورا امتدت عبر التاريخ .

ومن واقع هذا الفهم ، عمدت الدبلوماسية المصرية الى العمل بدأب ، على مدى العام الفائت ، على ازالة التناقضات وتصفية الخلافات العربية التى تعصف بالأمة وتتركها مكشوفة الصدر والظهر امام القريبين بها .

وقد بدا للخوة العرب اجمعين بكل الوضوح والحسم ، ودلت الأحداث بالبرهان الملموس ، ان ماقام بينهم وبين مصر من خلاف فى الرؤية حول كيفية التوصل الى الهدف وأسلوبه ، لم يؤثر على التوجه القومى لمصر ، التى لم تتخل أبدا عن واجباتها العربية ، فى الوقت الذى تتمسك فيه بالتزاماتها التعاقدية .

ولا شك ان زيارة الرئيس مبارك الى المغرب ثم زيارته الى الأردن الشقيق ، وزيارة وزير الخارجية الى العراق والاتصالات المصرية بالرئيس صدام حسين ، وماشده العام الفائت من اتصالات لم تنقطع مع مختلف العواصم العربية ، هو تجسيد لهذا الاهتمام المصرى بالقضية العربية ، كما ان مصر تعرب من ناحيتها دائما عن استعدادها للمساهمة فى أى عمل عربى يستهدف لم الشمل والحيولة دون المزيد من الانقسام .

واذا كانت مصر الرسمية تتعامل مع العرب بقلب وعقل مفتوحين ، ولم ينقطع الاتصال السياسى بينها وبينهم أبدا ، فان أبناء مصر هناك بسواعدهم وخبراتهم وثقافتهم فى كل موقع عربى ، وفى كل بقعة من العالم العربى ، حيث يؤدون رسالتهم فى ارساء أسس التحديث والتطوير فى كل مجال .

ولعل مثابرة مصر على انتهاج طريق « الدبلوماسية الهادئة » في ترميم الجصور وبناء الخطوط ، وعرضها على متابعة السعى الحثيث للتضامن والعمل المشترك واستعادة الحيوية للدور العربى ، قد بدأ يعطى ثماره الطيبة، التى تبلورت فيما أقدم عليه الأردن الشقيق يوم الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٨٤ ، من خطوة ايجابية حكيمة استعاد من خلالها علاقاته الطبيعية السياسية الكاملة مع مصر، الأمر الذى يجيء كبرهان حى ، على بناء التضامن العربى وتضافر الجهود المشتركة من أجل احداث التحول فى المسار العربى نحو مزيد من الاحساس بالمسئولية والقدرة على المبادرة الايجابية .

وإذا كانت عبسودة العلاقات بين الأردن ومصر تؤكد أنه لا يصح ألا الصحيح ٥٠ بمعنى أن تلك العودة تأكيد لصحة الخط المصرى باتخاذ طريق السلام بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٢ وسيلة للتوصل الى حل المشكلة القومية العربية ، فأننا نأمل أن تبادر سائر الدول العربية الى اتخاذ نفس طريق الأردن ، كى تتمكن بجهننا المشترك من تجميع الطاقة وتنسيق المواقف ، للتوصل الى استعادة الاراضى العربية جميعا أو استخلاص حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

ومن الطبيعى أن يكون جوهر اهتمام الدبلوماسية المصرية ، منصباً على التوجه الى حل القضية الفلسطينية بكل جوانبها . ولم تدخر مصر وسعاً فى كل اتصالاتها الدولية ، فى الدفاع عن الشعب الفلسطينى وتأكيد حقه فى تقرير مصيره واقامة كيانه على ترابه الوطنى وفى كل ساحة دولية أكسدت وتؤكد على حتمية بذل الجهود المكثفة والمساعى التنشيطية وصولاً لتأكيد هذا الحق وتحقيقاً للسلام الشامل والمعادل والدائم فى المنطقة .

وقد واصلت مصر دعوتها الى ضرورة التوصل الى حل سياسى عادل للمشكلة الفلسطينية التى تمثل جوهر الصراع فى المنطقة على امتداد الخمسة والثلاثين عاماً الأخيرة ، وهو ماسوف يقود بالمتبعية الى تصوية أزمة الشرق الأوسط ، وبذلك يمكن لهذه المنطقة أن تعيش فى سلام ، ويمكن للعالم أن يامن مما قد تولده من مضاعفات خطيرة .

وتقوم النهجية التي تتبناها مصر لحل المشكلة الفلسطينية ، على عدد من الاعتبارات والفرضيات التي تأتي كمحصلة لتجربة الدبلوماسية المصرية الطويلة في هذا الصدد وذلك كما يلي :

أولا : على إسرائيل أن تدرك أنه سيستحيل عليها أن تجمع بين السلام والتوسع في أراضي الغير ، وعليه فلا مفر من أن تتخلى إسرائيل عن سياسة الاحتلال للأراضي العربية المحتلة حتى يمكن التوصل الى سلام حقيقي .

ثانيا : لا يمكن أن يتم التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية الا من خلال المفاوضات التي يشارك فيها الشعب الفلسطيني ، وهو الطرف الأصيل في القضية .

ثالثا : ضرورة أن تنطلق هذه المفاوضات من فكرة الاعتراف المتبادل وأن يسلم كل من الطرفين بحق الآخر في الوجود .

رابعا : أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو حق ثابت ومقدس لا يملك أحد أن يفتزعه منه ، والشعب الفلسطيني أن يختار ممثليه والمتحدثين باسمه ، ومنظمة التحرير هو الطرف الذي اختاره كممثل له ومحدث باسمه .

وستظل وحدة الشعب الفلسطيني في نضاله واستقلالية منظمة التحرير الفلسطينية جهاز الفلسطينيين الشرعى ، والحفاظ على حصرية القرار الفلسطيني ، هدفا رئيسيا للدبلوماسية المصرية ، ومهما كان الخلاف داخل المنظمة ، فليكن داخل حوار ديمقراطى وليتم تسوية الخلافات من خلال طرح القضايا للمناقشة وتبادل الآراء ، وليس بتبادل الطلقات . وبهذا وحده تعود لمنظمة التحرير الفلسطينية وحدتها وتماسكها ، كما لا بد من أن ترفع كل القوى الأخرى يدها عن المنظمة .

أن مصر تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية التي تجسد قيادتها الشرعية الفلسطينية وقد رحبت القاهرة بزيارة أبو عمار بعد خروجه من طرابلس تحت ضغط حركة الانتشاق الفلسطيني في منظمة فتح ، بل ووفرت له الحماية أبان رحلته الخروج من لبنان . والاتصالات بين مصر وبين القيادة الفلسطينية

مستمرة وإيجابية ، وتأمل مصر في أن يتم تنظيم البيت الفلسطيني ووضع الأسس السليمة للتضامن بين سائر الفصائل الفلسطينية حتى يستعيد الطرف الفلسطيني حيويته وقدرته على العمل وسط هذه الظروف بالغة الأهمية والحسم بالنسبة للقضية الفلسطينية •

وإذا كان من الطبيعي أن توفر العلاقات الكاملة بين الأردن ومصر درجة أكبر من التشاور والحوار ، وتخلق تنسيقاً أفضل يهدف السعي إلى تأمين مشاركة الفلسطينيين ، في التسوية السلمية لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، فإن العلاقات المصرية - الأردنية الفلسطينية التي تعتبر من ركائز العمل العربي المشترك ، سوف تسعى الدبلوماسية المصرية إلى إرساء دعائمها على أساس واسع •

كما يتسم الموقف المصري إزاء جهود السلام في الشرق الأوسط بالمرونة الكاملة وعدم الإصرار على انتهاج سبيل بعينه ، أو تبني صيغة بذاتها ، بل إنها تشجع كافة الجهود والمبادرات الصادرة من كل الأطراف والقوى التي تجد في نفسها الاستعداد للتصدي لحل أزمة الشرق الأوسط •

ويتوافر لدينا الآن مبادرات ومشروعات متعددة ، من بينها المشروع المصري الفرنسي المقدم إلى مجلس الأمن في يوليو ١٩٨٢ ، وهناك مشروع فاس العربي ، ومبادرة الرئيس ريجان ، والمشروع السوفيتي للسلام • كما أن هناك مبادرة الأمم المتحدة المتمثلة في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط التي استجابت مصر لها وتأييدها وعلى الجميع أن يقدروا مدى ما ينطوي عليه موقف منظمة التحرير الفلسطينية من إيجابية قبولها لهذه المبادرة •

وبالنسبة للمشكلة اللبنانية ، فإن جمهورية مصر العربية تلتزم بتأييد سيادة لبنان وحكمته الشرعية التي اتفق عليها أجماع اللبنانيين ، وليس من شك في أن تباطؤ إسرائيل في الانسحاب الكامل من لبنان سوف يؤدي إلى مضاعفات سلبية تهدد الأمن والسلام في لبنان وفي المنطقة كلها •

أن انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني ورفع يدها عن تأييد الميليشيات



الخارجة على الاجماع الوطنى اللبنانى ، هو بداية الطريق ليبراً لبنان من علته ، ويبدأ فى تضييد جراحه التى طال نزيقها . وعلى الجهود العربية ان تتألف وتتكاثر من اجل مساعدة الشعب اللبنانى الشقيق على التطبيق العملى لصيغة التعايش بين كافة طوائفه وتحقيق الانسجام الوطنى . كما ينبغى ان تتركز الجهود الدولية جميعاً فى الضغط على اسرائيل للانسحاب من لبنان . وتأمل مصر فى ان ينجح لبنان الشقيق فى الافلات من خطر التقاسم بين القوى الخارجية المترصة به ، ومن خطر التقسيم بين القوى الداخلية المتصارعة . فاللبنانيون قد عاشوا معاً فى الماضى ، وبقدرة ان يعيشوا معاً فى المستقبل ، اذا ماتوا فر لهم الاستقرار والوثام والازدهار فى جو من الحرية خال من التدخل الاجنبى .

#### مصر والسلام البارد مع اسرائيل :

ان السلام « البارد » وهو التعبير الذى شاع فى وصف حقيقة العلاقات القائمة بين مصر واسرائيل ، منذ غزو لبنان فى صيف ١٩٨٢ ، لا يزال حتى الآن ، يعبر بصدق عن نوعية العلاقات المصرية - الاسرائيلية الراهنة . وكان عام ١٩٨٤ على امتداده ، هو عام الشعور بالمرارة والاحباط نتيجة لاستمرار السياسة الاسرائيلية الهادفة فى مجملها الى ابقاء السيطرة الاسرائيلية على الاراضى المحتلة وعلى اهلها .

بل وشهد العام الفائت اطلال ظاهرة التطرف البغيض التى لا ينبغى ان يستهان بشأنها ، خاصة اذا كان ايديولوجية تتبناها رموز لها صفة تمثيلية او رسمية ، الامر الذى يحمل اخطاراً جسيمة فى معناها ومداولها ، وفيما تولده من ردود افعال محتملة . وفى مواجهة هذه الاخطار ، فاننا نصي كل الرجال والنساء من عرب واسرائيليين الذين خرجوا فى شجاعة يملنون رفضهم للتطرف ويؤكدون ان التعايش السلمى بين العرب والاسرائيليين هو الخيار المتحضر الخلقى بتاريخ هذه البقعة التى قدمت للعالم اسماً وانبل القيم الروحية والخلقية .

كما شهد عام ١٩٨٤ حكومة جديدة فى اسرائيل تقوم على ائتلاف

احزابها المختلفة بقيادة ثنائية من حزبي العمل والليكود . ومع صعوبة التمويل على اى تغيير جذري فى السياسة الاسرائيلية تجاه السلام فى ظل الظروف التى تخيم على اسرائيل ، الا ان مصر ترجو ان تكون اختيارات حكومة « الوحدة الوطنية » فى اسرائيل وتوجهاتها نحو سلام حقيقى وعادل يستجيب للمحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، لأن مثل هذا السلام وحده هو الذى يوفر الأمن الحقيقى لاسرائيل .

وعلى مدى العام المنصرم ، عمدت اسرائيل الى تنشيط حركة اقامة المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة والجولان ، وزالت معدلات كثافتها فى بعض المدن مثل الخليل ونابلس ، ومن ثم فان اهداف اسرائيل لتغيير الاوضاع الديموجرافية فى الاراضى المحتلة تأخذ ابعادا اوسع . فرغم العبء القائم على الميزانية الاسرائيلية ، الا ان مشروعات الاستيطان تجرى طبقا للمخطط الموضوع ، بل وبمعدلات اكبر من السابق .

وهذا كله يشير الى ان سياسة الاستيطان لاتزال تمثل حجر زاوية بالغ الأهمية فى الاستراتيجية الاسرائيلية . مع ان كل المشروعات والمبادرات التى خرجت حتى الآن ، تدعو بالحاح الى وقف بناء المستوطنات ، ان لم يكن ازالتها وتحقيق الانسحاب من الاراضى المحتلة .

وتأتى خطورة هذه السياسة فى ردود افعالها ، فهى عامل منشط لمشاعر الرفض الغربى لاسرائيل ، فى الوقت الذى تبذل فيه الجهود لتخفيف هذه المشاعر ، وإشاعة جو من الوفاق يقوم على تبادل الحقوق المشروعة للطرفين . بل تأتى هذه السياسة شاهدا اكيدا على ان اسرائيل ترفض تماما القيام باجراء مد جسور الثقة المطلوبة كأساس للتحرك نحو الحلول السلمية .

كما ان انتهاك احكام القانون الدولى الانسانى فى الاراضى المحتلة ، قد وصل حدا خطيرا للغاية ، ليس فقط نتيجة مواصلة وتكثيف سياسة الاستيطان فى هذه الاراضى ، ولكن كذلك نتيجة لعمليات الارهاب والبطش والتكثيل التى يتعرض لها المواطنون العرب فى هذه الاراضى ، وتشكل هذه الممارسات انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان الفلسطينى .

أن الدبلوماسية المصرية تطالب إسرائيل باتخاذ إجراءات فورية لبناء الثقة وتشجيع عملية السلام ، وتجميد بناء المستوطنات ووقف ممارساتها التعسفية في الأراضي المحتلة .

وبالنسبة لمشكلة « طابا » لم يشهد عام ١٩٨٤ أى تحرك بخصوصها ، في ضوء سيكولوجية السبلا البارد التي تطبع العلاقات المصرية الاسرائيلية . وتتوقع مصر من حكومة إسرائيل الجديدة أن تبادر باتخاذ موقف ايجابي تجاه هذه المسألة ، وأن تفي بالتزاماتها طبقا لنصوص المعاهدة التي وقعتها ، وذلك باللجوء الى التحكيم الدولي في هذا النزاع الذي تتيقن مصر من قوة موقفها القانوني بشأنه ، وليكن من المعلوم جيدا لدى إسرائيل أن مصر لن تتنازل عما تراه حقا تاريخيا ثابتا من حقوق السيادة ، وإن تفرط في حبة رمل واحدة ، مهما طاللت الاتصالات في هذا الشأن .

ويتوقف على ماسوف تتخذه إسرائيل من سياسة مستجيبة لمطالب مصر في مسألة طابا وفي مجال بناء الثقة واحترام حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة ، وبالنسبة للانسحاب الكامل من لبنان ، وهي ماتضعه الدبلوماسية المصرية من شروط لعودة السفير المصري الى تل ابيب ، اثبات حسن نيتها في اختيار السلام كاستراتيجية ومدى ايمانها وتمسكها به .

ولا يستطيع أحد أن ينكر الأثر السلبي الذي تخلقه المواقف والسياسات والمخالفات الاسرائيلية ، سواء لاطار السلام المتفق عليه في كامب ديفيد ، أو لمعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية ، أو لاتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، داخل مشاعر قطاعات الرأي العام المصري ازاء حقيقة فهم إسرائيل للسلام .

وبالرغم من ذلك فقد استمرت مصر - وتستمر الآن - على التزامها بروح ونصن معاهدة السلام والاتفاقات الأخرى المبرمة مع إسرائيل ، وهي تتطلع الى التحقيق الكامل لكل نصوص هذه الاتفاقات من جانب إسرائيل . أيضا ، كما يهم مصر - في هذا المجال - أن تشدد وتؤكد على ضرورة أن تدرك إسرائيل جيدا ، أن اختيار السلام ليس التزاما قانونيا فحسب بل هو اختيار استراتيجي ، يجب أن يحكم العلاقات والبلوكيات الاجمالية لكل من يعلن تمسكه بسياسة السلام .

ومن هذا المنطلق يتحدد الموقف المصري من دعوة إسرائيل الى لقاء قمة ( السياسة الدولية ) .

بين رئيس الجمهورية المصرية ورئيس الوزراء الاسرائيلى ، اذ ترى الدبلوماسية المصرية ضرورة ان يسبق هذا الاجتماع اعداد جيد واجواء مناسبة حتى تكون فائدته المرجوة على مجمل الاوضاع فى المنطقة ، مؤكدة ومضمونة ، وان تثبت حكومة اسرائيل الحالية من خلال هذه القمة مصداقية تعهداتها واختياراتها السلمية المعلنة عملا وليس عن طريق القول فقط .

#### مصر واستراتيجيتها الدبلوماسية فى افريقيا :

يمكن القول دون مبالغة ان نشاط الدبلوماسية المصرية فى افريقيا على مدى عام ١٩٨٤ كان هو النشاط الذى استأثر بجل الاهتمام وأعظمه ، ولا عجب ، فان افريقيا كانت وستظل على الدوام بعدا استراتيجيا من ابعاد السياسة المصرية . كما ان مصر وهى بموقعها بمثابة البوابة الشمالية للقارة الافريقية وبما لها من صلات وعلاقات ودور فى الماضى والحاضر ، وبما قدمت من عطاء عبر التاريخ ، ومن مساعدات وتأييد لمعارك التحرير الافريقية ، ولمركبة التحرر الوطنى لشعوب القارة ابان عصر المواجهة مع الاستعمار ، وبما لها من « حضور » متميز و « رسالة » ذات مضمون حضارى خاص لا قسرين له .

ولقد استهل الرئيس مبارك نشاطه الخارجى فى عام ١٩٨٤ ، بزيارات قام بها الى كل من زائير وكينيا وتنزانيا والصومال ، وقد استهدفت هذه الزيارات ضمن ما استهدفته ، فى الواقع ، تأكيد التقدير الذى تحمله مصر لموقف ودور الدول الافريقية جميعا ، الذى كان عاملا رئيسيا وحاسما فى مساندة خطها السياسى ورؤيتها الاستراتيجية فى قضايا السلام والامن فى منطقة الشرق الاوسط . فضلا عن التعبير عن العرفان الخاص لموقف الدول الافريقية من اختيار مصر لمعضوية مجلس الامن لفترة العامين القادمين ، والتى بدأت من يناير ١٩٨٤ ، وللتنسيق مع الدول الافريقية حول المشاكل والموضوعات الاقليمية والعالمية التى تتولى مصر - بحكم اعبائها هذه - مهمة تأييدها والدفاع عنها داخل مجلس الامن . ولا يخفى الثقل المعنوى الذى تتمتع به المجموعة الافريقية ، فحجم هذه المجموعة وعسدد دولها البالغ خمسين دولة يجعل منها اهم الكتل الدولية ذات الوزن والتاثير الدبلوماسى من ناحية ، وفى مجال اتخاذ القرارات والتصويت فى الامم المتحدة وفى المنظمات او المحافل الدولية المختلفة ، من ناحية اخرى .

وعلى مدى العام المنصرم استقبلت مصر من الرؤساء الافارقة كلا من موسى تراورى رئيس جمهورية مالي والرئيس اندريه كوليمبا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى والرئيس الراحل احمد سيكوتورى رئيس غينيا والرئيس دوس سانتوس رئيس جمهورية انجولا والرئيس دنيس ماسو رئيس جمهورية الكونجو الشعبية والرئيس حسين حبرى رئيس الجمهورية التشادية .

ومن وزراء الخارجية الافارقة كلا من وزير خارجية بوروندي والكاميرون وتشاد .

كما قام وزير الدولة للشئون الخارجية فى مصر بزيارات الى كل من القروى وبنين واثيوبيا وجيبوتى والسودان وبوركينا فاسو ونيجيريا وغانا وكينيا ، فضلا عن زيارة غينيا حيث شارك فى الوفد المصرى برئاسة الرئيس حسنى مبارك فى جنازة الرئيس الراحل احمد سيكوتورى ، كما قام بزيارة الى كينشاسا لحضور اجتماعات مجموعة اندوجو لدول حوض النيل .

ولقد حرصت الدبلوماسية المصرية ، فى كل الاتصالات التى تمت والمباحثات التى دارت هنا فى القاهرة او فى بقاع افريقيا المختلفة ، على تأكيد وجهة النظر التى تتمسك بها جمهورية مصر العربية ، فى ضرورة حل الخلافات العربية بين الدول العربية ذات الانتماء الافريقى ، فى اطار عربي ، اولا حتى لا ينتقل الانقسام العربى الى ساحة منظمة الوحدة الافرريقية ، فيشل فاعلية العمل الافريقى ، ويزيد من فرص الانقسام داخل القارة التى ينبغى ان توحد جهودها من اجل كسب آخر معارك تحررها المتمثل فى تحقيق استقلال ناميبيا . ثم من اجل الاسراع قدما على طريق التنمية انفاذا للانسان الافريقى من خطر المجاعات التى تلاحقه وتوفيراً للمجهود الافريقى المبذور فى نزاعات بلا طائل .

كما ان واحداً من اهم اهداف الدبلوماسية المصرية فى افريقيا ، انما يتمثل فى العمل على توسيع الدور المصرى لصالح قيام علاقات اكثر استقرارا بين دول القارة . علاقات تقوم على اساس حل المنازعات بين الدول الافرريقية. وخصوصا منازعات الحدود ، من خلال التفاوض وجهود السلام بدلا من استنزاف الطاقات الافرريقية فى حروب ومواجهات لن تقيد الشعوب التى

تحتاج الى الاستقرار لتجابه تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي طال امد انتظار تحقيقها •

وحل مشكلات افريقيا - حسبما تقوم عليه السياسة المصرية - هو فى العمل على دعم منظمة الوحدة الافريقية كى تصبح قاهرة على تسوية القضايا الافريقية التى ينبغى الا تبقى طويلا على مسرح الأحداث • ومن ناحيتها ، فان القاهرة تمسك بمنظور رؤيتها فى ضرورة تنسيق كل مواقفها داخل مؤسسات منظمة الوحدة الافريقية •

فالدبلوماسية المصرية - فى هذا المجال - ترفض أى إجراء تقوم به أى من الدول بعيدا عن اطار المنظمة وبناء عليه كان موقف مصر المتمثل فى رفض كل صور التدخل الخارجى فى قضايا القارة ، وفى ضرورة حل قضية تشاد وقضية الصحراء الغربية من خلال ما تتوافق حوله دول منظمة الوحدة الافريقية • ومن هذا المنطلق كان اقتراح مصر فى اجتماعات القمة الافريقية العشرين باستئناف جهود المصالحة الوطنية التشادية تحت اشراف المنظمة . وكان اسبغها لانسحاب المغرب من عضوية المنظمة ، لما سوف يعنيه ذلك من توقف الجهود السلمية لتسوية مشكلة الصحراء الغربية من خلال لجنة التنفيذ المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية • كما يقوم موقف القاهرة على أن يكون التأييد والمساندة والمساعدة الافريقية لحركة تحرير ناميبيا من داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية •

وتمتين الدبلوماسية المصرية بكل قوة استمرار النظام العنصرى فى جنوب القارة فى احتلاله لاقليم ناميبيا بالرغم من مرور ستة أعوام على اصدار مجلس الأمن لقراره رقم ٤٣٥ الذى وضع اطارا لتسوية عادلة يتم عن طريقها تحقيق استقلال ناميبيا ، ولم يعد ثمة شك فى أن العبء الوحيدة امام تطبيق هذا القرار ، انما تتمثل فى اصرار حكومة بريتوريا على الربط بين تنفيذها له من جهة ، وبين عناصر أخرى غربية عنه وخارجة عن نطاقه •

وقد عمدت مصر فى كل اتصالاتها الدولية على مدى العام المنصرم وفى كل المناسبات الى الاعلان الصريح عن موقفها المبني تجاه مسألة استقلال ناميبيا • كما يهم الدبلوماسية المصرية الاشارة الى حقيقة أخرى تتمثل فيما

أوضحتها التطورات الأخيرة في منطقة الجنوب الأفريقي والمتعلقة بمسألة ناميبيا ، من مدى الإيجابية والشعور بالمسؤولية ، اللذين تبديهما منظمة ( سوابو ) الممثل الشرعى لكفاح الاقليم ، ورغبة منها في تحقيق استقلال ناميبيا سلميا عن طريق التفاوض ، الأمر الذى لم يظهر نظام جنوب افريقيا تجاهه ، سوى الفطرسة والتعنّت من أجل تحقيق هدف وحيد هو تعطيل استقلال ناميبيا لأطول وقت ممكن • وهو ما يجعل أمام سوابو من اختيار سوى استمرارها في كفاحها العادل والمشروع وهو الكفاح الذى تؤيده مصر حتى يتم استقلال الاقليم •

واتصالا بمشكلة ناميبيا ، فإنه لما يشكل عارا للمجتمع البشرى كله ، أن يظل أبناء جنوب القارة ، يعيشون مأساة العنصرية ، التى لاتعد دليل ادانة فقط للطبقة الحاكمة في بريتوريا ، بل ايضا لكل هؤلاء الذين يساعدون هذا النظام ولا يقفون في وجهه بالفعل او بالقول •

ولقد قام هذا النظام مؤخرا ببعض الاجراءات في محاولة يائسة لادخال شئ من التعديل على الوجه القبيح لسياسته العنصرية عن طريق ما اسماءه بالاصلاحات الدستورية والتى لا تستهدف في الواقع الا مزيدا من التعمية والتفنين للسياسة العنصرية اليفيضة ، الأمر الذى كان طبيعيا معه ان تقاطع الاغلبية الافريقية بوعيتها السياسى اليقظ ، تلك الانتخابات التى تمت في اغسطس ١٩٨٤ ، بناء على ماسمى بالاصلاحات الدستورية • ومصر تعيد تأكيد تأييدها لكفاح شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على السياسات العنصرية واقامة نظام ديمقراطى خال من العنصرية في هذا الجزء العزيز من قارة افريقيا •

وعلى مستوى العلاقات الثنائية المصرية - الافريقية ، فإن الدبلوماسية المصرية تضع نصب اعينها هدفا ثابتا يتمثل في ضرورة توثيق عرى التفاهم والتعاون معها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية وغيرها •

فالحضور المصرى داخل نول القارة الافريقية ، على اختلافها يأخذ الآن في الزيادة والنمو والتعدد من خلال ما يقدمه المصنوق المصرى للمعونة

الغنية للدول الأفريقية ، التابع لوزارة الخارجية المصرية ، اذ يلقى الصندوق اهتماما كبيرا من جانب الدول الأفريقية جميعا التي تعقد مع الصندوق اتفاقات للتعاون ، تم خلال عام ١٩٨٤ إبرام العديد منها ، كما تم توقيع بروتوكولات تجارية وثقافية واقتصادية مع الدول الأفريقية الشقيقة من خلال اللجان المشتركة التي تعقد اجتماعاتها دوريا • ولا يلقى الصندوق المصرى للمعونة الفنية استجابة واهتماما فقط من الدول الأفريقية بل من جانب المنظمات الدولية العاملة فى مجال المعونات الفنية كذلك • كما يزيد الطلب على المنح التدريبية والتعليمية للاستشفاء الإفارقة داخل مصر ، ويوجد حاليا المئات من الخبراء المصريين فى مختلف الدول الإفريقية الشقيقة ، حيث يقومون هناك بإداء رسالة المساعدة فى مجال التنمية والتحديث فى أفريقيا •

وقد شهد عام ١٩٨٤ العديد من الاتصالات التى قامت بها الدبلوماسية المصرية فى مجال الترويج لمفهوم التعاون الثلاثى ، الذى يقوم فى خطوطه العريضة على فكرة الربط بين الخبرة المصرية ورأس المال الأجنبى والمشروعات الاقتصادية النافعة فى الدول الأفريقية فى صيغة ثلاثية تحقق الاقتصاد فى النفقات والكفاءة فى الأداء والدقة فى اختيار المشروعات المناسبة لاحتياجات التنمية الأفريقية •

وفى هذا المجال تباشر الدبلوماسية المصرية جهودها مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، كما عقدت اتفاقا مع الوكالة الدولية للتعاون الفنى •

كما شهد عام ١٩٨٤ خطوة ايجابية فى مجال التعاون الأفريقى الاقليمى ، تمثلت فى اجتماعات دول مجموعة « اندوجو » التى تمنى باللغة السواحلية معنى « الاخاء » وهو ما يقوم كرمز لما تستهدفه هذه الدول الست ( مصر - السودان - زائير - إفريقيا الوسطى - أوغندا - رواندا ) من أهداف سامية فى إطار التعاون والبناء والتفاهم من أجل المستقبل • وقد أتاح مؤتمر كينشاسا الذى انعقد خلال الفترة من ٢ - ٤ سبتمبر ١٩٨٤ ، والذى جاء بعد مؤتمر ( الخرطوم ) الذى سبق أن انعقد فى نوفمبر ١٩٨٣ ، الفرصة المواتية لهذه الدول المشتركة فى أن تتبادل وجهات النظر والمعلومات وكذلك خبرات كل منها فى كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك ، وذلك بقصد دعم



التعاون الافريقى بينها على المستوى الثنائى والاقليمى فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية بصفة خاصة .

وقد أكدت اجتماعات مؤتمر كنفاسا توافر الرغبة السياسية لدى الدول الاعضاء فى مجموعة ( اندوجو ) لتنمية التعاون بينها من اجل التغلب على العقبات المختلفة الجغرافية واللغوية وتلك الناجمة عن نقص البنية الأساسية المشتركة . والجدير بالذكر ان هذه المجموعة من الدول تستهدف ترجمة الرغبة المشتركة لشعوبها فى تنمية التعاون الاقليمى الى واقع ملموس فى اطار منظمة الوحدة الافريقية وخطة عمل لاجوس .

وفى اطار معالجة المشاكل الملحة التى تواجهها قارتنا الافريقية ، فان الدبلوماسية المصرية تستشعر بعمق ابعاد الخطر الذى يدهم القارة ، والذى أصبح لا يتمثل فقط فى مجرد أزمة اقتصادية ، بل فى أزمة اقتصادية وانسانية فى نفس الوقت . ان موجة الجفاف والقسط والتصحّر التى سادت عام ١٩٨٤ تهدد حياة خمسة ملايين طفل افريقى نتيجة لعدم توافر المواد الغذائية كما ان أكثر من مائة وخمسين مليوناً من البشر يواجهون خطر المجاعة والعطش .

ومن هذه الخلفية ، اثارَت مصر موضوع الأزمة الاقتصادية فى افريقيا فى اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية سواء على المستوى الوزارى او مؤتمر القمة ، وساهمت الدبلوماسية المصرية بجهودها فيما انتهت اليه القمة العشرين من قرارات فى هذا الشأن أهمها الدعوة الى عقد مؤتمر قمة اقتصادى افريقى عام ١٩٨٥ ، وعلى عقد مؤتمر وزارى يهدف لهذه القمة ، والقرار الخاص بإنشاء صندوق مشترك لمواجهة الأزمات الطارئة مثل الجفاف .

كما طالبت مصر ببحث هذه الأزمة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى أثناء دورته الصيفىة التى انعقدت فى جنيف . ولا تستطيع مصر أن تخفى شعورها بخيبة الأمل نتيجة لفشل المجلس فى الاتفاق على مشروع اعلان فى هذا الشأن . وستواصل مصر إثارة هذا الموضوع فى المحافل الدولية ، وفى الأمم المتحدة حتى يسود وعى دولى أوسع بإبعاد الأزمة وخطورتها ويمكن المجتمع الدولى من اتخاذ خطوات محددة وشجاعة لمواجهة ، ولابد

للمجموعة الدولية أن تتحرك فى مخطط جاد لاحتوائها ، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل • وقد باشرت مصر مفاوضات واتصالات مع السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن مبادرته فى هذا الخصوص وبشأن متابعة تنفيذها •

وفى مواجهة هذه التحديات الحياتية الخطيرة ، تظل جهود الشعوب الأفريقية وكدها هى الرصيد الأساسى فى معركة التنمية ، ويظل التعاون الأفريقى والتضامن الذى يوحد ويكثل الموارد الأفريقية هو الملاذ الوحيد أمام غوائل الأزمة وانطلاقا من هذا الفهم والادراك لحيوية وجوهرية التضامن الأفريقى تقوم رؤية الدبلوماسية المصرية على أن منظمة الوحدة الأفريقية ، هى الحصن الذى يحمى وحدة القارة ويحتضن تضامنها ويعبر عن شخصيتها الإقليمية على المسرح العالمى • كما أن الدبلوماسية المصرية راحت تعمل - على مدى العام المنصرم - بكل ما فى وسعها ، للحفاظ على هذه المنظمة وإبعاد كل العوامل السلبية وتحييدها • وقد دعت مختلف الدول الأعضاء - خلال اجتماعات القمة الأفريقية العشرين - على ضرورة وضع هدف للحفاظ على المنظمة فوق كل اعتبار ، وكانت جهودها وراء انقاذ المنظمة من الانقسام ، باقناع الدول الأفريقية المؤيدة لموقف المغرب بعدم الانسحاب تضامنا معها ، لتمكين المنظمة من الاستمرار فى أداء رسالتها ، إذ ترى مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية ، الاطسار العملى المتاح ، للعمل الجماعى الأفريقى ، والوسيلة الوحيدة التى تهيىء للدول الأفريقية الانتقال من مرحلة التشاور والتضامن الى مرحلة التعاون والتكامل الاقتصادى ، وتوفير أسباب ودعائم التقدم التقنى والتطور العلمى من خلال ما تنتجه من أجهزة ذات اختصاص وظيفى ومشروعات مشتركة إقليمية وقارية مختلفة ذات عائد إيجابى ونفع اكيد يعود على شعوب الدول الأعضاء جميعا •

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن ما نادت به خطة لاجوس من العمل على تشجيع التكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة بين دول القارة ، مايرسم الطريق ويحدد الخطوات العملية لتحقيق التكامل الاقتصادى والتعاون من أجل الصالح الجماعى للدول الأفريقية الذى يكون بدوره هو المقدمة الطبيعية والبداية الموضوعية لما يلى ذلك ويتبعه من تكامل سياسى يقوم على الوحدة فى الموقف والتلاقى فى النظرة الى الأمور •

## مصر وتجربة التكامل مع السودان :

إن رباط مصر مع الشعب السوداني الشقيق هو رباط الدم والرحم ، ولقد كان توقيع ميثاق التكامل بين البلدين في ١٢ أكتوبر ١٩٨٢ ، حدثاً ضخماً يجسد آمال الشعبين تاريخياً وحضارياً وثقافياً ، ونموذجاً رائداً للوحدة الكاملة بطريق علمي على مراحل متدرجة الخطى .

وعلى مدى عام ١٩٨٤ ، انعقد المجلس الأعلى للتكامل برئاسة الرئيس حسنى مبارك وجعفر نميرى ثلاث مرات ، حيث اتخذ العديد من القرارات والتوصيات التى تهم شعبى البلدين ، وأخذ التكامل يتحول الى واقع ينبض بالحياة . كما انعقد فى أكتوبر ١٩٨٤ برلمان وادى النيل ، والمؤتمر التأسيسي للمنظمات الشعبية فى قطرى التكامل ، ولسوف تواصل مصر عملها لدفع التكامل المصرى - السودانى وتوفير كافة السبل لتحقيق أهدافه السامية .

ولا شك أن تجربة التكامل ، تعتبر بمثابة عمل استراتيجى وطرح سياسى جديد ليس لمصر والسودان فقط ، بل للدول الاقليمية جميعها . اذ أنه يستهدف تنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية للبلدين . ولتحقيق هذا الهدف ، يسير العمل التكاملى على محاور استراتيجية ثلاثة متوازية . يجرى خلالها النشاط فى مجالات التكامل فى وقت واحد ، وتتمثل فى تنمية المصالح المشتركة بين الدولتين ، وفى ازالة القيود على الحركة ورفع المعوقات والحواجز لزيادة التفاعل بين الشعبين ، وفى اذابة الاختلافات والتناقضات بين البلدين وبناء أسس التلاقى والتفاهم المشترك .

وهكذا يأتى مفهوم التكامل مستجيباً لروح العصر وضرورات الراقع ، هانفا لبناء انسان وادى النيل على نسق يذيب التناقضات العابرة ويعمق من التسمات المشتركة .

وترتبط فكرة التكامل فى اهدافها العميقة ومراميها البعيدة ، بالحاجة الى تهيئة الظروف لبناء تكامل اقليمى اوسع نطاقاً من دولتى وادى النيل ، فاذا كانت مصر ذات علاقة خاصة بنهر النيل ، الذى لم يهب شعبها الحياة فقط ، بل وخلق اقدم حضارات العالم على أرضها فان لمصر ايضاً علاقة

فريدة مع سائر دول حوض النيل ، وهى الى جانب السودان ، اثيوبيا وكينيا وتنزانيا واوغندا وزائير ورواندا وبورندا •

ولا شك أن النيل يساعد على صهر وريط مصائر مصر بوسط وشرق افريقيا ، وعلى بناء علاقات خاصة بالدول الافريقية الواقعة على النهر الذى يقوم كرب عائلته لهذه الدول جميعها القائمة على ضفافه والمنقطة بيمامه •

ولذلك فالدائرة النيلية تشكل واحدة من اهتمامات مصر الأساسية ، وما التكامل المصرى - السودانى ، الا مرحلة أولى تستهدف تمهيد الطريق العملى الى تكامل مصرى مع سائر دول حوض النيل التسع ، وخاصة فى مجال الاهتمام بمواردها من المياه • فلعله من الواضح والجلي ، أن بلوغ الغاية المنشودة فى ضبط ميساه النيل ، واتمام الانتفاع بإيراده كاملا وتنفيذ المشروعات التى تزيد من إيراده ، وتقلل من الفوائد عبر مسيرته ، لا تكون ميسورة الا اذا قام تعاون فنى وثيق بين جميع الدول الواقعة فى حوضه ، وما يقود اليه هذا التعاون الفنى ، من تعاون فى مجالات اخرى كثيرة تعود جميعها الى انشاء مجموعة اقتصادية لدول حوض النيل تحقق الصالح المشترك لكافة دوله •

ان الدبلوماسية المصرية تؤمن بأنه من الممكن التغلب على ضعف الامكانيات لدى كل دولة افريقية على حدة باللجوء الى تجسرية التكامل الاقتصادى بين دول القارة او على الأقل بين التجمعات الاقليمية المتقاربة داخل افريقيا •

ولعل من أبرز مظاهر ومقومات الاعتماد على النفس ، أن ينهك الافارقة - فى المرحلة الراهنة - فى الدخول معا ضمن مؤسسات وظيفية تستهدف سد الحاجات الافريقية الراهنة ضمن قطاعات ومجالات محددة بذاتها ، اقتصادية وصناعية وزراعية وثقافية وتكنولوجية واجتماعية وغيرها من قطاعات الحياة المختلفة •

ان شعار الحوار بين الجنوب والجنوب ، ينبغى أن يكون هو شعار افريقيا اليوم لأن ذلك هو السبيل الذى يضيف الى رصيدها المادى قوة ومنعة والى قدرتها على التعامل مع غيرها كفاءة ومصدقية •

## مصر والدول الآسيوية :

إذا كانت مصر دولة أفريقية ، فهي دولة آسيوية في ذات الوقت ، فمصر تتمتع بهذه الخصوصية الجغرافية التي تتفرد بها بين دول العالم ، وعليه فإن اهتمامات الدبلوماسية المصرية بالشئون الآسيوية يشكل جزءا حيويا وبعدا رئيسيا للسياسة الخارجية لجمهورية مصر العربية .

وقد شهد عام ١٩٨٤ نشاطا واسعا في مجال العلاقات المصرية - الآسيوية فعلى المستوى السياسى ، كانت القاهرة هى العاصمة التي استقبلت كلا من وزير خارجية تايلاند ثم وزير خارجية اندونيسيا ووزير خارجية اليابان ، ثم وزير خارجية بنجلاديش ووزير خارجية المالديف ، فضلا عن وزير خارجية استراليا . وفى نهاية العام استقبلت القاهرة سلطان بروناى دار السلام ، وهى الدولة الآسيوية التي حصلت على استقلالها فى العام الفائت، كما زار مصر الأمير نوردوم سيهانوك رئيس حكومة الائتلاف الكمبوتشى .

وفى شهر اغسطس ١٩٨٤ ، قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى كل من اليابان وجمهورية الصين الشعبية . هذا الى جانب زيارات اخرى عديدة قام بها وزراء مختلفون من الدول الآسيوية الى مصر ووزراء مصريون الى مختلف الدول الآسيوية ، فى حركة تمكس بعمق مدى شمول العلاقات المصرية مع شقيقاتها الآسيويات فى مختلف المجالات من سياسية الى اقتصادية وثقافية ودينية وعسكرية واعلامية .

وتسمى الدبلوماسية المصرية الى توثيق عرى الروابط والعلاقات التي تقيم بينها وبين دول القارة الآسيوية على اختلافها ، فقام مساعد وزير الخارجية المصرى بزيارات الى دول منظمة جنوب شرقى اسيا ، كما قام مدير الادارة الآسيوية بالخارجية المصرية بزيارات الى دول الهند الصينية ، الأمر الذى يعكس حرص مصر الدائم على توصيل صوتها وشرح وجهة نظرها وتبادل الرأى مع مختلف القوى والاطراف الدولية .

ولا يخفى انه فى مجال العلاقات الثنائية بين مصر وبين الدول الآسيوية فإن لجمهورية مصر العربية علاقات متنوعة ومتعددة تمتد على جبهة عريضة

لتشمل كل أوجه العلاقات من سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية ودينية وعسكرية وإعلامية الخ ... وهو ما يحتاج على الدوام الى متابعة واتصال على أعلى المستويات .

وإذا كانت الصين واليابان والهند تشكل محاور النشاط السياسى والآسيوى الجوهري ومراكز الثقل الرئيسية ، فالجدير بالذكر فى هذا الصدد الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى كل من الصين واليابان فى أبريل ١٩٨٣ ، ومشاركته الشخصية فى مؤتمر نيودلهى للقمة السباعية لعدم الانحياز فى مارس ١٩٨٣ .

ولتبنى مصر مفهوم ( التعاون الثلاثى ) فى مجال الخبرة الفنية بين اليابان من ناحية وبين الدول الأفريقية من ناحية أخرى ، غير مصر ، التى يمكنها أن تلعب دور الجسور بين الطرفين وأن تحقق النجاح لهذا النوع من التعاون من خلال خبرتها الفنية التى يتم تمويلها بواسطة اليابان . وقد عبر الجانب اليابانى عن اهتمامه بهذه الصورة من صور التعاون وعن استعداده لدراسة الجوانب المختلفة الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ العملى .

كما تدعو الدبلوماسية المصرية الى ضرورة استعادة روح التضامن الآسيوى - الأفريقى وروح باندونج ، وذلك بمناسبة قرب حلول الذكرى الثلاثين لاتحاد هذا المؤتمر الذى كان تعبيراً عن انتصار ارادة التضامن والعمل المشترك بين الدول حديثة الاستقلال فى قارتى آسيا وإفريقيا فى مواجهة القوى الاستعمارية ، ومن أجل تأكيد هذا الاستقلال وتحقيق التحرير الكامل للشعوب المضطهدة .

وتؤمن مصر بأن صيغة التعاون الأفريقى - الآسيوى لمقادرة الآن على مواجهة المشاكل والتحديات التى تعترض طريق الدول الأفريقية والآسيوية ، وتحقيق لهم إمكانية عمل تنمية اقتصادية وخدمة قضية السلام والأمن والاستقرار فى العالم ، وإفشال محاولات التدخل والهيمنة من جانب القوى الكبرى .

وتساند مصر قضية السلام فى آسيا ، لأن تمسكها بالصلام هو مفهوم

شامل لسياستها وذلك لاعتقادها بأنه لا يمكن للسلام أن يتحقق فى منطقة دون أخرى ، والا كان سلاما هشا ومعرضا للضياع فى أى وقت ، فالسلام فى الشرق الأوسط أو فى افريقيا لا يكتمل الا بالسلام فى جنوب شرقى آسيا وفى آسيا الغربية .

وتشعر الدبلوماسية المصرية بالمقلق لحالة التوتر وعدم الاستقرار التى تسود منطقة جنوب شرقى آسيا ، ومنطقة الهند الصينية ، كما أن مصر تساند جهود حكومة الائتلاف الكمبودى فى العمل على اتاحة الفرصة امام شعب كمبودشيا لاختيار نظامه السياسى ، بعيدا عن التدخلات الخارجية واستخدام القوة فى العلاقات بين الدول . وتؤكد مصر على أهمية السعى الصادق لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن كمبودشيا وتهيئة الظروف الدولية الملائمة كى يتوصل الشعب الكورى لتحقيق تطلعاته وآماله فى الوحدة .

كما تساند مصر المقاومة الافغانية وتتطلع الى أن يسود السلام غربى آسيا وإن يتاح امام الشعب الأفغانى حقه فى تقرير مصيره بحرية ودون ضغوط من القوى العظمى . وتأمل مصر فى أن يتحقق النجاح للجهدسود المتواصلة التى يبذلها سكرتير عام الأمم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية ازاء الوضع فى أفغانستان ، بما يضمن حقوق هذا الشعب المسلم الشقيق فى السلام والحرية والاستقرار .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن السعى الحثيث لايجاد حلول عادلة وسلمية عاجلة لهذه المشكلات جميعها من شأنه تخفيف حدة التوتر الدولى ودعم مسيرة السلام ، لأن العمل على تلافى استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، وهو ما يعد ظاهرة خطيرة فى المرحلة الراهنة ، تهدد مستقبل الشعوب بأروخ المواقب ويشكل قيда على حريتها وارادتها ، لا يتحقق الا بتبنى مفهوم حقيقى للسلام ، يقوم بنيانه على العدل والحق واحترام سيادة الدول والتمسك بعباءة القانون الدولى .

**مصر ودول أمريكا اللاتينية :**

تعتبر العلاقات المصرية مع دول أمريكا اللاتينية ، بمثابة الضلع المتمم

لثلاث العلاقات المصرية مع قارات افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية التي تشكل  
معا عالم الجنوب ، الذي تلتحم به مصر التحام قدر ومصير وانتعاء •

وتمتد شبكة العلاقات الدبلوماسية المصرية لتغطي كل أرجاء القاره  
اللاتينية في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ، وهذا الحضور الرسمي  
المصرى يجسد الرغبة العميقة في دعم العلاقات المصرية مع دول القاره  
اللاتينية ، ليس فقط على المستوى السياسى ، ولكن على المستوى التجارى  
والثقافى والاعلامى • وقد سجل عام ١٩٨٤ نموا متزايدا في حجم العلاقات  
ونطاق التعامل المصرى مع هذه الدول جميعا ، وتؤكد المؤشرات الرقميه  
نصاعدا مطردا في التبادلات المصرية مع دول أمريكا اللاتينية في جميع  
المجالات •

وتقف دول أمريكا اللاتينية بصفة عامة موقف المساندة من القضايا  
العربية والسياسة المصرية بشأن قضية السلام في الشرق الأوسط • وتلقى  
حقوق الشعب الفلسطينى تأييد هذه المجموعة من الدول في كافة  
المحافل الدولية •

ومن ناحية أخرى تتابع الدبلوماسية المصرية بكل الاهتمام تطورات  
الأوضاع في أمريكا الوسطى التي تتسم بقدر كبير من الاضطراب والتوتر  
الاجتماعى وعدم الاستقرار • وتؤيد مصر الجهود التي تبذلها مجموعة  
كونتادورا والهادفة الى اخراج منطقة أمريكا الوسطى من دائرة العنف حتى  
يتحقق لشعوبها السلام والاستقرار والتنمية •

وتشارك مصر كمراقب في منظمة الدول الامريكية ، كما تساهم  
الدبلوماسية المصرية بإيجابية في كافة قضايا أمريكا اللاتينية ، وترى أن  
المفاوضات والتفاهم بين الولايات المتحدة وبين نظام السانديستا في  
نيكاراجوا هو الأسلوب المناسب الذى يتعين انتهاجه من أجل تخفيف حدة  
التوتر في المنطقة ، كما تؤيد الدعوة التي وجهتها السفادور للمعارضة  
الداخلية المسلحة من أجل التفاوض والاتفاق على الصيغة المقبولة التي  
ترضاها الأطراف المعنية بديلا عن الحرب الأهلية والعنف المسلح •



وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن التكامل الاقتصادي والتعاون السياسى بين دول القارة اللاتينية يعد الوسيلة الفعالة للتغلب على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان القارة . كما تؤكد اقتناعها بضرورة أن تكون منطقة أمريكا الوسطى منطقة سلام تختار فيها جميع الدول بحرية أنماط التنمية التى ترى أنها تفي بأهداف السلم والديموقراطية والعدالة الاجتماعية فيها ، وبأهمية أن تقوم المنطقة بالتوصل الى حلول سلمية فيما بينها تضمن التعايش السلمى بين الشعوب من خلال الحوار المفتوح واحترام قواعد القانون الدولى .

وقد شاركت مصر فى احتفالات تنصيب كل من الرئيس الاكولورى الجديد ورئيس كوستاريكا ، وقبلت الدعوة التى وجهت اليها فى مراقبة الانتخابات العامة التى جرت فى السلفادور .

ومن جهة أخرى كان من المتعين أن تأخذ مصر المبادرة فى قطع العلاقات مع كوستاريكا والسلفادور بعد نقل سفارتيهما الى القدس ، لا حبا فى قطع العلاقات ، ولكن حرصا على الحفاظ على الشرعية الدولية وحكم القانون ، وحفاظا على الحقوق القانونية والتاريخية لأكثر من مائة مليون عربى وثمانمائة مليون مسلم وألف مليون مسيحى . ولذلك فإن هذا القرار يمثل خطأ ثابتا فى سياستنا يطبق على علاقتنا بكافة الدول دون استثناء .

وخلال زيارة رسمية قام وزير الدولة للشئون الخارجية بها الى الولايات المتحدة المكسيكية خلال شهر يونيو ١٩٨٤ ، شارك سيادته أثناء وجوده هناك فى افتتاح الدورة الثانية لندوة الحوار الافريقى - اللاتينى ، وهى الندوة التى تجمع بين أساتذة ونبلماسيين واكاديميين من كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية .

ومن المعروف ، أن الفكرة من وراء هذا اللقاء ، إنما تستهدف فى مفهومها البسيط تأكيد وتعميق الروابط بين الشعوب فى هاتين القارتين التى يجمع بينهما الكثير من أوجه التشابه والتقارب ، كما يوجد بينهما العديد من سمات الماضى والحاضر والمستقبل .

والدبلوماسية المصرية التى كان لها دور الريادة ، منذ ثلاثين عاما ، فى تأسيس حركة التضامن الاسيوى - الافريقى ، كان لها أيضا نصيب السبق فى بلورة التفكير لإقامة حوار بين قارة افريقيا من جهة وقارة أمريكا اللاتينية من جهة أخرى .

فالى جانب العمل على خلق الادراك والاحساس بافريقيا فى أمريكا اللاتينية ، والعمل على خلق الادراك والاحساس بأمريكا اللاتينية فى افريقيا . فان هذا الحوار الذى ننشد ارساء دعائمه ، ونشجع على استمراره ، انما يستهدف - كذلك - تعبئة الجهود المشتركة والاثراء المتبادل للخبرات عن طريق الأخذ والعطاء . وبناء جسور اللقاء بين هذه الشعوب التى تقع على مسافات بعيدة ، رغم ما بينها من تماثل وتجانس .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن الحوار الافريقى - اللاتينى ، ليس فى حقيقته سوى ، حوار بين الجنوب والجنوب ، أى هو المقدمة الضرورية اللازمة لانجاح الحوار بين الشمال والجنوب ، ذلك أن حوار الجنوب مع الجنوب ، من شأنه أن يضيف الى جهود الجنوب فى مجال اشاعة روح الانسانية والعقلانية فى علاقة الشمال مع الجنوب . هذا وقد تم الاتفاق على أن تعقد الدورة الثالثة للحوار الافريقى - اللاتينى بالقاهرة فى خريف عام ١٩٨٥ .

#### مصر ودول المعسكر الغربى :

تقوم العلاقات المصرية مع دول المعسكر الغربى على أسس تقليدية راسخة ، ويعتبر البحر الأبيض المتوسط بمثابة جسر التواصل الثقافى والحضارى بين مصر وأوروبا عبر التاريخ . وقد شهد عام ١٩٨٤ حركة متمثلة من التشاور والاتصال بين مصر وبين دول المعسكر الغربى . فقد بادر الرئيس حسنى مبارك بزيارة الولايات المتحدة فى فبراير من العام المنصرم كما قام بزيارة الى كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية ، كما زار الرئيس ميتران جمهورية مصر العربية .

وعلى المستوى الوزارى ، تم تبادل العديد من الزيارات بين المسئولين

السياسيين فى أوروبا الغربية وبين المسئولين المصريين ، فقد زار رئيس الوزراء الايطالى ، جمهورية مصر العربية ، كما زارها وزير الخارجية الايطالى ، وقام وزير الخارجية المصرى بزيارة الى هولندا ، وإيطاليا وفرنسا ، كما زار وزير الدولة للشئون الخارجية بريطانيا ، ويعكس هذا الحجم من الزيارات ، مدى عمق العلاقات ودرجة الاهتمام التى توليها الدبلوماسية المصرية لعملية تبادل المعسكر الغربى . وفى عام ١٩٨٤ انعقدت الدورة الثالثة لمجلس التعاون بين مصر والمجموعة الأوروبية فى لوكسمبورج وقد ترأس الجانب المصرى فى هذه الدورة وزير الدولة للشئون الخارجية .

ولا يخفى أن علاقات جمهورية مصر العربية بالولايات المتحدة الأمريكية متعددة الجوانب والتعاون الثنائى الناجح بين البلدين يشمل مجالات مختلفة من أبرزها التعاون الاقتصادى والتجارى والثقافى الذى يعود بالفائدة على الجانبين .

كما تلقى علاقات مصر بدول أوروبا الغربية اهتماما بالغا من الدبلوماسية المصرية ، والى جانب الزيارات التى يقوم بها الرئيس حسنى مبارك الى دول غرب أوروبا ، فإن العديد من وزراء الحكومة فى مجالات مختلفة يقومون كذلك بزيارات الى قرائنهم الاوروبيين الغربيين من أجل توثيق عرى التعاون وتحقيق مزيد من الفهم المتبادل للقضايا ذات الاهتمام المشترك بين مصر ومجموعة هذه الدول .

ويزداد التعاون بين مصر وبين دول المعسكر الغربى ، ويمتد الى مجالات أكثر اتساعا على الدوام ، فعندما شهدت منطقة البحر الأحمر عام ١٩٨٤ ، هذه الموجة من التفجيرات بسبب الألغام التى بثتها جبهات مجهولة بقصد الأضرار بحرية وسلامة الملاحة الدولية عن طريق الإرهاب الذى بلغ بهذه العملية أبعادا خطيرة ، غير مسبوقة من قبل ، دعت مصر كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا للمشاركة ، عن طريق أساطيلها وخبراتها وتقنياتها المتقدمة ، فى عملية تطهير البحر الأحمر من الألغام ، وذلك إيمانا من الدبلوماسية المصرية بضرورة التعاون الدولى والتنسيق المشترك لمواجهة هذا النوع من مخاطر ظاهرة الإرهاب الدولى ، الذى لا يمكن التصدي ( السياسة الدولية )

له ، الا عن طريق توسيع دائرة المسئولية الجماعية والعمل الدولي المشترك لمقاومته .

واذا كانت جمهورية مصر العربية توظف علاقاتها مع الدول الأجنبية عموماً من أجل دعم التعاون في المجال الثنائي ، وتطبيق أكبر فائدة ممكنة للمصالح الوطنية ، فإنها مع دول المعسكر الغربي ، على وجه الخصوص ، توظفها من أجل غاية أبعد وهدف أشمل ، يتمثل في خدمة قضية السلام في منطقة الشرق الأوسط .

فبسبب ما يقوم من علاقة خاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل . وبسبب ذلك التحالف المتعدد الوجوه بين الكيان الاسرائيلي من جهة ، والمعسكر الغربي من جهة أخرى ، تطالب الدبلوماسية المصرية الولايات المتحدة بأن تلعب دور الشريك الكامل في عملية التفاوض بين مصر واسرائيل من أجل تحريك مسيرة السلام ، لما تملكه الولايات المتحدة من اساليب الضغط المتنوعة على اسرائيل التي تمدها بكل ما تحتاج اليه من تأييد مادي ومعنوي على السواء ، كما تطالب الدبلوماسية المصرية أوروبا الغربية بدور في تنشيط عملية السلام .

فاذا كانت الدبلوماسية المصرية تعمل خلال المرحلة المقبلة - على وجه الخصوص - وتسعى بكل ماله من حيوية وقدرة ، لايجاد تحرك جديد يعيد قضية الشرق الأوسط الى بؤرة الاهتمام العالي ، ويسهم في تحقيق تقدم جديد في جهود حلها ، ويصفه جوهري ما يتعلق بحجر الزاوية فيها وهو القضية الفلسطينية ، فان مصر تؤمن بالدور الأوروبي النشط في دفع جهود السلام بالمنطقة . وفي التأثير الإيجابي لهذا الدور على القرار الأمريكي . لصالح السلام القائم على العدل .

فالقرار الأمريكي ، مهما كان التأثير الاسرائيلي عليه ، لا يأتي في النهاية بمعزل عن مواقف العواصم الأوروبية من القضية ، فالتنسيق الأمريكي - الأوروبي ، حقيقة من حقائق السياسة الدولية . ومن هنا اهتمام الدبلوماسية المصرية باحياء هذا الدور الأوروبي وتنشيطه ، بهدف للتوصل الى صيغة متقدمة للموقف الأوروبي من قضية الشرق الأوسط تاتي

أكثر ايجابية وتقدما من صيغة فينيسيا أو « مبادرة البندقية » المعروفة ، والجهود المصرية تتركز فى هذه المرحلة ، حول ضرورة التوصل الى صيغة أوروبية أكثر تقدما فى مجال التنفيذ من صيغة للبندقية . وبمعنى آخر فإن مصر تؤمن بأهمية الدور الأوروبى فى موازنة الانحياز الأمريكى الى الجانب الاسرائيلى .

### مصر ودول المعسكر الشرقى :

فى ظل حقيقة القطبية الثنائية التى يقوم عليها العالم السياسى المعاصر ، وفى ظل وجود معسكرين أيديولوجيين مختلفين على الساحة الدولية . فلا مناص لأية دبلوماسية حكيمة لدولة من دول عدم الانحياز من العمل بكل جهد ودأب على إقامة علاقات قوية متوازنة مع كلا المعسكرين ، تحقيقا لمصالحها القومية ، ومن أجل تخفيف حدة الاستقطاب الدولى وعملا من أجل انتصار قضية السلام العالمى .

ولأن مصر دولة غير متحازة وتعمل بعمق على تدعيم مبادئ عدم الانحياز فى السلوك الدولى ، فإن الدبلوماسية المصرية جهدت خلال السنوات الماضية على استعادة توازن علاقاتها الدولية بالمعسكرين الشرقى والغربى ، وشهد عام ١٩٨٤ تقدما حاسما فى هذا المجال ، فقد أعلن فى يوم السابع من يوليو فى السنة الفائتة ، فى كل من القاهرة وموسكو أن حكومتى جمهورية مصر العربية والاتحاد السوفيتى اتفقتا على عودة سفيرى البلدين لمباشرة عملهما فى عاصمتى الدولتين .

ويمكن القول بأن هذا الاعلان قد جاء تنويجا لمرحلة ، بدأت منذ أكثر من عامين ، نجح فيها الجانبان المصرى والسوفيتى فى تجاوز أزمة الثقة التى خيمت على علاقاتهما خلال مرحلة تصود بداياتها الاولى الى عام ١٩٧٢ ، فى أعقاب قرار إبعاد الخبراء السوفييت .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد ، أن الدبلوماسية المصرية لم تضع أبدا قيداً أو شرطاً مسبقاً لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، أكثر من تمسكها بضرورة الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأى

طرف ، كما سبق أن أكدت الدبلوماسية المصرية على أن تحسين العلاقات بين البلدين ، يمكن أن يجد مسائله في العديد من الخطوات التي ينبغي أن تسبق عودة السفراء ، مثل السعى الى تشجيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين القاهرة وموسكو ، وبين القاهرة ومجموعة دول أوروبا الاشتراكية ، بما يخدم المصالح المتكافئة للجانبين ، وفتح الباب لتبادل الزيارات بين البلدين وبين مصر ودول أوروبا الاشتراكية جميعا ، تعميقا لفكرة الحوار معها .

وقد شهدت العلاقات المصرية - السوفيتية تطورا ايجابيا على مدى الاعوام الثلاثة الماضية ، كان له انعكاساته على العلاقات بين مصر ودول أوروبا الاشتراكية ، حيث تصاعدت هذه العلاقات في نفس الاتجاه ، سواء في المجال الاقتصادي وتقديم القروض والخبرة الفنية ، أو في مجال التبادل التجاري أو في المجال الثقافي والاعلامي وغير ذلك من مجالات التعاون المشترك .

وكان عام ١٩٨٤ أكثرهما دلالة في هذا الشأن ، فبعد الزيارة التي قام بها وزير الدولة للشئون الخارجية الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية في نهاية عام ١٩٨٢ ، فقد استقبلت القاهرة رئيس الوزراء اليوجوسلافي في فبراير ١٩٨٤ ، ورئيسى وزراء رومانيا في يوليو من نفس العام ، كما قام السيد مساعد وزير الخارجية المصرية بزيارات الى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية حيث أجرى مشاورات سياسية واسعة مع المسؤولين في هذه الدول وتم تبادل الرأى والحوار في كافة القضايا الدولية والمسائل ذات الاهتمام المشترك .

وفي مجال التعاون الثنائي ، شهد عام ١٩٨٤ العديد من الزيارات المتبادلة بين الوزراء من كلا الجانبين ، فقد زار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي ألمانيا الديمقراطية ، كما قام كل من وزير التعمير واستصلاح الاراضى ووزير السياحة بزيارة الى يوجوسلافيا وقام وزير الاسكان والمرافق بزيارة الى تشيكوسلوفاكيا ، وفي ذات الوقت استقبلت القاهرة وزير الكهرباء والاتصالات الألماني ووزير الدفاع اليوجوسلافي ووزير الزراعة الالبانية وكلا من وزير الزراعة المجرى ونائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية في المجر وغيرهم من الوزراء والمسؤولين في دول أوروبا الاشتراكية .

وقد أيدت الدبلوماسية المصرية المشروع السوفيتي للسلام في الشرق الأوسط الذي يقترح صيغة المؤتمر الدولي ، الذي تشترك فيه كافة الأطراف الدولية ، وذلك إيماناً من مصر بأهمية وحيوية مشاركة الاتحاد السوفيتي في جهود السلام الدولية وما يمكن الاتفاق حوله من ترتيبات نهائية دائمة لضمان السلام في منطقة الشرق الأوسط . وترى مصر أن تخلي إسرائيل والولايات المتحدة عن رفض صيغة المؤتمر الدولي ، بمشاركة جميع الأطراف والقوى الدولية ، سيشكل - بطبيعة الحال - نقلة نوعية هامة في الجهود من أجل التسوية السلمية ، لأن هذه الموافقة ستكون بمثابة فتح الباب أمام تعاون دولي فعال بين الشرق والغرب من أجل وضع نهاية لأزمة الشرق الأوسط ، وتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة المضطربة من المعالم التي تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر الداهم .

وتأمل مصر في أن تنجح الجهود الدولية الهادفة إلى تخفيف حدة التوتر الدولي والابتعاد عن ظاهرة الاستقطاب والحرب الباردة التي غدت تلقى بظلالها الكثيرة على منطقة الشرق الأوسط ، وعلى العلاقات بين الشرق والغرب بصفة عامة . وتدرك مصر أن منطقة الشرق الأوسط هي جزم بالغ الأهمية في الاستراتيجية الكونية للمعالمين ، ولأنه أنها ستتأثر بكل ما يمكن أن يطرأ على العلاقات بين الشرق والغرب من توتر أو انفراج .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن التوصل إلى اتفاقات بين الشرق والغرب على تحديد الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها إنما يمثل الخطوة الأولى نحو الهدف والشروع في خفض مستوى التسليح عند أدنى درجة والعودة إلى المفاوضات لتحقيق التوازن والسلام لكل الأطراف .

ولما كانت أوروبا هي أكثر المناطق التي تتكدس فيها الأسلحة النووية ونظراً لارتباطها الجغرافي بالبحر المتوسط ، فإن للدبلوماسية المصرية اهتماماً خاصاً بقضية الأمن الأوروبي وبقضية منع نشوب حرب نووية ، وأن هذا الاهتمام يشكل أحد العناصر الأساسية لسياسة مصر الخارجية ، ومن هذا المنطلق قدمت مصر - من خلال لجنة نزع السلاح - اقتراحاً بإدراج بند على جدول أعمال اللجنة خاص بمنع قيام حرب نووية ، كما أيدت مصر مؤتمراً استكهولم لنزع السلاح ولبيت الدعوة التي وجهت إليها للتحديث أمام المؤتمر .

كما كانت مصر أول دولة طالبت بضرورة قصر استخدام الفضاء الخارجى على الأغراض السلمية وحدها •

### مصر والمنظمات الدولية :

تباشر جمهورية مصر العربية دورها المسئول فى سائر المنظمات الدولية التى تنتمى اليها سواء فى منظمة الوحدة الافريقية التى تعمل بكل ماتملك من جهد على حمايتها من الانقسام والضعف والتشتت والبقاء عليها كرمز فعال من رموز العمل الافريقى المشترك ، أو داخل منظمة المؤتمر الاسلامى أو ضمن اطار حركة عدم الانحياز أو بين اعضاء الأسرة الدولية المتمثلة فى الأمم المتحدة •

وقد شهد عام ١٩٨٤ ، دعوة مؤتمر القمة الاسلامية الرابع ، لجمهورية مصر العربية الى استئناف عضويتها فى المؤتمر • وقد اثبتت بذلك قمة الدار البيضاء ، ان القيادات الاسلامية التى التقت ارادتها على ضرورة استعادة مصر لنشاطها ، انما تعمل من أجل السلام ومن أجل تضامن العالم الاسلامى • وقد رحبت مصر بالعودة الى اداء رسالتها فى خدمة العالم الاسلامى والاستمرار فى تقديم عطائها الذى أكدته ممارساتها عبر التاريخ فى دعم الشعوب الاسلامية والدفاع عن حقوقها وفى العمل على اعلان كلمتها •

اما بالنسبة لحركة عدم الانحياز ، فلما حقيقة ثابتة تتمثل فى ان موقف عدم الانحياز كان على الدوام من المقومات الأساسية والأركان الجوهرية لسياسة مصر الخارجية • ولقد استمدت مصر ايمانها بعدم الانحياز من طبيعة موقعها الجغرافى الذى يتوسط دول العالم وبحكم تراثها الثقافى العربى والاسلامى وشخصيتها الافريقية ، وانتمائها الى العالم الثالث • ونتيجة لتجاربها المديدة مع القوى الاستعمارية ، الأمر الذى يعنى أن تحديد معالم هذا الطريق كان فى اساسه تعبيراً عن تعدد مجالات الدور المصرى فى العالم ودعامة لتشكيل علاقات مصر وحركتها على الصعيد العالمى •

وتعمل الدبلوماسية المصرية دائماً على تثبيت دعائم عدم الانحياز ،



ودعم دور الحركة في العمل على حل المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية ، ويدخل في هذا الاطار زيارة السيد الرئيس حسنى مبارك ليجوسلافيا ، وتقديم مصر لمبادرة ضمن اطار الحركة بقرض وضع حد للحرب العراقية الايرانية • وقد استهدفت مصر من وراء ذلك تعبئة جهود حركة عدم الانحياز في محاولة مجددة لوقف نزيف الحرب العراقية - الايرانية وقد قصدت مصر أن تكون مبادرتها المشار اليها ، اسلوبا موضوعيا فعلا تقترب به الحركة من هذه المشكلة في مجال البحث عن حل لها ، خاصة وان طرفي القتال من دول مجموعة عدم الانحياز ، ويقفان على ارضية الحركة حتى الآن ، رغم استمرار القتال بينهما لما يزيد على أربع سنوات •

وترى مصر أن حركة عدم الانحياز هي التجمع المهيأ لمخاطبة طرفي الحرب بسبب غيبة القوى الكبرى عن هذا التجمع اللاتحيزي ، وبالتالي غيبة السياسات ذات المصلحة في استمرار هذه الحرب التي تعود بالويل على كافة دول عدم الانحياز وليس على طرفيها فقط لما تسببه من اضعاف لقوى البلدين وتدمير لمواردهما وفساح في المجال أمام التدخلات الأجنبية في منطقة من أخطر مناطق العالم وأكثرها حساسية حيث تتجمع فيها شرابين البترول العالمية •

وتتطلع الدبلوماسية المصرية - بكل الأمل والرجاء - في أن تستجيب ايران والعراق لمساعي حركة عدم الانحياز ، ويتم انعقاد مكتب تنسيق الحركة للنظر فيما يمكن عمله أو بذله من جهد من أجل إنهاء هذه الحرب الضروس التي تعصف بمستقبل شعوب المنطقة •

ومن سوء الطالع أن يجرى اغتيال انديرا غاندى في وقت كانت تتبني فيه حركة عدم الانحياز الى القيام بدور أكثر فعالية في العلاقات الدولية التي أنهكتها حركة الاستقطاب الدولي بعنف خلال الحقبة الماضية ، وفي وقت كان من المتوقع أن يتم فتح ملفات مشاكل كبرى مؤجلة •

وتأمل الدبلوماسية المصرية في أن تتنبه دول عدم الانحياز الى ضرورة تحقيق الوحدة بينها ، لأن وحدة الحركة كانت على الدوام ، هي سر قوتها وفعالياتها ، وبدونها تصبح الحركة مجرد تراكم عددي ، عاجز عن التحول

الى مضمون كفى • بل ويتناقض تأثيرها ويتقلص دورها وتتآكل قدرتها على توجيه الاحداث ، وتذوب شخصيتها المستقلة وهويتها المتميزة •

والاجدر بنا - نحن اصحاب المصلحة الواحدة والمصير المشترك - الا نجعل العقائد المذهبية حائلا دون التلاحم والترابط بيننا ، او سببا فى شق صفوفنا وتبييد وحدتها ، بل علينا أن نجعل من هذا التنوع والتعدد طاقة ايجابية خلاقة ، وعنصر قوة تثرى الحوار بيننا ، وتتيح لنا التعامل مع العالم الخارجى بثقة واقتدار •

وتحت علم الأمم المتحدة ، تمارس مصر مسؤولياتها كمضو مؤسس لمجتمع الأمم على مدى الأربعين عاما الماضية ، بكل الحماس والاخلاص ، ايماننا منها بأن الأمم المتحدة هى النظام الذى يستهدف أن تتأسس بموجبه علاقات الدول والشعوب على أساس من الحرية والتعاون عوضا عن أساليب القهر والسيطرة والاقتتال •

وكانت عضوية مصر فى مجلس الأمن - على مدى العسام المنصرم ، مناسبة وضعت على عاتق الدبلوماسية المصرية مزيدا من الاعباء فى العمل الدائب على استتباب السلام والأمن الدوليين وفى المشاركة الايجابية على تخفيف حدة التوتر والبحث عن حلول مناسبة للالزامات الدولية المحترمة •

ولم تمل الدبلوماسية المصرية ، داخل الأمم المتحدة وعبر أجهزتها المختلفة ، من مطالبة الدول النووية بالاصغاء الى صوت العقل والاستجابة الى نداء الالف ملايين البشر فى وقف الاندفاع فى سياق التسليح النووى من خلال التوصل الى اتفاقات من شأنها القضاء التدريجى على أسلحة الدمار الشامل وعلى امكانية وقوع حرب نووية •

وحيث شهد عام ١٩٨٤ جهودا فى مجال الاعداد لمؤتمر المراجعة الثالث لماهدة منع أنتشار الأسلحة النووية ، فقد طالبت مصر بالمحاح بأن تقى الدول النووية بتمهداتها التى قطعتها على نفسها بالنسوخ فى مفاوضات بحسن نية للاتفاق على اجراءات فعالة لوقف سباق التسليح النووى والوقف الشامل للتجارب النووية • ومن ناحية أخرى ، فان الدبلوماسية المصرية تعتقد انه

من الضروري أن يبحث هذا المؤتمر في إجراءات من شأنها أن تتعهد الدول النووية بعدم استخدامها أسلحتها النووية ضد الدول غير النووية التي تخلت عن الخيار النووي بالموقف الى جانب أية دولة تتعرض لعدوان على منشأتها النووية المخصصة للأغراض السلمية . وبسبب اهتمام مصر بالمؤتمر لاهتمامها بالموضوع الذي يعالجه ولما كان لأفريقيا دور رئاسة المؤتمر لهذه المرة ، فإن مصر قد قررت ترشيح نفسها لرئاسته وحصلت على تأييد عالمي واسع لهذا الترشيح .

وفي هذا الإطار ، فقد درجت الدبلوماسية المصرية على الدعوة الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وفي الاجتماع الذي عقد في أكتوبر ١٩٨٤ في فاليتا بمالطة للدول غير المنحازة بالبحر المتوسط ، شاركت مصر في المطالبة بأهمية انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في البحر المتوسط .

وتشعر مصر بالقلق الشديد للآزمة الاقتصادية والانسانية الفادحة التي تمر بها قارتنا الافريقية والعالم الثالث بصفة عامة ، وليس من شك في أن هذه الآزمة ترجع في أغلبها الأعم الى الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي لاتتيح فرصة عادلة أمام الدول النامية ، وبوجه خاص الدول الافريقية من أجل كسر حاجز التخلف والاندفاع على طريق النمو . وتدرك مصر أن الأسباب الحقيقية وراء هذه الآزمة إنما تكمن في تفاقم مشكلة المديونية وارتفاع أسعار الفائدة والتقلبات المستمرة في أسعار الصرف واستمرار الاتجاهات الصمائية في التجارة الدولية . بالإضافة الى الهبوط الحاد في أسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية وتدهور معدلات التبادل التجاري لهذه الدول .

وتأسف مصر لفشل مؤتمر الانكثاد حتى الآن في التوصل الى حلول متفق عليها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الدولية ودفع عجلة الحوار بين الشمال والجنوب ، كما تأسف مصر لحقيقة ان نتائج مؤتمر اليونيدو ، قد جاءت كذلك مثلاً جديداً على الطريق المسدود الذي يواجهه الحوار بين الشمال والجنوب في الوقت الحاضر . ولهذا كله فإن الدبلوماسية المصرية تدعو دول الشمال الى النظر الى فكرة الحوار نظرة جديدة تابعة من الاقتناع

بأننا جميعا فى قارب واحد وبالتالى لا غنى عن حلول شاملة يتم التوصل إليها من خلال التفاهم والحوار .

وقد شهد عام ١٩٨٤ ، حصول مصر على رئاسة مجموعة الـ ٧٧ ، الأمر الذى كان تعبيراً عن تقدير المجتمع الدولى وثقته فى قدرة الدبلوماسية المصرية على توجيه نشاط هذه المجموعة الدولية الهامة بكفاءة واقتدار من أجل خدمة مصالح شعوب العالم الثالث ولسوف تبذل قصارى جهدها خلال فترة رئاستها لخدمة قضايا العالم الثالث المشتركة دفعا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصالح شعوبنا .

وتثق الدبلوماسية المصرية بأن الأمم المتحدة ، هى النظام الوحيد القادر فى هذه المرحلة على التنسيق والتوفيق بين مختلف المواقف والخروج منها بصيغ جماعية تتيح البدء فى اصلاح الاوضاع الاقتصادية الدولية ، وتيسر بحث الوسائل والامكانيات الكفيلة بالربط بين الانتعاش فى بعض الدول المتقدمة وبين جهود التنمية فى الدول النامية بما يحقق نهوض الاقتصاد العالمى ككل من كبوته الحالية .

واذ تسير مصر فى طريقها عازمة بالإيمان واليقين على أمرها ، متحملة بالتصميم والاخلاص لمسئولياتها المحلية والقومية والقارية والعالمية جميعا ، تواصل كتابة تاريخ جديد للمنطقة التى تنتمى إليها ، وتقدم نمونجا حيا وخلاقا لممارسة التطور الايجابى ، من أجل تحقيق آمال الانسان المصرى فى غد افضل له وللاخرين من حوله .

## الفصل الثالث

### النشاط الدبلوماسي المصري

في عام ١٩٨٥



اعتدنا مع أشراقة كل عام جديد أن نودع العام المنقضى بنظرة تحليل وتقييم لنشاط مصر الدبلوماسى متعدد الجوانب فى المجالات المختلفة للتعرف على ما تم انجازه من ناحية ، ولتصيد المجالات التى تحتاج الى بذل المزيد من الجهد لتحقيق أهدافه السياسية الخارجية المصرية واتساقها مع تطورات الأوضاع على المسرح الدولى من ناحية أخرى .

ولما كانت سياسة مصر الخارجية هى سياسة واقعية تقوم على أساس من الموضوعية وترتكز الى مبادئ ومفاهيم واضحة ، فقد حرصت مصر فى كافة مجالات تحريكها الدبلوماسى على تأكيد هذه المبادئ وترسيخها ، والتزمت فى تعاملها مع كافة الأطراف والمواقف والقضايا بتفهم الوضوح والثبات ، الأمر الذى يسهم فى تأكيد ودعم مكانة مصر الدولية ومحورية دورها وامتداد قدرتها على التأثير الفعال فى سير الأحداث سواء بالنسبة للقضايا الأفريقية أو العربية أو الدولية وغيرها من المشكلات التى تحتّم المصلحة القومية أن تكون فى مقدمة أولويات العمل السياسى الخارجى .

فعلى الصعيد الأفريقى استمرت سياسة مصر الخارجية التى يمثل البعد الأفريقى فيها محورا أساسيا واستراتيجيا لبأسد أفريقى يعترز بأفريقيته ، وازداد النشاط الدبلوماسى المصرى فى أفريقيا عمقا وإيجابية تأكيداً للدور المصرى فى مساعدة الدول الأفريقية الشقيقة فيما تواجهه من وضع اقتصادى حرج يهدد العديد من دول القارة من ناحية ولمساعدة شعب ناميبيا فى كفاحه المشروع ضد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا والعمل على إيجاد الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية فى أفريقيا من ناحية أخرى .

وعلى الصعيد العربى شهدت العلاقات المصرية العربية تطورا ملموسا خلال عام ١٩٨٥ شمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والإعلامية والعسكرية وذلك بالرغم من استمرار غياب العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعدد من العواصم العربية .

وعلى الصعيد الدولى شهد عام ١٩٨٥ تحركا دبلوماسيا مصرية يتسم

بالمبتشاط والفعالية سواء كان ذلك فى اطار المحافل الدبلوماسية المختلفة او فى اطار علاقات مصر المتطورة مع دول العالم الثالث فى آسيا وأمريكا اللاتينية او من خلال اتصالاتها المستمرة مع دول المعسكرين الغربى والاشتراكي ، حرصت مصر من خلال تحركها على المشاركة الايجابية فى معالجة المشاكل الاقليمية والدولية المختلفة ، وبذل الجهود من أجل خلق مناخ دولى ملائم لاستتباب الأمن وأقرار السلام العالمى ، بوصفه هدفا أساسيا ثابتا من أهداف السياسة الخارجية المصرية وضرورة ملحة لتحقيق أهداف الشعوب - وخاصة شعوب العالم الثالث - فى الرقاهية والتقدم .

#### اولا - مصر وإفريقيا :

شهد عام ١٩٨٥ تحركا دبلوماسيا واسعا على الصعيد الإفريقى شمل كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية ، تأكيداً لمروابط مصر التاريخية والمصرية مع إفريقيا .

وتتحرك الدبلوماسية المصرية فى إفريقيا على محورين ، أولهما هو المحور الثنائى بين مصر من ناحية وسائر دول القارة من ناحية أخرى ، والثانى هو الاطار الجماعى عن طريق التنظيمات الإفريقية المختلفة سمياً نحو تدعيم التضامن السياسى وتحقيق الوحدة الاقتصادية الكبرى لدول القارة عام ٢٠٠٠ ، وفقا لما جاء فى خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ وإعلان انديس أبابا الاقتصادية الصادر عن مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية فى يوليو ١٩٨٥ .

فعلى مستوى العلاقات الثنائية ، قام بزيارة مصر خلال ١٩٨٥ رؤساء جمهوريات كل من السنغال وزائير وسيراليون وزامبيا وتانزانيا والسودان ، كما زارها نائب رئيس جمهورية الصومال ووزير الدولة فى بوركينا فاسو ، ووزراء خارجية كل من موزمبيق وبنين وأوغندا والسنغال وتشاد ، وعلى الجانب المقابل ، قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارات رسمية لكل من مالى وساحل العاج والسنغال والكاميرون وغينيا الاستوائية وأثيوبيا ، هذا فضلا عن زيارات العديد من المسؤولين والمبعوثين من كل من الجابون وبنين والسنغال ونيجيريا وتوجو وغينيا وليبيريا وتانزانيا وكينيا وأوغندا وأثيوبيا



والصومال وجيبوتي ومدغشقر وتشاد وبوروندي وبوركينا فاسو ورواندا والنيجر ومالي والكونجو وزائير وزيمبابوي وموزمبيق ومالوي وبتسوانا وليسوتو وانجولا .

كما استضافت القاهرة خلال عام ١٩٨٥ عددا من المؤتمرات الهامة منها الاجتماع الثالث لدول حوض النيل المعروفة باسم مجموعة اندروجي ، ومؤتمر وزراء الاتصال الافارقة ومؤتمر وزراء الاعمال ومؤتمر وزراء الداخلية الأول الذي صدر عنه اعلان القاهرة للتعاون في مجال الأمن ومكافحة الارهاب ، بالإضافة لمؤتمر وزراء البيئة الافارقة وعدد كبير من الاجتماعات الفنية على مستوى الخبراء في مجالات الطب والزراعة والري ونقل التكنولوجيا .

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نذكر أن مصر - التي مثلت أفريقيا في مجلس الأمن خلال عام ١٩٨٥ استكمالاً لمعضويتها به عام ١٩٨٤ - كانت حريصة على أن تكون خير رسول لأفريقيا ، وأكبر مدافع عن قضاياها الحيوية وفي مقدمتها قضية استقلال ناميبيا ومكافحة ومناهضة النظام العنصري ونظام « الإبارتهيد » في جنوب أفريقيا ، فضلا عن مواجهة الازمة الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول القارة .

من ناحية أخرى شهد نشاط الصندوق المصري للمعاون الفني لأفريقيا الذي انشئ عام ١٩٨٠ تطورا ملحوظا ، حيث زاد عدد الخبراء المصريين الموفودين الى الدول الافريقية الى الضعف ، كما زيدت ميزانيته بنسبة ٥٠٪ خلال نفس العام .

وفي هذا الاطار ، واصل الصندوق مهمته في تدريب الكوادر الفنية الافريقية بمصر في مجالات الزراعة والري والاداعة والتلفزيون والصحة والاعلام وهي مجالات حيوية هامة بالنسبة للدول النامية ، كما بدأ تجربة ناجحة خلال ١٩٨٥ في شكل تعاون ثلاثي باشتراكه طرف ثالث - كاليابان - في تنفيذ مشروعات الصندوق في مجال اعداد الكوادر حيث تم تدريب اعداد من المرشحين الافارقة والعاملين في مجال النقل البحري في دورات تدريبية بمصر بتمويل ياباني وخبرة مصرية لصالح أبناء أفريقيا .

وتجدر الإشارة الى أن تزايد اعداد الطلاب الافارقة بالمدارس والمعاهد والجامعات المصرية خلال العامين المنصرمين يعد دليلا آخر على عمق الروابط المصرية الافريقية اذ تجاوز عدد الطلاب الافارقة الخمسة الاف بما يؤكد أهمية الدور والثقل المصرى على المستويات الشعبية والعلمية والفنية بالنسبة لابناء القارة .

كما أن وفودا عمالية وشبابية ونسائية وشعبية افريقية عديدة زارت مصر خلال ١٩٨٥ بما يؤكد توسيع مجال العلاقات بين مصر ودول القارة اذ لم تعد هذه العلاقات تقليدية قاصرة على المستوى الرسمى بل اتسعت لتشمل القطاعات المختلفة وهو ما يعد خطوة صحيحة على طريق الوحدة الافريقية الكبرى .

وتسعى مصر جاهدة الى تعميق التعاون الاقتصادى مع دول القارة بحيث تقوم بعقد صفقات متكافئة مع دول القارة اذ يمكن أن تشتري مصر اللحوم والشاى والبن والنحاس والزنك من اثيوبيا وكينيا وزامبيا وزيمبابوى وزائير مقابل بيع سلع مصنعة فى مصر كالمنتجات الصناعية ومعدات الرى والمنسوجات القطنية وبذلك يمكن تحقيق تعاون اقتصادى يدخل فى اطار خطة عمل لاجوس التى تؤمن بها مصر وتسعى لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكبرى لدول القارة قبل عام ٢٠٠٠ وأن كانت هناك كثير من الصعوبات اننى تواجه اتمام مثل هذه الصفقات الا أن توافر الرغبة السياسية والارادة لتحقيق هذا النوع من التعاون يعتبر فى حد ذاته خطوات على الطريق الصحيح نحو وحدة افريقية كبرى .

وتولى مصر اهتماما خاصا بدعم علاقاتها مع « مجموعة اندوجو » لدول حوض النيل لارتباط وتداخل مصالح الدول التسع وتشابه الروابط فيما بينها سعيا نحو تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار فى هذه المنطقة الهامة الحيوية التى يرتبط استقرارها وتقدمها باستقرار وتقدم مصر وتأكيدا لهذا المفهوم فقد استضافت القاهرة الاجتماع الثالث لدول مجموعة اندوجو فى اغسطس حيث اتخذت عدة خطوات تنفيذية لتحقيق التكامل بين دول المجموعة فى مجالات الاتصالات والنقل والاعلام وتقرر اجراء دراسات عميقة لتحقيق اكبر فائدة من مياه النيل لكافة دول حوض النيل .

وعلى المستوى الجماعى ، جاءت الاتصالات التى أجراها الرئيس حسنى مبارك خلال اشتراكه فى مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا فى شهر يوليو لتتوجا للتحرك الدبلوماسى المصرى فى هذا الاطار ، حيث اجتمع السيد الرئيس بعدد كبير من قادة رؤساء الدول الافارقة من بينهم الرؤساء سوار الذهب ( السودان ) ومنجستو ( اثيوبيا ) وجوليوس نيريرى ( تنزانيا ) وعبيد ضيوف ( السنغال ) وكينث كاوندا ( زامبيا ) وموسى تراورى ( مالى ) وسامبلى كونشى (النيجر) ودوادا جاوارا ( جامبيا ) وغيرهم ، مما ساعد على فتح آفاق جديدة لتعاون مثمر بين مصر وتلك الدول .

ولعل فيما حققه لقاء الرئيسى مبارك مع الرئيس منجستو من كسر لحلقة الجمود فى العلاقات المصرية الاثيوبية ، وما تنطوى عليه زيارات وزراء خارجية كل من موزمبيق وبنين وبوركينا فاسو لمصر ، فضلا عما تحقق من تقارب مع كل من انجولا وزيمبابوى ومدغشقر - وكانت جميعها تتخذ مواقف متباعدة عن مصر فى اعقاب توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية - لعل فى هذا كله دليل واقع على نجاح الخط الدبلوماسى المصرى ، وجدية مصر وحرصها على اقامة علاقات متوازنة مع سائر دول القارة الافريقية .

من ناحية اخرى شاركت مصر فى العديد من المؤتمرات الافريقية سواء على مستوى الوزراء او على مستوى الخبراء ، كما استضافت القاهرة عددا كبيرا من هذه المؤتمرات واللقاءات . وعلى سبيل المثال شاركت مصر فى الدوريتين الوزائيتين لمنظمة الوحدة الافريقية فى فبراير ويوليو سنة ١٩٨٥ فى اديس ابابا ، كما شاركت فى اجتماعات الدورة ٤٣ للجنة التنسيق لتحرير افريقيا واجتماعات اللجنة التنفيذية للمكتب الافريقى للعلوم والتربية واجتماعات اتحاد الصحفيين الافارقة فى نيجيريا والمؤتمر التاسيسى للحوار البرلمانى الافريقى العربى ومؤتمرى وزراء الاعلام الافارقة ، كما شاركت فى الدورة الثامنة للجنة العمل الافريقية وفى مؤتمر وزراء العمل وفى اجتماعات الخبراء الخاصة لصندوق النقد الافريقى والاجتماعات الخاصة بتقييم اعمال وانشطة المؤسسات متعددة الجنسية واجتماعات بنك التنمية الافريقى ومجلس محافظى هيئة انشاء طريق القاهرة / الجابون ودورة اللجنة الافريقية للطيران المدنى واجتماع رابطة الاشتراكية الافريقية ومؤتمر ( السياسة الدولية )

التنمية العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤتمر الامن والتنمية ونزع  
السلاح فى افريقيا •

### مصر والسودان :

علاقة مصر بالسودان علاقة تاريخية قديمة ووثيقة زائدا وعمقها  
وحدة اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة • وما بين  
الدولتين هو بحق علاقة فريدة بين شقيقتين تصلهما رابطة الدم ووحدة  
المصير ، ويربطهما شريان ونبض الحياة المتمثل فى نهر النيل العظيم ، ونتيجة  
لتفاعل تاريخ البلدين المتشابه تكونت الخلفية التى جعلت من التكامل بين  
مصر والسودان فكرة عملية ومنطقية تستند على أساس صلب وتهدف الى  
تحقيق المصلحة المشتركة للبلدين على الدوام •

ولقد شهد عام ١٩٨٥ تحولات هامة على الساحة السودانية تمثلت فى  
اسقاط نظام الرئيس جعفر نميرى فى ابريل وتولى المجلس العسكرى الانتقالى  
السلطة التشريعية وسلطة السيادة فى السودان وتولى مجلس الوزراء  
السلطة التنفيذية •

وقد ظهر جليا بمناسبة تغيير نظام الحكم فى السودان ان سياسة مصر  
تجاه السودان الشقيق تقوم على اساس متين يستند الى الارتباط بين شعبى  
وادى النيل وليس بين أشخاص وأن كلا من البلدين يعتبر جزءا من البلد  
الاخر بل ان كلا البلدين يمثل العمق الاستراتيجى للبلد الآخر •

كما اتضح تماما ان تجربة التكامل بين مصر والسودان والتى تم توقيع  
الميثاق الخاص بها فى أكتوبر ١٩٨٢ انما تمثل عملا استراتيجيا وطرحا  
سياسيا جديدا ومثالا يحتذى به بين الدول الافريقية بل وبين الدول النامية  
حيث انه يستهدف تنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية  
والعسكرية للبلدين طرفى التكامل •

وانطلاقا من مبادئها الثابتة حرصت مصر على عدم التدخل فى الشؤون  
الدخلية للسودان وقامت بمساندة نظام الحكم الجديد الذى يعبر عن رغبة

الجماهير والارادة الشعبية كما قامت بما فى وسعها لمحت الدول والمنظمات الدولية على تقديم كافة المعونات الاقتصادية الممكنة لدعم السودان الجديد ومساندته لمواجهة مشاكله الملحة علاوة على ما قدمته مصر من جانبها من مساعدات غذائية وطبية عاجلة لشعب السودان الشقيق .

وتحقيقا لهذه الاهداف قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة للعاصمة السودانية فى يونيو عام ١٩٨٥ ، كان لها اكبر الأثر فى تأكيد مساندة مصر للقيادة السودانية والرد على دعاوى البعض عن فتور العلاقات المصرية السودانية استغلالا للتطورات الاخيرة ، كما ساهمت الزيارة الناجحة التى قام بها الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى للقاهرة فى أكتوبر فى تنفيذ كل هذه الادعاءات واتاحة الفرصة لقيادة البلدين على أعلى مستوى لنفع مسار العلاقات فى مختلف المجالات وتقييم الموقف بالنسبة لمشروعات التكامل والاجهزة القائمة على تنفيذها وبحث تطويرها بحيث تتم على أساس انتاجى يحقق الهدف منها ، كذلك أوضح الرئيس السودانى اثناء هذه الزيارة استمرار تأييد السودان للمواقف المصرية فى مجال السياسة الخارجية مع ابراز أن تحسين علاقة السودان مع ليبيا لن تكون على حساب مصر .

وكانت زيارة رئيس وزراء السودان الدكتور الجزولى دفع الله فى أكتوبر أيضا قد مهدت لزيارة الرئيس السودانى وساهمت فى تحقيق نتائج ايجابية وكان من الواضح حرص رئيس الوزراء السودانى تأكيد وتأييد حكومته للتكامل وحتميته لشعبى مصر والسودان وكذلك التأكيد على أن السودان لن يكون ممبرا لتهديد الامن المصرى .

وقد كانت هذه الزيارات المتبادلة فرصة سانحة لكى توضح مصر موقفها من الأحداث الاخيرة فى السودان التى تعتبرها مصر من الشئون الداخلية للشعب السودانى الشقيق تحديدا ارادته الحرة وان مصر التى تربطها بشعب السودان روابط ازيلية مصيرية تقف بكل قوة لمساندة أشقائها فى جنوب الوادى وتؤكد وفاءها بكافة عهودها والتزاماتها تجاه السودان لأنها عهود والتزامات تستند الى وحدة الأمن القومى والمصلحة الاستراتيجية والمشاركة الكاملة والتكاملة . وبهذا اثبتت العلاقة المصرية السودانية على

مر السنين قدرتها على تجاوز الاحداث والاستمرار والاطراد لانها علاقة  
خلود وبقاء •

### ثانيا - مصر والعالم العربي :

انتهجت مصر منذ تولي الرئيس حسنى مبارك المسئولية ، سياسة تعمل  
على تحقيق التقارب العربى والقضاء على اسباب التمزق العربى من أجل  
تحقيق الاتفاق على حد أدنى من التوافق العام لوقف التدهور المستمر فى  
الموقف العربى ودفع جميع الاطراف الى التجاوب بجدية مع الجهود المبذولة  
للتوصل الى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط وبصفة خاصة للقضية  
الفلسطينية •

وفى حين استقبلت القاهرة العديد من كبار المسئولين فى الدول العربية  
سواء من الأردن أو العراق أو سلطنة عمان أو الجزائر أو تونس أو عدد من  
دول الخليج ، فقد جاءت زيارة الرئيس حسنى مبارك الى مسقط للمشاركة  
فى احتفالات العيد القومى لسلطنة عمان تتويجا لكل هذه الجهود المبذولة  
من أجل تحقيق التقارب العربى حيث التقى سيادته بعدد كبير من رؤساء  
الدول والحكومات الذين رأسوا وفود دولهم فى هذه الاحتفالات كما التقى  
بالقادة العرب الذين شاركوا فى هذه المناسبة •

وقد شهد عام ١٩٨٥ معطيات جديدة شاركت الدبلوماسية المصرية  
بجهودها فى ايجاد بعضها ودعت الى ايجاد البعض الآخر مثال ذلك تنامى  
العلاقات المصرية الاردنية منذ استئنافها فى سبتمبر سنة ١٩٨٤ واستمرار  
التشاور والتنسيق مع الأردن وعلى أعلى المستويات ، وليس ادل على ذلك  
من الزيارات المتعددة التى قام بها كل من الرئيس حسنى مبارك لعمان و جلالة  
الملك حسين الى القاهرة ، ومع تطور العلاقات المصرية الاردنية اتسع المجال  
لتشجيع ودفع الحوار الفلسطينى الأردنى واعطائه اهمية خاصة ، ووضعت  
مصر خبرتها الدبلوماسية لتحقيق الهدف ، مما ساعد على التوصل الى  
اتفاق يحدد لأول مرة الخطوط العريضة لرؤية فلسطينية اردنية مشتركة  
لتسوية المشكلة عن طريق التفاوض وذلك فى ١١ فبراير سنة ١٩٨٥ •

ولما كان الاتفاق الفلسطيني الاردني خطوة ايجابية اولى في مسير  
الحل اقترحت مصر في تحركها التالي ايفاد وفد اردني ، فلسطيني مشترك  
لاجراء حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية حفاظا على قوة الدفع المتولدة  
عن هذا الاتفاق •

ولتحقيق مثل هذا التقدم حرصت مصر على استمرار التنسيق والتشاور  
مع الاردن مع دعم الشرعية الفلسطينية ممثلة في قيادة ياسر عرفات لمنظمة  
التحرير الفلسطينية وتشجيعها على المضي في خطوات الحل السياسي  
مع الاردن •

ولقد قامت مصر بدور فعال لمحاولة تنشيط الموقف الأمريكي تجاه  
مشكلة الشرق الأوسط وهو الموقف الذي يميل الى تسكين الأمور وتجميد  
التحرك واستمرار الأوضاع الحالية على ما هو عليه ، وهو ما يفسر احتلال  
مشكلة الشرق الأوسط لترتيب متأخر في قائمة أولويات السياسة الخارجية  
الأمريكية •

وفي ظل كل هذه الظروف غير المواتية لتحقيق أي تقدم نجحت  
الدبلوماسية المصرية في اتصالاتها مع دول المجموعة الأوروبية في تشجيع  
وحث هذه الدول على استقبال وفد اردني / فلسطيني مشترك لما في ذلك من  
ترجمة لدور الدول الأوروبية في المشكلة وما تمثله مثل هذه اللقاءات من تطور  
هام وإيجابي قد يشكل نوعا من الضغط على الإدارة الأمريكية حتى تقبل  
استقبال الوفد •

وبالفعل تم استقبال الوفد في إيطاليا وفرنسا كما استقبلته الصين  
الشعبية ولم يتم اللقاء الذي كان مقررا مع وزير خارجية المملكة المتحدة ،  
وفي محاولة لكسر الجمود الذي احاط بجهود التصوية السلمية بعد هذا  
التطور السلبي وبعد الغارة الاسرائيلية العدوانية على مقر منظمة التحرير  
الفلسطينية في تونس ، كثفت الدبلوماسية المصرية نشاطها من أجل تحريك  
وتنشيط عملية السلام واستطاعت من خلال تشاورها وتنسيقها المستمر مع  
الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تحقق خطوة ايجابية هامة أخرى  
تمثلت في اعلان القاهرة والذي أصدره السيد ياسر عرفات يوم ٧ نوفمبر

بالقاهرة والذي تتعهد المنظمة بمقتضاه بالتخلي عن استخدام العنف خارج الأراضي العربية المحتلة ويعتبر هذا الاعلان خطوة الى الامام يجب ان تحظى بالاهتمام المناسب من جميع الاطراف المعنية .

اما بالنسبة للعراق فبالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين الا ان عام ١٩٨٥ شهد تطورا كبيرا في العلاقات بين البلدين وفقا لتوجيهات الرئيس حسنى مبارك والرئيس صدام حسين حيث تم فى يونيو ١٩٨٥ توقيع اتفاقية اقتصادية وبروتوكول ثقافى اثناء زيارة السيد طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقى للقاهرة هذا فى نفس الوقت الذى يستمر فيه التأييد المصرى للعراق فى موقفها من الحرب العراقية الايرانية .

ولعل فى خطوة الرئيس مبارك ومبادرته فى مارس سنة ١٩٨٥ بقيامه يرافقه جلالة الملك حسين - بزيارة مفاجئة للعراق مايؤكد الحرص على دعم العلاقات الثنائية ونفع مجالات التعاون بين البلدين .

وفى لبنان نشط الدور المصرى فى النصف الثانى من سنة ١٩٨٥ ، حيث أعادت مصر تأكيد موقفها من المشكلة اللبنانية ازاء حرب المخيمات وادانت العمليات العدوانية ضد الفلسطينيين على كافة المستويات كما تبنت الدعوة لعقد مجلس الأمن فى يونيو سنة ١٩٨٥ حيث أصدر قرار يدين اعمال العنف ضد المخيمات الفلسطينية .

واذا نظرنا الى التحرك المصرى فى منطقة الخليج العربى نجد ان مصر تولى هذه المنطقة اهمية خاصة فى سياستها الخارجية العربية نظرا لسرعة واضطراب التفاعلات السياسية فيها بشكل ملحوظ وتزايد تأثير حرب الخليج التى دخلت عامها السادس على نول هذه المنطقة واثار ذلك كله على الأمن القومى العربى بصفة عامة .

وقد اتسم التحرك المصرى تجاه هذه المنطقة خلال ١٩٨٥ بالهدوء والواقعية ، اذ عملت الدبلوماسية المصرية على تحسين العلاقات الثنائية مع كافة الدول رغم استمرار عدم وجود علاقات دبلوماسية - باستثناء مسقط -



وكان لاسلوب تبادل الرسائل بين الرئيس مبارك وزعماء هذه الدول اثر ايجابى فى تحقيق هذا الهدف ونفع العلاقات بين مصر وكل من دول المنطقة فى المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية والعمالية .

اما عن التحرك السياسى المصرى فى المغرب العربى فقد اتسعت الدبلوماسية المصرية فى هذه المنطقة خلال سنة ١٩٨٥ بالتحرك الهادئ والمحسوب مع المتغيرات التى تمر بالساحة فى المغرب العربى وهى ظهور محاور واضحة مثل المحور الليبي / المغربى يعد اتفاق وجده والمصور الجزائرى / التونسى / الموريتانى والمتمثل فى اتفاقية الاخاء والتضامن ، ولقد كان الموقف المصرى من ليبيا ومازال واضحا كل الوضوح من حيث استمرار استعداد القاهرة لتطبيع علاقاتها الثنائية مع ليبيا فى حالة التزام ليبيا بحسن الجوار .

الا أن اهم التطورات التى ميزت التحرك المصرى هو التطور الايجابى فى العلاقة المصرية الجزائرية حيث شهد النصف الاول من ١٩٨٥ تطورا هاما تمثل فى اللقاء الذى تم بين السيد الرئيس حسنى مبارك وبين الرئيس الشاذلى بن جديد اثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقى فى اديس ابابا فى يوليو ١٩٨٥ وكان هذا اللقاء ايذانا بانفتاح العلاقات الثنائية بين البلدين وقد تبع هذا العديد من الاتصالات بين المسئولين فى الدولتين اتسمت بالموضوعية وكان اخرها استقبال السيد الرئيس لمبعوث جزائرى على مستوى عال فى شهر اكتوبر الماضى .

ويسير التحرك المصرى تجاه كل من تونس والمغرب بخطى هادئة تأخذ فى اعتبارها تطورات ظروف العلاقة بين مصر وكل من البلدين فقد ابنت مصر استعدادها لدعم العلاقات الثنائية بينها وبين كل من تونس والمغرب فى المجالات التجارية والثقافية والاعلامية ، كما أن مصر قد اكدت للمغرب التزامها بخطها السياسى بالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية .

من ناحية اخرى اوضحت القيادة التونسية اهتمامها بتخطى الأحداث الاخيرة وملابسات الموقف التونسى من أزمة الطائرة المصرية ، وتمثل ذلك

فى ايفاد ميعوث تونمى على مستوى عال لتوضيح الموقف واستقبال السيد الرئيس له فى اكتوبر الماضى \*

ولعل فى هذه القراءة السريعة لابعاد التحرك المصرى على المستوى العربى \* مايؤكد حرص مصر على مواصلة الجهود - بكل الجد والواقعية - من اجل دفع مسيرة السلام ، والعبور فوق كل الصعاب من اجل تحقيق التسوية العادلة والشاملة للمشكلة الفلسطينية ، ايمانا منها بدورها ومسئولياتها القومية ، هذا الدور الذى املاه واقع مصر الجغرافى والجيوبوليتيكي والحضارى والتاريخى والبشرى وهو نفس الدور الذى ساند الدول العربية وساعدها على التحرر من الاستعمار والاحتلال وعلى المحافظة على هويتها وكيانها المستقل ، فهذا قدر مصر وهذه هى مسئوليتها وهى دائما اهل لها \*

### ثالثا - مصر والدول الاسيوية :

تميز التحرك المصرى فى القارة الاسيوية بنشاط ملحوظ خلال سنة ١٩٨٥ فى ضوء ما توليه الدبلوماسية المصرية لها من اهتمام يحكم ارتباطها الطبيعى والجغرافى والدينى بها ، ومصر هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تقع فى افريقيا واسيا معا اى انها الدولة الاقرب اسيوية الوحيدة فى العالم ، كما ان مصر هى عضو مؤسس ورائد فى ارساء مفاهيم باندونج سنة ١٩٥٥ التى تبلورت فى حركة التضامن الاقرب اسيوية \* كما انها تواجه مع غالبية دول اسيا تحديات مصيرية واحدة من اجل تحقيق التنمية والرفاهية لشعوبها \*

وقد جاء تأييد العديد من الدول الاسيوية لمصر فى قضاياها ومواقفها ، وخاصة بالنسبة لعودتها الى عضوية المؤتمر الاسلامى ، ليعطى دفعة قوية شجعت مصر على الاستمرار فى تنشيط اتصالاتها وعلاقاتها مع الدول الاسيوية ، الامر الذى أكد اهمية البعد الاميوى وحيويته بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية ، خاصة اذا ما سلمنا بان السلام فى الشرق الاوسط وفى افريقيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام فى اسيا ، سواء فى جنوبها او جنوبها الشرقى ، ومن هنا شهد العام المنقضى نشاطا واضحا ، وعلى الاخص فيما يتعلق بعلاقات مصر مع القوى الاساسية فى القارة الاسيوية وعلى راسها الصين واليابان والهند وباكستان \*

ولعل من أبرز مظاهر نشاط الدبلوماسية المصرية تجاه آسيا فى عام ١٩٨٥ اختيار القاهرة لتكون من أولى العواصم التى يزورها رئيس وزراء الهند فى أول رحلة رسمية له خارج البلاد ، حين قام بزيارة رسمية لها فى يونيو ١٩٨٥ ، بعد فترة وجيزة من توليه السلطة ، كرئيس لوزراء الهند ولحركة عدم الانحياز فى آن واحد . وقد اتاحت المباحثات التى أجراها الرئيس حسنى مبارك مع الزعيم الهندى الفرصة لاستعراض العلاقات الوثيقة التى تربط مصر والهند وبحث سبل دعمها فى كافة المجالات ، وتكثيف التشاور والتعاون بين البلدين .

كذلك جاءت زيارة الرئيس الباكستانى ضياء الحق للقاهرة فى نوفمبر نتاجا للجهود الدبلوماسية المصرية فى آسيا وتعبير عن اهتمام مصر بإحياء دورها فى الدائرة الإسلامية من خلال العودة الفعالة الى منظمة المؤتمر الإسلامى ، ولقد أوضحت المحادثات عمق المصالح المشتركة بين الدولتين وتنوع وتعدد أوجه التعاون التى يجب العمل على دعمها ، ومن خلال بحث الوضع الدولى وخاصة مشكلة الشرق الأوسط وكذلك الوضع فى أفغانستان والحرب العراقية الإيرانية وقضايا التنمية ذات الاهتمام المشترك لكل من مصر والباكستان ، برز تطابق وجهات النظر حول هذه القضايا وتم الاتفاق على تنسيق المواقف بين الدولتين واستمرار التشاور بينهما على كافة المستويات وفى مختلف المحافل .

كما أدت جولة فضيلة شيخ الأزهر فى شهر سبتمبر ١٩٨٥ فى كل من ماليزيا وسنغافورة ثم زيارة فضيلته لليابان فى النصف الثانى من شهر نوفمبر الماضى ، الى زيادة فرص الاتصالات المباشرة مع كبار المسئولين فى هذه الدول كما تم الاتفاق أثناء هذه الزيارات على زيادة المنح الأزهرية التى يقدمها الأزهر الشريف لمسلمى هذه الدول .

وعلى المستويات الوزارية المختلفة تم تبادل العديد من الزيارات الرسمية بين كبار المسئولين المصريين ونظرائهم فى عدد من الدول الآسيوية فقد قام وزير التخطيط بزيارة الى كوريا الجنوبية فى أكتوبر ١٩٨٥ بمناسبة اجتماعات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ثم بزيارة للهند فى شهر نوفمبر الماضى حيث رأس الجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة المصرية

الهندية المشتركة • كما قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة للمهند فى شهر ابريل الماضى حيث راس سـيادته وقد مصر فى الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق لدول عدم الانحياز المكرس لناميبيا والذى انعقد فى نيودلهى ، وقد شهدت هذه الاجتماعات نشاطا مكثفا واتصالات واسـعة النطاق للوفد المصرى بهدف تنشيط حركة عدم الانحياز للمحافظة على وحدتها وتماسكها وكذلك تنسيق المواقف فيما يتعلق بدعم وتأييد كفاح شعب ناميبيا والتأكيد على حقه فى الاستقلال وفى تقرير مصيره • كذلك تناولت لقاءات السيد وزير الدولة مع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الموقف الدولى بصفة عامة والمشاكل الاقليمية وعلى رأسها الوضع فى الشرق الأوسط وتطوراتـه •

ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بجولة فى عدد من دول جنوب شرقى القارة فى شهر ابريل سنة ١٩٨٥ ابرزت الاهتمام المصرى باستمرار التشاور والحوار مع الدول الآسيوية • وشملت هذه الجولة تايلاند وستغافورة وماليزيا •

كذلك قام رئيس مجلس الشعب بزيارة للمصين فى يونيو ١٩٨٥ حيث تم تسليم رسالة من السيد الرئيس حسنى مبارك الى الرئيس الصينى •

وفى نطاق التعاون بين مصر والدول الآسيوية فى المجالات المختلفة قام السيد وزير السياحة والطيران المدنى بزيارة رسمية لتايلاند فى فبراير سنة ١٩٨٥ كذلك قام السيد وزير الاقتصاد والتجارة بزيارة لكسل من تايلاند والصين وكوريا الديمقراطية فى أغسطس من نفس العام على رأس وفد اقتصادى حيث تم بحث سبل التعاون الاقتصادى بين مصر وكل من هذه البلاد • كذلك شاركت مصر على مستوى عال فى الاحتفالات التى اقيمت بمناسبة الذكرى الثلاثين لمؤتمر باندونج فى اندونيسيا •

كما قام السيد وزير الكهرباء بزيارة رسمية للصين واليابان وكوريا الجنوبية فى مارس سنة ١٩٨٥ لبحث أوجه التعاون فى مجال الطاقة •

ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الأوقاف بزيارة للمصين فى شهر

سبتمبر الماضى فضلا عن زيارات متبادلة أخرى على المستويات الفنية المختلفة تنفيذا للعديد من الاتفاقيات المبرمة بين مصر والصين واتفاقيات تعاون ثقافى ورياضى وسياحى وأعلامى وتجارى كما أنه جارى العمل حاليا فى تنفيذ الاتفاق المبرم بين مصر والصين لإنشاء المركز الدولى للمؤتمرات بالقاهرة والمقرر الانتهاء من بنائه خلال ثلاث سنوات .

ومن الناحية المقابلة قام عدد من كبار المسؤولين الأسسويين على المستويات المختلفة بزيارة القاهرة خلال عام ١٩٨٥ . حيث قام السيد سون سان رئيس وزراء الحكومة الائتلافية فى كمبوتشيا بزيارة مصر فى إبريل سنة ١٩٨٥ ، كما زار وزير زراعة تايلاند مصر فى شهر فبراير على رأس وفد رسمى وقد تم اثناء هذه الزيارة توقيع بروتوكول للتعاون الفنى والسلمى فى مجال الزراعة بين مصر وتايلاند ، كذلك زار مصر فى أوائل أغسطس الأمين العام لوزارة الخارجية الكمبوتشية وقد وعدت مصر بناء على طلب رئيس وزراء كمبوتشيا بتقديم مساعدات انسانية الى الحكومة الائتلافية كما اوضحت مصر موقفها من تأييد الحكومة الشرعية فى كمبوتشيا ودعم سيادتها ووحدة اراضيها . وفى شهر فبراير سنة ١٩٨٥ قام نائب وزير خارجية لاوس بزيارة رسمية لمصر على رأس وفد بلاده لمؤتمر وزراء الاتصال للدول الاعضاء فى وكالة التعاون الثقافى .

وفى نوفمبر زار وزير التموين المصرى استراليا ، وفى ديسمبر ١٩٨٥ قام وزير الصناعات الاولى الاسترالى بزيارة مصر ، ومن ناحية أخرى قام وزير خارجية حكومة الظل الاسترالى بزيارة مصر فى يناير سنة ١٩٨٥ كما زارها ايضا فى نفس الشهر زعيم حزب الاحرار فى استراليا ، أما نيوزيلندا فقد قام وزير الزراعة النيوزيلندى بزيارة للقاهرة فى مارس سنة ١٩٨٥ وأن اشتركه نيوزيلندا واستراليا فى القوة المتعددة الجنسيات لتوفر سسبل وأسباب اتصالات جديدة بين مصر وهاتين الدولتين .

كذلك قام وزير الدولة الصينى ونائب وزير الخارجية الصينى بزيارة لمصر فى شهر مارس الماضى ، كذلك شاركت مصر بقاعلية فى مؤتمر كولومبو للتعاون الاقتصادى والاعلامى والفنى فى المحيط الهندى فى اطار قانون البحار فى يونيو الماضى والذي دعت اليه سرى لانكا .

#### رابعا - مصر وأمريكا اللاتينية :

تمثل أمريكا اللاتينية الضلع الثالث في مثلث حركة عدم الانحياز التي تضم كل الدول الأفريقية ومجموعة من الدول الآسيوية واللاتينية وهو تجمع الشعوب النامية التي تنتمي إليها مصر وتشعر معها بوحدة المصير ، ولقد حرصت الدبلوماسية المصرية ، رغم بعد المسافة مع دول أمريكا اللاتينية ، على دعم الوجود المصري في هذه القارة وعلى تنشيط العلاقات مع دولها ليس فقط على المستوى السياسي بل أيضا في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية ، وعملت على تنسيق المواقف وخاصة فيما يهم شعوب العالم الثالث من قضايا سياسية وقضايا السلام والتنمية والرخاء .

وشهد عام ١٩٨٥ تطورات هامة في هذه العلاقات تبلورت في تبادل العديد من اللقاءات والزيارات الرسمية لكبار المسؤولين ، ودعم التعاون في المجالات المختلفة .

وقد التقى الرئيس حسنى مبارك أثناء الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بالرئيس الان جارسيا رئيس جمهورية بيرو الجديد ، في أول اجتماع على مستوى القمة بين الدولتين .

وقام السيد ممدوح سالم مساعد رئيس الجمهورية بزيارة رسمية للأوروغواي في شهر فبراير ١٩٨٥ لتمثيل مصر في احتفالات تنصيب رئيس الجمهورية الجديد ، كما مثل مصر في حفل تنصيب الرئيس جوزيه ساندنيه رئيس البرازيل في مارس ١٩٨٥ كذلك قام بزيارة للاجنتين في نفس الشهر حيث سلم رئيس الجمهورية رسالة من الرئيس حسنى مبارك ، وفي شهر يوليو ١٩٨٥ زار السيد ممدوح سالم بيرو ممثلا لمصر في احتفالات تنصيب رئيس الجمهورية الجديد الان جارسيا .

وفي إطار تحقيق أهداف الدبلوماسية المصرية من تنشيط العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية ، قام وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية لعدد من دول أمريكا اللاتينية في شهر سبتمبر ١٩٨٥ شملت البرازيل وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والدومنيكان ، التقى خلالها برؤساء جمهوريات

هذه الدول لتسليم رسائل من السيد الرئيس حسنى مبارك وقد تناولت هذه الرسائل العلاقات الثنائية بين مصر وكل من هذه الدول ، كما تناولت أيضا مشكلة الشرق الأوسط والمشكلات التي تمثل اهتماما خاصا لأمريكا اللاتينية مثل الوضع فى أمريكا الوسطى وجهود مجموعة الكونتادورا •

ومن ناحية أخرى زار القاهرة عدد من كبار المسؤولين فى دول أمريكا اللاتينية فقد زار مصر فى شهر أغسطس ١٩٨٥ وزير خارجية هندوراس حيث قام بتسليم رسالة خطية الى الرئيس حسنى مبارك من رئيس جمهوريته ، كما قام وزير تجارة الأرجنتين بزيارة لمصر فى مارس ١٩٨٥ تبعها زيارة لوزير الزراعة الأرجنتيني فى يوليو من نفس العام تم خلالها بحث التعاون بين البلدين فى قطاع الزراعة ، كذلك قام رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب البيرونى بزيارة رسمية لمصر فى شهر أكتوبر الماضى التقى خلالها بالمسؤولين عن السياسة الخارجية فى مصر كما التقى بنظيره المصرى وقيادات الحزب الوطنى الديمقراطى كذلك قام عمدة مدينة سانتو دومينجو عاصمة جمهورية الدومينيكان ونائب رئيس الاشتراكية الدولية بزيارة رسميه لمصر فى يوليو ١٩٨٥ والتقى أثناء زيارته بكبار المسؤولين المصريين بهدف دعم العلاقات الثنائية وتنمية التبادل التجارى •

وتؤيد دول أمريكا اللاتينية بصفة عامة القضايا العربية كما تساند بصفة خاصة الجهود المصرية المبذولة لتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، واستمادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة • ومن ناحية أخرى تولى الدبلوماسية المصرية اهتماما خاصا بتطورات الوضع فى أمريكا الوسطى كما تتابع بكل التأييد جهود مجموعة الكونتادورا التى تهدف الى تحقيق الاستقرار والسلام فى أمريكا الوسطى •

أما بالنسبة للعلاقات بين مصر وكل من السلفادور وكوستاريكا والتى اضطرت مصر للمبادرة بقطعها نتيجة لنقل سفارتى الدولتين من تل أبيب الى القدس فان هذه العلاقات مازالت مقطوعة وحتى تعلن الدولتان عدولهما عن قرار النقل الى القدس وتلتزمان بالقرارات الصادرة من الأمم المتحدة بشأن وضع مدينة القدس •

من ناحية أخرى ، تم الاتفاق على عقد الدورة الثالثة للحوار الأفريقي اللاتيني في القاهرة في شهر يناير سنة ١٩٨٦ أثناء الزيارة الرسمية التي يقوم بها وزير خارجية المكسيك لمصر .

وتعتمد فكرة هذه الندوة اساسا والتي تقوم مصر فيها بدور رائد ، على ايجاد تجمع لمعدد من المفكرين والدبلوماسيين والمتخصصين في العلاقات الدولية وفي الشئون الافريقية واللاتينية وذلك بهدف دراسة سبل دعم وتوثيق العلاقات بين شعوب القارتين لما يربط بينهما من عوامل مشتركة في الماضي والحاضر والمستقبل .

والواقع ان هذا الحوار الافريقي اللاتيني الذي تعمّل الدبلوماسية المصرية على بلورته ودفعه ما هو الاحوار بين الجنوب والجنوب ، حوار مؤداه التوصل الى تحقيق التكامل بين هذه المجموعة من الدول النامية من أجل تحقيق خطط نموها القومية ومن ثم دفع جهود الجنوب من أجل دعم مواقفه في الحوار مع الشمال .

وتستمر الدبلوماسية المصرية في السعي لتحقيق التنسيق والتشاور المستمر مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية في المحافل الدولية وخاصة في اطار مجموعة الـ ٧٧ التي تضم دول أمريكا اللاتينية وكذلك مجموعة حركة عدم الانحياز التي تضم العديد منها .

#### خامسا - مصر والمجموعة العربية :

تحرص مصر في سياستها الخارجية على تحقيق عنصر التوازن في علاقاتها مع القوتين الأعظم وأن كانت مصر تهتم بتنشيط علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي فإنها تعمل كذلك على الحفاظ على علاقاتها الممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى التعاون معها بما يحقق صالح الشعبين ويخدم الاستقرار والسلام في المنطقة ، وتساهم الولايات المتحدة في خطط التنمية المصرية بشكل كبير كما تساعد بشكل فعال على إعادة البناء والتعمير .



وتتابع مصر باهتمام كبير تطورات العلاقة بين الشرق والغرب بكل أبعادها كما أنها تبذل كل الجهد لحث الدولتين الأعظم على تخفيف حدة التوتر بينهما وتنتظر مصر بعين الانتباه الى التطورات الاخيرة فى قمة جنيف فى نوفمبر الماضى وتتطلع الى مرحلة من العلاقات يمسودها التفاهم بين القوتين الأعظم وتأمل أن يمتد هذا التفاهم ليشمل سياسة كل من الدولتين تجاه القضايا والمشاكل الاقليمية بحيث يمكن تحقيق آمال وتطلعات الشعوب فى الحرية والاستقرار والسلام .

وتلعب الولايات المتحدة الامريكية دورا أساسيا ومؤثرا فى قضيه الشرق الاوسط وهى بمقتضى معاهدة السلام شريك كامل فى عملية السلام التى تهدف الى ايجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط ، وتحرص مصر من هذا المنطلق على استمرار التشاور حول تطورات الموقف فى الشرق الاوسط مع الادارة الامريكية وعلى أعلى المستويات وظهر ذلك واضحا فى الزيارتين اللتين قام بهما السيد الرئيس حسنى مبارك الى واشنطن فى مارس وسبتمبر ١٩٨٥ ذلك بالإضافة الى الزيارات العديدة على مستوى الوزراء المتخصصين ، فقد زار وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز مصر فى يوليو ، كما زارها السيد ميرفى مساعد وزير الخارجية عدة مرات فى يوليو وسبتمبر ونوفمبر ١٩٨٥ .

ولا تقتصر اللقاءات والزيارات المصرية الامريكية المتبادلة على بحث قضية الشرق الاوسط والقضايا السياسية الأخرى بل تمتد لتشمل العلاقات الاقتصادية وحجم المعونة الأمريكية لمصر وخطوات تصحيح المسار الاقتصادى المصرى وقد تمثلت الاستجابة الأمريكية فى التعبير عن التقدير الكامل لعلاقة الاقتصاد المصرى والاشادة بما تحقق من منجزات .

هذا وقد مرت العلاقات المصرية الامريكية بازمة حقيقية فى شهر اكتوبر عقب حادث اختطاف السفينة الإيطالية « اكيلولور » بعد أن أجبرت مقاتلات عسكرية أمريكية طائرة مصرية تحت التهديد على تغيير مسارها والهبوط فى مطار ايطالى ولكن الارادة السياسية المشتركة الأمريكية والمصرية ساعدت على تخطى تلك الأزمة .

واستمر الخط الدبلوماسي المصري في تأكيد وإبراز أهمية دور المجموعة الأوروبية في تحقيق التسوية السلمية المنشودة لمشكلة الشرق الأوسط .

ولقد شهد عام ١٩٨٥ نشاطا دبلوماسيا مصرية مكثفا على أعلى مستوى سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار المجموعة الأوروبية ، فقد قام السيد الرئيس حسنى مبارك بزيارتين لإيطاليا في يناير ومارس سنة ١٩٨٥ في حين قام رئيس الجمهورية الإيطالية السيد ساننور برتيني بزيارة مصر في فبراير من نفس العام ، كذلك قام السيد الرئيس بزيارة لفرنسا في مارس وسبتمبر سنة ١٩٨٥ كما زار كلا من الملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية في مارس من نفس العام في حين قام الرئيس ريتشارد فون فايتسكر رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية بزيارة لمصر في فبراير سنة ١٩٨٥ ، وقد شهد عام ١٩٨٥ أيضا أول زيارة رسمية لرئيس مصر لليونان منذ ٢٧ عاما حيث قام الرئيس حسنى مبارك بهذه الزيارة في فبراير سنة ١٩٨٥ وأول زيارة رسمية لرئيس وزراء بريطانيا عندما زارت مصر مسن تاتشر في سبتمبر وقام الرئيس بزيارة رسمية لتركيا في شهر مايو ، كما زار مصر رئيس وزراء إيطاليا بيتينو كراكسى في شهر سبتمبر ، كذلك زار الرئيس كلا من إسبانيا والبرتغال في سبتمبر سنة ١٩٨٥ ، وقد كانت لاتصالات السيد الرئيس ومباحثاته في كافة هذه العواصم ومع قادة الدول الأوروبية نتائج هامة لحل أبرزها تأكيد اهتمام مصر بالمشاركة الأوروبية في جهود التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، فضلا عما حققته هذه الزيارات من إبراز لحرص دول أوروبا الغربية لإيجاد حل سلمى لهذه المشكلة عن طريق معاندة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

كما كان للجهود المصرية المستمرة في هذا الصدد أثر كبير في استقبال كل من فرنسا وإيطاليا والفاثيكان لوفد أردنى فلسطينى مشترك في حين كانت السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا عقب زيارتها لكل من مصر والأردن في سبتمبر ١٩٨٥ قد أعلنت عن قبول بريطانيا لاستقبال الوفد الأردنى الفلسطينى فى لندن لإجراء حوار معه حول كيفية التحرك نحو تحقيق التسوية السلمية للمشكلة ، ورغم أن اللقاء لم يتحقق حتى الآن إلا أن مصر مازالت تواصل جهودها مع الأطراف المعنية من أجل اتمامه كما تعمل الدبلوماسية المصرية على حث المجموعة الأوروبية على استئقبال الوفد

المشترك لما يمثل هذا الاستقبال الجماعى من تأكيد لرغبة المجموعة فى القيام بدور فعال فى دفع جهود التسوية السلمية .

وقد تم تبادل العديد من الزيارات الرسمية على المستويات الوزارية المختلفة بين مصر ودول أوروبا الغربية خلال عام ١٩٨٥ حيث زار مصر كل من وزراء خارجية بلجيكا وسويسرا وفرنسا والمانيا وهولندا واسبانيا ووزير الدولة البريطانى للشؤون الخارجية .

بينما زار السيد وزير الخارجية كلا من فرنسا وايطاليا وبلجيكا والمملكة المتحدة ولوكسمبرج وتركيا والبرتغال كما زار السيد وزير الدولة للشؤون الخارجية كل من اليونان وفنلندا والفاتيكان وهولندا واسبانيا .

هذا فضلا عن العديد من الزيارات المتبادلة بين مسئولين مصريين ونظرائهم من الدول الاوربية فى المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية المختلفة .

ولقد ساعدت كل هذه الزيارات على توسيع افاق التعاون بين مصر والدول الاوربية واتاحة الفرصة لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك سواء تلك المتعلقة بمشكلة الشرق الاوسط او الخاصة بالتعاون الثنائى .

ومع اتمام مصر بالعمل على دفع الدور الاوربى فى جهود التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط فانها حريصة كذلك على السعى - من خلال هذه اللقاءات والزيارات - الى حث الدول الاوربية فرديا او جماعيا - على اتخاذ المبادرات والاجراءات التى من شأنها وقف التدهور فى اوضاع الفلسطينيين فى الاراضى العربية المحتلة ، وتستند الدبلوماسية المصرية فى هذا على الامة الخاصة التى توليها أوروبا لاحترام وحماية حقوق الانسان وعلى ان ما يحدث فى الضفة الغربية وقطاع غزة هو خرق واضح لهذه الحقوق بالإضافة الى الالتزام المعنوى التاريخى لأوروبا فى مواجهة الشعب الفلسطينى ومن هذا المنطلق فانه يمكن للدول الاوربية فى المدى القصير تقديم العون والمساندة الى الفلسطينيين فى هذه المناطق عن طريق القيام بعدد من المشروعات مثل بناء المستشفيات والمدارس وغير ذلك من المشروعات ( السياسة الدولية )

التي يمكن أن تقدم خدمة مباشرة لهؤلاء السكان كما أن مصر تعمل على تكثيف جهود المجموعة الأوروبية لحث إسرائيل على التخلي عن سياستها الاستيطانية وعلى احترام حقوق الإنسان للسكان العرب في الضفة الغربية وغزة وذلك لحماية الكيان والشخصية والطابع الفلسطيني لهذه الأراضي وبناء جسور الثقة حتى يفسح المجال لاشتراك الفلسطينيين في عملية السلام .

#### ساسا - مصر والمجموعة الاشتراكية :

انطلاقا من تمسكها بمبادئ عدم الانحياز ورغبتها في تحقيق التوازن في علاقاتها المختلفة بالكتلتين وإيمانها بأنه بدون هذا التوازن لا يمكن لأية دبلوماسية حكيمة لدولة غير منحازة أن تحقق أهدافها ، وحرصا على تحقيق مصالحها الاقتصادية سعت مصر خلال عام ١٩٨٥ لتنشيط علاقات التعاون مع دول الكتلة الشرقية ، فشهدت العلاقات المصرية السوفيتية تطورا ايجابيا ملحوظا خاصة بعد تبادل السفراء بين القاهرة وموسكو تمثل في تبادل العديد من الزيارات بين كبار المسؤولين في الدولتين على المستويات الدبلوماسية والتجارية والثقافية إذ تضع مصر في الاعتبار خدمة مصالح اقتصادها القومي ، نظرا لاحتياج العديد من المشروعات الصناعية التي انشئت بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتي والتي لا تزال في حاجة الى قطع للفيار أو توفير الخبرة اللازمة لتجديدها .

ومن ناحية أخرى فإن مصر ، وقد أعلنت تأييدها لفكرة عقد مؤتمر دولي للمسلم في الشرق الأوسط تشارك فيه الدول المعنية ، تدرك أهمية الدور السوفيتي في التوصل الى تسوية سلمية لهذه المشكلة ، وفي هذا الاطار تبادلت القيادة السياسية في كل من الدولتين الرسائل بشأن تنشيط العلاقات خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

وليس من شك في أن تحسين العلاقات المصرية السوفيتية ينعكس ايجابيا على العلاقات المصرية مع باقي دول الكتلة الاشتراكية ، فبالإضافة الى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبلغاريا والاتفاق على تبادل السفراء بين القاهرة وصوفيا ، شهد عام ١٩٨٥ تنشيطا لهذه العلاقات ، من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة ، حيث قام الرئيس حسنى مبارك في ١٨

مايو سنة ١٩٨٥ بزيارة رسمية لرومانيا تم الاتفاق خلالها على رفع التبادل التجارى بين البلدين الى المليار دولار مع نهاية عام ١٩٨٥ . وعلى المستوى الوزارى قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لكل من بولندا والمجر فى يونيو سنة ١٩٨٥ ، كذلك قام السادة وزراء الاصلام والتموين بزيارات لالمانيا الديمقراطية والمجر ، كما قام وزير التخطيط بزيارة ليوغوسلافيا فى يناير سنة ١٩٨٥ حيث تم بحث توثيق العلاقات بين مصر ويوغوسلافيا فى المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية والصناعية ودخول يوغوسلافيا فى عدد كبير من المشروعات الاستثمارية فى المجالات الانمائية مثل استصلاح الاراضى والسكان والتعمير والتنمية السياحية والصناعات التعدينية ، وقد شهد عام ١٩٨٥ تزايدا فى حجم التبادل التجارى بين البلدين كما يرى ايضا بحث سبل تنشيط اتفاق التعاون الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا .

ومن ناحية اخرى قام العديد من المسؤولين فى هذه الدول بزيارات رسمية لمصر ، حيث زار مصر نائب رئيس وزراء المانيا الديمقراطية ووزير الهندسة الميكانيكية والميكنة الزراعية وصناعة المركبات فى ابريل سنة ١٩٨٥ ، وقد تم اثناء هذه الزيارة الاتفاق على التعاون فى المجالات الصناعية والزراعية كما قام وزراء خارجية كل من المانيا الديمقراطية ويوغوسلافيا بزيارة مصر فى شهرى يناير ويونيو من نفس العام .

هذا وتسمى مصر بصفة دائمة الى الاستفادة من خبرة دول المجموعة الاشتراكية خاصة فى مجالات الصناعة الزراعية وتصنيع الآلات الزراعية والتي تناسب حاجة السوق المصرية واحتياجات المزارع المصرى ، كما تعمل مصر على توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول هذه المجموعة عن طريق الصفقات المتكافئة فى المجالات المختلفة .

#### سابعاً - مصر والمنظمات الدولية :

واكب عام ١٩٨٥ احتفالات الأمم المتحدة بذكرى مرور أربعين عاماً على انشاء المنظمة الدولية. وقد كانت الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة علامة بارزة فى تاريخ المنظمة حيث شهدت اكبر تجمع للملك رؤساء الدول والحكومات الذين شاركوا فى الاحتفال بهذه المناسبة ، وقد حرص الرئيس

حسنى مبارك بهذه المناسبة على زيارة الأمم المتحدة والقاء بيان هام فى الجمعية العامة وذلك تعبيراً عن الأهمية التى توليها مصر للمنظمة الدولية ولأهدافها وتعزيراً لدور مصر الرائد فيها باعتبارها عضواً مؤسساً لها .  
وقد قام السيد الرئيس بعقد العديد من اللقاءات مع الملوك والرؤساء الذين شاركوا فى أعمال الجمعية العامة فى دورتها الأربعين وتم اثناء هذه اللقاءات استعراض التطورات الاخيرة للوضع فى الشرق الأوسط والقضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك كما تم تبادل وجهات النظر حول ضرورة دعم وزيادة فاعلية منظمة الأمم المتحدة .

ومن ناحية أخرى وأصلت مصر للعام الثانى عضويتها فى مجلس الأمن كما رأست عدة اجتماعات لمجموعة عدم الانحياز بمجلس الأمن واتخذت العديد من المبادرات بشأن القضايا المختلفة التى تم عرضها على المجلس كما شاركت بجهد إيجابى وقامت بدور فعال فى إعداد وتقديم مشروعات القرارات التى تعدها مجموعة عدم الانحياز بالمجلس ، وقام الوفد المصرى فى مجلس الأمن بدور أساسى فى التفاوض حول مشروعات مجموعة عدم الانحياز مع المجموعات الأخرى الممثلة فى المجلس وكذلك اثناء طرح هذه المشروعات أمام مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأنها .

وباعتبار أن مصر - مع مدغشقر وبوركينا فاسو - تمثل نقطة لقاء لمثلئ أفريقيا فى الأمم المتحدة عن عرض القضايا الافريقية فى المجلس فقد قامت بدور أساسى فى التفاوض نيابة عن المجموعة الافريقية مع المجموعات الأخرى بهدف تحقيق مصالح ومطالب المجموعة وبصفة خاصة مطالبها فى مواجهة النظام المنصرى فى جنوب أفريقيا ، كذلك كانت مصر خلال سنة ١٩٨٥ حلقة الوصل بين المجلس وبين أغلب ممثلى الدول العربية وبصفة خاصة بين المجلس وبين منظمة التحرير الفلسطينية حيث قامت مصر بفرض الدفاع عن الحقوق العربية فى مواجهة الانتهاكات الاسرائيلية .

وقد شارك وزير الخارجية فى الجلسة الخاصة التى عقدها مجلس الأمن بمناسبة الذكرى الأربعين لانشاء المنظمة الدولية وتقدم بإقتراحات محددة من أجل زيادة ودعم فاعلية المنظمة الدولية وبصفة خاصة مجلس الأمن والحالات التى يسمح فيها باستخدام حق الفيتو وهى مقترحات محل الدراسة والبحث فى المرحلة الحالية .

من ناحية أخرى شارك وزير الدولة للشؤون الخارجية في اجتماعات مجلس الأمن الخاصة بناميبيا في شهر يونيو وشاركت مصر مع باقي الدول الأفريقية في الدفاع عن استقلال ناميبيا وكفاح سرايو .

#### مجموعة الـ ٧٧ :

كانت مصر قد تولت رئاسة المجموعة الاقتصادية وهي المجموعة المعروفة باسم مجموعة الـ ٧٧ في الأمم المتحدة بنيويورك منذ أول أكتوبر سنة ١٩٨٤ واستمرت رئاستها حتى أكتوبر سنة ١٩٨٥ وقامت أثناء هذه الفترة بمسؤولية إعداد وتقديم مشروعات القرارات التي تهم المجموعة ثم قامت بمهمة التفاوض بالنيابة عن المجموعة مع المجموعات الأخرى والتي تمثل الدول المتقسمة والصناعية الغربية والاشتراكية وكان للدور الفعال والجهد الوافر الذي قامت به مصر والذي شهدته له كل دول المجموعة بل دول المجموعة الأخرى - أكبر الأثر في تعديل الآراء المتطرفة وتقريب فجوة الخلاف بين الاتجاهات سواء داخل مجموعة الـ ٧٧ وفي مواجهة المجموعات الأخرى أو بين المجموعة والمجموعات الأخرى .

كذلك تولت مصر من واقع رئاستها لمجموعة الـ ٧٧ تنسيق مواقف الدول النامية في المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة والذي عقد في نيروبي في يوليو ١٩٨٥ وقامت مصر بالدور الرئيسي في التفاوض من أجل التوصل الى موقف موحد تم اقراره بصيغة بالغة بحيث امكن للمؤتمر الخروج بتوصيات هامة امكن تحقيقها بتوافق الآراء لأول مرة على عكس ما حدث في المؤتمرات السابقين مما كان محل ثناء وتقدير كافة الدول والمجموعات الدولية .

وبنفس النجاح تولت مصر رئاسة مؤتمر المراجعة الثالث لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وقامت بدور أساسي في توصل المؤتمر الى اعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء ، وهو هدف عزيز ، فشل المؤتمر الثاني عام ١٩٨٠ في تحقيقه .

كذلك تم انتخاب مصر لرئاسة العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية من بينها اللجنة الخاصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي

فى مؤتمر نزع السلاح بجنيف وكذلك مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة المؤسسات غير الوطنية •

كما حققت مصر نجاحا ملحوظا فى الوكالات المتخصصة بانتخابها مؤخرا لعضوية المجلس التنفيذى لليونسكو كذلك عضوية المجلس التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( اليونيدو ) ومجلس المنظمة البحرية الدولية •

وتأسيسا على ذلك يمكن القول ان وزارة الخارجية نجحت عن طريق ادارتها المتخصصة وبعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة والسفارات المصرية فى مختلف دول العالم فى المساهمة بصورة فعالة وبإيجابية فى تقديم المشورة السياسية والفنية والحضور الفعلى فى كافة الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التى عقدت خلال عام ١٩٨٥ •

#### حركة عديم الانحياز :

لصر دور متميز فى اطار حركة عدم الانحياز فلقد بزغت فكرة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز من ارض مصر الطيبة ، والشعب المصرى فى مقدمة الشعوب المؤمنة بمبادئ وفلسفة عدم الانحياز ادراكا منه ان هذه المبادئ تمثل الطريق الأفضل لتحقيق السلام والاستقرار وتخفيف حدة التوتر الدولى وتحقيق مصالح الدول النامية من خلال الالتزام بالتوازن المحسوب فى علاقاتها مع القوى العظمى •

وقد كان دور مصر الرائد فى حركة عدم الانحياز وتحملها لمسئولياتها التاريخية فى الحفاظ عليها ، دافعا لها للعمل على اعطائها قوة دفع جديدة لتمكينها من القيام بدورها فى الدفاع عن حرية الارادة والاستقلال السياسى لادولها والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين •

ومن هذا المنطلق هدف التحرك المصرى الى دعم الحركة وتعزيز دورها سواء كان ذلك من خلال الاجتماعات الدورية للحركة على المستويات المختلفة أو من خلال التشاور المستمر مع دول الحركة وتنسيق المواقف فيما يتعلق بالقضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام الخاص لحركة عدم الانحياز •



وشاركت مصر برئاسة السيد وزير الدولة فى اجتماع مكتب التنسيق المخصص لقضية ناميبيا المنعقد فى نيودلهى فى شهر ابريل ٠ كما شارك السيد وزير الخارجية فى اجتماعات المجلس الوزارى للحركة التى عقدت بانجولا فى شهر سبتمبر الماضى ، حيث قام الوفد المصرى بمجهود وأفر فى صياغة واعداد القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر ، بما يمشى والمواقف السياسية لمصر دون خروج على روح ومبادئ ومفهوم حركة عدم الانحياز ٠

#### المؤتمر الاسلامى :

استأنفت مصر عضويتها فى المؤتمر الاسلامى فى يناير ١٩٨٤ ومارست عضويتها الكاملة فى المنظمة ، وشاركت فى كافة الاجتماعات والمؤتمرات التى انعقدت خلال عام ١٩٨٥ فى اطار المنظمة والهيئات التابعة لها كما تم انتخاب مصر لعضوية المجلس التنفيذى للمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، فضلا عن اشتراكها القادم فى المؤتمر الوزارى للمنظمة فى المغرب فى يناير ١٩٨٦ ٠

من ناحية اخرى ، وقع الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا التابع لوزارة الخارجية المصرية فى سبتمبر ١٩٨٥ بروتوكولا للتعاون مع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ( ايسيسكو ) لإيفاد الخبراء المصريين فى مجالات التربية والثقافة الى الدول الافريقية الأعضاء بالمنظمة وتغطية الايسيسكو لجانب من نفقات ايفادهم ٠

ولعلنا نتفق فى ختام هذا العرض السريع لنشاط الدبلوماسية المصرية على مدى العام المنصرم فى مختلف المجالات والمحافل الدولية ، وعلى المستويات الثنائية والإقليمية فى جميع أرجاء العالم شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، على أن خبرة الأمس مقرونة بحماس واستعداد اليوم ، مسئلة طموحات الغد وأماله يمكن أن تضع أمسا قوية فى بناء متماسكة على أرضية راسخة من الحضارة والأصالة يستهدى بنور العلم والعرفة ، والقيم الإنسانية ، وقواعد الانصاف والقانون الدولى من أجل تشييد مستقبل مشرق لمصرنا العزيزة ٠



## الفصل الرابع

### النشاط الدبلوماسي المصري

في عام ١٩٨٦



إذا كانت انتماءات مصر - التي تفرضها عوامل اللغة والجغرافيا والعقيدة - تتيج أمام دبلوماسيتها مجالات متنوعة من الحركة والفصل والنشاط ، كما تفتح لها أفقا رحبة ومتعددة ، تحفز قدراتها وطاقاتها فى المباشرة والتعامل على اتصاع هذه الانتماءات والشواغل والاهتمامات ، فإن ثمة عدد من الأهداف الاستراتيجية للدبلوماسية المصرية غدت بمثابة علامات الطريق الجوهريّة التي تسيّر على هديها .

وقد تمثلت هذه الأهداف فى استراتيجية مثلثة الاضلاع هى « السلام ، والاستقرار والتنمية » ، وعليه فقد عمدت الدبلوماسية المصرية فى نسج شبكة علاقاتها مع مختلف الأطراف الدولية وفى كل تعاملاتها مع سائر القوى العالمية ومن خلال مواقفها فى جميع المحافل والمنظمات الإقليمية والكونية الى تحقيق هذه الأهداف والعمل من أجل الاقتراب الصحيح منها على مدى عام ١٩٨٦ الفأنت .

#### ١ - دبلوماسية السلام :

وإدراكا من مصر بأن مواصلة تفجر قضية الشرق الأوسط ، واستمرار التوتر والمواجهات والازمات فى العالم العربى إنما يؤثّر على فرص السلام وعلى تطلّعنا للرخاء والتقدم ، فقد تركّز انتباه الدبلوماسية المصرية وتكثفت جهودها طوال العام المنصرم من أجل دفع عملية السلام والعمل على وضع حد لاستمرار النزاع والمواجهة العربية - الاسرائيلية ، وإنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وهو ما يشكل بؤرة التوتر والخطر ، ويؤثر على استقرار المنطقة ، ويهدد طاقات كل العرب .

ولكن - للأسف - فإن الأوضاع السائدة فى العالَم العربى لاتزال تسودها الفرقة والتنافر والتمزق ، فضلا عن تزايد الأخطار والتحديات التى تحيط بنا من كل جانب . وتقوم رؤية مصر الواضحة على أن حل المشاكل الرئيسية التى يعانى منها العالم العربى إنما يكمن فى التوصل الى صيغة مشتركة للقضايا العربى الحقيقى الذى يتجاوز اطلاق الشعارات والنظريات، والاتفاق على قالب مشترك للعمل المنسّق تأخذه بكل جدية ودون خداع

للنفس • وتعتمد الدبلوماسية المصرية - في كل اتصالاتها بالأطراف العربية الشقيقة - الى مناشدتها العمل على نبد خلافاتها الخسيفة وتجاوز أزمته الطاحنة بتجميع القوى العربية على اختلاف اتجاهاتها السياسية وبنياتها الاجتماعية حول القضايا الجوهرية ذات الطابع القومى المستند الى المصالح المشتركة للأمة العربية ككل •

وعلى مدى العام الفائت اتجهت الدبلوماسية المصرية - بكل فكرها وجهدها - الى قضية الشعب الفلسطينى باعتبارها محور الصراع ومفتاح السلام الشامل فى المنطقة العربية وعلى امتدادها ، وأن القوصل الى تسوية عاجلة لها هو عنصر لا غنى عنه لاستتباب السلام والاستقرار فى ربوعها ، ومن ثم فإن مصر تؤمن بأن الخطوة الأولى لآى تحرك هو اتخاذ موقف موحد للأطراف العربية المعنية مباشرة بالنزاع • وقد سجلت مصر - فى كل مناسبة ، ومن خلال كل تحرك أو اتصال قامت به - يقينها بأن التسوية الشاملة والعادلة للمشكلة الفلسطينية انما تستند - فى تقديرنا - الى اقرار وتلبية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير المصير ، فى ضوء ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وبيانات مؤتمرات عدم الانحياز • كما تستند - فى تقديرنا - على مبدأ التلازم الوثيق بين الانسحاب الكامل من الاراضى الفلسطينية المحتلة وبين تحقيق السلام وكفالة ضمانات الأمن للجميع بما فى ذلك أمن الشعب الفلسطينى •

كما تتمسك الدبلوماسية المصرية بالمقولة القائلة بأن قاعدة عدم جواز الاستيلاء على الاراضى بالقوة - التى رسخت مبدأ الانسحاب من الاراضى المحتلة - هى منخل صحيح لاقامة السلام المبني على العدل ، والمتلازم مع الأمن المتبادل لكافة دول وشعوب المنطقة •

ويمكن القول أن عام ١٩٨٦ المنصرم قد سجل حقيقة ايجابية هامة تتمثل فى تزايد الاقتناع والتأييد الدولى لفكرة ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه كل الأطراف المعنية بالصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى - على قدم المساواة • وفى مجال العلاقات مع دول أوروبا الغربية خاصة ، نشطت الدبلوماسية المصرية لمحت هذه الدول - ذات الوزن الهام - على زيادة حركية دورها فى عملية السلام ، ومن أجل دفع الجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولى •

كما أخذت تتصاعد الدعوة الى دور متميز ومسئولية خاصة يضطلع بها مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية فيه فى مجال التحضير والتمهيد لعقد هذا المؤتمر الدولى طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فى ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ .

وتؤمن مصر بأن أى حديث عن دور جدى لأى طرف من الأطراف فى المؤتمر الدولى للسلام يجب أن يرتكز على الاسهام فى الاتفاق على عقد هذا المؤتمر الذى تشارك فيه كافة الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وعندما تؤيد الدبلوماسية المصرية المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط فهى تمنى مؤتمرا حقيقيا يدور فيه التفاوض بين الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع ، وتلعب فيه الأطراف الخارجية دورا توفيقيا يؤدى الى تضيق شدة الخلاف وتيسير التوصل الى اتفاق .

ولكن - من ناحية اخرى - فان الشهور الأخيرة قد حملت فى طياتها سلبية جديدة تتمثل فيما كشفت عنه الاتصالات السرية الأمريكية - الإيرانية، وما تمخض عنها من بيع الأسلحة الأمريكية الى إيران من فضيحة ألقت بظلال كثيفة من الشك على صورة السياسة الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط ، وتجاه العالم العربى خاصة فى ضوء ما أوكل لاسرائيل من دور فى هذه الفضيحة ، ولا يخفى ما يمكن أن يتسبب فيه ذلك من مزيد من الجمود على الجهود المبذولة لدفع عجلة السلام فى الشرق الأوسط لاتشغال الإدارة وكافة مؤسسات الحكم فى الولايات المتحدة بأثار هذه الفضيحة وتداعياتها الداخلية والخارجية على المجتمع الأمريكى والدبلوماسية الأمريكية .

والى جانب ما استأثر من اهتمام الدبلوماسية المصرية خاصا بالمشكلة الفلسطينية ، فان المأساة اللبنانية كانت كذلك وأحسده من شواغل مصر الأساسية حيث أدى الاحتلال العسكرى والتدخلات الأجنبية والصراعات الدولية الى خلق أوضاع اليمه وقتال مستمر وتطاحن بين أبناء الشعب الواحد ، وأصبحت وحدة وسلامة أراضى واستقلال دولة لبنان فى خطر .

ولم تكف الدبلوماسية المصرية عن مساندة لبنان وحكومة لبنان

الشرعية ، وتواصل سعيها الى انتهاء هذه الأوضاع التي فرضت عليه ، وتدعو جميع اللبنانيين على اختلاف طوائفهم وعقائدهم وانتماءاتهم أن يتفقوا على كلمة سواء حتى يخلقوا الباب أمام فرص التدخل الأجنبي وترد لهم حرية القرار واستقلال الإرادة ويسدون الطريق أمام الاطماع والأخطار المحيطة بوطنهم \*

وتطالب الدبلوماسية المصرية بانسحاب إسرائيل الكامل من لبنان ،  
وتطالب باحترام واستقلال وسيادة ووحدة أراضي لبنان \*

وإذا كانت قضية الشرق الأوسط تشكل أحد بؤر التوتر الساخنة في المنطقة التي نعيش فيها ، فإن ثمة حرباً طاحنة تستمر منذ ما يزيد على خمس سنوات بين إيران والعراق تستقطب الاهتمام المصري العميق ، إذ يرتبط أمن الخليج بالأمن القومي المصري ، كما أن آثار تلك الحرب المدمرة لا تمتد الى استقرار منطقة الخليج العربي وأمنه فحسب بل الى معدلات نمو كل دول المنطقة بل ودول العالم الثالث أجمع ، فالتصاعد المستمر في الحرب لم يعد يقتصر على جبهات القتال ، بل أن امتداد واتساع مسرح العمليات أضفى يهدد الأمن الاستراتيجي للأمة العربية بأسرها \*

وتساند الدبلوماسية المصرية كل الجهود الرامية الى إنهاء هذه الحرب الضروس واحتواء أثارها وإعادة الاستقرار الى منطقة تجتذب كثيراً من الاطماع والشعور . وتقف مصر مع سائر شعوب دول الخليج وهي تدفع عن نفسها مضاعفات هذه الحرب وموجات القلق وعدم الاستقرار التي تولدها وذلك كله من منطلق أساسي هو إيمان مصر بحقيقة أن أمن الأمة العربية كل لا يتجزأ ، وأن أمن الخليج مرتبط بالأمن الاستراتيجي لمصر ، وسلامة دول الخليج الشقيقة وأمنها عنصر أساسي في رسم سياسة مصر على المستوى القومي والاقليمي \*

ولم تال مصر جهداً في حمل لواء الدعوة بكل قوة والحاح الى وقف القتال وبدء المفاوضات وانسحاب كافة القوات الى ما وراء الخطوط الدولية، والسعى الى تسوية سياسية مشرفة تحفظ الحقوق العادلة للطرفين وتحافظ على الموارد البشرية والمالية المهددة لمهذين الشعبين المسلمين غير المنحازين \*



وتناشد مصر إيران بالاستجابة لمساعي التسوية ونداءات السلام وعدم  
الاصرار على مواصلة قتال لا يمكن أن ينتج عنه خير لى من الشعبين  
الايراني والعراقي .

وانتهزت مصر مناسبة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامى الخامس فى يناير  
١٩٨٧ ، فطالب الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه امام المؤتمر ، باسم  
مصر والعالم الاسلامى بوضع حد للقتال الدائر فى الخليج بين العراق  
وايران . كما طرح تصورا شاملا لانهاء هذا الصراع الذى يستنزف دم  
وموارد الدولتين الاسلاميتين ، وخاصة فى ضوء التطور الأخير واسع  
النطاق الذى يشهده القتال الدامى على أرض العراق الشقيق من جانب القوات  
الايرانية ، وحرب المدن الماسوية التى يعانى منها شعبا البلدين .

وقد وقفت مصر الى جانب العراق الشقيق فى دفاعه عن ترابه الوطنى  
ويمثل ذلك فى الاتصالات المكثفة بين مصر والعراق على أعلى المستويات .

كما تعرب مصر عن تضامنها مع دول الخليج ازاء ما يتعرض له من  
تهديدات تمس أمنها . وتؤكد دوما على الارتباط بين الأمن القومى المصرى  
والأمن القومى العربى وبخاصة أمن منطقة الخليج .

وإن تلتزم مصر بالمواثيق العربية وتعمل فى اطار الأهداف الاستراتيجية  
العربية العليا ، فقد تابعت الدبلوماسية المصرية - بدأب ومثابرة - اتصالاتها  
المكثفة من أجل اعادة التنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل  
الشعرى للشعب الفلسطينى وبين المملكة الاردنية الهاشمية وذلك فى اطار  
الاتفاق الأردنى / الفلسطينى الموقع فى ١١ فبراير ١٩٨٥ ، كما نددت بالغارة  
الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، وكذلك الغارات  
الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية فى لبنان .

وجدير بالاشارة والتسجيل ان العام ١٩٨٦ الماضى ، قد اتسم بتحسن  
عام ملحوظ فى العلاقات المصرية - العربية باستثناء كل من ليبيا وسوريا .  
كما شهد عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع دولة جيبوتى . وتكثيف  
العلاقات والاتصالات السياسية والبرلمانية ، وتنوع التبادلات الاقتصادية  
 والتجارية والفنية والعلمية بين جمهورية مصر العربية وكل من العراق

والأردن ، بدرجة شاملة • كما وقعت العديد من الاتفاقات والبروتوكولات التي تتناول أوجه التعاون الإيجابي في العديد من المجالات كالنقل والثقافة والسياحة والاعلام والتعدين والكهرباء والصحة والشباب والزراعة والصناعة والرئ ٠٠٠ الخ • وردا على استجابة مصر لاحتياجات العراق العسكرية ، فقد تزايدت معدلات التنسيق بين البلدين في هذا المجال •

ولابد من التأكيد كذلك على ماحدث من تحسن ملموس وظاهر في مواقف كل من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات حيث تبادر هذه الدول بتوسيع نطاق اتصالاتها وعلاقاتها مع مصر وتبدي استعدادها لمزيد من التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية ، فضلا عن الاعتراف بأهمية الدور المصري في العالم العربي • فقد تمت بالفعل زيارات العديد من المسؤولين والوفود المختلفة من هذه الدول العربية جميعا الى جمهورية مصر العربية كمظهر من مظاهر التقارب والتطور الإيجابي في العلاقات المصرية - العربية •

اما العلاقات المصرية - السودانية ، فقد سجل عام ١٩٨٦ مرحلة جديدة تتميز بالوضوح والنضج ، ولا يخفى ماتمثلة السودان من مكانة خاصة في سياسة مصر الخارجية حيث يعتبر السودان هو الامتداد الطبيعي لأمن مصر القومي ، كما يجرى نهر النيل بين البلدين لينسج اعلى وشائج الاخوة والصير الواحد بينهما عبر الزمن •

ولقد ظلت العلاقات المصرية - السودانية علاقة راسخة الجذور متعددة الأبعاد ، ومن هنا يأتي حرص مصر الدائم على التشاور المستمر مع الاخوة السودانيين عبر المراحل التاريخية المختلفة •

وقد سارعت مصر الى الاعراب عن تقديرها لحكومة السودان المنتخبة ديموقراطيا والترحيب بالمسيرة الديمقراطية للشعب السوداني • وعلى مدى العالم الماضي أبدت مصر اهتماما واضحا بالحفاظ على وحدة السودان الشقيق وسلامة اراضيه وامنه •

كما عملت الدبلوماسية من أجل تحقيق الوفاق بين السودان وجيرانه وخاصة بالنسبة لأثيوبيا التي تربطنا بها علاقات أخوية طيبة • ومن هذا

المنطلق فقد حرص السيد الرئيس على مشاركة مصر للشعب السودانى وحكومته فى احتفالات العيد ٢١ لاستقلال السودان حيث ترأس السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وفدا مصرىا - على مستوى عال - فى تلك المناسبة ، كما تمت مقابلات مفيدة بين سيادته وبين السيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة السودانى ، والسيد الصادق المهدي - رئيس الوزراء وغيرهما من المسؤولين والقيادات السياسية - كما حضر لمصر العديد من المسؤولين السودانين وفى مقدمتهم السيد أحمد الميرغنى - رئيس مجلس رأس الدولة ، والسيد الشريف الهندى - وزير الخارجية \*

وإذا كانت الدبلوماسية المصرية لم تسخر جهدا فى سبيل احياء جهود السلام الشامل فى الشرق الأوسط من منطلق الايمان بأن التوصل الى اتفاق سلام شامل وعادل هو الطريق الوحيد الذى يؤدى الى تحقيق التعايش مع اسرائيل وجميع الشعوب العربية بما فيها الشعب الفلسطينى الشقيق ، وكسر الحلقة المفرغة للعنف والتخريب والتطرف ، ويتيح لكافة الأطراف ان تتفرغ لمواجهة التحديات الأساسية التى تقابلها وفى مقدمتها تحديات التنمية وتطوير وسائل الانتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة فى شتى نواحي الحياة ، فانها قد سعت - فى كل اتصالاتها مع مختلف الأطراف المعنية - على حلها على قبول مبدأ التفاوض فى إطار مؤتمر دولى \*

وركزت مصر - بصفة خاصة - على اقناع الولايات المتحدة واسرائيل بأن هذا المؤتمر هو افضل الطرق المؤدية للسلام ، وأن التحفظات القائمة لديهما على هذا المؤتمر لا يجوز أن تعوق التحرك الإيجابى \*

وقد أمكن تذليل هذه الصعوبات - على الأقل - فى المباحثات التى دارت بين الرئيس حسنى مبارك وبين رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق ( شيمون بيريز ) فى الاسكندرية يومى ١١ ، ١٢ سبتمبر ١٩٨٦ عندما قبل المسئول الاسرائيلى فكرة عقد المؤتمر الدولى ، وأبدى مرونة بالنسبة لمتطلبات عقد المؤتمر والاعداد له على نحو فعال \*

وفى مجال العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، فان عام ١٩٨٦ المنقضى قد شهد نقطة ايجابية وذلك بالتوقيع على مشاركة التحكيم بشأن طابا فى سبتمبر ١٩٨٦ \*

( السياسة الدولية )

وامتنام مصر بتدعيم السلام وإشاعة الاستقرار لا يقتصر فقط على منطقة الشرق الأوسط ، وإنما يمتد الى القارة الافريقية ، بل وإلى مختلف قارات العالم فقد تابعت مصر تطور الموقف على الحدود بين مالى وبوركينا فاسو ، وقام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بإرسال رسالتين الى وزيرى خارجية الدولتين ، أعرب فيهما عن قلقه العميق للأحداث التى شهدتها منطقة الحدود المشتركة للدولتين ، وعن امتداد مصر لاجراء الاتصالات اللازمة اذا طلب منها ذلك . وفى نفس الوقت قام السيد وزير الدولة بإرسال رسالة الى السيد أمين عام منظمة الوحدة الافريقية عبر فيها عن تأييد مصر المطلق لكافة الجهود التى تبذلها المنظمة لتهدئة الأوضاع وإعادة الأمور الى طبيعتها .

كما أرسل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الى السيد عبده ضيوف - الذى كان رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية وقتها - حول تطورات الأحداث فى منطقة الحدود المشتركة بين هاتين الدولتين الافريقيتين . وأعرب عن تأييد مصر - حكومة وشعباً - لكافة الجهود التى يبذلها الرئيس ضيوف لتهدئة الموقف .

وبنفس الاهتمام تتابع مصر ماتشكله منطقة الكاريبى وأمريكا الوسطى من مصدر للقلق والخطر ، وتأمل مصر فى أن تتوافر الاراء السياسية لدى دول هذه المنطقة وشعوبها وقادتها للتوصل الى صيغة للتعايش السلمى بين انظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة ، على أساس الاحترام المتبادل والالتزام بمبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة . وفى هذا الصدد تحظى جهود مجموعة دول الكونتادورا - التى تنشط من أجل السلام والاستقرار وألحل السلمى للنزاع ، وكذلك جهود دول ليما المساندة لها - بتأييد الدبلوماسية المصرية الكامل . ويبدو ذلك واضحاً فى كافة المناسبات وفى نصوص مختلف البيانات المشتركة التى توقع عليها مصر مع سائر الأطراف الدولية .

## ٢ - دبلوماسية التنمية :

وامتنام الدبلوماسية المصرية البالغ بالعلاقات الافريقية لا يقوم على مجرد اختيار من بين الاختيارات ، بل هو اختيار استراتيجى يستند الى

ارتباط الأمن القومي المصرى بالأمن الأفريقى ، فضلا عن اعتبارات المصلحة المباشرة لمصر فى العمل - بكل جهد - على تنمية وتطوير المبادرات بمختلف أشكالها مع دول القارة الأفريقية وتوثيق أو اصر الصداقة والتعاون مع كافة شعوب القارة •

وإذ يجمع بين مصر والدول الأفريقية وحدة نضال من أجل التحرر السياسى والاقتصادى والاجتماعى لرفع مستوى الإنسان الأفريقى ، فإن مصر تحرص على تعزيز الروابط مع كل الدول الأفريقية بغض النظر عن انظمتها السياسية والاجتماعية •

ولا تعمل مصر فى الإطار الأفريقى - من خلال منظمة الوحدة الأفريقية فقط - التى تؤمن بدورها فى مجال تحقيق آمال الشعوب الأفريقية فى التضامن والتعاون والوحدة ، وإنما تشارك الدبلوماسية المصرية - بنشاط وفعالية - فى مختلف المؤتمرات الوزارية ، والمؤتمرات المتخصصة فى القارة الأفريقية ، وفى التجمعات الأفريقية المختلفة ، مثل تجمع دول حوض نهر النيل - ( الأندروج ) والتجمع الأفريقى - الفرنسى وغيرها •

كما ساهمت مصر - بفعالية - من أجل حل مشاكل القارة ، وفى مقدمتها مشاكل الجفاف والتصحر والمجاعة ، فشاركت - فى الاجتماعات الدولية المختلفة حول هذه القضايا ، مثل الدورة الخاصة للجمعية العامة فى مايو ١٩٨٦ لتناول الوضع الاقتصادى الحرج فى أفريقيا - بوفد على مستوى وزارى • كما أجرت اتصالات - مكثفة - لتأمين اشتراك وزارى واسع من جانب عدد من الدول فيها تحقيقا للأهداف المرجوة منها •

ويمكن القول - دون مبالغة - أن العلاقات المصرية - الأفريقية قد شهدت تحولاً نوعياً خلال الفترة الماضية ، فالى جانب مشاركة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - الشخصية - فى أعمال القمة الأفريقية الثانية والعشرين فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٦ وانتخابه نائباً لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية • فقد تمت العديد من الزيارات - على المستوى الوزارى - بين مصر ومختلف الدول الأفريقية • فقد قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة إحدى عشرة دولة أفريقية بدعوة من وزراء خارجيتها هى « النيجر - سيراليون - نيجيريا - زائير - الكونجو - أفريقيا الوسطى -

تضاد - انجولا - زامبيا » ، فضلا عن اثيوبيا ، لحضور اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية ، وزيمبابوى كرئيس لوفد مصر فى مؤتمر قمة عديم الانحياز ، وتوجو لحضور مؤتمر القمة الفرنسية - الافريقية الثالثة عشرة . كذلك استقبلت القاهرة العديد من وزراء الخارجية والمسئولين فى الدول الافريقية ، اذكر منهم وزراء خارجية الجابون ومدغشقر واوغندا على رأس وفد من أربعة وزراء أوغنديين ، فضلا عن الزيارة التى قام بها السيد عيسى عمرو - أمين منظمة الوحدة الافريقية للقاهرة فى فبراير ١٩٨٧ .

ولا شك ان هذه اللقاءات - مع ماتتيحه من تبادل صريح وبناء للاراء حول المسائل الاقليمية والمشاكل الدولية ذات الاهتمام المشترك - فانها تعد - كذلك - فرصة طيبة لمراجعة وتطوير سبل التعاون وتدعيم العلاقات الثنائية بين مصر والدول الافريقية الشقيقة .

وانطلاقا من الاقتناع الكامل بأهمية الدور المصرى فى دفع عجلة العمل الأفريقى المشترك الى الامام ، جاء انعقاد مؤتمر القمة الافريقية المصغرة فى القاهرة ، والذي استهدف التوصل الى حلول عملية وواقعية لمختلف المشاكل التى تعانى منها القارة سياسيا واقتصاديا وتنمويا .

وفى اطار هذا الاهتمام المتزايد بالقضايا الافريقية جاء البيان الهام الذى القاه الرئيس مبارك امام رؤساء القمة المصغرة يوم الحادى عشر من مارس ١٩٨٧ ، والذي حدد فيه رؤية مصر الثابتة والمتعملة فى ضرورة وضع منهاج واقعى زمنى لحل هذه القضايا وفى مقدمتها المديونية بايعادها المتفاقمة وقضية العنصرية والارهاب فى جنوب القارة ، والمنازعات الدائرة فى القرن الأفريقى . وضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتى فى انتاج الغذاء ووضع نظام لحث الدول الافريقية على اعطاء أولوية مطلقة لبعضها البعض فى التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى . ولم يكن الرئيس مبارك مبالغا حين اكد امام الافارقة ان أمام افريقيا عملا كبيرا ينبغى إنجازه بروح الفريق الواحد لمواجهة الاخطار والتحديات . وذلك ما دعسا الرئيس الكونجولى ( دينيس ساسو نجيسو ) ان يعلن بصقته رئيسا لمكتب القمة الافريقية الثانية والعشرين ، تقدير القادة الافارقة تماما للاقتراحات المحددة التى عرضها الرئيس مبارك .

وليس هذا الدور المصرى بجديد على ساحة العمل الافريقى ، فقد اثبتت مصر فى كل مراحل التاريخ انها لا تستطيع أن تتخلى عن قضايا شعوب افريقيا فى نيل استقلالها واستقرارها وحل مشاكلها الاقتصادية فى ظل اقتناع ثابت بأن الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادى المصرى جزء لا يتجزأ من الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادى لأفريقيا •

وفى عام ١٩٨٦ تم توقيع العديد من الاتفاقات الخاصة بالتعاون الاقتصادى والثقافى والفنى مع الدول الافريقية ، وانشاء عدد آخر من اللجان المشتركة ، وتجديد البروتوكولات التنفيذية لعدد من الاتفاقات القائمة بالفعل •

وتحرص مصر - فى مجال التعامل مع افريقيا - على تدعيم الوجود المصرى فى الدول الافريقية من خلال إيفاد المزيد من الخبراء المصريين من أطباء ومدرسين واساتذة للجامعات ومهندسين فى الصناعة والزراعة والرى والفنيين فى المجالات المختلفة ، وأداة الدبلوماسية المصرية الفعالة - فى هذا الخصوص - تتمثل فى الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا التابع لوزارة الخارجية المصرية •

ويصل مجموع عدد الخبراء المصريين فى مختلف دول القارة الأفريقية الى العديد من المئات ، وجدير بالذكر - فى هذا الصدد - أن عدد هؤلاء الخبراء قد زاد خلال عام ١٩٨٦ وحده بما يصل الى حوالى ٣٠٪ عما كان عليه فى عام ١٩٨٥ •

وتفتح مصر ابواب معاهدها المتخصصة واكاديمياتها الفنية لأبناء افريقيا وتوفر لهم اماكن الدراسة والتدريب لمختلف كوادرها فى التخصصات المختلفة وفى عام ١٩٨٦ جرى تنظيم دورتين لضباط الشرطة الأفارقة حضرهما ١١٥ ضابطا من ٣٨ دولة افريقية • كما شهدت القاهرة ندوتين للفلاحين الأفارقة احداهما بالانجليزية ، والأخرى بالفرنسية ، شارك فيها مايزيد على أربعين مسئولا فلاحيا من حوالى عشرين دولة افريقية ، هذا فضلا عن الدورات التدريبية لكل من مسئولى الإدارة العليا والقيادات العمالية فى الدول الافريقية ، والمرضات الأفريقيات ، ونورات فى النقل البحرى التى تنظمها الاكاديمية البحرية بالاسكندرية •

كما ينظم معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية دورتين

فى كل عام للدبلوماسيين الأفارقة احدهما للدول الناطقة بالفرنسية ،  
والأخرى للدول الناطقة بالانجليزية . وفى عام ١٩٨٦ شارك فى هاتين  
الدورتين دبلوماسيون من ٢٣ دولة أفريقية .

ولا يخفى ما يجسده هذا التعاون بين مصر والدول الأفريقية من مفاهيم  
عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدى بين الجنوب والجنوب ، فضلا عما  
يوفره من مجال للعمل أمام الخبرات المصرية فى دول القارة الأفريقية ، كما  
يهيئ الفرصة لتعميق مختلف أوجه التعاون فى المجالات المتنوعة وخاصة  
فى مجال التبادل التجارى ، وفتح افاق جديدة للمصادرات المصرية فى  
الأسواق الأفريقية ، واحتمالات توسع العلاقات التجارية وتنوع بنودها  
وخاصة فى مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية .

والى جانب كل هذه المزايا والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل بين  
مصر وبين شقيقاتها من الدول الأفريقية ، فإن الوجود المصرى الفعال  
والنشط ، والرصيد المادى والمعنوى الضخم الذى تصنعه كل هذه الشبكة  
المتنامية من العلاقات المصرية - الأفريقية ، يظل هو الدعامة الأساسية  
والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المصير المشترك الذى يربط مستقبل  
مصر بهذه القارة التى ننتمى إليها انتماء عضويا أبديا على مر الزمن .

وفى نفس الوقت الذى تقدم فيه مصر مساعداتها وخبراتها الى الدول  
النامية الى أقصى مدى تستطيعه ، فإنها تسعى الى الحصول على المساعدة  
الاقتصادية أيضا من الدول المتقدمة الصناعية ، لكى يمكن لمصر ان تجتاز  
الأزمة الاقتصادية الراهنة ، والمتثلة خاصة فى نقص السيولة وانخفاض  
معدل تدفق رؤوس الأموال .

وقد اندرجت زيارات العمل التى قام بها السيد الرئيس محمد حسنى  
مبارك الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وإيطاليا واليونان عام ١٩٨٦ فى  
هذا الإطار ، وقد ظهر جليا وجود اقتناع كامل بوجهة النظر التى عرضناها من  
حيث اخذ الاعتبارات السياسية والاجتماعية للبلاد كأولوية مطلقة تقديرا  
لظروف مصر الخاصة وأهميتها وضرورة دعم الاستقرار السياسى فى هذه  
المنطقة التى تموج بحالة الغليان وعدم الاستقرار .



وقامت الدول الأوروبية الصديقة بترجمة تأييدها هذا فى صورة تعليمات محددة لندوبها لدى صندوق النقد الدولى لتأييد ودعم الموقف المصرى .

وفى مجال قضية الديون الخارجية ، تؤمن مصر بضرورة اقرار المسئولية المشتركة بين الدول المدينة والدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، فى ايجاد حلول لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية . وكذلك بضرورة العمل على خفض اسعار الفائدة الحقيقية ، واهمية توفير موارد مالية اضافية لاجاد تسهيلات لدى صندوق النقد الدولى ، وتوسيع التسهيلات المالية التمويلية للحد من اعباء خدمة الديون الناشئة عن ارتفاع الفائدة . وتطالب مصر بادخال تعديلات جوهرية مع معايير المشروطية المطبقة من قبل المؤسسات المالية الدولية .

وتدعو مصر الى الحد من اعباء خدمة الديون الخارجية وتحديد نسبة من حصيلة صادرات الدولة المدينة باعتبار ان ذلك وحده هو الذى يسمح بتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية المدينة التى تعجز عن الوفاء بالتزامات الديون ، وكذا اهمية توفير منافذ لصادرات الدول النامية فى اسواق الدول المتقدمة الصناعية . وتنفيذ التزامات الدول المتقدمة صناعيا التى تقضى بالغاء القيود الصائية القائمة والتوقف عن فرضها مستقبلا والحد من الاجراءات التمييزية المتزايدة فى المعاملات التجارية الدولية وتوفير الاستقرار المناسب فى اسواق السلع الاولية .

وتنطلق مصر - فى نظرتها هذه - من الايمان باهمية التعاون بين الشمال والجنوب لصلحة المجتمع الدولى بأسره ، وبما يعود بالنفع على الطرفين معا .

### ٣ - دبلوماسية التحرير :

وتؤكد الدبلوماسية المصرية - فى كل وقت وفى كل مناسبة - من منطلق النضال المشترك والمصير الواحد مع اشقائنا الذين تحرروا من نير الاستعمار ، واشقائنا الذين مازالوا يناضلون من اجل حريتهم السياسية والاقتصادية ، التزامها الثابت بالكفاح حتى النصر ضمد للحرقة العنصرية وضد بقايا الاستعمار فى جنوب القارة وضد الاستغلال والارهاب .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن فرض العقوبات الالزامية الشاملة هو الطريق الفعال والوحيد لاقتلاع نظام الفصل العنصرى ووقف ممارسات العدوان السافر وانهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا بعد ان اتضح جليا ان المبادئ أو المنطق غدا لا يجدى فى اقناع الاقلية البيضاء وبحقوق الاغلبية الافريقية • وبدا واضحا ان الاستراتيجية الجديدة - التى يعتمد عليها نظام بريتوريا العنصرى - هو الاستمرار فى قهر الكرامة الافريقية ، وارتكاب المذابح الوحشية ضد الأطفال والنساء فى تصعيد هستيرى دموى لا يتوقف •

وقد شاركت مصر بوفد يرأسه السيد وزير الدولة للشئون الخارجية فى المؤتمر العالمى الثانى لفرض العقوبات على نظام جنوب افريقيا العنصرية الذى عقد فى باريس فى يونيو ١٩٨٦ حيث قام بابلاغ المؤتمر برسالة تأييد وتضامن من الرئيس محمد حسنى مبارك ، وشاركت مصر ايضا فى المؤتمر الدولى لتحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا الذى عقد فى فيينا فى يوليو ١٩٨٦ •

كما تقف الدبلوماسية المصرية - بكل ثبات - الى جانب دول المواجهة وتقدم لزمبابوى وزامبيا وبتسوانا وموزمبيق وأنجولا وتنزانيا كل مساندة ومساعدة ممكنة لدعمها ومعاونتها حتى تقف فى وجه اعتداءات نظام جنوب افريقيا ، وفى وجه العقوبات المضادة التى قسرها نظام جنوب افريقيا العنصرى •

#### ٤ - دبلوماسية العالم الثالث :

واذا كانت ثوابت السياسة الخارجية لجمهورية مصر العربية والمبادئ الاساسية التى تستهدف بها هى العمل على تحقيق السلام وتوفير الأمن والاستقرار وتهيئة افضل الظروف الدولية للانطلاق فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان مصر - تحقيقا لذلك - تنهج فى تحركها الخارجى وفق منهج محدد يستهدف تعزيز روابط الصداقة والتعاون مع كافة دول العالم الثالث التى تبادلتها تلك الرغبة وتلتزم باحترام حرية ارائتنا واستقلال قراراتنا •

ومن ثم فان الدبلوماسية المصرية تقدم لكل الشعوب الصداقة والاءاء ، وانطلاقا من حقيقة أن الاخطار التى تواجه المجتمع الانسانى فى هذه

المرحلة الدقيقة من مراحل تطوره سواء خطر القناء فى حرب نووية لاتبقي ولا تذر أى خطر المجاعة والحرمان والعجز ، عن مواجهة الكوارث الطبيعية تفرض على الجماعة الانسانية كلها أن تعيد ترتيب أولوياتها وتحديد أهدافها وصياغتها انماط جديدة للتعامل بين أعضائها وخاصة فى القضايا المصرية التى يتوقف عليها مستقبل البشرية •

ونظرا لما يجمع بين مصر ودول العالم الثالث - على اتساع رقعته ومواقفه المختلفة - من أهداف استراتيجية واحدة تتمثل فى طلب السلام والأمن والاستقرار والعلاقات الدولية العادلة والمتساوية ، فان العلاقات المصرية مع الدول الآسيوية ، ودول القسارة اللاتينية ، الى جانب الدول الأفريقية ، تشهد نموا مطردا ومصالح مشتركة وأهدافا متماثلة •

وقد شهد عام ١٩٨٦ لقاءات متعددة وزيارات متبادلة واتصالات متنامية بين مصر وبين مختلف الدول الآسيوية ، واللاتينية ، فقد قام الرئيس الصينى بزيارة الى مصر ، فضلا عن زيارات وزارية عديدة فى مختلف المجالات تم تبادلها بين مصر وهذه الدول •

كما استقبلت القاهرة وزراء خارجية لكل من المكسيك والاروجواى والأكوادور الى جانب العديد من الوفود الثقافية والعسكرية والاقتصادية من مختلف دول القارتين الآسيوية واللاتينية •

وتلتقى مصر مع دول العالم الثالث فى تجمعات دولية هامة تتمثل فى مجموعة الـ ٧٧ ، وفى مؤتمر عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامى حيث تنشط الدبلوماسية المصرية على هذه الساحات بشكل فعال وإيجابى •

فقد حصلت مصر على رئاسة مجموعة الـ ٧٧ التى تضم ١٢٧ دولة ، فى كل من نيويورك وجنيف ونيروبي ، وذلك خلال عام ١٩٨٥ ، واستمرارا لدور مصر الفعال داخل هذه المجموعة ، استضافت القاهرة خلال الفترة من ١٨-٢٣ أغسطس ١٩٨٦ ، اجتماعا - رفيع المستوى - لمجموعة الـ ٧٧ للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية حيث شارك فى أعماله ممثل ٧٨ دولة ، وصدر عن الاجتماع ما عرف « بإعلان القاهرة » للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، مما يعتبر حدثا سياسيا وتاريخيا هاما يؤكد مكانة مصر

وحرصها على تبني قضية التنمية وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ،  
وجدير بالذكر أن « إعلان القاهرة » قد أعطى دعما سياسيا لجهود التعاون  
بين الدول النامية ، انعكس - بشكل واضح - على أعمال القمة الثامنة لحركة  
عدم الانحياز التي انعقدت في هراى في سبتمبر ١٩٨٦ ، كما ساهم في  
تنشيط المناقشات الخاصة بالتعاون فيما بين الدول النامية في العديد من  
المنظمات والوكالات الاقتصادية الهامة .

أما على ساحة عدم الانحياز ، فمما هو جدير بالذكر أن حركة عدم  
الانحياز - التي تؤمن بها مصر وتمسك بمبادئها - هي التي تسلك طريق  
الحوار والتفاوض كطريق سلمي للخروج من الأزمات الحادة في العلاقات  
الدولية .

كما أن سياسة عدم الانحياز - التي تمارسها مصر - تركز على  
الارتباط الوثيق بين السلام والتنمية ، وعلى ضرورة فض الاشتباك السياسى  
والعسكرى بين القوى المتنازعة ، وأهمية خفض التوتر الدولى ، وحققا في  
المشاركة في حل المشكلات العالمية والإقليمية ، وفي تسوية مختلف القضايا  
والمنازعات الدولية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ  
القانون الدولى .

وعلى صعيد الممارسة والتطبيق ، شاركت الدبلوماسية المصرية بايجابية  
في كافة اجتماعات ومحافل حركة عدم الانحياز وخاصة خلال فترة رئاستها  
الآسيوية التي بدأت منذ مارس ١٩٨٢ ، ثم في رئاستها الافريقية الحالية التي  
بدأت بقمة هراى في أغسطس ١٩٨٦ .

وفي إطار المؤتمر الإسلامى ، تشارك مصر - منذ استئناف عضويتها  
في القمة الإسلامية الرابعة في الدار البيضاء في يناير ١٩٨٤ - في كافة  
أنشطة المؤتمر السياسية والثقافية والفنية .

نما أولت الدبلوماسية المصرية قضية أفغانستان - لإبعادها الإسلامية  
المتميزة - اهتماما خاصا من منطلق رفض سياسات التدخل الأجنبى في  
مقررات الشعوب الإسلامية .

وتنوع رسالة مصر - فى إطار المؤتمر الاسلامى - من الايمان بأن السلام ليس ديناً ورسالة فقط بل حضارة وثقافة • ولا تقتصر فعالية الدور المصرى فى منظمة المؤتمر الاسلامى على الجانب السياسى فقط ، وانما تتعدى ذلك الى المجالات الثقافية والتعليمية والاعلامية والمالية والتجارية والعلمية والتكنولوجية •

ولعل مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الخامسة لمنظمة المؤتمر الاسلامى التى عقدت بالكويت الشقيق فى يناير ١٩٨٧ ابلغ دليل على مدى ايمان مصر واستعدادها للاسهام بفاعلية فى زيادة التضامن والتعاون بين الدول الاسلامية فى مختلف المجالات •

#### ٥ - الدبلوماسية المصرية والقوتين الأعظم :

اما عن علاقات مصر بالقوتين الأعظم ، فانه من المعروف حرص الدبلوماسية المصرية - وخاصة فى الآونة الحاضرة - على أن يكون احتفاظها بعلاقات متميزة مع احدى الدول العظمى ليس على حساب علاقاتها مع الدولة الاخرى •

فاذا كانت العلاقات المصرية - الأمريكية هى علاقات ذات طبيعة خاصة فذلك يعود الى ما اضطلمت به الولايات المتحدة من دور الشريك فى عملية السلام فى الشرق الأوسط باعتبارها قوة عظمى لها علاقات خاصة بإسرائيل •

وقد حرصت مصر على استمرار الولايات المتحدة فى القيام بهذا الدور لمصلحة جميع الأطراف •

كما تقدم الولايات المتحدة مساعدات ومعونات تساعد فى عملية التنمية الاقتصادية المصرية ، هذا فضلاً عن الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة فى تعزيز القدرة الدفاعية المصرية •

ومن هنا كان حرص مصر على الحفاظ على هذه العلاقات وتطويرها ، ولعل استمرار تبادل الوفود والزيارات بين البلدين على مستويات سياسية وحزبية وشعبية وبرلمانية خير دليل على ذلك •

وتتطور العلاقات المصرية - السوفييتية بصورة مرضية وذلك فى اطار الاحترام المتبادل لمسيادة كل من الدولتين للآخرى وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، وقرار الاتحاد السوفييتى بدور مصر القيادى فى محاور حركتها السياسية الخارجية ، والاعتراف المصرى بالدور السوفييتى كقوة عظمى عليها مسئولية خاصة فى حفظ السلام والأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

ولعل التّحسّن التدريجى والمطرد فى العلاقات المصرية - السوفييتية - مؤخراً - وتبادل الزيارات بين المسؤولين فيها وزيادة حجم التعامل التجارى، وتوافق الارادة السياسية لدى الجانبين لدعم العلاقات وتعزيزها فى مختلف المجالات ما يؤكد التوجه السياسى للدبلوماسية المصرية نحو تعميق العلاقات لا بين مصر والاتحاد السوفييتى فحسب ، بل بين مصر وسائر دول الكتلة الاشتراكية التى تشهد - بالفعل - منحنى ايجابيا واضحا سواء مع رومانيا أو المانيا الديمقراطية أو غيرها من دول المجموعة الاشتراكية .

#### ٦ - الدبلوماسية الحزبية :

ولا تقتصر مصر فى اتصالاتها مع شقيقاتها الافريقيات ومع دول العالم الثالث على المستوى الرسمى أو الحكومى بل انها تمد اتصالاتها الى مختلف القوى الشعبية والحزبية فى الدول الافريقية عن طريق تحقيق المزيد من اللقاء والحوار بين المنظمات الشعبية والهيئات الشبابية والاحزاب السياسية فى كل من مصر وافريقيا .

وفى هذا المجال وجهت مصر دعوة الى الاحزاب السياسية فى الدول الافريقية لحضور المؤتمر العام للحزب الوطنى الديموقراطى الذى عقد فى يوليو ١٩٨٦ ، وقد شارك فى المؤتمر الحزبى المصرى ٣٣ حزبا افريقيا ينتمون الى ١٩ دولة افريقية ، فضلا عن حزب المؤتمر الهندى .

كذلك استضافت القاهرة فى أول ديسمبر ١٩٨٦ مجلس الرابطة الاشتراكية الافريقية الذى يترأسه الرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور وحضره ممثلون عن اربعين حزبا افريقيا وممثلون عن حركات التحرير التى تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

هذا وتقيم مصر علاقات واتصالات مامة مع الدولية الاشتراكية التى تتخذ من لندن مقرا لها ، وكذا مع الحزب الاشتراكى الفرنسى وغير من الاحزاب والقوى السياسية فى دول أوروبا الغربية •

#### ٧ - دبلوماسية الحوار الفكرى :

تسعى وزارة الخارجية - فى الآونة الأخيرة - الى تنظيم سلسلة من ندوات الحوار الفكرى والثقافى والدبلوماسى بين مصر وبين مختلف بلدان وتجمعات وقارات العالم •

وقد استهلكت مصر - هذا النشاط - بإقامة الندوة الأولى للحوار الأفرقى - اللاتينى فى القاهرة فى يناير ١٩٨٢ ، بينما استضافت المكسيك الندوة التالية فى يونيو ١٩٨٣ ، وفى يناير عام ١٩٨٦ تم تنظيم الندوة الثالثة لهذا الحوار بالقاهرة ، وفى أغسطس القادم سيتم تنظيم الندوة الرابعة للحوار الأفرقى - اللاتينى فى المكسيك ، حيث يشارك فيها نخبة من العلماء والأساتذة والدبلوماسيين من مختلف دول القارتين الأفرقية واللاتينية •

ولا يخفى أن الفكرة الجهرية التى يقوم بها اللقاء بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، هى العمل على الجمع بين المثقفين وعلماء الاجتماع والإكاديميين والدبلوماسيين فى كل من هاتين القارتين اللتين ينتميان الى العالم الثالث ، فى حوار يستهدف تحقيق تفاهم أعمق وتعاون أكبر بين هذين الإقليمين الجغرافيين اللذين لاتزال اللغة والمسافة تقوم - حتى الآن - بمثابة حواجز مامة تباعد بين شعوبهما •

فمع التنوع القائم داخل هاتين القارتين ، وخاصة فى مجال الخصائص الثقافية وتفاوت مراحل النمو • واختلاف المؤسسات السياسية ، فإن هناك الكثير من الفرص الجديدة للتعلم والنقل من تجارب بعضهما البعض ، ولتكتيف علاقاتهما المتبادلة ، ولخلق مجالات الاهتمام المشترك ، إذ من المؤكد أن دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، يمكن أن تجد - فيما بينها - رابطة تكون ذات فائدة لكليهما ، ويكون بقدرتها تقوية مواقف الدول النامية فى كفاحها من أجل التغلب على اوضاع تخلفها وفقرها النسبى •

والى جانب الحوار الافريقى - اللاتينى ، فقد شهدت القاهرة كذلك - خلال عام ١٩٨٦ - الدورة الاولى من ندوة الحوار المصرى - اليابانى ، والدورة الاولى للحوار المصرى - الصينى ، وفى فبراير ١٩٨٧ تم تنظيم الدورة الاولى للحوار المصرى - السوفييتى حول افريقيا من جانب كل من المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية المصرية ، ومعهد الدراسات الافريقية التابع لأكاديمية العلوم فى الاقتصاد السوفييتى ، حيث شارك - فى هذه الندوات جميعا - مفكرون ودبلوماسيون واكاديميون من مصر ومن هذه الدول جميعا .

وتستشعر مصر دورا ورسالة فى مجال تمهيد الطريق وتهيئة الأجواء وتوفير الشروط الضرورية اللازمة لدعم أو اصر العلاقات بين شعبيها وبين الشعوب فى قارات العالم المختلفة ، وتثبيت دعائم الصلات بين الدول ذات الحضارات والثقافات المتنوعة .

ومن المؤكد أن تتضاعف قيمة مانحصل عليه من ثقافة ومعرفة - اذا ما توافرت لدينا الرغبة فى التبادل المخلص لخبراتنا ، واذا ما جعلنا هذه الخبرات فى متناول الجميع ، ولعل هذا هو - على وجه التحديد - ما نتطلع فكرة هذا النوع من الحوار الثقافى والايديولوجى الى تحقيقه .

اذ تعمل الدبلوماسية المصرية - من خلال هذه الحوارات التى تنظمها - على تعبئة الجهود المشتركة والاثراء المتبادل للثقافات والخبرات عن طريق الأخذ والعطاء ، وبناء جسور اللقاء بين الشعوب التى تقع على مسافات بعيدة رغم ما يجمع بينها من تماثل وتجانس فى المصالح والامال .

#### ٨ - دبلوماسية نزع السلاح :

ولا يخفى ان اهتمام مصر بقضايا الأمن والسلام والاستقرار لا تقف عند حدود جغرافية أو سياسية معينة ذلك أن الدبلوماسية المصرية تتطلع فى هذا من موقف مبنئى يقوم على اختيار اخلاقى وتصور محدد لرسالة الانسان على هذا الكوكب .

ولذلك فاننا نساعد الجهود الرامية الى تخفيف التوتر الدولى ونزع السلاح والقضاء على شبح المواجهة النووية .



ومن هنا فقد تابعنا - باهتمام شديد - تطورات المحادثات التي دارت في الاجتماع الذي عقده الرئيس الأمريكي والزعيم السوفيتي في أكتوبر ١٩٨٦ في عاصمة إيسلندا \* وقد تلت مصر - من الطرفين الدوليين - عرضا تفصيليا لما دار في هذا اللقاء ، وبرغم أن الجانبين لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول بعض النقاط الجوهرية المتصلة بقضية الحروب والسلام ، فإن تقييم الدبلوماسية المصرية - لهذا الاجتماع - هو أنه كان إيجابيا لأنه حقق تقدما ملموسا في نقاط كان العالم تواقا إلى كسر الجمود القائم حولها \*

ومن ناحيتها ، فإن مصر تتبنى الدعوة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وذلك منذ عام ١٩٧٤ ، إذ ترى أن في ذلك وسيلة لمنع انتشار الأسلحة النووية بشكل عام ، وخطة في سبيل نزع السلاح الكامل ، بالإضافة إلى كونه تأمينا للمنطقة ذاتها من خطر انتشار السلاح النووي بها \* وتقوم مصر - منذ ذلك الحين - بأعداد مشروع القرار الخاص بذلك في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة دستوريا \* ويطلب القرار الذي تقره الجمعية العامة بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠ الدول المعنية مباشرة باتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ هذا الاقتراح ، وفي هذا الخصوص يدعو القرار الدول المنتمية إلى المنطقة للانضمام إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، واخضاع أنشطتها النووية للمراقبة الدولية \* كما يدعوها إلى إعلان تأييدها لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، وبالامتناع عن استحداث الأسلحة النووية أو إنتاجها أو حيازتها أو السماح بوضعها على أراضيها ، وذلك لحين أن يتم إنشاء المنطقة ، وكذا دعوة الدول النووية بالمساعدة في إنشاء المنطقة والامتناع عن القيام بما قد يتناقض مع هذا الهدف \*

وحرصا من مصر على أن يوضع هذا القرار موضع التنفيذ ، فإنها تعمل - في اتصالاتها مع إسرائيل - على دعوتها للانضمام إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، وهي الاتفاقية التي انضمت إليها كافة الدول العربية المجاورة لإسرائيل \*

واتصالا باهتمام مصر بقضية السلام العالمي ونزع السلاح النووي والتقليدي ، فإننا نشعر بالقلق لأن منطقتنا في البحر المتوسط لاتزال ميدانا

للمواجهات المسلحة ، والصراعات ، والتناقضات الحادة بين مختلف القوى، مما يهدد استقرارها وأمنها ويؤثر على احتمالات التعاون بين دولها .

ورؤية مصر لمقضايا الأمن والسلام والتعاون في البحر المتوسط رؤية مترابطة متكاملة ، فهي تمثل - في تقدير مصر - مسئولية جماعية مشتركة نحو تحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في الأمن والسلام والتعاون مما يحتاج - في تقدير الدبلوماسية المصرية - إلى تقريب مستويات التنمية والتطوير وإقرار الحوار البناء بين الدول المطلة على البحر المتوسط برغم اختلاف توجهاتها الداخلية والخارجية ، واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والسعى المطرد نحو خلق جسور من المصالح والمنافع المتبادلة بين دول حوض البحر المتوسط بدلا من بقائه ساحة للمواجهات الساخنة والدامية .

#### ٩ - دبلوماسية حقوق الإنسان :

وفي مجال اتمام مصر بحقوق الإنسان الأفريقي ، فقد لمعت الدبلوماسية المصرية دورا هاما في أن يتوصل مؤتمر القمة الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة المنعقدة في نيروبي في يونيو ١٩٨١ ، إلى اقرار الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، ورغبة من مصر التي كانت من أولى الدول التي صادقت على هذا الميثاق في وضعه موضع التطبيق . فقد بادر السيد الرئيس محمد حسني مبارك بأن يبعث برسائل خاصة إلى رؤساء الدول الأفريقية التي لم تكن قد صدقت بعد على الميثاق ، مما كان له الأثر الإيجابي في حفز عدد كبير منهم على التصديق على الميثاق ، ومن ثم فقد قدر للميثاق أن يدخل حيز التنفيذ في ٢١ أكتوبر ١٩٨٦ بعد أن بلغت التصديقات المدونة لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية الأغلبية المطلقة اللازمة لسريان الميثاق .

وجدير بالذكر أن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان ينص على تكوين لجنة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تتكون من أحد عشر عضوا للاشراف على تطبيق الميثاق والنهوض بحقوق الإنسان الأفريقي . وتعمل مصر على سرعة الانتهاء من تشكيل هذه اللجنة في مؤتمر القمة الأفريقي القادم حتى تبدأ في ممارسة اختصاصاتها نحو حماية حقوق الإنسان الأفريقي وصونها وتعميق الاحترام لها .

أما عن تلك الظاهرة بالغة الخطورة التي أصبحت تهدد كيان المجتمع الدولي المتحضر إلا وهي ظاهرة الالتجاء الى العنف ، وما تعارفنا على وصفه بالارهاب الدولي ، فإنها قد غدت تشكل - بالفعل - تهديدا سافرا لحقوق الانسان ، ومن ثم يتزايد الإدراك لأهمية تضاعف جهودها للتصدي لها وردعها لمكافحة الأمن الشخصى والاقتصادى لكافة الدول ومواطنيها .

وإيماننا من مصر بأهمية تبني سياسة فعالة تقوم على أسس قانونية ، فقد اقترح السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - أمام اللجنة البرلمانية لمجلس أوروبا فى استراسبورج فى الثامن والعشرين من يناير ١٩٨٦ - فكرة عقد مؤتمر دولى لمكافحة الارهاب تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف سد الثغرات القائمة فى المواجهة الدولية لهذه الظاهرة الخطيرة ، وتحقيق قبول دولى أوسع لفكرة التصدي للارهاب .

وما زالت الدبلوماسية المصرية على رايها فى أن هذه الآفة تتطلب معالجة جماعية دولية تضع حدا لما يتعرض له المجتمع الدولى من تهديدات مستمرة وصور جديدة لهذه الظاهرة .

ولعل هذا الموقف الأخير من ظاهرة الارهاب ليس سوى مناسبة يتأكد فيها ايمان مصر وبقينها الثابت بفعالية الأمم المتحدة التى تجسد صيغة الدبلوماسية متعددة الأطراف التى تكفل ميذا المساواة فى السيادة ، وتوفر قنوات التعاون على المستوى الكونى ، الأمر الذى يدفع بالدبلوماسية المصرية الى التمسك بالأمم المتحدة كتجسيد لحلم الانسانية فى خلق نوع من الحكومة العالمية التى تستند على قيم إنسانية كبرى ، هى التكافل والتعاون من أجل السلام والنمو والتقدم ، وهى نفس القيم الإنسانية التى تشكل الاستراتيجية العليا للدبلوماسية المصرية .

ولا يخفى أن من أهم أهداف الأمم المتحدة - التى أعلن عنها ميثاقها فى مادته الأولى - تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بدون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبغير تفرقة بين الرجال والنساء ، وبالرغم مما حققته الأمم المتحدة من نجاح ملحوظ فى تسجيل حماية حقوق الانسان بما أصدرته من اتفاقيات وقرارات دولية ، ومع قيام لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة بدور هام فى تقصى ( السياسة الدولية )

الحقائق والكشف عن انتهاك حقوق الإنسان الذى تمارسه الحكومات  
العنصرية ، الا ان الدبلوماسية المصرية لاتزال ترى ان هناك فارقا كبيرا بين  
تقرير الحق وبين حمايته • اذ ان حقوق الانسان ماقتتت فى حاجة الى مزيد  
من الحماية فى كثير من مناطق العالم ، كما ان التخلف الاقتصادى الذى  
يعانى منه اكثر من ثلثى شعوب العالم وتزداد به الهوة اتساعا بين الشعوب  
المتقدمة وبين الشعوب النامية ، لهو من أبرز مظاهر الأزمة التى تجتازها  
حقوق الانسان فى الآونة الراهنة •

ان ايمان الدبلوماسية المصرية بالانسان الحر الذى لا حد لاداعه ،  
انما يدفعنا الى الاستمسك بحقوقه والذود عنها •

واذا كان ما سبق ليس سوى جرد حساب ختامى لعام مضى وانقضى  
لجهود الدبلوماسية المصرية فى حركتها على الساحة العالمية وبغض النظر  
عن مدى ما استطاعت تحقيقه من نجاح وانجازات ملموسة بالفعل ، فان  
ما يكفيها من تقدير وشرف انها دبلوماسية تعمل ما فى وسعها من اجل تأمين  
بناء عالم جديد لابناء مصر يقوم على العسدل والامن والاستقرار والمحبة  
والسلام •

. الفصل الخامس

النشاط الدبلوماسي المصري

في عام ١٩٨٧

.



بين نهاية عام مضى ، وبداية عام جديد ، عبر ذلك التابع الدائب فى مسيرة الزمن ، تقف شعوب الدنيا وقفة تأمل وتقييم واستقراء ، تأمل لما مر بها من أحداث ، وتقييم لما حققته من أداء ، واستقراء لما سوف تأتى به الأيام .

والشعب المصرى الذى عاش على هذه البقعة من الأرض ، بينى الحضارة لخيريه ولخير البشرية منذ آلاف السنين ، توحدت صفوقه منذ فجر التاريخ ، وجعل من وطنه أرض السلام والتسامح ، وحمل هموم أمته ، وخاض كل معارك الاسلام والعروبة ، ومدت مصر بصرها ويدها الى قارتها الافريقية ... وكهرت مصر فيما كهرت الظلم والتفرقة والاستبداد ، واحبت العبد والمساواة والتحرر .

واذا كانت معركة النهضة التى تدور داخل الوطن من أجل السلام والاستقرار والتنمية ، هى معركة تهدف أساسا الى استنهاض قوى الشعب وحشد موارده ، وتعبئة طاقاته ، فانها فى ذات الوقت معركة تدور فى تفاعل مباشر مع النظام الدولى بكل تعقيداته ومشكلاته ، مع العالم الخارجى على اختلاف نظمهم وايديولوجياتهم .

وعليه فقد عمدت الدبلوماسية المصرية فى نسج علاقاتها مع مختلف الأطراف الدولية ، وفى كل تعاملاتها مع سائر القوى العالمية ، ومن خلال مراقفها فى جميع المحافل والمنظمات الاقليمية والعالمية الى تحقيق هذه الاستراتيجية المثلثة الأضلاع ، والعمل من أجل الاقترب الصحيح منها على مدى عام ١٩٨٧ المنصرم ، وسوف نعرض فيما يلى لنشاطات مصر الخارجية فى مجالات ثلاثة هى : أولا : دبلوماسية السلام ، وثانيا : دبلوماسية الوفاق العربى ، وثالثا : دبلوماسية التنمية .

#### أولا : دبلوماسية السلام :

ان السلام يشكل الخط الاستراتيجى الأول للسياسة الخارجية المصرية كما انه المفتاح الأساسى لتحقيق الأهداف القومية الأخرى فى الاستقرار

والتنمية والسلام الذى تؤمن به مصر ، هو السلام العادل الذى يرسى العلاقات بين دول العالم وشعوبها على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة فى الحقوق والسيادة واحترام قواعد القانون الدولى ، وهو سلام لا يتجزأ •

#### ١ - دبلوماسية السلام والقضية الفلسطينية :

ولعل اولى شواغل مصر بالنسبة لقضية السلام ، هو السلام فى منطقة الشرق الأوسط التى تنتمى مصر لها انتماء عضويا وماديا ، وعلى مدى العام الفائت ، اتجهت الدبلوماسية المصرية - بكل فكرها وجهدها - الى قضية فلسطين التى هى جوهر النزاع فى منطقة الشرق الأوسط ، وانها مهما تقادم المهد بها ، او احتدمت الصراعات من حولها ، تظل هى مصدر الخطر ومكمن التوتر والاضطراب ، وتؤمن مصر بأن السلام فى الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم ، ولا أن يستقر ، ما دام الشعب الفلسطينى محروما من حقوقه الوطنية المشروعة ، واولها حقه فى تقرير مصيره على تراب بلاده •

ومصر التى التزمت بالقضية الفلسطينية - منذ كانت هذه القضية - لا تقل اليوم التزاما بها ، ولا ولن تتراجع عن التحمل بمسئولياتها ازاءها ، والالتزام الدبلوماسى المصرى باحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى هو جوهر التزاماتها بالسعى من أجل ارساء قواعد السلام العادل والشامل فى منطقتنا ، فالسلام الذى نبغيه ، هو سلام يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للأطراف جميعا ، واذا كان تحقيق السلام يقتضى من كل طرف أن يبذل جهدا ، أن يقبل بروح التسوية والعدالة • فأننا نؤمن بأن السلام هو غنم للأطراف جميعا ، كما أن بقاء حالة التوتر والنزاع لا يحقق مصلحة لأحد وهو خسارة لكل الأطراف •

ولعل تسجيل عام ١٩٨٧ المنصرم لذكرى مرور عشرين عاما على غاشى احتلال اسرائيل للأراضى العربية فى يونيو ١٩٦٧ ، والمقرون برفض حاسم من الشعب الفلسطينى لهذا الاحتلال ، انما يؤكد الحاجة الى اقامة صرح السلام الشامل ، المؤسس على العدل ، ووجوب اعادة الحقوق المشروعة الى اصحابها فى اطار يضمن تحقيق الأمن المتبادل والافرار بحقوق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، وعلى أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب •



ولقد واصلت الدبلوماسية المصرية جهودها بغير كلل ولا ملل ، وعلى اتساع العالم كله ، من أجل تحقيق ما نديننا به من أن يكون عام ١٩٨٧ عام السلام ، من خلال مفاوضات بين الاطراف ، وفي اطار مؤتمر دولي للسلام . ولقد استطاعت هذه المساعي - التي تؤيدها وتعضدها جهود مخصصة لأطراف أخرى عديدة - أن تؤدي الى ما يكاد أن يكون اجماعا عالميا على تأييد فكرة المؤتمر الدولي للسلام . ولأنك أن نجاح جهودنا في تأمين تأييد جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي ، والمجموعة الأوروبية ، ودول مجلس الشمال ، كان له ابلغ الأثر في صياغة هذا الاجماع العالمي حتى أصبح انعقاد المؤتمر الدولي احتمالا قائما بل خيارا وحيدا يعد أن كان مجرد فكرة تفتقر الى الدعم والتأييد .

وتساند الدبلوماسية المصرية الجهود المخلصة التي يبذلها السكرتير العام للأمم المتحدة من أجل استطلاع آراء الاطراف المعنية والدول الكبرى حول تصورها لكيفية عقد المؤتمر الدولي للسلام ، وما أسهم به من أفكار ومقترحات هي موضع اهتمامنا وتقديرنا .

تدرك الدبلوماسية المصرية أن محاولة فرض الأمر الواقع ، وتجميد الأمور على حالتها الراهنة ، يندرج بالخطار بالغة ، وينطوي على أوخس العواقب ، ومن ثم فهي لا ترى بديلا للعمل الجاد ، والسعي المتواصل ، من أجل دفع مسيرة السلام .

## ٢ - دبلوماسية السلام والحرب العراقية - الإيرانية :

ومن ناحية أخرى ، فإن الحرب العراقية - الإيرانية ، لا تزال بؤرة الاحتدام ومصدر الخطر في منطقة الشرق الأوسط . وتؤمن مصر بأن الوضع في منطقة الخليج - ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة - قد تجاوز مرحلة الادانة والاستنكار ، وأن ما تشهده من مواجهة وصراع تنذر تطورات كل يوم بمزيد من التردى ، وقد أصبح مصدرا لتوتر بالغ ، ومثارا لقلق عميق لدى كل القوى المحبة للسلام والراغبة في الاستقرار .

وللأسف الشديد ، فإن هذا الوضع هو النتيجة المنطقية للحرب العراقية - الإيرانية التي دخلت عامها الثامن في أهدار لطاقت وإمكانات ودماء شعبيين شقيقتين بحيث أوقفت عجلة النمو والتقدم ، وأردت بحياة ما يقرب من المليون من ابنائهما ، ودمرت امكانيات هائلة لديهما ، كما هددت تداعياتها منطقة الخليج كلها ، وعوقت مسرى الملاحة الدولية فيه .

وقد أيدت مصر قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي صدر في يوليو ١٩٨٧ فور صدوره ، وما تزال ترى وجوب تطبيقه باعتبار ان وقف رضى الحرب الدائرة هو الحل الجذرى للموقف المتوتر على ضفاف الخليج ، وفى قلب مياهه ، والذي يهدد مصدراً من أهم مصادر الطاقة العالمية ، واتساقا مع الشرعية الدولية ، فإن الرؤية المصرية لهذا القرار هى رؤية شاملة ومتكاملة ، ان يجب أن يطبق فى كليته ، وفى اطار زمنى مناسب ، لا يفرغه من مضمونه من ناحية ، كما لا يؤدى الى تجزئته من ناحية أخرى ، بل لعله ليس من قبيل الجبالفة القول بأن تطبيق هذا القرار سوف يكون اختصاراً مؤثراً لمصادقية الشرعية الدولية وقدراتها على تنفيذ قرار اتخذه أعلى جهاز وبالاجماع .

وان تحيى الدبلوماسية المصرية موقف العراق الشقيق ، لاستجابته الفورية لقرارات الشرعية الدولية ، فانها تطالب ايران بأن تسهم فى دعم تلك المسيرة الدولية نحو سلام عادل ، يعطى كل ذى حق حقه ، ويفتح الباب نحو تعايش سلمى تعوض نتائجه ما اكلته حرب الثمانى سنوات من حرث ونسل ، كما تدعم مصر جهود السكرتير العام للأمم المتحدة ، وتدعو الجميع للتعاون الصادق والفعال مع مفاعيه وجهوده .

### ٣ - دبلوماسية السلام والقضية اللبنانية :

وفى منطقة الشرق الأوسط كذلك ، شهدت الساحة اللبنانية على مدى عام ١٩٨٧ الفاتت ، استمراراً للتطورات المؤسفة فى اغرب حرب أهلية طال امدها وضاعت المسئولية فيها ، وتاهت فى خضم أحداث متلاحقة .

وما تزال مصر على موقفها فى المناذاة بأن يرفع الجميع - بلا استثناء - أيديهم عن لبنان حتى تتاح الفرصة للشعب اللبنانى الشقيق كى يضمه جراحه

ويضم صفوفه ، ويجمع شمل إبنائه فى مصالحة وطنية صادقة تعيد الأمن والسلام الى ربوع لبنان ، وتعيد هذا الشعب العزيز الى ممارسة حياته الطبيعية ، وإداء دوره العربى والحضارى المتميز .

وقد أعادت مصر تأكيد موقفها المؤيد للشرعية فى لبنان فى لقاء القمة الذى تم بين الرئيسين محمد حسنى مبارك وأمين الجميل ، عند زيارة الرئيس اللبناني الى القاهرة خلال الفترة من ٢٤ - ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧ .

وإذا كانت تلك القضايا هى التى تهدد السلام فى منطقة الشرق الأوسط، وتشكل أبرز شواغل الدبلوماسية المصرية ، فإن قضية السلام والأمن فى إفريقيا ، هى أيضا من محاور اهتمامات مصر التى تعتبر إفريقيا هى العمق لأمنها القومى ومصالحها الحيوية .

#### ٤ - دبلوماسية السلام والجنوب الأفريقى :

ولا شك أن الوضع المتردى الذى يعيش فى ظلّه اخواننا الأفارقة فى جنوب القارة الأفريقية - تحت وطأة السياسات العنصرية لنظام بريتوريا - واستمرار تثبيت هذا النظام بالاحتلال غير المشروع لناميبيا ضد أمانى شعبها وتطلعاته ، وحقه المشروع فى تقرير المصير والاستقلال ، إنما يشكل مصدرا للقلق العميق ، وتحنيا متزايدا لارادة كل الشعوب المحبة للسلام .

وتؤمن مصر بأن المحاولات المكشوفة والمشبوهة لحكومة جنوب افريقيا - سواء بانذال ما تصفه باسم الإصلاحات الدستورية ، أو باستخدام أساليب العدوان والابتزاز المسلح ضد الدول الأفريقية المجاورة - كلها محاولات عابثة ومرفوضة ومدانة .

وتعلن مصر - انطلاقا من مسئوليتها الأفريقية ، وتضامنا مع أشقائها الأفارقة - بأنها تقف بكل حزم وصلابة وراء كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل حقه الانسانى والطبيعى فى المساواة والحرية ، كما تدعم الدبلوماسية المصرية النضال المشروع لشعب ناميبيا بقيادة سوابو - ممثله الشرعى الأصيل

حتى ينال استقلاله الكامل ، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر عام ١٩٧٨ .

كما تدعو مصر لمؤازرة دول المواجهة الافريقية فى مواجهة ما تعرض له من تهديد وعدوان \* وعلى مدى عام ١٩٨٧ الفائت ، اهابت الدبلوماسية المصرية بمنظمة الوحدة الافريقية ، وبالأأم المتحدة ، وبمختلف المنظمات الدولية ، أن تمارس مسؤولياتها تجاه شعوب الجنوب الافريقى ، والمعدل على تمكينها من أن تحيا حياة كريمة شأن سائر الشعوب الحرة المستقلة ، وأن تستخدم فى ذلك كامل صلاحياتها ، ومنها فرض العقوبات على هذا النظام اللالانسانى \*

كما ساهمت مصر بمبلغ نحو خمسة ملايين جنيه فى صندوق دعم دول المواجهة الافريقية التى انشأته حركة عدم الانحياز فى مؤتمرها الثامن بهرارى عام ١٩٨٦ ، وسوف يتم إنفاق هذه المساهمة المالية المقدمة من مصر فى هذا الصندوق فى صورة خبرات مصرية متنوعة فى المجالات التى تحتاجها دول المواجهة ، وتغطية نفقات تدريب القيادات الافريقية فى الجنوب على مواجهة عدوان النظام العنصرى المستمر على أراضيها وسيادتها \*

كما ترحب الدبلوماسية المصرية بالتطور الإيجابى فى الرأى العام الغربى ، وفى مواقف الدول الغربية من السياسات العنصرية البغيضة لحكومة جنوب افريقيا ، وهو ما يزيد من عزلة هذا النظام العنصرى ، وما يقرب من سقوطه وزواله \*

#### ٥ - دبلوماسية السلام والنزاع بين ليبيا وتشاد :

وبالنسبة للنزاع الناشب بين ليبيا وتشاد الذى تنسحب نتائجه السلبية المدمرة ، ليس على مصالح الدولتين الافريقيتين الشقيقتين فحسب ، بل وعلى القارة الافريقية بأسرها ، وعلى التضامن الحيوى الذى يجب أن تتسلح به جميعا فى مواجهة التحديات المصيرية المشتركة ، فان الدبلوماسية المصرية قد التزمت فى كل اتصالاتها وتحركاتها فى هذا الصدد - خلال العام المنصرم - على الدعوز الى استجابة الطرفين للجهود المبذولة من جانب منظمة

الوحدة الافريقية ، ومن جانب اللجنة الخاصة المنبثقة عنها ، والمكلفة بتسوية هذا النزاع سلميا • وعلى مناشدة كل من ليبيا وتشاد التحلى بالقيم الافريقية السامية ، والتمسك بعلاقات الجوار الأخوى ، والتوصل الى حل افريقي تفاوضي للنزاع التشادي - الليبي • وتأمل مصر في ان تنجح اللجنة الخاصة المكلفة بتسوية النزاع في التوصل الى نتائج ايجابية ملموسة في اجتماعاتها القادمة •

#### ٦ - دبلوماسية السلام وقضية قبرص :

وبالنسبة لقبرص فلا مفر - في رؤية الدبلوماسية المصرية - من حل يأخذ في اعتباره الحقوق الثابتة والمشروعة لجميع القبارصة على حد سواء في اطار الحفاظ على وحدة الجزيرة واستقلالها ووحدة أراضيها وعدم انحيازها •

وفي كل مناسبة تؤكد مصر تضامنها الكامل وتأييدها التام لشعب قبرص ومطالبته بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال ، باعتباره الأساس لحل المشكلة • كما تؤيد مصر استمرار جهود السكرتير العام للتوصل الى حل عادل وواضح وقائم على ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة • كما رحبت مصر باقتراح رئيس جمهورية قبرص الخاص بنزع السلاح الكامل للجزيرة وجدير بالذكر أن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية قد قام بزيارة الى تركيا خلال العام الفائت ، وكانت القضية القبرصية من بين الموضوعات التي تمت مناقشتها ، وعبرت مصر عن وجهة نظرها بشأن هذه القضية في مفاوضاتها مع الجانب التركي •

#### ٧ - دبلوماسية السلام وقضية افغانستان :

ولما افغانستان ، فمع تأييدها لجهود السكرتير العام للتوصل الى تسوية عادلة للمشكلة الافغانية ، فان الدبلوماسية المصرية ترى ان اية تسوية لهذه المشكلة يجب أن تحترم استقلال افغانستان ، وأن تقوم على انسحاب

كافة القوات الأجنبية من أراضيها ، ووقف التدخل فى شئونها الداخلية ،  
وتأكيد عدم انحيازها •

وفى هذا الصدد تؤيد مصر كافة المبادرات الجادة الداعية للانسحاب  
البكر للقوات الأجنبية وعودة السلام والاستقرار لشعب افغانستان الشقيق •

#### ٨ - دبلوماسية السلام والمشكلة الكورية :

وبالنسبة للمشكلة الكورية ، فان الدبلوماسية المصرية تؤكد ترحيبها  
ومساندتها للأمانى المشروعة للكوريين من أجل التوحيد السلمى لشبه الجزيرة  
الكورية ، ولتحقيق الاستقرار والأمن فى تلك المنطقة • وتطالب الكوريين  
بالدخول فى حوار جاد من أجل هذه الغاية • وفى الزيارة التى قام بها السيد  
وزير الدولة الى سيول فى الفترة من ٢٦ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٧ ، وعبر  
سيادته للمسؤولين الكوريين عن مضمون هذا الموقف المصرى من المشكلة  
الكورية •

ومن نفس المنطلق ، فاننا نؤكد السياسة المصرية التى ترى فى احترام  
استقلال كمبودشيا عنصرا هاما للاستقرار فى جنوب شرق اسيا •

#### ٩ - دبلوماسية السلام وقضية الأمن فى أمريكا الوسطى :

وفىما يتعلق بأمريكا الوسطى ، فقد رحبت مصر - على لسان وزير  
الدولة للشئون الخارجية خلال الزيارة التى قام بها الى جواتيمالا فى أغسطس  
١٩٨٧ - بالاتفاق الذى تم التوصل اليه بين رؤساء دول أمريكا الوسطى  
الخمس ، هذا فضلا عن موقفنا المعروف الذى عبر عنه مجددا السيد وزير  
الدولة عند زيارته للمكسيك فى أغسطس ١٩٨٧ من تأييد جهود مجموعة  
الكونتادورا والمجموعة المساندة لها ، للتوصل الى تحقيق السلام والاستقرار  
فى أمريكا الوسطى •

وتعيد الدبلوماسية المصرية - فى كل اتصالاتها - تأكيد دعوتها لاحترام علاقات حسن الجوار وقُدسية الحدود القائمة بين دول المنطقة ، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، والحفاظ على حقوق ومصالح وآمال شعوب المنطقة ، وتجنب سياسات الاثارة وما يستتبعها من محاسن الاستقطاب المرتبطة بالحرب الباردة •

وتأمل مصر فى ان يكال الاتفاق الاخير لجهود التسوية فى تلك المنطقة بالنجاح حتى تنتهى مرحلة التوتر • وتطلق شعبها نمو مرحلة من التعاون والتنمية فى ظل الديمقراطية •

#### ١٠ - دبلوماسية السلام ونزع السلاح النووى :

وفى الحقيقة ، فان مصر تؤمن بأن السلام لا ينقسم ولا يتجزأ ، وأن الأمن لا يمكن أن يكون حكرا على البعض دون البعض الآخر ، وفى عالم اليوم الذى ترابطت أوصاله ، وتضاءلت مسافاتهُ ، لم يعد لأحد أن يشعر بالأمن فى معزل عن بقية المجتمع الدولى ، وإذا كان خطر المواجهة بين القوتين العظميين امرا يترك اثاره ويلقى بظلاله على العالم بأسره ، فان أى تقدم يتم فى مجال نزع السلاح بين القوتين العظميين ، انما يخلق جوا من الانفراج والتهذئة ينعكس اثره على العديد من الصراعات الاقليمية •

وتؤمن مصر بذلك بأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، والجهود المبذولة لاستخدام الطاقة النووية فى المجالات السلمية ، هما صنوان متلازمان ، ومن ثم تدعو الدبلوماسية المصرية المجتمع الدولى لتكثيف جهوده من أجل انضمام الدول غير الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الى هذه المعاهدة •

كما ان مصر تأمل فى ان تكون منطقة البحر المتوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وأن يبقى البحر المتوسط معبرا للتجارة والحضارة ، وبحيرة للأمن والسلام •

ومن نفس المنطلق ، اكنت مصر فى السنوات السابقة ، كما واصلت تأكيدها فى عام ١٩٨٧ على أهمية انشاء منطقتين منزوعتين من السلاح

النوى ، فى كل من الشرق الأوسط وإفريقيا ، وهما هدفان دوامت مصر على  
المناداة بهما • كما اخذت زمام المبادرة فى تقديم اقتراحات محددة بشأنها •  
وتناشد الدبلوماسية المصرية دول المنطقة والدول العظمى من خارجها بتبنى  
المواقف واتخاذ الاجراءات الكفيلة بترجمة كل ذلك الى واقع ملموس فى  
المستقبل القريب •

#### ١١ - دبلوماسية السلام والوفاق الجديد بين الدولتين العظميين :

ومن هذا المنطلق ، فقد استقبلت مصر - باهتمام بالغ - الانباء الخاصة  
بتوصل الدولتين العظميين - من حيث المبدأ - الى اتفاق حول حظر بعض  
انواع الأسلحة النووية ، وما أعقب ذلك من الاتفاق الخاص بإزالة الصواريخ  
المتوسطة المدى التى تم التوقيع عليها فى قمة ريجان - جوريباتشوف التى  
انعقدت فى واشنطن خلال الفترة من ٧ الى ١٠ ديسمبر ١٩٨٦ •

واهتمام مصر بهذا الحدث التاريخى نابع من إيمانها العميق بأن  
الأسلحة النووية تشكل أكبر الخطر على الانسانية •

وتهنئ الدبلوماسية المصرية الدولتين على نجاح جهودهما فى هذا  
المجال خاصة وأن حظر هذه الأسلحة سيشكل سابقة فريدة وبداية نأمل أن  
يكون لها ما بعدها من اتفاقيات أخرى ، يتم بمقتضاها نزع سلاح بالفعل ،  
فى اطار ما وضعه المجتمع الدولى من أولويات للجهود الدولية فى مجال  
نزع السلاح •

وترحب الدبلوماسية المصرية بما أعلن من اتفاق الدولتين العظميين  
على بذل مساعى مكثفة وعاجلة فى مجال نزع الأسلحة النووية عابرة  
القارات ، بما يخفف من حدة التوتر والمخاطر النووية الوخيمة العواقب •

وفى الحقيقة فإن نزع السلاح قضية شاملة ، فهو قضية أمن وسلام ،  
وقضية تنمية ، بل هو قضية وجود ومستقبل • وجدير بالذكر أن الإجماع  
الدولى منعقد على أن استخدام أسلحة الدمار الشامل لا يتركه غالباً ومغلوباً ،



ومن ثم فإن الإصرار على الاستمرار فى سباق التسلح ، هو إصرار على هدر طاقات الشعوب ومواردها فى غير ما طائل وينون جنوبى •

ومن هذا المنطلق ، كان ترحيب مصر بقرار الجمعية العامة بعقد المؤتمر الدولى لنزع السلاح والتنمية ، ومساهمتها الايجابية فى هذا المؤتمر • ادراكا من مصر بان الأمن الدولى والتنمية عنصران لا ينقسمان ، ولقد أن الأوان لكى توجه البشرية جهودها للبناء بدلا من الهدم ، والتنمية بدلا من سباق التسلح المحموم •

#### ١٢ - دبلوماسية السلام والحوار الأيديولوجى :

مما لا شك فيه أن الدبلوماسية المصرية - التى لا تعمل فى فراغ ، وإنما فى إطار عالمى متضابط من المصالح والايديولوجيات والسياسات - تحتاج الى دراسة وتفهم الأعياء الدولية لسياسات الدول الكبرى ، حتى تتأسس نظرتها على أسس واضحة من المعرفة ، وتتسع بصيرتها للتعرف على مختلف التيارات والنماذج الفكرية ، والأهداف العلمية للقوى السياسية المتنوعة ، وبشكل مباشر كلما كان ذلك ممكنا ••• وانطلاقا من هذه الحاجة ، تسعى الدبلوماسية - فى الآونة الأخيرة - الى تنظيم سلسلة من ندوات الحوار الأيديولوجى والاستراتيجى والدبلوماسية بين مصر ومختلف بلدان وتجمعات وقارات العالم •

ولقد شهد عام ١٩٨٧ عددا من هذه المؤتمرات الندوات ، كانت الندوة المصرية - السوفيتية حول افريقيا التى انعقدت فى فبراير ١٩٨٧ أولى هذه السلسلة ، إذ قدمت هذه الندوة - بكل تأكيد - الفرصة المواتية والأرضية المناسبة للتبادل والاطلاع والدراسة بين كل من معهد الدراسات الدبلوماسية فى مصر ، ومعهد الشئون الافريقية فى موسكو •• وكان الهدف - من هذه الندوة - هو أن يتيح لنا الحوار والتبادل الفكرى مع فريق الأكاديميين السوفييت برئاسة انااتولى جروميكو ، والتعرف - عن قرب - على أبعاد السياسة السوفيتية فى القارة الافريقية •

وعلى نفس المنوال ، تم عقد ندوة نظمها كذلك معهد الدراسات  
الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية مع كل من جامعة جورج واشنطن .  
وجامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة في إبريل ١٩٨٧ ، وهي معاهد  
متخصصة تتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية في مجال صنع القرار

وفي الوقت الذي تتحاور فيه الدبلوماسية المصرية مع السوفييت  
والأمريكيين ، لم تغفل قط الحوار مع الصين ، وذلك العملاق الآسيوي الذي  
يفرض الاهتمام به في كل الأحوال ، ولم يكن مؤتمر الصوار المصري -  
الصيني الذي انعقد في بكين في أكتوبر ١٩٨٧ خارج إطار هذا النشاط  
المتعدد الاتجاهات .

كما واصلت مصر تنظيمها لندوات الصوار الأفريقي - الأمريكي  
اللاتيني ، إذ تم في أغسطس ١٩٨٧ عقد الدورة الرابعة في المكسيك ، وحيث  
شارك فيها نخبة من العلماء والأساتذة والدبلوماسيين من مختلف دول  
القارتين الأفريقية واللاتينية . ولا يخفى أن الفكرة الجوهرية التي يقوم بها  
اللقاء بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية هي العمل على الجمع بين المثقفين  
والأكاديميين والدبلوماسيين في كل من هاتين القارتين اللتين تنتميان إلى  
العالم الثالث في حوار يستهدف تحقيق تفاهم أعمق وتعاون أكبر بين هذين  
الأقليمين الجغرافيين اللذين لا تزال اللغة والمسافة تقوم - حتى الآن - بمثابة  
حواجز هامة تعاهد بين شعوبهما .

ولا شك أن كل ما يتجمع لدى مصر من خبرة وفهم وإطلاع على حقائق  
ومقولات الحياة الدولية وصراعاتها ، هو بمثابة زاد جديد توظفه الدبلوماسية  
المصرية في ممارساتها ، سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف في المحافل  
الدولية ، من أجل تدعيم الوفاق والتفاهم والسلام ، كشرط ضروري لازمة  
للمجتمع الدولي حتى تسوده العدالة والديمقراطية والأمن ، وهي المقومات  
التي تشد الحاجة إليها من جانب الغالبية العظمى من الدول الصغيرة  
والمتوسطة كمصر في مجتمع الأمم .

### ١٣ - دبلوماسية السلام والتنظيم الدولي :

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن ما يشهده عالمنا اليوم من ظروف دولية بالغة الدقة ، ومن صراعات يتزايد اشتعالها أو تكمن فيها عناصر الخطر والانفجار ، ويجعلنا أشد استمساكا وأكثر اصرارا على أن تسود العلاقات بين الدول مبادئ ميثاق الأمم المتحدة \* ومصر على ثقة من أن الأمم المتحدة التي كانت أطارا أساسيا للحفاظ على الأمن والسلام منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، ستظل تؤدي دورها ، وتؤكد مبادئها مهما كانت الصعاب والتحديات \*

وتمسك مصر بأهداف وبمبادئ الأمم المتحدة يدفعها الى القلق لما يواجهه اليوم المجتمع الدولي من ظاهرة خطيرة ، تتذكر لما تعارف عليه المجتمع المتحضر من قيم وتهدد أمنه وسلامه ذلك أن سريان تيار العنف والارهاب لا يمثل تهديدا ماديا لأمن الأفراد والشعوب بقدر ما يعبر عن اتجاه فكرى خطير يتخذ من العنف وسيلة وغاية ، ويرفض التسدد فى الرأى ، ويفلق الأبواب أمام الحوار والتعايش البناء \* ولقد اعادت الدبلوماسية المصرية تأكيد وجهة نظرها ورأيها فى ضرورة التصدى لمعالجة ظاهرة الارهاب فى كافة جوانبها ، ويحث أسبابها وجذورها توصلنا الى عقد اتفاقية شاملة لسد الثغرات الموجودة فى التشريعات الدولية التى تتصدى لعلاج بعض جوانب هذه المشكلة \* كما دعت مصر - على لسان وزير الخارجية فى دورة الجمعية العامة لعام ١٩٨٧ - الدول التى لم تنضم للاتفاقيات القائمة للأسراع بالانضمام اليها وتطبيقها فى تشريعاتها الداخلية ، أخذا فى الاعتبار حق الشعوب وحركات التحرير المعترف بها فى النضال الوطنى من التحرر والاستقلال \*

وايمان مصر بالأمم المتحدة لا يتناقض مع نشاطاتها فى ساحات أخرى تتجمع فيها قوى معنوية كبيرة وطاقات ضخمة مثل حركة عدم الانحياز التى تقوم ككفائية دولية سياسية هامة ليست مهمتها الدفاع عن حقوق المنتهين اليها فقط ، ولكن بذل كل الجهود من أجل توفير الاجواء السلمية وتعميق ارضية الوفاق ونزع فتيل التوتر والمواجهة بين القوى العظمى من أجل صالح المجتمع الدولى بأسره \* وترى مصر أن المبادئ التى قامت عليها حركة عدم الانحياز ما تزال حية وصالحة ، فهى التعبير السياسى عن دول العالم الثالث فى كفاحها ( السياسة الدولية )

الدائب من أجل الحرية والاستقلال ، وهى اسهام ايجابى فى صيانة السلم  
الدولى وتخفيف حدة التوتر .

ان مبادئ عدم الانحياز هى فى جوهرها رفض لأن يكون العالم الثالث  
ميدانا للصراع والتنافس ، وفريسة للعسوان والاطماع . كما أنها تعنى  
اضطلاع الدول النامية بدور ايجابى فى دعم السلام والعدل وديمقراطية  
العلاقات الدولية .

وان مصر يحكم مسؤولياتها التاريخية كاحدى الدول المؤسسة لحركة  
عدم الانحياز ، ترى أنه لابد من الحفاظ على المفاهيم والمبادئ التى قامت  
عليها الحركة ، وأنه لابد من التصدى بحزم لدعائى التطرف والمغالاة التى  
تستهدف اخراج الحركة عن خطها الاصيل ومبادئها السامية . وقد عبرت  
الدبلوماسية المصرية عن تلك المعانى فى مختلف اتصالاتها السياسية على مدى  
عام ١٩٨٧ المنصرم .

واذا كانت حركة عدم الانحياز هى التعبير السياسى عن دول العالم  
الثالث ، فان مجموعة الـ ٧٧ هى تعبير عن آمال تلك الدول وتطلعاتها الى  
نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة ، كما أنها محاولة لتأكيد التعاون والاعتماد  
الجماعى على الذات بين الدول النامية ، وهو ما أكدت عليه وجسده  
الممارسات العملية للدبلوماسية المصرية فى اطار هذه المجموعة على مدى  
العام الفائت .

#### ثانيا : دبلوماسية الوفاق العربى :

ان سياسة مصر العربية ، تحدها اعتبارات موضوعية ، وادراك واع  
لحركة التاريخ ، ورؤية محددة للاهداف القومية ، ورصيد حضارى ونضالى  
حافل ، وعناصر قوة سياسية واقتصادية وثقافية ، وقادرة على مواجهة  
التحديات ، وباختصار ، فان دور مصر فى المجال العربى ، هو الاسهام  
الفعال فى حماية الأمن القومى للأمة العربية ، والحفاظ على مصالحها  
الاستراتيجية الحيوية ، وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها .

ولعل من الجدير بالاشارة والتسجيل ان عام ١٩٨٧ المنصرم ، قد شهد

بحق تطورا نوعيا فى مجمل العلاقات المصرية - العربية التى اتسمت بتحسّن عام وملحوظ ، باستثناء سوريا وليبيا •

#### ١ - دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية - السودانية :

ان العلاقات المصرية - السودانية تظل دائما هى العلاقة ذات الخصوصية المتميزة ، اذ هى فوق الجميع وفوق كل شيء ، اذ لا يخفى ما تمثله السودان من مكانة فى سياسة مصر الخارجية حيث تعتبر السودان هى الامتداد الطبيعى لأمن مصر القومى ، كما يجرى نهر النيل بين البلدين لينسج أعماق وشائج الأخوة والمصير الواحد بينهما عبر الزمن •

فقد شهد عام ١٩٨٧ زيارة السيد صادق المهدي - رئيس الوزراء السودانى الى جمهورية مصر العربية ، فضلا عن السيد أحمد الميرغنى - رئيس مجلس رأس الدولة السودانى ، والعديد من أعضاء مجلس رأس الدولة ، ومن ناحية أخرى ، قام الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بزيارة الى الخرطوم فى ديسمبر ١٩٨٧ ، كما تم فى القاهرة التوقيع على ميثاق الاخاء بين مصر والسودان •

وقد أوضح ميثاق الاخاء ، ان البلدين الشقيقين قد اتفقا على اللجوء الى خطوات تدريجية متصاعدة تحقق كل منهما اضافة ملموسة للمسيرة المشتركة • وتجسد تقدما حقيقيا على طريق الخصوصية التى تميز العلاقة بين البلدين •

ومصر التى تلتزم بكل ما توقع عليه ، سوف تعمل على تنفيذ نصوص الميثاق وبروحه ، من منطلق الايمان بهذه العلاقة الخالدة بين شعب واحد ، يعيش على امتداد الوادى العتيق •

وتتطلع مصر - بكل الأمل والرجاء - الى سرعة التوصل الى وفاق أخوى بين شمال السودان وجنوبه ، وإلى أهمية إنهاء العمليات العسكرية ، والاتفاق حول صيغة مرضية للطرفين ، تتحقق بموجبها الوحدة الوطنية التى تعد شرطا لازما لاستقرار هذا القطر الشقيق ، وانطلاقة على طريق التنمية والتطور •

## ٢ - دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية - الأردنية :

وعلى النطاق العربي العام ، كانت العلاقات المصرية - الأردنية بالذات اشدّ بمسيرة مظفرة بين البلدين الشقيقين وبين القيادة السياسية فى كل من البلدين ، ويكفى التدليل على ذلك أن تعرف أن الرئيس مبارك قد التقى بأخيه الملك حسين عشرين مرة سواء فى مصر أو فى الأردن على مدى السنوات الثلاث الماضية .

وقد تم تشكيل اللجنة العليا المشتركة المصرية - الأردنية كإطار عام للعلاقات بين البلدين ، وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها مرتين سنوياً بالتبادل ، وبرئاسة رئيس الوزراء فى كل من مصر والأردن . وقد تحقق - من خلال هذه اللجنة - إنجازات هامة أسفرت عن توقيع ٢٢ اتفاقية وبروتوكولا فى مجالات مختلفة تمتد على جبهة عريضة من التعاون الاقتصادى الى التبادل التجارى الى قطاعات الزراعة والنقل والتعدين والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والسياحة وغيرها من المجالات . وفى عام ١٩٨٧ تم عقد دورتين للجنة العليا المشتركة بين مصر والأردن برئاسة رئيسى الوزراء فى البلدين فى كل من عمان والقاهرة على التوالى ، انتهت اجتماعات دورة القاهرة فى ديسمبر الماضى .

## ٣ - دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية - العراقية :

ساعد الموقف المصرى المؤيد للعراق فى حسم حرب الخليج فى تدعيم العلاقات بين البلدين . كما أن مصر علاقات اقتصادية وثقافية متنامية من العراق ، فضلاً عن وجود مليون وربع مليون مصرى يعملون بالعراق ، وتجتمع اللجنة العليا المشتركة بين البلدين بصفة دورية ، وقد اشتركت مصر فى مهرجان « المريد » العراقى عام ١٩٨٧ .

وإذا كانت العلاقات المصرية - العراقية تشهد تكثيفاً فى الاتصالات وتنوعاً فى التبادلات الاقتصادية والتجارية والفنية والعلمية بدرجة شاملة ، فإن استجابة مصر لاحتياجات العراق العسكرية قد أوجبت تزايد معدلات

التنسيق بين البلدين في مختلف المجالات . وقد اعلنت العراق استعادتها للعلاقات الدبلوماسية بينها وبين مصر يوم ١٦ نوفمبر ١٩٨٧ .

#### ٤ - دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية - الفلسطينية :

ولقد شهدت العلاقات المصرية - الفلسطينية خلال عام ١٩٨٧ بعض توتر عابر ، وكان القرار الذي اتخذته مصر بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية مجرد رد على ما صدر عن اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر من بيانات وقرارات ، اعتبرتتها مصر نكرا لتضحياتها من أجل القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن . وقد سعى الطرفان بعدها الى سرعة احتواء هذه الأزمة الطارئة ، وافساح المجال للواقعية السياسية لتسود علاقات الطرفين المصرى والفلسطينى .

والتقى الرئيس محمد حسنى مبارك فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٧ بالسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال مشاركتهما فى القمة الافريقية الثالثة والعشرين أكثر من مرة ، الأمر الذى ساعد على انقشاع سحابة الصيف التى قامت فوق العلاقات المصرية .. الفلسطينية ، كما زار القاهرة بعدها العديد من القيادات الفلسطينية الأخرى .

ولقد استهدفت سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية فى كل مراحلها ، كما سوف تظل تستهدف الاسهام فى مساعدة هذا الشعب الشقيق على استرداد حقوقه وتقرير مصيره ، وتأكيد حرياته واعلام ارادته فى ظل اقتناع مصرى حاسم بأن لا سلام فى منطقة الشرق الأوسط ، الا على أساس تمتع الشعب الفلسطينى بحقوقه الوطنية المقدسة .

#### ٥ - دبلوماسية الوفاق والعلاقات المصرية - السعودية :

ثم كانت مبادرة المملكة العربية السعودية باختيار مصر كأول دولة عربية لاقامة معرضها الخاص بالتطور العصرى فى يوليو ١٩٨٧ ليس الا تعبيراً عن

مكانة شعب مصر لدى شعب السعودية ، وانعكاسا للشعور بالامتنان للجهود الخلاق الذي يبذله الانسان المصرى فى مسيرة التحديث والاعمار ليس فقط فى السعودية ولكن فى كل اقطار العالم العربى من مشرقه الى مغربه .

ولا شك ان الاسهام المصرى فى جهد البناء والانشاء على امتداد الوطن العربى ، هو التعبير الصحيح عن مدى عمق الايمان المصرى بالمصلحة العربية المشتركة ، وبالمستقبل العربى الواحد ، وبالمصير العربى الحتمى ، فى ظل قناعة لم تتزعزع عنها مصر يوما ، بان قوة اى وطن عربى ونموه وتحديثه هو قوة لمصر ذاتها وللعرب اجمعين . وقد اعلنت المملكة العربية السعودية عودة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين جمهورية مصر العربية يوم ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ .

#### ٦ - دبلوماسية الوفاق ونزاع الصحراء الغربية :

وبالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية ، تلتزم الدبلوماسية المصرية بموقف الصياد الايجابى ، وفى هذا الخصوص فانها تؤيد القرار ١٠٣ والقرار ١٠٤ والقرارات الملحقه به والصادرة عن مؤتمرات القمة الافريقية التى نصت على انشاء لجنة تنفيذ تضم سبع دول افريقية لتقوم باتخاذ كافة الاجراءات والاتصالات اللازمة مع طرفى النزاع للتوصل الى وقف اطلاق النار واجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية . وفى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٧ تعرض وفد مصر لهذه المسألة خلال بيانه المتعلق ببنود تصفية الاستعمار امام اللجنة الرابعة . وقد ابرز فى بيانه تأييد مساعى السكرتير العام بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية فى موضوع الصحراء الغربية ، ودعوة الأطراف للمتعاون معها بهدف تيسير الوصول لاتفاق حول ترتيبات وقف القتال واجراء استفتاء .

#### ٧ - دبلوماسية الوفاق ومؤتمر قمة عمان :

يمكن القول - من وجهة نظر عربية قومية - ان مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى دورة استثنائية فى عمان - عاصمة المملكة الاردنية الهاشمية -



خلال الفترة من ٨ - ١١ نوفمبر ١٩٨٧ بقراراته وتوصياته ، كان خطوة في الطريق الصحيح ، طريق الوفاق والتضامن العربى ، وتجميع الصفوف ، وإزالة أسباب الخلاف فى الصف العربى ، بما يبشر بوضع المنطقة على عتاب مرحلة جديدة لحشد كافة الطاقات والإمكانات العربية فى دائرة العمل العربى المشترك . لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات التى تتعرض لها الأمة العربية •

وترى الدبلوماسية المصرية فى معرض تقييمها لهذه القمة العربية غير العادية ، أنه مما لا شك فيه أن انعقادها فى حد ذاتها يعتبر عملاً إيجابياً وبناءً ، ودليلاً على الوعي الجماعى ، وبداية استعادة العرب لزمأن المبادرة فى قضاياهم الحيوية •

والتزاماً بالواقعية ، فإن مصر ترى أنه بالرغم من أن محصلة توصيات مؤتمر القمة العربى الطارئ ، وإن لم تحقق كافة طموحات الشعب العربى ، إلا أنه يكفى أن هذه التوصيات - رغم حالة التشرذم والخلاف والصراع المسيطرة على الأمة العربية حالياً - لو وضعت موضع التنفيذ الصحيح والجاد ، فإنها تحقق الحد الأدنى من الإجماع العربى تجاه عدد من أهم القضايا التى تواجه المصير العربى فى المرحلة الراهنة ، وفى مقدمتها قضية الشرق الأوسط ، والحرب العراقية - الإيرانية ، والمسألة اللبنانية ، ويبقى على مؤتمر القمة العربى مسئولية متابعة هذه القرارات والوقوف ضد كل من يحاول المساس بها أو الطعن فى جديتها وفعاليتها حتى يتم وضع إمكانات الأمة العربية وطاقاتها فى وضعها الصحيح ، فهى وحدها القادرة على انتشال هذه الأمة من أزمتها السياسية والاقتصادية ، وعلى استعادة أرائتها الغائبة •

ومن الجدير بالذكر - فى هذا الصدد - أن الإلحاح على استعادة العلاقات الدبلوماسية العربية - المصرية ، لم ينطلق من قلب القاهرة ، وإنما انطلق من قلب العاصمة العربية ، ومن ضمير الشعب العربى فى كل مكان من الوطن العربى • كما برز التيار الجارف من قبل انعقاد القمة ، وبما يشبه الإجماع على إعادة العلاقات العربية مع مصر وعودتها إلى الصف العربى •

وإثناء القمة فى عمان ، كانت مصر هى ( الحاضر - الغائب ) ، وكانت عودتها هى الشاغل للقادة العرب ، وبدأ الاتجاه نحو مصر غالباً منذ الاجتماع

الأول للقمة وفي اللقاءات الجانبية ، إذ أدرك القادة العرب أن الواقع والمنطق والواجب يفرض العمل على تعزيز قواعد النظام العربى ، وتصويب الميزان الاستراتيجى الذى تشكل فيه مصر ركنا أساسيا .

كما كانت المبادرة بطرح عودة مصر فى المؤتمر ، تعبيرا عما يجيش فى صدور غالية الملوك والرؤساء العرب الذين عبروا عن ضرورة تصحيح الخلل فى ميزان القوى العربى ، وعودة مصر الى دائرة العقل فى قلب العمل العربى المشترك .

وفى الحقيقة فإن ما حدث فى قمة عمان العربية بالنسبة لاستعادة الدول العربية التسع لعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر ( دولة الامارات العربية المتحدة - المغرب - العراق - الكويت - البحرين - المملكة العربية السعودية - قطر - الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية موريتانيا الاسلامية ) ليس سوى تصحيح شكلى لجوهر العلاقات المصرية - العربية التى كانت قائمة على الدوام بكل العمق والتداخل والشمول . إذ ان السمة الخاصة لعلاقة مصر بالعالم العربى استندت الى حقيقة هامة ، وهى ان مصر قد تصدت - فى كل وقت - لآخذ زمام المبادرة فى كافة القضايا الحيوية والمصيرية لتحقيق العرب القومية على اختلافها .

ومن واقع هذا الفهم ، عمدت الدبلوماسية المصرية الى العمل بدأب لا يتوقف على مدى السنوات الماضية ، على ازالة المتناقضات ، وتصفية شقة الخلافات العربية التى تعصف بالامة وتتركها مكشوفة المصدر والظهر امام المتربصين .

ومن الواضح ان قرار مؤتمر القمة الذى اشار الى العلاقات الثنائية مع مصر ، قد تضمن - فى ثناياه - ادراك الحقيقة الجوهرية القائلة بأن هذه العلاقات هى قضية عربية شاملة ذلك ان استعادة العلاقات المصرية - العربية، وان كانت من حيث الشكل قضية ثنائية ، فانها من حيث المضامين والنتائج قضية جماعية تتعلق بالنظام العربى ككل .

وتستطيع مصر بالضرورة - من خلال الادارة الايجابية والنشطة لعلاقاتها العربية - ان تخلق شبكة من العلاقات الفعالة ، وان تطور اشكالا

من الممارسات الاقليمية فى اطار تصور واضح للأمن المصرى والأمن العربى ، وللعلاقات المتداخلة بينهما ، على أساس من وضوح الأهداف ، وتبين القدرات والامكانيات المتاحة لكل طرف عربى ، والصراحة فى تحديد مايمكن القيام به ، وما لا يمكن القيام به ، ذلك أن الاخطار المحيطة بالمجتمع قد زادت وتفاقمت ، ولم يعد يجدى ازاءها عبارات أو كلمات بلاغية غير مدعمة بأفعال وقدرات ، ومصر تدخل هذه المرحلة من علاقاتها العسرية عاملا للموحدة والتضامن وجمع الشمل ، وكنصر لتحقيق القوة ودعم القدرات العربية ، مع ادراك حدود الموقف المتاح ، وحدود الممكن ، فى اطار الوضع العربى الراهن .

وهكذا ، فإن ما حدث فى قمة عمان ، انما هو حصاد لسياسة وفاق مصرية ثابتة وراسخة لا تتقلب أو تتلون حسب الأهواء والمطامع ، وهو ثمرة لجهد دؤوب استهدف مد الجسور ، ووصل ما انقطع بين مصر والاشقاء . ويمكن القول أن التطور النوعى فى علاقات مصر مع الدول العربية الشقيقة ، يعود الى جهد تراكمى بعد أن لمس الاشقاء العرب الثوابت فى مواقف مصر وتوجهاتها القومية على مدى السنوات الماضية ، رغم القطيعة وبعد أن تذكروا أن مصر لم تتخل عن التزاماتها العربية ولم تتنصل عن مسئوليتها ، وبعد أن ادركوا فعالية دور مصر وثقله بالنسبة للأمن القومى العربى . ويعود الفضل فى كل ذلك الى دبلوماسية مصر تحت قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك ، وإلى سياسة النفس الطويل التى اتبعتها مصر فى علاقاتها مع المغرب . ولاشك أن زيارة الرئيس مبارك الى الكويت للمشاركة فى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس فى عام ١٩٨٧ ، وما أعقب ذلك من زيارات قام بها الى كل من سلطنة عمان ، ودولة الامارات العربية . قد اسهم فى تهئية مناخ جديد ، لتطوير متزايد فى العلاقات المصرية - العربية .

### ثالثا : دبلوماسية التنمية :

إذا كانت سياسة مصر الخارجية هى انعكاس صادق وأمين للمعمل الوطنى على الجبهة الداخلية ، فقد كان من الطبيعى أن تعمل مصر من أجل السلام ، لأن أجواء السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى ، كما أنه من الضرورى أن يستهدف نشاط مصر فى مجال التعاون الدولى تحقيق الرخاء ، لأن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد

قابلا للتجزئة ، كما انه أصبح في حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره .  
وانطلاقا من ذلك ، فانه يتم توظيف التمركة الخارجى لخدمة اهداف التنمية  
والتطوير ، وتأمين المصالح القومية الحيوية .

واذا نحن القينا نظرة على تحركنا الخارجى - فى المرحلة الراهنة -  
لوجدنا انه يركز على الجانب الاقتصادى الى حد كبير سواء بالعمل على  
زيادة حجم المساعدات التى نحصل عليها من الدول الصديقة ، او عقد  
الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى الذى يعود على الاقتصاد الوطنى  
بالنفع ، او جذب اطراف خارجية للتعاون معنا فى تحديث وسائل الانتاج فى  
مصر ، واسخال التكنولوجيا الحديثة فى الصناعة والزراعة والخدمات  
وغيرها من المجالات ، او مد جسور التعاون مع مختلف دول العالم وخاصة  
الدول الافريقية الشقيقة ، وبقية دول العالم الثالث ، تدعيما وتعميقا لعلاقات  
الجنوب والجنوب .

#### ١ - دبلوماسية التنمية والوحدة الافريقية :

يجمع بين مصر والدول الافريقية ، وحدة النضال من اجل التحرر  
السياسى والاقتصادى والاجتماعى لرفع مستوى الانسان الافريقى ، وعليه  
فان مصر تحرص على تعزيز مختلف الروابط مع كل الدول الافريقية بغض  
النظر عن انظمتها السياسية والاجتماعية .

وفى الحقيقة ، فان اهتمام الدبلوماسية المصرية البالغ بالعلاقات  
الافريقية لا يقوم على مجرد اختيار من بين الاختيارات ، بل هو اختيار  
استراتيجى يستند الى ارتباط الأمن القومى المصرى بالأمن الافريقى .

ان ثمة اعتبارات للمصلحة المباشرة فى أن تعمل مصر - بكل جهد -  
فى تنمية وتطوير العلاقات والمبادرات - بمختلف أشكالها - مع دول القارة  
الافريقية ، وتوثيق أو اصر الصداقة والتعاون مع كافة شعوب القارة .

ومن الجدير بالذكر التأكيد فى هذا المجال على حقيقة جوهرية ذات  
دلالة وهى أن مصر على الرغم من كونها دولة نامية ، ومثلية للمساعدات

الخارجية والمعونات الفنية فانها - فى ذات الوقت - دولة مانحة للمساعدات والمعونات للدول النامية عامة ولاشقيائها الاقارقة على وجه الخصوص ، ويتم ذلك من خلال أجهزة ومؤسسات مصرية متعددة ومتنوعة ، منها على سبيل المثال لا الحصر •

— الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية التابع لوزارة الخارجية الذى يقدم الخبرات المصرية المتخصصة فى مجالات الزراعة والرى والطاقة والكهرباء والطب والهندسة والبناء والتشييد ، ويصل مجموع عدد الخبراء المصريين فى مختلف دول القارة الافريقية الى العديد من المئات ، كما تأخذ نسبة التزايد فى التصاعد عاما بعد آخر ، كما يوجد الآن اتفاقات للتعاون تم ابرامها بين الصندوق المصرى للمعونة الفنية وبين حوالى خمس وثلاثين دولة افريقية ، تقوم على اساس تعاقدى لتنظيم العلاقات بين الصندوق وبين هذه الدول •

— المنح الدراسية التى تقدم لمختلف ابناء البلاد العربية والافريقية والتى يزيد عدد المستفيدين منها على عشرين الفا ، وهى المنح المقدمة من وزارة التعليم والأزهر الشريف ومختلف الجامعات والمعاهد المصرية •

— المعهد الزراعى الدولى التابع لوزارة الزراعة الذى ينظم دورات للتدريب فى المجالات الزراعية والتربية الحيوانية والصناعات الغذائية وغيرها من المجالات •

— اكااديمية النقل البحرى بالاسكندرية التى تقوم باعداد وتكوين المرشدين والقباطنة فى مختلف الدول الافريقية •

— دورات تدريب الممرضات الافريقيات فى المستشفيات المصرية التى تقوم وزارة الصحة بتنظيمها واعدادها بشكل دورى •

— معهد تدريب الاذاعيين والصحفيين ورجال الاعلام التابع لاتحاد الاذاعة والتليفزيون فى جمهورية مصر العربية الذى ينظم دورات تدريبية ودراسية للاعلاميين فى الدول النامية المختلفة •

— المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة الخارجية الذى ينظم دورات تدريبية للدبلوماسيين الشباب من مختلف الدول الافريقية سواء للمتحدثين منهم بالفرنسية ، أو للقاسمين من الدول الناطقة بالانجليزية •

ولا يخفى ما يجسده هذا التعاون بين مصر والدول الافريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدى بين الجنوب والجنوب ، فضلا عما يوفره من مجال للعمل امام الخبرات المصرية فى دول القارة الافريقية •

كما يهيء الفرصة لتعميق مختلف أوجه التعاون فى المجالات المتنوعة وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، وفتح آفاق جديدة للصادرات المصرية فى الأسواق الافريقية ، واحتمالات توسع العلاقات التجارية ، وتنوع بنودها وخاصة فى مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية •

والى جانب كل هذه المزايا والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل بين مصر وبين شقيقاتها من الدول الافريقية ، فان الوجود المصرى والرصيد المادى والمعنوى الضخم الذى تصنعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية — الافريقية يظل هو الدعامه الأساسية والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المسير المشترك الذى يربط مستقبل مصر بهذه القارة التى تنتمى اليها انتماء عضويا ابديا على مر الزمن •

وفى مجال العلاقات المصرية — الافريقية ، يمكن القول ان عام ١٩٨٧ المنصرم كان عاما متميزا بكل مقياس فى نشاط مصر الافريقى ، اذ استقبلت مصر فى مارس ١٩٨٧ ، بناء على دعوة من الرئيس محمد حسنى مبارك — قمة افريقية مصغرة تضم أعضاء مكتب مؤتمر القمة الثانية والمشرى لمنظمة الوحدة الافريقية والتى شارك فيها رؤساء كل من الكونغو وزائير وأوغندا وجيبوتى وسيراليون فضلا عن ممثل الجزائر والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والى جانب المشاركة فى اجتماعات القمة المصغرة ، قام كل من رئيسى الكونغو وأوغندا بزيارة رسمية الى جمهورية مصر العربية •

وخلال العام المنصرم ، زار مصر كذلك الرئيس الأثيوبى منجستو هيلما ماريام والرئيس السنغالى عبده ضيوف ، والرئيس التتزانى السابق جوليوس نيريرى باعتباره رئيسا للجنة الجنوب التى انشأها مؤتمر قمة عدم الانحياز الثامن فى هراى •

كما تستقبل القاهرة العديد من وزراء الخارجية والوزراء الفنيين الآخرين ، ومختلف المسؤولين في الدول الافريقية . فقد زار مصر خلال عام ١٩٨٧ وزير خارجية غينيا ، ووزير خارجية الجابون ، ووزير خارجية كينيا ، ووزير الدولة للشئون الخارجية في زامبيا ، ووزير خارجية افريقيا الوسطى ، ووزير خارجية بنين ، والمضيافة الرسمية ( الشخصية الثانية ) في دولة مالاي ، فضلا عن العديد من وزراء النقل الافارقة الذين شاركوا في افتتاح مقر الاتفاق في شهر سبتمبر ١٩٨٧ ، الى جانب العديد من وزراء الدفاع الافارقة مثل وزير دفاع كل من أوغندا ونيجيريا وتلزانيا والصومال وغيرهم من مختلف المسؤولين .

وفي غضون عام ١٩٨٧ قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى الكاميرون في يناير ١٩٨٧ ، والى تشاد في يوليو ١٩٨٧ ، والى مدغشقر في ديسمبر ١٩٨٧ حيث تم عقد اللجان المشتركة بين مصر وبين هذه الدول . كما قام سيادته بزيارة الى جيبوتي في فبراير ١٩٨٧ وفي ديسمبر ١٩٨٧ ، الى زائير والجابون في مايو ١٩٨٧ حيث التقى بوزراء خارجية هذه الدول .

ولا شك ان هذه اللقاءات ، وما تنبثق من تبادل صريح وبناء للآراء حول المسائل الاقليمية والمشاكل الدولية ذات الاهتمام المشترك ، فانها تعد كذلك فرصة طيبة لمراجعة وتطوير سبل التعاون ، وتدعيم العلاقات الثنائية بين مصر والدول الافريقية الشقيقة .

كما يتزايد عدد المؤتمرات الافريقية التي تعقد بالقاهرة ، ولعل أهم ما شهده عام ١٩٨٧ الفائت من مؤتمرات افريقية هامة ، كان مؤتمر وزراء الصحة الافارقة ، والندوة الدولية لحوض النيل ، ومؤتمر بنوك التنمية ومؤسسات التمويل الافريقية ، والندوة الخاصة بمؤسسة القطاع العام الصناعى الايطالية ( ابرى ) حول النشاط الصناعى في الدول الافريقية ، هذا فضلا عن مختلف الدورات التدريبية والندوات الدورية التي تنظمها مختلف المعاهد والمؤسسات والوزارات المصرية المعنية .

ولا يقتصر نشاط مصر الافريقى على المستوى الثنائى ، وإنما يمتد الى ساحة الدبلوماسية الجماعية ، اذ تعمل مصر في الاطار الافريقى من خلال منظمة الوحدة الافريقية ، التي تؤمن بدورها الحيوى في مجال تحقيق آمال

الشعوب الافريقية فى التضامن والتعاون والوحدة والتنمية الجماعية من أجل الصالح المشترك للمقارة وبأسرها •

ويسجل عام ١٩٨٧ ، فوز مصر بمنصب الأمين العام المساعد للمنظمة ، اذ حصل السفير أحمد حجاج على أغلبية أصوات الرؤساء الافارقة فى الاقتراع السرى على مناصب الامناء المساعدين فى الدورة الثالثة والعشرين لل قمة الافريقية العادية ، ولا شك ان ذلك يعكس ثقة افريقيا وتقديرها للدور المصرى على الساحة الافريقية ، كما انه اسهام من جانب مصر فى العمل على دفع عجلة النشاط وتطوير اداء العمل داخل أجهزة الامانة العامة للمنظمة •

ومن ناحية أخرى ، تم انتخاب أحد رجال القانون المصريين من رجال الدبلوماسية المصرية ، وهو الدكتور ابراهيم بدوى ضمن أعضاء اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب عن منطقة شمال افريقيا •

ولقد عانينا فى افريقيا من قهر الاستعمار والعنصرية والتخلف ، فلا غرابة ان تكون افريقيا ، وان تكون مصر فى طليعة المدافعين عن حقوق الانسان والشعوب فى مختلف المحافل الدولية • كما أن الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب يظهر بجلاله الارتباط الوثيق بين قضايا احترام حقوق الانسان وقضايا العدل والسلام والتنمية •

وتأمل مصر فى ان تسهم اللجنة الافريقية الثالثة لحقوق الانسان والشعوب - التى تم انتخابها فى القمة الافريقية الثالثة والعشرين - فى انجاح تطبيق هذا الميثاق فى اطار المبادئ والاهداف والقيم التى نص عليها •

## ٢ - دبلوماسية التنمية والعلاقات مع الدول الصناعية المتقدمة :

وإذا كانت مشكلة المديونية الخارجية المصرية تشكل أحد المعوقات امام انطلاق جهود التنمية بسبب ما تلقى من اعباء على قدرات مصر المالية والاستثمارية ، وما تلتهمه اقساط الديون وابعائها من رصيد عملاتنا



الصعبة ، ومن عوائد صادراتنا ٠ فقد كان لزاما علينا العمل على جدولة هذه الديون ضمن اطار شامل للاصلاح المالى والاقتصادى فى التوقيع على اتفاق مع صندوق النقد الدولى فى ١٥ مايو ١٩٨٧ ٠ كما وقعت مصر كذلك على محضر اتفاق مع الدول الدائنة فى باريس يوم ٢٢ مايو ١٩٨٧ بشأن جدولة الديون الخارجية المدينين بها ٠

كما خاضت مصر - فى غضون العام المنصرم - مباحثات مع البنك الدولى لمواجهة التطور فى برنامج الاصلاح القطاعى ، بما يهيىء دعم البنك لقدرات مصر الاقتصادية ، هذا بالإضافة الى ما قامت وتقوم به مصر من مفاوضات على المستوى الثنائى مع كافة الدول الدائنة ، لاعادة جدولة ديوننا لديها ، ومن أجل تأمين استمرار تدفق المساعدات فى مختلف صورها لسد الثغرة فى حجم التمويل الخارجى لمشروعات خطة التنمية الخمسية الثانية ( ٨٧ - ١٩٩٢ ) ٠

وتدرك الدبلوماسية المصرية انه من الأمور الحسوية - فى المرحلة القادمة - أن نثبت جديتنا فى الالتزام بالسياسات الاصلاحية التى تمت والتى تجرى اتفاقاتنا على سند منها ، وأن يكون تحرركنا - على أى صعيد - انعكاسا لالتزامنا بهذه السياسات ، وتمسكنا بأن يستمر أسلوب الحوار الذى أملاها ٠

ويمكن القول أن علاقات مصر السياسية مع كل من الكتلتين الشرقية والغربية على السواء ، ومع القطبين الدوليين العظميين ، انما تركز الى هدف أبعد ، يتمثل فى تحقيق أكبر تعاون ممكن فى مجالات الاقتصاد والاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا وتنفيذ المشروعات وتقديم الخبرات الفنية وتحقيق برامج وخطط التنمية المصرية فى ظل أفضل شروط ممكنة ، بل أن سياسة عدم الانحياز - التى تتبناها مصر ، وتعمل الدبلوماسية على الالتزام بها فى مجمل علاقاتها الدولية - تكتسب مغزاهما الاعمق قيما يمكن أن تحققه من توازن موضوعى فى مجال السياسة الخارجية ، يرسى القاعدة الصلبة التى تؤمن المصالح والمزايا والمكاسب المادية المباشرة فى مجال البناء الوطنى والتنمية الاقتصادية ٠

فى مجال العلاقات المصرية - الأمريكية على الصعيد الاقتصادى ، لم

تتغير معدلات المعونة الاقتصادية لمصر خلال عام ١٩٨٧ مقارنة بالعام السابق ، على الرغم من عجز الموازنة الأمريكية ، وخفض برامج المساعدات ككل . ويصل مجموع هذه المعونات الاقتصادية إلى ٨١٥ مليون دولار إلى جانب حصول مصر - من خلال قانون فائض الحاصلات الزراعية - على ١٩٠ مليون دولار ، فضلا عن المساعدات العسكرية التي بلغت في العام المنصرم ١٣٢ بليون دولار . ولا شك أن الاتفاق المصري - الأمريكي على إعادة جدولة الديون هو أحد الانجازات في العلاقات الثنائية بين البلدين في عام ١٩٨٧ .

ولا شك أن مصر قد اتجهت خلال عام ١٩٨٧ المنصرم إلى إجراء تبديلات وتصحيحات في مسار سياستها الاقتصادية ترد بصورة عملية على كثير من الانتقادات الأمريكية لسياستها الاقتصادية ، مثل اتجاهها إلى توحيد سعر الصرف ، وتحريك أسعار السلع لتكون قريبة من أسعارها الاقتصادية ، والشروع في تحرير أسعار الحاصلات الزراعية ، مواصلة ترشيح القطاع العام ، والبدء في إخراج بعض أوجه النشاط من دائرته .

أما على الجانب الآخر ، وعلى صعيد العلاقات المصرية مع القطبين العظميين ، فقد شهد عام ١٩٨٧ تطورا إيجابيا في العلاقات المصرية - السوفيتية ، تمثل في الاتفاق الذي تم توقيعه بين مصر والاتحاد السوفيتي بشأن تسوية الديون العسكرية ، وعودة جمعية الصداقة المصرية - السوفيتية إلى النشاط من جديد ، وتبادل الوفود والزيارات من الجانبين ، كما تم إعادة فتح القنصليات السوفيتية في كل من الاسكندرية ، وبورسعيد . وتم العديد من الاتصالات والزيارات السوفيتية إلى مصر ، وكذلك زيارات مصرية إلى الاتحاد السوفيتي . فقد قام وفد سوفيتي برئاسة نائب رئيس مجلس السوفييت الأعلى بزيارة مصر ، وكذلك قام يولي فورسوف - نائب وزير الخارجية السوفيتي بزيارة القاهرة في أكتوبر ١٩٨٧ ، فضلا عن زيارة وزير الاقتصاد المصري ، وزيارات أخرى متبادلة على مستوى الوزراء والفنيين في مجال التبادل التجاري .

ولا شك أن هذا التطور الإيجابي سيفتح الباب أمام التوصل إلى اتفاقيات أخرى حول تطوير التعاون الاقتصادي ، وتوسيع التبادل التجاري والثقافي وغيره من المجالات . ولا يخفى أن الاتحاد السوفيتي يستطيع أن

يقدم تعاوناً فنياً في مجال التحديث والاحلال للقطاع العام والهيكل الصناعى والتقنى والزراعى للاقتصاد المصرى . كما أن السوق السوفيتية هى سوق تقليدية عامة للمصادر المصرية استقرت قواعدها على مدى ثلاثين عاماً .

وإذا كانت علاقات مصر بالقطين العظمين استهدفت فى الأساس ، توظيفها وتكريسها لمصالح التنمية والتطوير الاقتصادى ، فقد كان ذلك هو نفسه المنهج الذى تطبقه مصر فى علاقاتها مع مختلف دول الكتلة الاشتراكية، والكتلة الغربية على السواء .

ولعل زيارة السيد ( جاك شيراك ) رئيس وزراء فرنسا الى القاهرة فى سبتمبر ١٩٨٧ تحمل من « الرمز » الشيء الكثير ، إذ جاءت فى مناسبة افتتاح مترو الانفاق الذى يقوم كشاهد ذات دلالة على التعاون المصرى - الفرنسى فى مجال البناء والتنمية وتطوير الهياكل والبنية الأساسية فى مصر .

وعلى نفس الشاكلة تقوم علاقة مصر ببريطانيا التى تتولى شركاتها ومؤسساتها تنفيذ العديد من مشروعات التنمية والبنية الأساسية . وجاءت زيارة السفير جيفرى هار - وزير الخارجية البريطانية - فى أكتوبر ١٩٨٧ الى القاهرة تجسيدا لارادة التنسيق بين البلدين للمصالح المشتركة . كما تم تبادل زيارات بين وزير الدولة للشئون الخارجية فى كل من مصر وبريطانيا عبر العام المنصرم لبحث افاق تنمية علاقات التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات .

أما العلاقات المصرية - الكندية ، فهى غنية بفرص واحتمالات التعاون الاقتصادى ، نظرا لقدرات كندا العلمية والمالية ، وهو ما تمكسه حجم العروض التجارية والاستثمارية التى تتلقاها مصر من كندا على المستويين الحكومى والخاص .

وقد أبدت كندا موقف مصر خلال مفاوضاته مع صندوق النقد الدولى ، وقدمت لها مساعدات غذائية وسلعية ، وتساهم أيضا فى مشروعات متنوعة تتكلف مئات الملايين من الدولارات .

وعلى مدى العام المنصرم ، تم تبادل العديد من الزيارات للممثلين ، فقد قام السيد وزير الهجرة المصرى بزيارة كندا ، وكذلك السيد وزير الدولة ( السياسة الدولية )

للشئون الخارجية • وتم في كندا عقد الاجتماع السنوى لمجلس اعمال مصر - كندا فى سبتمبر ١٩٨٧ وحضره وزير السياحة والطيران المدني ، هذا فضلا عن زيارات فنية وعلمية وثقافية وتقنية متعددة على الجانبين ، ويمكن تناول العلاقات المصرية مع كافة دول أوروبا الغربية على هذا المنوال •

وعن علاقات مصر مع دول الكتلة الاشتراكية ، تشير معدلاتها الى التصاعد والتطور الايجابى لخدمة المصالح المشتركة والمتبادلة فى مجال التعاون الاقتصادى والثقافى والتقنى والعلمى •

وتتبادل مصر وفودا وزارية متنوعة مع مختلف دول الكتلة الاشتراكية، فمع يوغوسلافيا مثلا ، استقبلت مصر عام ١٩٨٧ رئيس وزرائها • كما قام الرئيس مبارك بزيارة الى بلجربيا ، وكذلك السيدة الدكتورورة وزيرة الشؤون الاجتماعية ، ووزير القوى العاملة ، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية •

ومع دول الكتلة الأخرى ، استقبلت القاهرة خلال عام ١٩٨٧ ، رئيس الوزراء البولندى ، والرئيس الرومانى شاوسيسكو ووزير مالية بلغاريا . ونائب رئيس الوزراء فى المانيا الديمقراطية ، ووزير الخارجية ووزير الاعلام فى المجر ، ووزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى كما زار وزير البحث العلمى فى مصر كلا من المجر ، وبولندا ، هذا فضلا عن وفود أخرى دون المستوى الوزارى فى مجالات التعاون والتبادل المختلفة •

وهكذا تعمل الدبلوماسية المصرية بدأب واستمرارية على تطوير وتوسيع وتعميق علاقات مصر الخارجية - شرقا وغربا - من أجل المنفعة المشتركة وللمصالح تأمين أشمل تعاون ممكن مع مختلف دول العالم ، على اختلاف أيدولوجياتها وتوجهاتها السياسية •

فإذا كان السلام شرطا مسبقا للاستقرار ، فاحسب ان الاستقرار والسلام بدورهما شرطان مسبقان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولقد توصلنا فى مصر الى اتفاق عام يضع هدف التنمية على رأس قائمة العمل الوطنى المصرى، وقاء لاحتياجات جيل حاضر ، ومن أجل أجيال قادمة من حقها علينا ، وواجبنا نحوها أن نهيب لها مقومات غد أفضل •

## ٢ - دبلوماسية التنمية والعلاقات بين الجنوب والجنوب :

إذا كانت مصر تنتمي عضوياً الى القارة الافريقية وإلى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى ، الا أننا فى الواقع - جزء من عالم أوسع نطاقاً بكثير ، يطلقون عليه اليوم ( العالم الثالث ) ، أو ( عالم الجنوب ) ، ومن هنا يجيب حرص الدبلوماسية المصرية على مد دائرة نشاطها لتحيط بأطراف هذا العالم الواسع والمتنوع .

وتؤمن مصر بضرورة التعاون بين سائر الدول النامية وبين مختلف المناطق الإقليمية فى قارات العالم الثالث ، وخاصة وأن المشكلة الاقتصادية تضغط - بشدة - علينا جميعاً ، كما بدأت عملية التنمية تتراجع ، وتعرض أنباط حياتنا جميعاً للتهديد ، وذلك بسبب تقادم الأزمة الاقتصادية العالمية ، واستفحال مشكلة الديون الخارجية ، وزيادة أعباء فوائدها إذ تبلغ حالياً ديون أفريقيا أكثر من ٢٠٠ بليون دولار ، بينما تبلغ ديون أمريكا اللاتينية حوالى ٤٠٠ بليون دولار .

وجدير بالذكر أن ما نستهدفه من تعاون ، لا يرمى - بأى حال - الى خلق تصالف بين الدينين ، ولكنه يساعد على تبادل المعلومات ، وبلورة المواقف ، والتعرف على ما يمكن عمله خلال العشرين عاماً التالية ، من خلال حل سياسى لهذه المشكلة التى ستظل تسيطر على المجتمع الدولى لفترة طويلة قادمة .

ومع ادراكنا للاختلاف فى نوعية الديون وطبيعة المشكلة فى إفريقيا عنها فى أمريكا اللاتينية ، إلا أن المناقشات والاتصالات بيننا تعد خطوة هامة فى تقوية مركزنا التفاوضى ، وفى مساعدتنا على الاقتراب الصحيح من هذه المشكلة .

وقد استهدفت الزيارة التى قام بها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الى كل من المكسيك وجواتيمالا فى أغسطس ١٩٨٧ ، تحقيق هذا الهدف على وجه التحديد . كما - يلاحظ فى مجال تقييم علاقات مصر مع دول أمريكا اللاتينية - أن بعض هذه الدول قد أحرز قدراً كبيراً من التقدم العلمى فى مجالات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة الى الحد الذى يسمح بتصنيفها

ليس كمجرد دولة نامية ، بل على قمة الدول النامية ، ومن أبرز هذه الدول الأرجنتين والبرازيل اللتين قاما وزيراً خارجيتهما بزيارة مصر عام ١٩٨٧ • كما يلاحظ أن كثيراً من تلك الدول يمتلكه قدراً كبيراً من الخبرات والممارسات التقنية والعلمية وخاصة فى مجالات التسلح والطاقة النووية ، ويمكن لمصر تطوير علاقاتها بهذه الدول لصالحهما الثنائى ، أو فى إطار مفهوم التعاون الثلاثى مع دول أخرى نامية وخاصة الدول الأفريقية • ولعل من أبرز ميزات هذا النوع من التعاون أنه يتم بعيداً عن متطلبات واعتبارات التعامل مع الدول الكبرى •

وتعمل الدبلوماسية المصرية على تطوير امكانيات دفع العلاقات المصرية اللاتينية الى الأمام فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعسكرية والعلمية والزراعية • والعلاقات المصرية مع دول القارة ، علاقات واعدة ، إذ تنظر غالبية دولها الى مصر باعتبارها مركز الثقل الحقيقى والواقعى فى الشرق الأوسط وأفريقيا ، وأنها نموذج رائد وجاد فى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية •

وإيماناً من مصر بأهمية التعاون بين الجنوب والجنوب ، كان اهتمامنا بتطوير علاقات التعاون بين مصر ومختلف الدول الآسيوية وخاصة تلك التى أحرزت نجاحاً كبيراً فى مجال التنمية الاقتصادية والتقدم الصناعى والتكنولوجى ، مثل جمهورية كوريا • ومن هنا كان حرص وزير الدولة للشئون الخارجية على زيارة سيول للتعرف على آفاق تطوير وتوسيع العلاقات المصرية - الكورية الجنوبية ، وتمهيد الطريق أمام مزيد من التعاون الاقتصادى ، وفتح المجال أمام الشركات والمؤسسات الكورية فى تنفيذ المشروعات المصرية ، وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية وتمويل التكنولوجيا ، وتقديم المساعدات المالية والاستثمارية المختلفة بما يفتح المجال أمام تطبيع العلاقات بين مصر وسيول فى المستقبل •

#### ٤ - دبلوماسية التنمية والمؤتمرات الدولية :

وفى مجال قضية الديون الخارجية ، شاركت مصر فى ديسمبر ١٩٨٧ ، فى مؤتمر القمة الإفريقية الاستثنائية التى خصصت لدراسة هذه المشكلة التى غدت تشكل خطورة بالغة فى المنظور الإنسانى والاجتماعى ، فضلاً عما لها

من بعد سياسى واقتصادى حاد ، حيث أصبحت تمثل عنصرا ضاغطا على دول القارة ، نظرا لنسبة تلك الديون الى اجمالى الناتج القومى ، أو فى ضوء نسبة اعباء خدمتها السنوية الى عائد الصادرات الافريقية .

وتبنت مصر الرأى القائل بإبراز أن الهدف النهائى للمؤتمر هو ان يعى المجتمع الدولى ، ويدرك حجم وثقل مشكلة الديون الافريقية ، وأن السبيل الوحيد لادراك هذا الهدف هو التوصل الى موقف افريقى « موحد ومتحد » يستند الى معايير موضوعية ، ويستهدف حولا واقعية قابلة للتفهم ، وربما فلتبنى من قبل المجتمع الدولى ، بهدف طرح هذا ( الموقف ) على المؤتمر الدولى المقترح عقده لمناقشة الديون الافريقية .

وفى هذا الاطار ، أكدت الدبلوماسية المصرية فى مؤتمر القمة الاستثنائية أن الهدف الذى تنشده افريقيا بطرح مشكلتها على المستوى الدولى وفى اطار خاص بها ، لايد وان يراعى الاعتبارات التالية :

( ١ ) أنه لا سبيل لمواجهة الأزمة الا فى اطار استراتيجية دولية شاقة متفق عليها بين الاطراف فى اطار من الحوار البناء والمستمر ، وأنه لا يمكن تصور تخطى المشكلة دون بذل جهود مشتركة من جانب كافة الاطراف وأن أسلوب المواجهة لن يؤدى الا الى طريق مغلق أمام الجميع .

( ب ) ان اقرار مبدأ المسؤولية المشتركة الذى تطالب الدول المدينة بمقتضاه ان تخفف الدول الدائنة من اعباء الديون عن كاهلها ، يتطلب فى المقابل ان تعلن الدول المدينة التزامها بسداد ديونها ، وانها فى السبيل الى ذلك تسعى لاصلاح هياكلها الاقتصادية .

ولا تكفى مصر - فى الاطار الافريقى - بالعمل من خلال منظمة الوحدة الافريقية فقط ، وانما تشارك بنشاط واهتمام فى التجمعات الافريقية المختلفة ، مثل تجمع دول حوض نهر النيل ( الاندوجو ) والتجمع الافريقى - الفرنسى وغيرها .

ففى عام ١٩٨٧ المنعزم شاركت مصر فى مؤتمر دول ( اندوجو ) الرابع الذى عقد فى كينشاسا فى مايو ١٩٨٧ ، و ( اندوجو ) هى كلمة باللغة

السواحلية تعنى ( الاخاء ) حيث وجد المؤسسون لهذا التجمع فى منطق هذا اللفظ المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، وهو تأكيد معانى الاخاء والتعاون والمصلحة المشتركة • وتضم هذه المجموعة الى جانب الدول الخمس المؤسسة وهى ( مصر والسودان وزائير وأوغندا وإفريقيا الوسطى ) كلا من رواندا وبوروندى وتنزانيا كدول مراقبة •

وقد بلورت مناقشات المؤتمر الرابع مفهوم ( اندوجو ) كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمة اليه ، وفق أسس التعاون الاقليمى متعدد الاطراف ، وعليه فقد تجاوز تجمع ( اندوجو ) بانعقاد مؤتمره الرابع مرحلة الحوار السياسى الى التركيز على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات ، وخاصة فى ميدان النقل والمواصلات والزراعة والغذاء وموارد المياه والطاقة والتدريب الفنى وقضايا البيئة والتنمية الثقافية •

وقد تميز المؤتمر الرابع بمشاركة اربع منظمات دولية هى ( برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الإفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الإفريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الإفريقى لعلوم التربية ) الأمر الذى أضفى على اهتمامات المؤتمر بعدا اقتصاديا وفنيا أكثر شمولاً وتنوعاً •

وتأكيداً من المؤتمر على الاهتمام بالتعاون الاقليمى الجماعى ، فى مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط المشترك ، فقد كلف رئيس الوفد المصرى بأن يطلب من مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عمل دراسة فنية واقتصادية شاملة حتى يمكن الاستفادة بها كخطة رئيسية للتعاون الاقليمى ، ليس فقط لأعضاء المجموعة الدائمين والمراقبين ، وانمسا للدول المنتمة الى الاقليم بصفة عامة •

كما شاركت مصر كذلك خلال عام ١٩٨٧ فى مؤتمر قمة الفرنكفونية الذى عقد فى مدينة ( كوبيك ) فى كندا فى أغسطس ١٩٨٧ ، وكذلك فى مؤتمر القمة الفرنسية - الإفريقية الذى عقد فى فرنسا فى ديسمبر ١٩٨٧ • وهى جميعا ساحات للتعاون الاقتصادى بين الشمال والجنوب ، تعمل الدبلوماسية المصرية على التواجد فيها والعمل قدر المستطاع على تأمين اكبر قدر من المساعدات والمشروعات التى تعود بالنفع على خطط التنمية المصرية فى المجالات الاقتصادية والثقافية المختلفة •



وهكذا تكون الدبلوماسية المصرية في واقع هذا الاستعراض الموجز  
لنشاطاتها على صعيد العلاقات الخارجية ، وفي مختلف المحافل الدولية هي  
الحارسة لقيم هذا الشعب الاصيل ، الساهرة على مصالح مصر الشعبية  
والقومية ، والمتصدية لمعارك الحرية والكرامة والحق ، والناشرة لمبادئ  
الخير والمساواة والسلام من أجل غد أفضل وعالم أكثر أمنا واستقرارا  
وعدلا .



## الفصل السادس

### النشاط الدبلوماسي المصري

في عام ١٩٨٨



يعرف الشعب المصرى ، الذى أقام أول دولة فى التاريخ ، رواها الى جانب النيل ، عرق الانسان ، ان مرور السنوات فى حياته ، لا يكون له معنى الا بما تحققه من انجاز ، وما تتيحه من آمال ، وما تلهبه من افكار ، وما تقدمه من بذل .

وعلى هذا الأساس ، وفى ضوء ذلك المعيار يكون تقييمنا ، لاداء الدبلوماسية المصرية على مدى الصمام المنصرم ، فى كافة مجالات نشاطها المحلية والقومية والقارية والعالمية جميعا .

وفى الحقيقة ، تظل مصر ، بين ثوابت الجغرافيا ومتغيرات التاريخ ، مشدودة الى انتماءاتها الحضارية والاقليمية والقومية والسياسية ، تؤدى مسألتها وتواصل عطاءها ، وتمارس دورها الحافل بالمسؤولية والوعى .

#### ١ - الدبلوماسية المصرية على الساحة الافريقية :

واذا كانت حضارة مصر ، الضاربة اصولها فى جذور الزمن ، هى فى جوهرها التاريخى حضارة افريقية ، تتوجه الى الجنوب ، فانه من الطبيعى أن يكون انتماء مصر الافريقى ، انتماء قدر ومصير ، وأن ترتبط اهتماماتنا على الساحة الافريقية ، بمصالح الأمن القومى وبالأهداف الاستراتيجية العليا .

وكان عام ١٩٨٨ ، عاماً افريقيا متميزاً ، اذا احتفل فيه شعبنا بالذكرى الخامسة والعشرين لمولد منظمة الوحدة الافريقية . ذلك التجمع الافريقى الكبير ، الذى كان يحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولى من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والعمل على تحقيق التقدم . ففى يناير الماضى ، احتضنت مصر مؤتمراً علمياً دعت اليه العديد من قادة الفكر فى افريقيا ومن أساتذتها وباحثيها ، الى جانب المفكرين والمثقفين من امريكا اللاتينية واسيا وأوروبا ، وعلى رأسهم الرئيس النيجيرى السابق اوييسانجو والرئيس المكسيكى السابق لويس تشيفريا والسيد عيسى عمرو أمين عام منظمة الوحدة الافريقية ، فى محاولة

للتصدي « بكل الشجاعة والوضوح ، لعملية مراجعة شاملة لسجل انجازات منظمنا ، وبهدف استقراء التطورات المستقبلية اللازمة لانطلاق افريقيا نحو القرن الواحد والعشرين » . كما كان المؤتمر تجسيدا وتجييدا لحقيقة الحوار بين الحضارات ، التي عاشتها شعوب افريقيا مع غيرها من شعوب العالم في تاريخها الطويل بفرض الكشف عن المثل الانسانية العظيمة التي انطوت عليها هذه الحضارات ، والعمل بكل الجهد ، من اجل انتصارها .

وقد شهد شهر مايو ١٩٨٨ ، حدثين افريقيين هامين ، حيث تزامن انعقاد القمة الرابعة والعشرين مع احتفالات منظمة الوحدة الافريقية بيوبيلها الفضى ، الذى سيظل بكل تأكيد علامة هامة في مسيرة الوحدة الافريقية . ذلك ان مرور ربع قرن على انشاء المنظمة ، يشكل فى حد ذاته انجازا هاما يعكس ارادة افريقيا على الاستمرار فى محاولة رسم الصفوف وحشد الجهود وتعبئة الطاقات من اجل المستقبل . كما ان احتفالات اليوبيل الفضى قد ساعدت على تعزيز روح التضامن الافريقى واعادة بحث القيم النضالية وحياء الامل والتفاؤل لدى الشعوب الافريقية فى امكانية التغلب على المصاعب التى تواجهها . وفصلا عن ذلك ، فقد اشاعت احتفالات اليوبيل الفضى ايضا الاساس ببلوغ سن الرشد وضرورة تجاوز مرحلة المراهقة وعدم الوقوف عند القضايا الجانبية والنزاعات المحلية ، حتى يمكن التفرغ للقضايا المصرية والجهورية ، والتى تتمثل فى التنمية وحشد الجهود من اجل تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى . ومن ثم يمكن القول بثقة ودون مبالغة ، ان اهم ما تميزت به القمة الرابعة والعشرين روح التضامن والمصالحة واجواء الوفاق التى سادت المناقشات والاتصالات والمواقف التى شهدتها هذه القمة التاريخية بكل مقاييس .

ولم تكن الدبلوماسية المصرية ، كما دلتها ، بعيدة عن هذه الاجواء التى ساهمت فى تأكيدها وتعميقها ، اذ شارعت بالاستجابة للوساطة بين تونس الشقيقة واثيوبيا الصديقة ، لتطبيع العلاقات بين البلدين ، وهو ما تحقق بالفعل حيث تم الاعلان عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين يوم ٢٦ مايو ١٩٨٨ .

وبالنسبة لصياغة اعلان اميس ابابا الذى صدر عن القمة الافريقية ، تبنت الدبلوماسية المصرية الاتجاه القائل بضرورة ان يكون الاعلان

الاحتفالى ، الى جانب تقييمه لتجارب الماضى ، بمثابة رسالة تتوجه بها افريقيا صوب المستقبل ، وأن يكون أشبه بمنهج يتضمن الخطوط العريضة لجدول أعمال ومهام المرحلة المقبلة لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد حرص الوفد المصرى على أن يكون اعلان انيس ابابا هو أداة افريقيا ودليلها لمشكلات المستقبل ، وهو جدول أعمال المرحلة القادمة من حياة المنظمة . وقد أسهم وفدنا بالفعل فى تقديم صياغات تساعد على هذا الهدف ، اذ تؤمن مصر بأن منظمة الوحدة الافريقية هى الجهاز المؤهل لقيادة الجهد الافريقى المشترك ، وهى الأداة القادرة على تهيئة موارد وطاقت شعوبنا ، من أجل تحقيق الحكمة والكرامة والمستقبل .

ولا شك أن المشاركة الشخصية للرئيس حسنى مبارك فى اجتماعات القمة الافريقية الرابعة والعشرين ، قد حققت للدبلوماسية المصرية نجاحات واضحة على أكثر من صعيد ، حيث التقى سيانته بعدد كبير من الرؤساء الافارقة ، وتدارس معهم القضايا الافريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، كما كانت مناسبة مفيدة لدعم العلاقات المصرية مع الشقيقات الافريقيات وتعزيز وشائج التعاون والتبادل تحقيقا للمصالح المشتركة بين مصر والدول الافريقية .

ولما كانت الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بفكرها وبوجدانها ، فان جل نشاطها يرتبط ارتباطا عضويا بالقضايا الافريقية ، التى هى فى نفس الوقت قضايا مصرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها .

وفى هذا الاطار كانت مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ فى انيس ابابا ، والتى خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التى تشكل الديون الخارجية التى الخارجية التى تعاني منها الدول الافريقية على اختلافها . أحد أبرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان اسهام مصر الفعال فى صياغة الوثيقة التى انتهى اليها المؤتمر حول الموقف الافريقى الموحد ، بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية .

وفى هذا المؤتمر جدد رؤساء الدول والحكومات الافريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الافريقية ، وفوضوا

رئيس منظمة الوحدة الافريقية في عرض وثيقة « الموقف الافريقى الموحد » على المجتمع الدولى بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية .

وتنفيذا لهذا التفويض عمد الرئيس كينيث كاوندرا الى تشكيل مجموعة اتصال افريقية تضم اثني عشر دولة ، كانت مصر من بينها .

وفى اول مؤتمر عقدته مجموعة الاتصال فى لوزاكا فى مارس ١٩٨٨ ، تم بحث وسائل وكيفيات الاعداد لعقد المؤتمر الدولى المنشود ، واسلوب دعوة الاطراف الدائنة ، سواء الدول الاجنبية او مؤسسات التمويل الدولية ، للمشاركة فى هذا المؤتمر الدولى . وانتهى مؤتمر لوزاكا الى إصدار تكليفات للدول الافريقية الاثني عشر يعمل الاتصالات اللازمة مع مختلف الاطراف الدولية الدائنة من أجل شرح الموقف الافريقى الموحد ، والدعوة الى المؤتمر الدولى للمديونية الخارجية الافريقية . وكان من نصيب مصر ، تكليفات ثلاثة ، تمثل اولها فى الاتصال ، بالمشاركة مع السودان ، مع الحكومة الهولندية ، وفى الاتصال ، بالمشاركة مع زيمبابوى ، مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ( الانكثاد ) ، وفى الاتصال ، بالمشاركة مع الكونجو ، مع منظمة التعاون والمساعدة المتبادلة ( الكوميكون ) ومع الدول الاشتراكية الأعضاء فى هذه المنظمة .

وفى شهر مايو ١٩٨٨ قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى لاهائ وجنيف ، كما قام فى شهر يوليو بزيارة الى موسكو تنفيذا للتكليفات الصادرة الى مصر من جانب رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، ورئيس مجموعة الاتصال المنبثقة عن المنظمة .

ويقوم الموقف المصرى على اساس ان السبيل الوحيد لتسوية ازمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، ترعى حق التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لازمة الديون الخارجية الافريقية ، ولا تغفل خصوصية كل حالة وانه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فان هذه الاستراتيجية - الرامية الى حل مشكلة الديون - يجب ان تقوم على اساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة وتوخى المرونة والتدرج فى تنفيذها ، فى اطار من التعاون والتكامل الدولى المكثف ، ونحن فى كل هذا لا نسقط



مسئولية كل دولة نامية افريقية فى بذل كل جهد جاد للاضطلاع بدورها فى مشكلة المديونية .

وقد شاركت مصر فى جميع الاجتماعات التى عقدتها مجموعة الاتصال الافريقية على مدى العام الفائت ، فى مايو باديس ايبا ، وفى سبتمبر بنويورك ، وفى نوفمبر باديس ايبا ، وقد عكس نشاط مصر فى هذا المجال ، مكانتها ودورها الرائد فى الدفاع عن القضايا الافريقية ، والتعبير عن صوت افريقيا فى المحافل الدولية وعلى الساحة العالمية .

واتصالا بهذه المسألة ، عبرت مصر فى اجتماع مجموعة الاتصال الذى عقد فى نوفمبر ١٩٨٨ فى اديس ايبا ، عن استعدادها لاستضافة الندوة الدولية التى دعت المجموعة الى تنظيمها ، وذلك فى سبتمبر ١٩٨٩ ، بهدف تكتيف الحملة الاعلامية ، وزيادة الوعي والادراك بعبء وابعاد المشكلة ، وكسب تعاطف الرأى العام العالمى مع مشكلة المديونية الافريقية ، على اوسع نطاق فى الاوساط السياسية والاكاديمية والدوائر المسالية الدولية والمحافل الاقتصادية وقد وافق الرئيس موسى تراورى رئيس جمهورية مالى ورئيس المنظمة على الاستجابة لهذه الدعوة المقدمة من مصر .

ولما كانت الحاجة الى تعزيز وتشجيع وتدعيم الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الافريقية بواسطة أنشطة وبرامج التعاون والتكامل بين اقتصادياتها هى من التطلعات والاهداف الثابتة لمنظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها عام ١٩٦٣ ، فقد ساهمت مصر على مدى ربع القرن الفائت بنشاط وحيوية فيما أصدرته المنظمة من اعلانات واستراتيجيات وخطط وبرامج تبلورت فى عام ١٩٨٠ فيما يعرف بخطة عمل لاجوس التى تستهدف انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية .

وتؤمن مصر بأن الجماعة الاقتصادية الافريقية المنشودة ، ينبغى أن تكون جماعة متكاملة مبنية على عدد من القطاعات الرئيسية التى لها قدرة اكبر على التكامل مثل النقل ، والمواصلات ، والصناعة ، والزراعة ، والطاقة ، والتربية ، والعلم والتكنولوجيا ، والتجارة ، والنقد والمالينة ... الخ . أى جماعة تتوافر لها عناصر البنية الأساسية للانتاج وتفتح الطريق أمام المبادلات فى السلع والخدمات . جماعة تجعل من « الانسان

الافريقى ، محور عملية التنمية بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واستثمارا لما يتمتع به من تراث حضارى ، وتعبئة وتوظيفاً لقدراته الفائقة على البذل والعطاء .

ومن هذا المنطلق ، كانت مبادرة مصر الى الدعوة الى عقد ندوة التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الافريقيين خلال الفترة من ٧ - ٩ مارس ١٩٨٨ ، بمشاركة اتحاد الاستشاريين الافريقيين والعديد من المندوبين من الدول الافريقية الشقيقة ، بما يحمل معنى الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ، وتجميع كافة الخبرات ، من كل نوع ، وفى كل ميدان ، من أجل تكثيف التعاون ، وحشد الامكانات ، داخل الأسرة الافريقية تحقيقا لخير بلادنا ومصالحها .

وفى الحقيقة ، لم تتوان مصر عن بذل أقصى الجهود من أجل دعم التعاون مع دول القارة الافريقية بعامه ، كما تولى مصر عناية خاصة للاسهام بكل ما تستطيع ، فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول الافريقية الشقيقة . وفى العمل على تقديم ما يتوافر لديها من خبرات فنية مصرية ذات الكفاءة العالية فى مختلف قطاعات التنمية الافريقية . وقد قدم الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية ، منذ انشائه عام ١٩٨٠ ، وما يزال يقدم ، المناسبات والمئات من الخبراء لأكثر من أربعين دولة افريقية ، كما تهتم مصر بتقديم المنح التدريبية لأبناء القارة فى مختلف مجالات الزراعة والصناعة والرعى والهندسة والتكنولوجية والاعلام والتريض والملاحة والأمن والنبلماسية وغيرها .

وإذا كانت فئات الخبراء الفنية المصرية الموقدة الى مختلف دول القارة الافريقية ، هى ذات فائدة ايجابية فى دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فإن العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من أجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، من شأنه أن يلعب دورا أساسيا وفعالا فى بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من أجل خيرها وتقدمها . وتحقيقا لتلك الأهداف ، فقد يدانا نحن فى مصر اعتبارا من العام المنصرم بالاهتمام بتشجيع الاستشاريين ورجال الأعمال المصريين ، على الاسهام بخبراتهم وطاقاتهم

فى عمليات التنمية الاقتصادية فى القارة الافريقية ، وذلك عن طريق اشراكهم ، فى الوفود الى الدول الافريقية ، وحفزهم على عقد اللقاءات والاتفاقات التى تساعد على التعرف بعضهم ببعض وتبادل المعلومات المثمرة والتى تعين على دعم المعاملات بينهم .

كما استضافت مصر ، عملا من أجل ذات الغاية ، المؤتمر الأول لاتحاد جمعيات الطرق الافريقية ، وذلك خلال الفترة من ١١ - ١٣ أكتوبر ١٩٨٨ ، وهو الاتحاد الذى يستهدف وضع الخطط الرامية الى إنشاء شبكة صالحة تربط البلدان الافريقية بعضها ببعض الآخر ، كضرورة لازمة لتوفير الهياكل والبنى الأساسية للتنمية الافريقية .

وإذا كانت مصر تشارك بايجابية فى مختلف المؤتمرات المتخصصة النوعية والقطاعية والفنية الافريقية ، فقد شهد عام ١٩٨٨ المنصرم ، احتضان القاهرة للمؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة « اندوجو » التى تضم دول حوض نهر النيل خلال الفترة من ٢١ أكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وهو التجمع الاقليمى الذى تشتمل عضويته على كل من مصر والسودان وزائير وأوغندا ورواندا وبورندى وافريقيا الوسطى ، والذي يتسمى بهذه الكلمة السواحلية « اندوجو » ، التى تعنى « الاخاء » ، بعد ان وجد المؤسسون فى منطوقها ، المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، تأكيدا لمعاني التآخى والتعاون والمصلحة المشتركة .

وقد تميز المؤتمر الخامس بمشاركة ثلاث منظمات فنية افريقية هى اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، واتحاد جمعيات الطرق الافريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الافريقية ، الى جانب الأجهزة الأربعة التى سبق ان شاركت فى المؤتمر الوزارى للمجموعة الذى عقد فى كينشاسا عام ١٩٨٧ ، وهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الأفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الأفريقى لمعلوم القربية ، الأمر الذى أضفى ، ولا شك ، على اهتمامات المؤتمر بعدا فنيا أكثر عمقا وتنوعا وشمولا ، كما أثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما أسهم فى بلورة مفهوم ( الأندوجو ) كتجمع يستهدف ( السياسة الدولية )

تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق أسس التعاون الاقليمي متعدد الاطراف •

ويمكن القول ان مؤتمر القاهرة الخامس ، قد عنى بالتركيز اساسا على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية: جميعا ، والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملى الذى يتجسد فى مشروعات اقليمية تعطى الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والمصادر المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض - فى نفس الوقت بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الافريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التى تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الافريقية •

وقد سنار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، اذ قدم الوفد المصرى تقريرا للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذا للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر ، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمى بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذى وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له •

وبالرغم من ادراك الدبلوماسية المصرية لأهمية الاتصال بين الشمال والجنوب ، وما يمكن ان يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوان الثمر بين الطرفين ، الا انه يعزز ذلك ويعلى قدره زيادة تعميق الاتصال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأن اتصالا وتبادلا بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها •

وتنتقل حركة الدبلوماسية المصرية • على النطاق الافريقى ، بالمعمل الواعى على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا، وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادى داخل الجماعة الافريقية • اذ ليس من المصلحة ان يشكل التبادل التجارى بين الدول الافريقية ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، فى وقت نستطيع فيه ان نحقق مكاسب كبرى باعطاء اولوية

متقدمة للتبادل فيما بيننا ، وهو ما قطعت مصر فيه شوطا كبيرا ، وتعتمد ان تصير فيه الى نهاية الطريق عبر تشجيع التبادل التجارى والصناعات المتكافئة وديمومة نمط اللجان المشتركة التى اصبحت اشبه بثوابت دائمة تجتمع بانتظام وتغطى كافة مجالات التعاون بين مصر وعديد من الدول الأفريقية •

فعلى مدى العام الفائت ، عقدت مصر عديدا من اجتماعات اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية الشقيقة ، فقد استضافت القاهرة فى الفترة من ٥ - ٧ ابريل ١٩٨٨ الدورة الأولى للجنة المشتركة مع جمهورية الكونجو الشعبية ، وفى الفترة من ١٢ - ١٤ يونيو ١٩٨٨ الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى ، وفى الفترة من ١١ - ١٤ يوليو ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية بورندى ، وفى الفترة من ١٨ - ٢٠ يوليو ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية الكاميرون ، وفى الفترة من ٨ - ٩ نوفمبر ، الدورة الثانية للجنة المشتركة مع سيراليون • وعلى الجانب الآخر ، تم فى كوناكرى خلال الفترة من ١١ - ١٤ يناير ١٩٨٨ عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة مع جمهورية غينيا ، وفى بورت لويس خلال الفترة من ٢٧ ابريل - اول مايو ١٩٨٨ عقدت اجتماعات الدورة الأولى للجنة المشتركة مع دولة موريشيوس •

وإذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين سائر الدول الأفريقية الشقيقة ، هى الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحى ، انطلاقا من ايماننا بأن مستقبل التنمية الأفريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الأفريقية ، سيظل مرتبها بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفى تحقيق الاستراتيجية العامة لخطية عمل لاجوس التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، فان النظرة المصرية تؤمن بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الأفريقية ، التى تجسد الأمل الذى تتطلع شعوب أفريقيا الى تحقيقه ، مع استشراف القرن الحادى والعشرين ، لا ينبغى أن تكون سوقا مشتركة للسلع والخدمات فقط ، ولكن سوقا مشتركة للعقول الأفريقية والخبرات الفنية والعلمية المتخصصة ، التى يتعين تكريسها من أجل خدمة أهداف التنمية والتطوير للاقتصاد وتحديث المجتمع والحياة فى الدول الأفريقية •

وفى اطار العلاقات الثنائية الافريقية ، وعلى المستوى الرئاسى استقبلت القاهرة خلال العام الفائت الرئيس اندريه كوليمبا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى فى الفترة من ٦ - ٨ يونيو ١٩٨٨ . كما استقبلت مصر الرئيس عيده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال باعتباره رئيسا لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية التى عقدت اجتماعات الدورة التالية لمجلسها العام فى القاهرة فى نوفمبر من العام الماضى .

والى جانب تلك الدول التى ترأس وزراء خارجيتها اللجان العليا المشتركة التى عقدت اجتماعاتها فى القاهرة ، فقد استقبلت العاصمة المصرية على مدى العام المنصرم وزراء خارجية كل من جمهورية رواندا فى الفترة من ١٩ - ٢٢ يناير ١٩٨٨ ، وجمهورية التوجو فى الفترة من ٢ - ٧ فبراير عام ١٩٨٨ ، وجمهورية بوتسوانا فى الفترة من ٥ - ٩ يونيو ١٩٨٨ ، وجمهورية ساوتومى وبرنسيب فى الفترة من ١٨ - ٢١ يوليو ١٩٨٨ . وعلى الجانب الآخر ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ، الى جانب ترأسه للجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة المشتركة مع كل من غينيا وموريشيوس ، بزيارات الى كل من زامبيا والوزمبيق وسوازيلاند فى مارس ١٩٨٨ ، والى تنزانيا وموريشيوس وجزر القمر فى أبريل ١٩٨٨ ، والى زائير فى يونيو ١٩٨٨ ، والى زيمبابوى وبوتسوانا فى يوليو ١٩٨٨ ، والى بورندى ورواندا وأوغندا فى سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد كان لرسائل الرئيس مبارك - التى حملها السيد وزير الدولة - فى مارس ١٩٨٨ الى كل من الرئيس روبرت موجابى رئيس جمهورية زيمبابوى ، الذى يتولى رئاسة حركة عدم الانحياز ، والرئيس شيسانو رئيس جمهورية الموزمبيق ، التى تلقى فى مواجهة اشرس هجمة عنصرية تشنها ضده حكومة جنوب افريقيا ، اهمية خاصة واستثنائية . وقد اكدت هذه الزيارات تأييد مصر ودعمها الكامل لنضال شعوب جنوب افريقيا ، فى مواجهة ما يتعرضون له من عدوان ، وفى معركتهم الحاسمة ضد سياسات التمييز العنصرى التى تهدد مستقبل القارة الافريقية كلها وتزعزع استقرارها وتحول بينها وبين التفرد للتنمية والبناء .

وفى لوزاكا ، عاصمة زامبيا ، ترأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية فى الفترة من ١٩ - ٢٠ مارس ١٩٨٨ مؤتمرا لمسفراء مصر فى

دول خط المواجهة ، ضم سفراءنا فى كل من انجولا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوى وسوازيلاند وليسوتو وبوتسوانا وتنزانيا ، الى جانب سفيرنا فى مالاوى . وقد عكس ذلك المؤتمر مدى اهتمام الدبلوماسية المصرية بقضية الجنوب الاфриقى ، التى تعتبرها مصر قضية افريقيا كلها . وخلال هذا المؤتمر قام سفراء مصر فى دول خط المواجهة يعرض احتياجات البلدان المعتمدين لديها من الخبرات المصرية والمساعدات المطلوبة لرفع كفاءتهم القتالية ودعم اقتصادهم المهدد ، كما تم تقييم الأداء الذى تقوم به الخبرات المصرية العاملة والموعدة الى هذه البلدان وكيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها الآن وفى المستقبل .

وجدير بالذكر ان مصر تسهم فى « صندوق افريقيا » الذى انشأته دول حركة عدم الانحياز فى عام ١٩٨٦ بما قيمته نحو خمسة ملايين جنيه سنويا . وتقدم مصر الى دول خط المواجهة الخبرات الفنية التى تحتاجها فى مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية تحقيقا لدعم اقتصادها وتأكيد صمودها امام العدوان والتخريب الذى تتعرض له هذه الدول من نظام بريثوريا العنصرى . كما تقوم مصر بتنظيم دورات تدريبية لكادرات الأمن والدفاع فى هذه البلدان ، مثل دورات مقاومة التخريب لضباط الشرطة فى دول خط المواجهة ، ودورات حماية الموانئ لعناصر الأمن فى دول الجنوب الاфриقى ، وغير ذلك من الدورات المتخصصة ، فضلا عن الاعداد العسكرية لعناصر المقاومة فى حركات التحرير مثل حزب المؤتمر الوطنى الاфриقى وحركة سوابر المناضلة فى ناميبيا ، وتقديم الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المختلفة لهم عن طريق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

وتعبيرا عن اهتمام مصر بقضية الجنوب الاфриقى ، وبالكفاح من اجل استقلال ناميبيا بصفة خاصة ، استضافت القاهرة الجولة الثانية للمفاوضات الرباعية بين كل من انجولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة فى يونيو ١٩٨٨ ولقد انصب حرص مصر ، بعد ان تلقت رغبة أطراف التفاوض فى اتخاذ القاهرة مكانا لجولتهم التالية ، وفى مقدمتها انجولا - الطرف الاфриقى صاحب المصلحة الأولى فى عملية التفاوض - على استطلاع رأى مختلف القيادات الافريقية وعلى رأسها بطبيعة الحال الرئيس موسى تراورى ، رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك الرئيس كينيث كاوندرا ، رئيس مجموعة دول خط المواجهة مع جنوب افريقيا ، الذى رحب

كل الترحيب باستضافة القاهرة للمفاوضات ، والتي اعتبرها المكان الملائم لما لمصر من تاريخ سياسى ورصيد أفريقى كبير . كما وجه الرئيس مبارك رسائل الى العديد من اخوانه الرؤساء الأفارقة يخطرهم فيها بموافقة القاهرة على الاستجابة لطلب انجولا وأطراف التفاوض معها . كما تم ابلاغ أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية ، بمضمون الخطوة المصرية ، ليقيم بدوره بإبلاغ كافة الدول الأفريقية الأعضاء فى المنظمة .

وكانت مصر على يقين ، من مساندة وتأييد كافة الدول الأفريقية للمفاوضات الرباعية التى بدأت فى لندن فى مايو ١٩٨٨ ، والتى تتابعتم بعدما فى نيويورك وجنيف وبرازافيل ، بهدف تسوية المشكلة الأنجولية ، من أجل تحقيق استقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر عام ١٩٧٨ .

وتأتى مشاركة مصر فى الاحتفال الذى اقيم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ فى مجلس الأمن بنيويورك للتوقيع على بروتوكول برازافيل بين أطراف التفاوض الأربعة ، تعبيرا واعترافا بدورها فى الكفاح الطويل من أجل استقلال ناميبيا ، وسقوط آخر معاقل الاستعمار عن أرض أفريقيا ، والذى تؤمن مصر بأنه سيكون فى ذات الوقت ، بداية لتحرير شعبها المناضل فى جنوب أفريقيا من قهر العنصرية وظلم التمييز .

وفى بداية يوليو ١٩٨٨ ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة زيمبابوى وبوتسوانا ، للتعبير العملى عن تأييد مصر ومساندتها لدول خط المواجهة فى مواقفها للنضالية والشجاعة تجاه عدوان جنوب أفريقيا . على كرامة الشعب الأفريقى ، وعلى حقوقه فى الحرية والعدالة والمساواة .

وإذا كان نشاط الدبلوماسية المصرية المكثف على جبهة الجنوب الأفريقى خلال عام ١٩٨٨ ، قد استهدف مواصلة الجهد من أجل تحرير الجنوب الأفريقى من الاستعمار والعنصرية ، ومساندة دول المواجهة الحقيقية فى الصراع الذى تخوضه بشجاعة فائقة ضد قوى العدوان والعنصرية ، فقد أدركت مصر من ناحية أخرى ، أهمية المضى بخطوات أسرع فى تحقيق المصالحة والتوفيق بين الدول الأفريقية المتجاورة ، انطلاقا من إيماننا بعدم وجود أى تناقض حقيقى بين مصالح دول شقيقة ، تنتمى الى أسرة واحدة .



وقد سجلت للدبلوماسية المصرية بالارتياح والتأييد ، ما تحقق خلال العام المنصرم من تحسن ملحوظ فى العلاقات بين الدول الشقيقة فى كثير من انحاء القارة ، بفضل حكمة زعمائها ، ووضعهم للمصالح الأفريقية العليا فوق كل اعتبار . ولعل من الأمثلة الايجابية لتحسن العلاقات بين الدول الأفريقية المتجاورة ، الخطوات التى تمت خلال العام الماضى ، فى منطقة القرن الأفريقى ، وفى المغرب العربى ، وفى العلاقات بين ليبيا وتشاد .

ومن هذا المنطلق ، كانت زيارة السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الى كل من بورندى ورواندا وأوغندا فى سبتمبر ١٩٨٨ ، كمبعوث شخصى من الرئيس محمد حسنى مبارك ، الذى حرص على أن ينقل لأخيه الرئيس البورندى مشاعر مشاركتنا لهم فى الأزمة التى تمثلت فى التوتر العرقى بين عنصر البلاد من التوتسى والهوتو ، وهو ما يعكس بطبيعة الحال اهتمام مصر بالتعرف على ما يمكن تقديمه الى بورندى الصديقة التى تعنى باستقرارها نظرا للروابط المشتركة وانتمائنا الواحد لمحوض نهر النيل الذى نعمل جميعا على أن يسوده السلام والرخاء والتقدم . كما عبرت رسالة الرئيس مبارك الى الرئيس الرواندى عن تأييد مصر السيامى والمعنوى لبلاده ، وحرصنا على تدعيم سياسة حصن الجوار وتعزيز السلام والأمن والاستقرار فى منطقة وسط افريقيا . كما تصب اتصالات مصر المستمرة مع الشقيقة أوغندا فى ذات الاتجاه الذى يحرص على تدعيم علاقات السلام بين اثيوبيا والسودان ، ومتابعة لجهود الوساطة المصرية فى تهيئة اجواء الوفاق والتلاقى وتصفية مظاهر التوتر والتردد بين الطرفين وتشجيع كل ما من شأنه انتهاء مشكلة جنوب السودان وتدعيم الوحدة الأثيوبية . ولاشك أن الزيارة التى قام بها الى القاهرة رئيس الوزراء الأثيوبى فكرى سلامى فى الفترة من ١٨ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ ، حاملا رسالة من الرئيس الأثيوبى منجستو الى الرئيس مبارك ردا على رسالة سيادته اليه والتى حملها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ابان زيارته لأديس أبابا فى اواخر نوفمبر الماضى ، انما يأتى فى اطار الجهود المكثفة لتدعيم أمن السلام السودانى الأثيوبى .

ولا يخفى أن مصر ترى أن أمنها القومى المتصل بالمياه والطاقة والمواصلات والزراعة والصناعة ، وباختصار مقومات الاقتصادى المصرى الحيوية ، انما يتصل اتصالا مباشرا بالاستقرار الضرورى توافره فى هذه المنطقة المتجاورة لها .

وإذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقي في اتساع القارة ، فإنها تترك في نفس الوقت مدى حيوية وجوهية تأييد التضامن العربي - الأفريقي داخل القارة وخارجها • وتؤمن مصر إيماناً عميقاً بأن الوعي الصحيح بالحقائق الموضوعية في كل من العالم العربي وأفريقيا ، سيدفع اليوم بالحاح إلى أن نتجاوز الأزمة الراهنة ، فنقتصر الفرصة الواعدة ، فننفض من أجهزة الحوار العربي - الأفريقي ، ماران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة في شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعي •

ولعله من تباشير الأمل أن يشهد الشهر الأخير من العام الفائت انعقاد الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي في واجادوجو ببوركينا فاسو كخطوة هامة على طريق دراسة أسباب وعوامل وإمكانات تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون العربي - الأفريقي ، والتمهيد لمعقد المؤتمر الوزاري المشترك بين المجموعتين ، والمؤتمر الثاني للقمّة العربية - الأفريقية المنشودة •

وتؤمن مصر ، بأنه إذا كان صحيحاً حاجة العالم العربي إلى إفريقيا ، وإذا كان صحيحاً بنفس الدرجة حاجة إفريقيا إلى العالم العربي ، فإن مصر العربية الأفريقية في ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة مضاعفة آلاف المرات ، ذلك أن الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلنا في الحاضر •

وإذا كان الشعب المصري قد وقف على الدوام مؤمناً بالإرادة الأفريقية الواحدة ، كما أصّر على أن تكون أرضه جسراً للحضارات والثقافات تمر عليه إلى الآفاق البعيدة المترامية على مدى القارة الأفريقية ، فإنه على يقين من أن إرادة الحياة في القاهرة الأفريقية تؤكد قوتها وعمقها حين تربط بين الدعوة إلى الحرية وبين استكشاف الشخصية الأفريقية ، وحين تنطلق إلى العمل من أجل تحرير وتوثير الإنسان الأفريقي واحترام حقوقه وبعث الحسوية الخلاقة فيه •

وعليه كانت مصر من أوائل الدول التي صادقت على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، وقادت الحملة بين شقيقاتها الأفريقيات للعمل

على المصادقة على الميثاق حتى يصير الحلم الذى ظل يراود الانسان الافريقى حقيقة مادية . كما انه شرف تعتر به مصر ان يتم انتخابها عضوا فى اول لجنة افريقية لحقوق الانسان والشعوب ، وأن يحتل الفقيه المصرى - عضو اللجنة - منصب نائب رئيسها .

ومن دواعى اعتزازنا كذلك ان احتضنت القاهرة الدورة الرابعة لاجتماعات اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب خلال الفترة من ١٧ - ١٩ اكتوبر ١٩٨٨ .

واذ تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الافريقية ، والخروج بها من اسار العلاقات الرسمية الضيقة ، الى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة ، فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، التى تجسد ارادة الشعوب الافريقية فى لم شمل كل الاحزاب والتجمعات والقوى المحبة فى مجتمعاتنا ، من اجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وشحن الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الافريقى .

وقد استضافت القاهرة اجتماعات الدورة الثانية للمجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية خلال الفترة من ١٦ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ ، برئاسة الرئيس السنغالى عيده ضيوف ، وقد شارك فى هذه الدورة الى جانب الاعضاء ، الاحزاب المراقبة ، وحركات التحرر الافريقية ، والتى بلغ عددها ستة واربعين حزبا ينتمون الى اربعين دولة افريقية واوروبية آسيوية .

واذ يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بان الاتصالات الحزبية ، هى التعبير العملى والاسلوب الايجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الافريقية ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيئ الاداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الاحزاب الافريقية الشقيقة باسلوب منظم ومقنن ، ومن خلال عقد الاتفاقات وابرام البروتوكولات بشأن التعاون بينه وبين العديد من الاحزاب السياسية الافريقية . قالى جانب اتفاق التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاتحاد الوطنى للاستقلال والثورة الحاكم فى تشاد ، الذى تم توقيعه فى عام ١٩٨٧ ، شهد عام ١٩٨٨ الفائت ، توقيع اتفاقات

مماثلة مع الأحزاب السياسية الافريقية فى كل من غينيا وزائير وأفريقيا الوسطى وموزمبيق وساو تومى وبرنسيب وموريشيوس \*

وهكذا ، فإن الشعب المصرى ما يزال يؤدى رسالته التاريخية تجاه الشعوب الافريقية الشقيقة ، فهو معها فى معركتها الباسلة من أجل الحرية السياسية ، وهو فى مقدمة طلائعها من أجل مواجهة معركتها المستمرة ضد التفرقة العنصرية ، وهو معها بكل الجهد والطاقة فى العمل المضنى من أجل تحقيق الحرية الاقتصادية ومن أجل التنمية الافريقية \*

#### الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية :

عاشت مصر تاريخها الطويل واعية لمرويتها ، واقتدرت بهذا الوعي غيرة شديدة لديها على أمتها العربية ، التى تعمل على الدوام للحفاظ على وحدتها والتصدى فى عزم ومضاء ، لكل محاولة تستهدف النيل من تلك الوحدة ، أو قسم عرى الروابط القومية بين أبنائها \*

ويمكن القول بصفة عامة ان ثمة مرحلة جديدة فى تفاعلات النظام الاقليمى العربى ، على وشك أن تبدأ \* فيعد الانفراط الكبير الذى عاشه هذا النظام فى معظم سنوات الثمانينات ، وبلغ ذروته فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان \* فانه مع نهايات عام ١٩٨٧ ، وعلى امتداد عام ١٩٨٨ المنصرم ، بدأ نمط جديد فى الظهور التدريجى ، يدعو الى وقف التدهور فى العلاقات العربية - العربية ، وجذبها من القاع الذى وصلت اليه ، ويمثل ذلك الانفراج فى تحقيق درجة من السيطرة على مناطق الصراعات الملتهية داخل الوطن العربى ، ثم كانت نتائج مؤتمر القمة العربى الطارئ فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، التى أعطت انطباعا بالعودة الى الاقتراب من نوع من الاجماع العربى ، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، وأخيرا الانتصارات العراقية التى فرضت وضع نهاية لحرب الخليج ، ثم النهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية ، وخاصة فى الأرض المحتلة ، لكى تشير بوضوح الى ان القلب العربى الذى كاد يقوِّف عن الخفقان ، قد بدأ ينبض من جديد \*

وإذا أردنا تقديم تفسير علمى لهذا التحول الإيجابى ، فإن الرؤية

المصرية تقرر بوضوح وحسم أنه لولا الانتفاضة الفلسطينية لما جرى كل ما جرى ، ولولا الثورة الشعبية العارمة التي قادها شباب الفلسطينين ومن ورائهم ملايين الشعب الفلسطيني ، لما كنا أمام لحظة انعطاف تاريخي .

لقد اذاعت الانتفاضة بالفعل الاعلان الرسمي عن ولادة زمن جديد في الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ، بديلا عن الصراع العربي الاسرائيلي الرسمي .

ولقد كان التأييد المصري للانتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة يرقى إلى مستوى الاجماع ، وجدانيا وعقليا . وقد حذرت القاهرة ، في مختلف الاتصالات التي تمت ، على مدى العام الفائت ، بأن ما تقدم عليه اسرائيل من أعمال قمع وحشية ، ومن طرد للفلسطينيين من ديارهم ، هو اجراء خطير . وليس سوى استمرار في تصعيد اجراءات القمع في وجه انتفاضة الشعب الفلسطيني الطبيعية للدفاع عن حقوقه المشروعة التي تفتصبها اسرائيل . ولم تشكل مصر ابدا في ان تلك الانتفاضة ستزداد حدة ونعفا ، مع التصعيد الاسرائيلي لعمليات القمع ، اذ ليس هناك شعب في العالم يمكن ان يستكين لأعمال القهر أو يستسلم للطرد من وطنه . وقد طالبت مصر ، في كل تحركاتها ، وفي المبادرة التي حملها الرئيس حسنى مبارك معه إلى الولايات المتحدة خلال زيارته لها في فبراير ١٩٨٨ ، وإلى سائر دول بعالم ، بضرورة احترام الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، وبضمان حماية الشعب الفلسطيني بواسطة اساليب ملائمة .

وكان تأييد مصر للانتفاضة الفلسطينية ينطلق من الادراك بأن الاحداث الكبرى في حياة الأمم ، تفرض نفسها على ارض الواقع ، مثلما تترك بصماتها على تطورات المستقبل . وترى مصر ان الانتفاضة الشعبية الفلسطينية هي واحدة من هذه الاحداث التي ينبغي استيعاب دروسها وابعادها ، وما تحمل في طياتها من تأثيرات على القضية الفلسطينية ومسيرة السلام في المنطقة . فهذه الانتفاضة - في تقييم الدبلوماسية المصرية - قد أعادت للقضية الفلسطينية من جديد في دائرة الضوء ، ووضعتها في سلم الأولويات والاهتمامات الدولية ، كما انها تحمل في طياتها مقدمات لتغيرات واسعة داخل المجتمع الاسرائيلي ، وانعكاسات كبيرة على عملية السلام ذاتها ، وقد ترغم زعماء اسرائيل ، الذين رفضوا وپاصرار حتى الآن

الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، على طرح امثلة عملوا  
طويلا على تقادى طرحها •

واذا كانت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضى المحتلة كانت  
هى بداية التحول في الموقف يرمته ، فان الدبلوماسية المصرية ترى ان قرار  
للمعامل الأردني بإلغاء الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية ، فى  
سبتمبر من العام المنصرم ، يعتبر من أهم وأخطر القرارات العربية ، بشأن  
القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ • اذ أكد القرار الأردني بوضوح ، ان  
المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطيني ، وكشف بجلاء ، عن  
تأييد الأردن الكامل لاقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم فى الاراضى العربية  
المحتلة ، وهو ما يمثل بغير شك اجماعا عربيا عارما • كما كان القرار  
الأردني يعنى وضع المنظمة أمام مسؤولياتها فى ادارة وتصريف شئون الشعب  
الفلسطيني فى الاراضى المحتلة ، كما يضع اسرائيل أمام مسؤولياتها فى  
ضرورة قبول الأمر الواقع ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتعامل  
معه ، باعتبار أنها المسئولة عن الشعب الفلسطيني •

ويجهد متواصل لم يعرف الكلل على مدى عام ١٩٨٨ المنصرم ،  
استطاعت الدبلوماسية المصرية أن تعبر بإزمة الثقة بين الأردنيين  
والفلسطينيين غابة من الشكوك الى طريق واضح تحدثت ملامحه فى اجتماع  
العقبة يومى ٢٢ - ٢٣ أكتوبر الماضى ، ما بين الرئيس مبارك والمملك حسين  
والزعيم الفلسطيني عرفات •

اذ أكد الأردنيون انه ما من مؤتمر دولي يمكن أن يتعقد بغير تمثيل  
فلسطيني من المنظمة ، لأنه لا أحد غير الفلسطينيين يستطيع أن يفاوض  
الاسرائيليين حول حدود الدولة الفلسطينية الجديدة ، كما أكد الفلسطينيون  
أن الأردنيين طرف أصيل في الموقف ، لأن دولة فلسطينية بغير روابط وثيقة  
مع الأردن يصعب تصورهما خصوصا مع تماثل السكان فى الدولتين ،  
وبضرورة علاقاتهم المستقلة مع اسرائيل •

وكان لابد للتطورات أن تتداعى ، ففي الخامس عشر من نوفمبر  
١٩٨٨ ، أعلن الفلسطينيون ، فى نهاية أعمال دورة طائفة للمجلس الوطنى  
الفلسطيني فى الجزائر اعترافهم بالقرار رقم ٢٤٢ ، فى سياق بيان سياسى

يعلن قيام دولة فلسطينية ، عاصمتها القدس ، تحت الاحتلال الاسرائيلي ، تكون للفلسطينيين اينما كانوا ، عربية الهوية ، ديمقراطية النظام تقوم على التعدد الحزبي ، وتلتزم بمبادئ التعايش السلمى ، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية ، وترفض العنف والارهاب ، وترتبط بعلاقات مميزة مع دولة الأردن ، على اساس كونفدرالية بين الشعبين طوعا واختيارا . كما أكد بيان المجلس الوطنى الفلسطينى ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى تحت اشراف الأمم المتحدة ومشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية وجميع اطراف الصراع بما فى ذلك منظمة التحرير ، على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ مع ضمان حقوق الشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير .

كذلك دعا البيان الى انسحاب إسرائيل من الاراضى التى احتلتها بعد عام ١٩٦٧ ، وانهاء جميع قرارات الضم واللاحاق الاسرائيلية ، وازالة المستعمرات ، والسعى لموضع الاراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محددة حتى تنتهى الشروط المواتية لانجاح اعمال المؤتمر الدولى .

وكان تأييد مصر واعترافها بالدولة الفلسطينية التى اعلى قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى ، يقوم على ادراك مغزى هذه القرارات باعتمارها تغييرا استراتيجيا هاما فى مسيرة القضية الفلسطينية ، فرضته ظروف دولية وعربية وفلسطينية تبدو مواتية ، وترى الدبلوماسية المصرية ان الفلسطينيين قد اختاروا وبشكل واضح لا يقبل اى تشكيك ، السلام والتعايش ، على حين لم يستطع الاسرائيليون ان يصدوا لانفسهم اختيارا واضحا بين السلام والحرب فآثروا البقاء فى المازق الصعب .

وقد بلغ التطور ذروته ، حين رفضت الولايات المتحدة السماح بدخول عرفات ليحدث أمام الجمعية العامة فى نيويورك فانتقلت اليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لتستمع اليه فى جنيف . وفى جلسة تاريخية لها القى ياسر عرفات خطابا يوم الثالث عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، أعلن فيه مبادرة سلام فلسطينية ترتكز على مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر وقرارات الأمم المتحدة ، وتقوم على ما يلى :

أولا : بذل جهود جادة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك لتنشيط جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الخاص بإحلال السلام في الشرق الأوسط وفقا لمبادرة الرئيسين جورباتشوف وميتران \*

ثانيا : المطالبة بوضع الأراضي الفلسطينية تحت إشراف مؤقت للأمم المتحدة ووضع قوات دولية محايدة لحماية الشعب الفلسطيني والإشراف على الانسحاب الاسرائيلي \*

ثالثا : العمل من أجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة بين أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي بما في ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الأخرى في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بما يحقق المساواة وتبادل المصالح واحترام حق العيش في أمن وسلام للجميع ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها وفقا لمقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٢٢٨ \*

وفي حقيقة الأمر وقيل صدور القرار التاريخي بإزالة العقوبات أمام بدء الحوار الأمريكي الفلسطيني ، فقد عملت الدبلوماسية المصرية والاتصالات والرسائل الشخصية التي قامت بها القيادة السياسية المصرية على أعلى المستويات ، على اقناع الادارة الامريكية بعدم اضاءة الفرصة السانحة للسلام ، ومن ثم جاء القرار الأمريكي يوم الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، ببدء الحوار مع المنظمة ، كمنعطف مهم وتاريخي على طريق التسوية السلمية للنزاع الاسرائيلي الفلسطيني بصفة خاصة ، ومشكلة الشرق الأوسط بصفة عامة \*

ومن هنا ، تناشد الدبلوماسية المصرية اسرائيل ، وتشاركها في هذا كل القوى المحبة للسلام ، أن تتجاوب مع نداء السلام الصادق والمخلص ، واننا لنتطلع أن تشارك اسرائيل قريبا بدورها الايجابي في هذه المرحلة التاريخية ، ويسهم شعب اسرائيل ، ككل شعوب المنطقة ، بدوره في تحقيق سلام دائم وعادل ، يضع حدا لما شهدته هذه المنطقة من معاناة وحروب ودمار وعدم الاستقرار ، وأن يمتد السلام الحقيقي والشعور بالأمن الى النفوس والعقول ، وهو أمر لن يتحقق ، الا بقيام حد أدنى من العدل والكرامة لجميع شعوب دول المنطقة ، ولا يمكن أن يقتصر ذلك على طرف دون آخر \*



والمجتمع الدولي يتحمل مسئولية خاصة فى هذه المرحلة ، لتهئية الظروف المواتية للتحرك نحو التصوية السلمية ، وترى الدبلوماسية المصرية ان ضمان نجاح مثل هذا التحرك يستلزم ضرورة الدعم الدولى للتوجه السلمى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما اكده البيان السياسى للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وسرعة البدء فى المشاورات بين الأطراف المعنية ، ومن بينها الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ، لبحث ترتيبات عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، والذى تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، وكذلك أهمية تكثيف المساعى الدولية ، لضمان تجاوب مختلف الأطراف مع هذا التحرك السلمى ، وعدم السماح لطرف واحد ، بإفشال تحرك يستند الى قرارات المجتمع الدولى وأرائته .

وهكذا تؤكد مصر أنها تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك ، قد واصلت ، وسوف تواصل فى المستقبل جهودها ، بصسجر ومثابرة وعزم وإصرار ، لاستثمار العوامل الايجابية العديدة ، التى توافرت فى هذه المرحلة ، لاجراج القضية الفلسطينية من حلقة الفرص الضائعة ، وذلك بالعمل الجاد والمخلص مع كافة القوى المحبة للسلام فى العالم ، لتحقيق تسوية سلمية ودافئة وعادلة ، تراعى حقوق جميع شعوب المنطقة بلا استثناء أو تمييز ، ومن أجل أن يصبح الحلم الفلسطينى على مشارف الفجر .

واذا جاز الحديث عن العلاقة المصرية - الفلسطينية ، فان أهم ما يميزها ، ذلك الاتصال شبه اليومى بين القيادة السياسية المصرية ، وبين قيادات المنظمة ، وعلى رأسها السيد ياسر عرفات ، على مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، ولعل ذلك ليس سوى تأكيد مجددا لاهتمام الدبلوماسية المصرية بالقضية الفلسطينية واعطائها الأولوية ، الجديرة بها باعتبارها القضية الأولى للأمة العربية .

وفى تجاوب دافئ وودى وعلفوس مع التطورات الفلسطينية ، والأفكار المطروحة على ساحتها ، تضع مصر ، الرسمية والشعبية ، خبراتها السياسية والقانونية ، تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية ، وقيد طلبها . والذى لا شك فيه أن الضلع المصرى - الفلسطينى ، هو ضلع أساسى فى كيان السياسة العربية الراهنة ، كما أن سرعة إيقاع هذا التجاوب ، ودفته

الملاحظ ، دليل اضافى جسيم على تعمّل الجماعة الميامية المصرية  
لمسئلياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية ، باعتبارها أحد ثوابت المصالح  
الوطنية العليا لمصر .

وإذا كان السلام بين مصر وإسرائيل ، الذى عبر عن نفسه فيما تم  
بين البلدين من إبرام لاتفاقيات التطبيع ، لم يكن سوى مقدمة للسلام بين  
فلسطين وإسرائيل ، أو ما يمكن تسميته فى كلمات أخرى ، بحق تقرير  
المصير للفلسطينيين . فان فشل إسرائيل حتى الآن فى الاستجابة الى يد  
السلام للفلسطينى المسمودة ، من شأنه أن يفرض على العلاقات المصرية -  
الإسرائيلية أجواء من السلام البارد ، أو السلام المجهض ، بسبب عدم تحقق  
الهدف الجوهري من ورائه ، وهو تسوية النزاع العربى - الاسرائيلى ،  
وتسوية القضية الفلسطينية التى هى جوهر الصراع العربى - الاسرائيلى ،  
وجوهر الصراع المصرى - الاسرائيلى بالضرورة والحتم ، لأن مصر تعتبر  
القضية الفلسطينية هى قضية مصرية فى ذات الوقت .

وموقف إسرائيل من مجمل هجوم السلام الفلسطينى الذى سجله عام  
١٩٨٨ وحتى الآن ، يريد أن يثبت صحة منهجها فى إدارة الصراع ، وهو  
منهج لم يتغير منذ قيام النولة عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، ويقوم على أساس  
فرض الصلح على العرب بالقوة ، وليس التفاوض مع العرب من أرضية  
متكافئة .

وقد تكون بعض ملامح الصورة التى أمامنا تشير الى أننا أمام إسرائيل  
أخرى غير تلك التى تعودنا التعامل معها على مدى الأربعين عاما الماضية ،  
حيث يغلب العناد على الدهاء ، ويفوق الشعور بالمنهجية على لفة المنطق ،  
وتصل بالاسرائيليين المبالغة الى تخيل انهم ماضون وحدهم الى المجهول .

ولعل أبرز ما شهنته العلاقات المصرية - الاسرائيلية على مدى عوام  
١٩٨٨ المنصرم ، هو الحكم الذى أصدرته هيئة التحكيم الدولية بجنيف ،  
بشأن مشكلة طابا يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ . وهى المشكلة التى ظلت معلقة  
منذ أن تم الانسحاب الاسرائيلى فى عام ١٩٨٢ ، حيث خاضت مصر صراعا  
دوليا مريرا من أجل استعادتها الى السيادة المصرية .

وقد دارت المناجلات منذ الاتفاق المصري - الاسرائيلي على مشاركة التحكيم ، مدعمة بالمستندات والوثائق والخرائط التي وخصمها الخبراء العسكريون استنادا الى الحقوق التاريخية ، وامهم في ابراز معانيها ودلالاتها الجغرافية والتاريخية والقانونية عدد من ابرز اساتذة الاختصاص المصريين . وهكذا لم تال مصر جهدا في اثبات شرعية سيادتها على طابا ، متذرة طوال هذه السنوات بعناصر الثقة والصبر والايان بعدالة قضيتها .

وفي مجال المفاوضات التي دارت بين الطرفين المصري والاسرائيلي من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم ، تم توقيع اتفاق تنفيذي في روما يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ يتضمن النص على تحديد علامات الحدود الأربعة عشر وفقا للحكم الصادر من هيئة التحكيم ، والانسحاب الاسرائيلي الى خلف العلامات فور تحديدها .

والدبلوماسية المصرية على ثقة ، من أن التنفيذ السريع وبحسن نية للمحكم الصادر عن هيئة التحكيم ، سوف يكون له دلالات تتجاوز موضوع النزاع نفسه وتؤدي الى تحسين المناخ المياسي في المنطقة بما يساعد على تحقيق مزيد من التطورات الايجابية فيها .

وعلى المستوى العربي العام ، يمكن القول بموضوعية كاملة أن حركة التوجه القومي على الساحة العربية ، قد انتقلت دون شك خطوة متقدمة ، بعد أن كانت متعثرة وغائبة في فترة سابقة . فبعد قمة عمان غير العادية ، ظهرت « معادلة جديدة » من شأنها أن تعيد التوازن لحصص العرب في الشرق الأوسط ، اذا ما تم استثمار معطياتهم على الوجه الأكمل . فلدى الدول العربية الإمكانات الكفيلة بخلق النظام الذاتي للدفاع العربي ، بعد أن ظل هذا النظام مجرد شعار ، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن عودة مصر - بوزنها الاستراتيجي - خطوة بالغة الأهمية في هذا السبيل ؛ ولكن تحقيق النظام الذاتي على النحو المرجو له يحتاج الى خطوات أكثر حسما في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، بلورت الدبلوماسية المصرية رؤياها ، وحددت اهدافها تجاه اقرار السلام في الخليج ، وفق الأسس والخطوط التالية :

( السياسة الدولية )

١ - حشد الجهود للوساطة والتفاوض والسلام بين دولتين اسلاميتين محكوم عليهما بالجوار الى الابد .

٢ - مصر مع العرب فى الخليج ضد نزعات الهيمنة ، ودعاوى التوسع ، ومحاولات تصدير الاضطرابات والعصف بالاستقرار ، وهى معهم ايضا ضد اضعاف اى طابع عرقى او طائفى على ذلك الصراع العسكرى المدمر ، الذى كان لابد أن يجد حله حول مائدة المفاوضات .

٣ - مصر مع العرب فى الخليج ، وبالتوازى مع ذلك ، من أجل تعزيز التضامن وتحسب المستقبل وارساء قواعد التخطيط المسبق لمواجهة كافة الاحتمالات .

٤ - مصر تؤمن بحقيقة ان الامن الوطنى المصرى وثيق الصلة بأمن الخليج ، وكلاهما جزء من كل واحد لا يتجزأ ، هو الامن العربى المهدد فعلا على جناحيه الغربى والشرقى .

وفى بداية العام الفائت ، شهدت حرب الخليج تطورات دامية ومأسوية، تم خلالها قصف متبادل بالصواريخ لم يسبق له مثيل لبغداد وطهران وغيرهما من المدن العراقية والايرانية ، وحصل فيها النزاع المسلح بين البلدين الى ذروة من الصراع والحقد المتبادل .

ولكن صعود العراق العسكرى ، وانتصاراته الواضحة على جيهاات المعارك ، فرض دخول النزاع العراقى - الايرانى ، فى اواسط العام الماضى بعد حرب استمرت ثمانى سنوات ، الى مرحلة جديدة ، بعد قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، اعترف فيها الطرفان ، بأن التصويسية السياسية والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد الى تحقيق الأمن والعدل فى تلك المنطقة .

وانذ تقدر الدبلوماسية المصرية دور الأمم المتحدة ، فى العمل على تحقيق التسوية السلمية لهذا النزاع ، فاننا نأمل ان تثبت ايران حسن نواياها ، لأن تفهم ايران لمتطلبات الموقف الحالى ، كما فعلت العراق ، من شأنه ان يعجل بالتحرك نحو تسوية عادلة ومشرفة للنزاع وتحقيق السلام والاستقرار قريبا ، بما يسمح لدول وشعوب المنطقة بالعيش فى سلام

وتوجيه مواردها البشرية والاقتصادية لاعادة البناء والتنمية ، وبما يعود بالخير على جميع شعوبها .

اننا نتمنى من طرفى الصراع ان يتذكر حجم الخسائر الرهيبة ، بشريا وماديا ومعنويا ، التى اسفرت عنها هذه الحرب المأساوية ، وكيف ان العناد الايرانى وصل فى النهاية الى القناعة بعدم جدوى استمرار القتال ، ومن ثم فانه ينبغي ان يكون الطرفان على مستوى الادراك الصحيح لمخاطر العودة الى القتال مرة اخرى لصالحهما أولا ، ولصالح استقرار المنطقة بأسرها ثانيا ، ولصالح السلام العالمى بشكل عام .

وان مصر التى تتابع عن كثب ، ويكل اهتمام ، سير المفاوضات العراقية - الإيرانية ، لتشعر بالارتياح لاستمرار هذه المفاوضات ، ولما ظهر خلالها من علامات يمكن وصفها بالإيجابية ، والتى تتمثل فيما تم التوصل اليه من اتفاق بين الطرفين مؤخرا ، على تبادل الأسرى من الرضى وتكوين لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين للتعاون مع قوات الأمم المتحدة .

كما سجل العام الماضى بالنسبة للمشكلة اللبنانية ، استمرارا للتطورات المؤسفة فى أعرب حرب أهلية ، طال أمدها ، وضاعت المسئولية فيها ، ولا تزال الأيدي تتكاثر على لبنان ، حتى كادت تضيع ملامحه القومية ، واطح المتآمرون فى شذمته وتفقيته بالسلاح . كما جاء الصراع على منصب الرئاسة فصلا جديدا فى هذه المأساة الدموية ، دون أية بادرة مطمئنة على امكان الوفاق الوطنى .

وعلى حين نجد الاستقطابات تجرى لحشد اكبر تأمين ممكن للحكومتين القائميتين فى مواجهة احدهما الأخرى . فاننا نلمس خسلا ذلك ، تعالى نبرات التهديد والانتهاكات المتبادلة على نحو يندرج بتوسيع اطار الفرقة وزيادة حدتها الى نطاق قومى .

ولا شك ان المأساة اللبنانية هى أحد أوجه الخلل فى النسق العربى العام ، ذلك ان استمرار هذه الأزمة قد اوصلها الى مرحلة من التعتد ، أبرز مظاهرها يتمثل فى تلاشى قدرة أى طرف لبنانى على حسم الأمور لصالحه ، وتوجيه نقه المستقبل اللبنانى الى وجهة بذاتها ، الأمر الذى اتاح لبعض

القوى الإقليمية بغير العبيية. القدرة على التأثير في مجريات الأمور سياسيا وعسكريا \*

ومع ان الموقف العام الذى اتخذه الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن ، لا يزال هو التعهد الحازم بحماية لبنان والحفاظ على سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ، غير أن هذه المهمة تبدو صعبة ، مالم تبدأ خطوات دعم الوحدة اللبنانية من جانب اللبنانيين أنفسهم بالتوجه المطلق نحو المصالحة التى تترفع عن المصالح والعصبية الشخصية ، وتضع أمن لبنان وحرية واستقلاله وسيادته فوق كل اعتبار ، وتدعم الشرعية الدستورية لحين الاتفاق على أسس المصالحة القومية من خلال مؤتمر وطنى عام ، لتبدأ بعد ذلك مسيرة الإصلاح فى أجواء أمانة وبأساليب قانونية \*

وإن تناشد مصر لبنان وشعبه الشقيق ضبط النفس فى هذه المرحلة التاريخية الحرجة ، والعمل على تجنب أنفسهم مخاطر المعاناة والتقسيم ، فإننا نود تأكيد حقيقة أن الحل لن يأتى إلا من جانب اللبنانيين أنفسهم ، وبضرورة أن يكون هذا الحل متوافقا مع حرصهم على سلامة بلادهم ووحدة ترابها ، حتى يكون التزام السعى الدولى بعسد ذلك لتأمين لبنان ، واردا وممكنا \*

وإذا كانت للامانة اللبنانية هى واحدة من مظاهر الخلل فى النسق العربى العام ، فإن مواجهة عناصر الخلل هذه ، ليست مسئولية طرف عربى أو آخر ، وإنما هى مسئولية النسق العربى ، بكل مؤسساته ودوله وفعالياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية معا \* وقد نادى الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من مناسبة بضرورة عقد قمة عربية بناء على تحضير مدروس ، كما تتخذ الخطوات اللازمة لوقف القدهور على الساحة اللبنانية ومواجهته بما يتطلب من حسم قاطع لا يغرف المجاملة أو انصاف الحلول \* كما تواصل مصر جهودها مع مختلف الأطراف ، ومن خلال اتصالاتها مع العواصم العربية والعالمية المعنية من أجل أن يستعيد لبنان استقراره ويصون وحدة أراضيه \*

ولكن الى جانب الجرح اللبناني الذى ما يزال غائرا فى الوجه العربى ، فإن شمة ما يشير الى أن التحلم للقومى الذى كان قد خبا وضاع ، يستعيد

نفسه بالتضامن ، فى صورة ربما لم تكتمل بعد كل ملامحها ، لكنها باليقين أكثر رشدا وأكثر عقلانية من صورتها السابقة .

فهناك ما يؤكد على مدى العام الفأنت ، ان الصراعات الجانبية التى استنفدت طاقات العرب طويلا ، تخبو الآن ، لأن التحديات الراهنة فرضت على الجميع أولويات أكثر جدية وضرورة .

ففى المغرب العربى ، يتراجع الصراع حول قضية الصحراء التى استنفدت جهد الجزائر والمغرب وآخرين ، لصالح جهد مشترك يستهدف اقامة وحدة المغرب الكبير ، وترحب مصر بالتطورات السلمية التى شهدتها قضية الصحراء الغربية فى الشهور الماضية ، ونرى أن مقترحات السكرتير العام للأمم المتحدة وجهودها البناءة لتسوية الوضع ، ما دامت قد حظيت بقبول أطراف النزاع ، تعد خطوة كبيرة للامام ، وتطلع مصر الى التنفيذ الفعلى لهذه المقترحات ، والى المزيد من التقدم على طريق حل هذه القضية التى اقلق المجتمع الدولى والعالم العربى والافريقى طويلا .

وفى شبه الجزيرة العربية ، تستقر العلاقات بين يمن الشمال ويمن الجنوب ، عند نقطة توازن جديدة ، ترعى مصالحهما المشتركة ، بعد أن وصل صدامهما العسكرى أكثر من مرة الى حافة الخطر .

وفى السودان الشقيق ، ثمة ما يؤكد ، أن انصار التسوية السلمية لقضية الجنوب ، يحرزون تقدما رغم تيار سلفى قوى ، لم يزل عاجزا عن أن يدرك أن أخوة الوطن ينبغي أن تسبق كل علاقات الانتماء الأخرى ، حتى وأن كانت أخوة الدين أو أخوة العرق .

ويمكن القول بصفة عامة أن ثمة ادراك عام لدى القادة العرب الآن ، بأن الواقع والمنطق والواجب يفرض العمل على تعزيز قواعد النظام العربى . وتصويب الميزان الاستراتيجى الذى تشكل فيه مصر ركنا أساسيا ، ومن ثم كانت استعادة مصر الى دائرة الفعل فى قلب العمل العربى المشتركة . بمثابة تجاوز للخلل فى حسابات القوة العربية . وفى الحقيقة ، فإن العلاقات المصرية - العربية ، وأن كانت من حيث الشكل قضية ثنائية ، فإنها من حيث المضمون والنتائج ، قضية جماعية تتعلق بالنظام العربى ككل ، ومن ثم فإن

عودة مصر الى الجامعة العربية ، او بالأحرى عودة الجامعة العربية الى مصر ، ستظل قضية تتصل بصفة رئيسية بقضية أكبر تتعلق بموجبات إعادة ترتيب البيت العربى ، وجعله أكثر فعالية وقدرة على قيادة العمل العربى المشترك ، فى مواجهة الظروف الدولية الجديدة ، والتحديات المصرية التى يفرضها الزمن الراهن .

واذ دخلت الجامعة فى العقد الخامس من عمرها ، فلا بد لها من تأمل فى الأربعين سنة من العمل العربى المشترك ، لتقييم خططه ومشاريعه ، وما انجز منها ، وما لم يتحقق ، وللتعرف على عوامل القوة وأسباب الضعف ، وذلك وصولا الى تضامن عربى فعال ومثمر ، قادر على تخطى ما يكون هناك على الطريق من عقبات ومأزق .

والواقع ، فان العمل العربى المشترك يقف اليوم امام تساؤل كبير ، وهو هل تقدر المجتمعات العربية على استعادة دورها المبدع للمساهم فى بناء حضارة الانسان الجديد فى سنة ٢٠٠٠ .

واذا انتقلنا الى استعراض تطور العلاقات الثنائية بين مصر وبين شقيقاتها العربيات ، فانه يمكن القول بصفة عامة ان السنة الماضية قد سجلت تنام واضح فى هذه العلاقات ، كما استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبين الجزائر فى الرابع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٨ . وهكذا عادت رايات مصر خفاقة شامخة بالعواصم العربية ، فيما عدا النذر اليسير ، وعادت مصر لتشفل مكانها ومكانتها بالعديد من المؤسسات والصناديق والمنظمات الفنية العربية المختلفة .

والى جانب مظاهر التنسيق والتشاور المستمر بين مصر وبين الدول العربية الشقيقة ، على مختلف المستويات ، حول سائر القضايا القومية وفيما يتعلق بتنمية وتعزيز العلاقات الثنائية ، فان العام الفائت قد شهد الاتفاق مع العديد من الدول العربية على انشاء لجان عليا مشتركة ، تأكيداً لدعم وتعميق الروابط الأخوية بين مصر والشقيقات العربيات ، وتحقيقاً للأهداف المشتركة بينها ، ورغبة فى توطيد وتطوير العلاقات الثنائية فى كافة المجالات .



وهذه الدول بالإضافة الى الأردن ، التي تم انشاء اللجنة العليا الخاصة بها منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان فى سبتمبر ١٩٨٤ ، هى الصومال وتونس والمغرب والعراق والامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية ، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول ، استهدفا لتنمية التعاون فى مختلف المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والتجارية ، والصناعية ، والثقافية ، والاعلامية ، والزراعية ، وفى ميدان الشؤون الاجتماعية ، والشباب ، والرياضة ، والصحة ، والعمل ، والاستثمار .

فاذا بدأنا بالعلاقات المصرية الأردنية ، يمكن القول دون مبالغة انه ليس ثمة علاقات سياسية وشعبية ، اجتماعية واقتصادية ، ثقافية وعلمية ، دينية واعلامية ، بلغت هذه الدرجة من الدفء فى المضاعف ، والتطابق فى الرأى ، والتماثل فى التوجه ، والتوحد فى النظرة لشتى القضايا على الساحة القومية أو الاسلامية أو العالمية ، مثل تلك العلاقة النموذجية والمثلى التى تربط بين دولتى الأردن ومصر ، وليست ثمة علاقة شخصية وعائلية ورسمية ، بلغت اقصى درجات الود والمحبة والتفاهم والتشاور فى كل كبيرة وصغيرة ، مثل تلك العلاقة الحميمة التى تربط بين الزعيمين العربيين جلالة الملك حسين والرئيس محمد حسنى مبارك . ولم تشهد العلاقات العربية أو الدولية فى تاريخها ، مثل تلك الزيارات الـ ٢٩ المتبادلة والمتتابة ، والتى تتكرر مرة على الأقل كل شهر ، مثل تلك التى بين الزعيمين الأردنى والمصرى ٠٠٠ حيث يتواصل باستمرار جسر الحوار المتحرر والبناء من اجل نسج خيوط الاستراتيجية العربية التى تحقق امل الانسان العربى فى تصفية المنازعات بين الاقطار العربية وتحقيق الوحدة القومية .

ان العلاقات الأردنية المصرية الراهنة ترقى لأن تكون علاقات بين جزئى دولة واحدة وشعب واحد ، ولأن تكون مثالا يحتذى لعالم عربى منسجم لا انشقاق فيه ولا نزاع ٠٠ كما أن التعاون الاقتصادى والتجارى الشامل بين البلدين يتحسم دائما الى التطور والازدهار ، خاصة مع انضمام عقد اللجنة العليا المصرية الأردنية ، والتى عقدت سبعة اجتماعات متتالية لها ( تجتمع كل ستة شهور ) . ويعتبر تنامى التعاون بين البلدين ، والذى شمل آخر بروتوكول موقع بين البلدين بما قيمته ٢٥٠ مليون دولار ، دعما للقضامن الاقتصادى العربى وخطوة على طريق انشاء السوق العربية

المشتركة ، وبخاصة بعد اقامة الشركة المصرية الاردنية للاستثمار والتنمية . كما ان ربط شبكتي كهرباء مصر والاردن ، الذى تم الاتفاق على تنفيذه فى ابريل ١٩٨٧ ، سيكون مجالا لانشاء شبكة عربية موحدة وهكذا يستكمل نسيج الوحدة المتين خيوطه بالعمل وبالتخطيط القائم على العلم والمنطق .

اما العلاقات المصرية العراقية ، فقد سجلت السنة الماضية تطورا متصاعدا ومكثفا لم تشهده من قبل ، ويكفى للتدليل على ذلك ان الرئيس حسنى مبارك قد قام بزيارة القطر العربى الشقيق اربع مرات خلال عام واحد فى يناير ويونيو وسبتمبر واكتوبر عام ١٩٨٨ ، وعلى الجانب الآخر ، جاءت الزيارة التى قام بها الرئيس العراقى صدام حسين للقاهرة يوم ٢٨ نوفمبر من العام الفائت ، ترجمة للعلاقات الوطيدة بين البلدين ، واتصالا للمشاورات الدائمة والمتواصلة بين الجانبين . هذا الى جانب الزيارة التى قام بها السيد رئيس الوزراء الى العراق فى يونيو من العام الفائت على رأس الجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعراق . كما شهد العام الماضى كذلك تبادلآ فى زيارات الوزراء الفنيين من الجانبين فى حركة دائبة من اجل تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية فى مختلف مجالاتها .

واذا تناولنا العلاقات المصرية - السودانية ، فلا شك ان العلاقة بين القاهرة والخرطوم تختزل المسافة بين العاصمتين ، كما ان خصوصية هذه العلاقة ، هى صدى وانعكاس لحقيقة حضارية وتاريخية وبشرية ، ربطت بين شعبى وادى النيل .

وكانت الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى الخرطوم فى الاول من مارس ١٩٨٨ ، انما تعنى ببساطة ان هموم السودان ، هى هموم مصرية ، وان هموم مصر هى هموم سودانية ، الامر الذى يستدعى التشاور المستمر بين البلدين ، وعلى اعلى مستوى ، ومع ذلك ، فان هذه الزيارة ، ورغم انها لم تستغرق الا عدة ساعات ، كانت تحمل اكثر من مغزى ، لانها ركزت على الثوابت ؛ ولم تنزل الى التفاصيل ، فالرئيس قد اعلن فى الخرطوم وليس فى القاهرة ، ان جوهر العلاقة المصرية - السودانية هى الاصل ، وهى الأساس ، ولذلك ، فقد تحدث عن اهمية الوحدة الوطنية فى السودان بمفهوم اشمل مما هو شائع ، باعتبار ان هذه الوحدة ليس مطلوبا حمايتها فقط بين

الشمال والجنوب فى السودان ، وانما بين كل اطراف السودان ، شرقه وغربه ، شماله وجنوبه \*

وهكذا طرح الرئيس مبارك ، وللمرة الأولى بهذا الوضوح ، اهتمام مصر ، بل مسئوليتها عن الوحدة الوطنية فى السودان ، فى سياقها الجغرافى الشامل ، وليس فى اطار الاستقطاب التقليد بين شمال السودان وجنوبه \*

وبالنسبة لميثاق الأخاء ، فلقد تمت خلال العام المنصرم ، دراسات تفصيلية ، وكانت اجتماعات اللجنة العليا المشتركة المصرية - السودانية برئاسة رئيسى الحكومتين ، هى الاطار الشامل لتنفيذ هذه الدراسات والخروج بالمشروعات الى حيز التطبيق العملى . فقد حان الوقت الذى تتوثق فيه العلاقات المصرية - السودانية ، عبر المصالح المصوبة لمواطنى البلدين من خلال تكامل مواردهما ، ذلك ان معاشة المواطن المصرى ، والمواطن السودانى لنتائج التعاون الوثيق ، لا تتحقق الا بالعمل المشترك والجهود المشتركة الذى تنعكس آثاره الملموسة على شعبى البلدين \*

ولقد بدأت المساعدات المصرية فى الوصول الى السودان الشقيق بعد ساعات من اذاعة النداء الذى وجهته حكومة الخرطوم الى دول العالم فى صيف العام المنصرم ، بعد ان أعلنت العاصمة السودانية وثلاث مدن اخرى شمال السودان منطقة كوارث بسبب السيول والفيضانات \* واذا كان السودان هو العمق الاستراتيجى لمصر ، فان مصر ايضا هى الامتداد الجغرافى لموايد النيل ، ذلك المولى الذى يربط منذ ملايين السنين ، وسيظل يربط الى ما شاء الله بين قطرين اراد الله لهما ان يجتمعا فى السراء والضراء \*

وعن العلاقات المصرية - السعودية ، فلا شك ان ثمة مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين قد بدأت بعد اعادة العلاقات بينهما على مستوى السفارة ، وبعد الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى دول الخليج ، والتى استهلها بزيارة المملكة العربية السعودية فى يناير ١٩٨٨ ، وما تلا ذلك من زيارات عديدة متبادلة على المستوى الوزارى من الجانبين على مدى العام القاتل \*

واستطيع ان اقول انّ البلدين يبنّان عملية سياسية عميقة ، هدفها استكشاف ملامح الزمن العربى القادم ، ذلك ان العلاقات الأخوية والشقيقة التى تربط بين الشعب المصرى والشعب السعودى لتشكل على الدوام الرصيد الحقيقى للقوة المعنوية العربية ، والاساس للتضامن العربى الفعال .

وفى الحقيقة فان علاقات مصر ، مع شقيقاتها العربيات فى منطقة الخليج ، تقوم على دعائم قوية من الأخوة والعطاء المتبادل والشعور بالامتنان للمجهود الخلاق الذى يبذله الانسان المصرى فى مسيرة التحديث والاعمار التى حققتها هذه الدول الشقيقة . ولاشك ان الانسان المصرى فى جهد البناء والانشاء والتعريب لأقطار الخليج الشقيقة ، هو التعبير الصحيح عن مدى عمق الايمان المصرى بالمصلحة العربية المشتركة وبالمستقبل العربى الواحد ، وبالمصير العربى الحتمى ، فى ظل قناة لم تتزعزع عنها مصر يوماً ، بأن قوة أى وطن عربى ونموه وتحديثه ، هى قوة لمصر ذاتها وللعرب أجمعين .

ولعل الزيارة التى جال خلالها الرئيس مبارك دول الخليج فى يناير ١٩٨٨ ، كانت بمثابة التأكيد على معنى الالتزام المصرى تجاه الأشقاء والتشاور معهم بكل الصدق والصراحة حول ما ينبغى عمله فى المرحلة القادمة . كما كانت زيارة الشيخ زايد بن سلطان الى مصر فى مارس من العام الفائت دلالة ملموسة على ما يقوم بين الأخوة الخليجيين ومصر من عطاء وتوحد وتفاهم عميق .

وعن العلاقات المصرية - المغربية ، تؤكد الحقائق الموضوعية ، ان اجتماع طاقات الدبلوماسية المصرية والمغربية ، انما هو فى صالح العرب . ومن أجل وحيثهم ، ولخير أمة المسلمين ، ولإعلاء كلمتهم ، ولكسب اكيد لقضية السلام والأمن والاستقرار . ولقد أكدت دوماً هذه المعانى الزيارات المتبادلة بين البلدين ، وعلى وجه الأخص تلك الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى المغرب فى فبراير ١٩٨٨ ، ومختلف الزيارات الوزارية التى تمت فى الاتجاهين على مدى السنة الماضية .

ولا شك أن امكانيات التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والمغرب كثيرة وواسعة ، وتفوق بمراحل جنود ما هو كائن بالفعل .

أما العلاقات المصرية - التونسية فقد شهدت تطورا ايجابيا ملحوظا على جميع المستويات وفي مختلف المجالات في العظام المنصرم ، وكانت زيارة السيد الهادي البكوش رئيس الوزراء التونسي الى القاهرة في ابريل ١٩٨٨ والعديد من الوزراء التونسيين ، ليست سوى التعبير الموضوعي عن هذه الحقيقة .

وبالنسبة للعلاقات المصرية - الجزائرية ، فقد سجلت نهاية العام الفائت عودة العلاقات الرسمية بين البلدين الشقيقين ، حيث تم تجاوز ما أحدثته بعض عناصر سوء الفهم وحدة الصمامية من غيوم عابرة كانت مجرد سحب صيف سرعان ما انتشعت . وكان موقف مصر من الأحداث الداخلية في الجزائر ، تعبيرا طبيعيا عن سمو مواقفها وإيمانها القومي ، وهكذا استظل العلاقات بين البلدين ، يوما على ما هي عليه ، من عمق وتداخل وشمول ، وستواصل مصر أداء رسالتها تجاه الشقيقة الجزائرية ، وتفتح الطريق بكل الوعي أمام وضوح المقاصد ، وتهيب الأجواء لمناخ جديد .

وعن العلاقات المصرية - السورية ، فلقد سبق للرئيس محمد حسني أن أعلن صراحة أنه يمد يده مبسوطة دائما الى سوريا الشقيقة وإلى الرئيس حافظ الأسد ، كعهده في ملاقاته كل نظام عربي في منتصف الطريق ، تجردا من كل مصالح أو مطامع خاصة ، وقد شهد العام الماضي محاولات وساطة قام بها العامل الأردني ، ثم على إثرها وقف الحملات الاعلامية . ولمعل ما سجلته الأيام الاخيرة من العام الفائت من تصريحات ايجابية للرئيس الأسد ، ما يفتح الطريق أمام تخاطب عقل وقلبي خالص .

#### الدبلوماسية المصرية على الساحة اللااتحادية والعالمية :

أن التزام مصر بفلسفة عدم الانحياز ، ظل على الدوام من المقومات الأساسية ، والأركان الجوهرية لسياستها الخارجية ، كعضو مؤسس في هذه الحركة . ولقد استمدت مصر إيمانها بعدم الانحياز ، من طبيعة موقعها الجغرافي الذي يتوسط دول العالم ، ويحكم تراثها الثقافي الأفريقي .

والعربي والاسلامي المتنوع ، وانتمائها الى العالم الثالث ، ونتيجة لتجاربها المريرة مع القوى الاستعمارية ، الامر الذي يعنى أن تصديد معالم هذا الطريق ، كان فى أساسه تعبيراً عن تعدد مجالات الدور المصرى ، ودعامة تشكيل علاقات مصر وحركتها على الصعيد العالمى .

وإذا كانت مصر قد جددت وطورت فى عهد الرئيس حسنى مبارك ، دورها النشط فى عدم الانحياز ، وحافظت على ريادتها ضمن مجموعة دول العالم الثالث ، ورأت أن صالحتها الوطنى والقومى فى تبنى سياسات متوازنة بين القوتين العظميين ، وبالإبقاء على البعد المتوازن فقد تهيأ لها أن تدرك بوعى متزايد ، ما طرأ على عالمنا المعاصر من متغيرات هامة ، وأن ترى ضرورة وحيوية أن تتوافق حركة عدم الانحياز مع عالم تغيرت علاقاته الدولية .

وفى الحقيقة .. كشف عام ١٩٨٨ المنصرم ، عن دلالات موحية تشير جميعها الى بداية مرحلة جديدة للوفاق بين القوتين العظميين ، تختلف عما كان عليه الحال فى السبعينات ، وتمثل مرحلة أكثر تقدماً على طريق التعايش السلمى الإيجابى ، والتي يمكن -- لو حافظت على قوة دفعها واتسع نطاقها -- أن تهيئ المناخ السياسى الملائم ، لعملية نزع السلاح العام والشامل سواء فى ذلك السلاح النووى أو السلاح التقليدى ( تحت رقابة دولية فعالة ) وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وتزيد من فرص إسهامها فى الاقتصاد العالمى ، كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية .

وكان من الضرورى أن يتبلور إدراك الدبلوماسية المصرية للطور الجديد ، فى عمل فاعل على الساحة الأفريقية التى تنتعش اليها مصر اقليمياً ، والتي تشكل دولها أغلبية ساحقة ضمن مجموعة الدول غير المنحازة . ومن ثم بذلت الدبلوماسية المصرية جهدها من أجل شرح فكرتها التى تستهدف بلورة رؤية أفريقية لدور حركة عدم الانحياز ، وذلك فى ظل المناخ الدولى الجديد ، الذى غدا يسود العلاقات بين الشرق والغرب ، فى هذه المرحلة الراهنة . وكان أن نجحت دبلوماسيتنا فى استصدار قرار من القمة الأفريقية الرابعة والعشرين ، التى انعقدت فى أديس أبابا فى مايو ١٩٨٨ ، يؤكد على: ترحيب حركة عدم الانحياز بوجود انفراج شامل ومفتوح ، وأنها على

استعداد -للمساهمة فى تحقيقه مساهمة كبيرة ، وتدعو حركة عدم الانحياز الى المتابعة الدقيقة للتطورات سالفة الذكر ويرى بأن تبدأ حركة عدم الانحياز عملية -اعادة تقييم الوضع الدولى- وتأثير هذه التطورات على بلدان العالم الثالث ، وعلى قضاياها العادلة ونمط علاقات القوى الدولية التى يمكن ان تتبع من هذه التطورات \*

وعلى مدى الشهور الماضية ، نشطت الدبلوماسية المصرية مع الأطراف الأخرى المختلفة فى حركة عدم الانحياز وبخاصة مع يوجوسلافيا والهند والدول الأفريقية الصديقة وكوبا التى تلعب دورا رياديا فى حركة عدم الانحياز ، فى مجال شرح مفهومها الذى يتمثل فى ضرورة تجديد حركة عدم الانحياز ، ذلك أن الحركة فى تناولها للقضايا الدولية والإقليمية ، لا يمكن أن تظل منفصلة على نفسها وعلى أفكارها منفصلة عن حقائق الأوضاع الدولية السائدة ، وعلى ذلك ، فإن عليها أن تقيم جسورا من التفاهم والحوار مع ملثأ الأطراف المعنية ، بما فى ذلك القوتين العظميين ، بدلا من أسلوب المواجهة والتحدى معها .<sup>٤</sup>

ولما كنا ندرك أن حركة عدم الانحياز قد لا تملك المقدرات المادية على تغيير الأوضاع الدولية التى تراها غير ملائمة لها ، سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى ، الا وأنها فى الوقت نفسه ، لا ينبغي أن تترك مصير العالم بين أيدي القوتين العظميين ، فإن دورها ينبغي أن يتجه بفعالية للمشاركة فى عملية التشكيل الجديد للأوضاع الدولية بأسلوب الحوار ، وليس مجرد معارضة هذه الأوضاع أو الاستسلام لها . وانتهى تقييمنا مع الأصدقاء ، الى أن هذا الوضع الجديد يستدعى تطوير حركة عدم الانحياز وأسلوب حركتها ، بشكل يتلاءم مع المتغيرات الجديدة ، وأنه لا بد من توليد أفكار وأساليب وآليات جديدة لعمل الحركة ، ومن هذا المنطلق ، كان يسعى -الدبلوماسية المصرية- الى ، بأن يتولى ، رئاسة الحركة ، فى ظل هذا التوجه الجديد لها ، دولة لها وزنها ومبادئها داخل بركة عدم الانحياز ، مما يجعلها مقبولة من جميع الأطراف ، بما فى ذلك الدول غير الأعضاء فى الحركة ، وفى مقدمتها القوتين العظميين ، كما ينبغي أن يكون لهذه الدولة القدرات والإمكانات المطلوبة لتولى هذه المسئولية فى المستقبل . وقد نجحت مصر بتعاونها مع الأطراف الأخرى المتقدمة لنفس المنطلق فى أن ينتهى المؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز الذى انعقد خلال سبتمبر ١٩٨٨ فى قبرص ،

الى اقرار رئاسة يوجوسلافيا للحركة خلال قمتها التاسعة التي ستعقد فى سبتمبر من عام ١٩٨٩ . وجدير بالذكر فى هذا الصدد ، ان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز فى قبرص ، قد صادق على تشكيل لجنة وزارية لاعادة النظر فى منهاجية الحركة .

وفى بلجراد التى زارها الرئيس محمد حسنى مبارك فى سبتمبر ١٩٨٨ ، طرحت مصر ذات الأسئلة التى كانت تشغل بال يوجوسلافيا ، واتفق الطرفان على ضرورة ان تقوم مجموعات عمل مصرية ويوجوسلافية بدراسة افاق الدور الممكن لدول عدم الانحياز على ضوء هذه المتغيرات العالمية الجديدة ، التى هى فى الواقع ليست مرحلة اخرى من مراحل الوفاق ، وانما ربما كانت مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية برمتها .

وترصد الدبلوماسية المصرية عددا من المؤشرات التى تشهد بأهمية ودلالة هذا التطور الايجابى ، تتمثل فى بدايات مشجعة لصل العديد من المشاكل الاقليمية التى تعاني منها بلدان العالم الثالث ودول عدم الانحياز وتشكل عبئا عليها يعوق حركتها ويهدد مواردها ويهدر طاقاتها .

فقد سجل الوضع فى افغانستان تطورات ايجابية خلال العام المنصرم ، كما نجحت الأمم المتحدة وسكرتيرها العام ، فى لعب دور فعال فى تقريب وجهات نظر الأطراف المختلفة ، وهو ما سمح بالتوصل الى اتفاقيات جنيف الخاصة بتسوية المشكلة الافغانية ، ونقلها الى مرحلة جديدة على طريق الحل ، بعد ان عانى شعب افغانستان المجاهد وكافح كفاحا تاريخيا باسلا .

وتود الدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد ان تحيى القرار السوفيتى بالانسحاب من افغانستان الدولة - العضو - فى حركة عدم الانحياز ، وأعلانه عن نيته فى تنفيذه الأمين له . الا ان هذه التطورات الايجابية لا يجب ان تنسينا ، ان الحل الحقيقي والنهائى لمشكلة افغانستان لن يتحقق الا بتكئين شعبها من اختيار حكومته بحرية واستقلال ، وبعودة لاجئيهِ ووقف التدخلات الاجنبية .

كما تحقق كذلك خلال عام ١٩٨٨ الفائت ، تصركا ايجابيا ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، بشأن القضية القبرصية ، يدهونا الى التطلع الى



مستقبل يتم فيه الاتفاق على الحفاظ على وحدة قبرص وسلامة أراضيها في إطار دولة فيدرالية ، غير منحازة ، تضمن لكل طوائفها وأفرادها حقوقا متساوية ، وتأمل مصر في أن يكون بدء الحوار بين الرئيس القبرصي وزعيم الطائفة التركية خطوة ايجابية في هذا الاتجاه .

وتتطلع الدبلوماسية المصرية الى امتداد هذا المناخ العام للتسويات لتشمل كذلك حل المشكلة الكورية ، طبقا لرغبة شعبها في توحيد شطرى كوريا . كما نأمل في أن يساعد هذا التطور على تهدئة الأوضاع في أمريكا الوسطى ، وتمكين دول أمريكا اللاتينية في اخذ مصيرها بين ايديها بعيدا عن محاولات التدخل والسيطرة والتخريب ، وتؤيد مصر جهود مجموعة الكونتادورا والمجموعة المساندة ، والتي توجب باتفاق دول أمريكا الوسطى الخمس للمرة الاولى ، على توقيع وثيقة جواتيمالا في السابع من أغسطس ١٩٨٧ ، التي تتضمن امس تسوية المشكلة ، وباعتبارها محاولة تمثل منمطنا جديدا صوب السلام والاستقرار لشعوب هذه المنطقة .

وفي مجال العلاقات الثنائية بين مصر وبين دول العالم الثالث في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية ، تحرص الدبلوماسية المصرية على مسد دائرة نشاطها لتحيط بأطراف هذا العالم الواسع والمفتوح . وتؤمن مصر بضرورة التعاون بين سائر الدول النامية ، وبأهمية تعزيز علاقات التفاعل والتبادل بين مختلف المناطق الاقليمية في قارات العالم الثالث ، خاصة وان المشكلة الاقتصادية تضغط - بشدة - علينا جميعا ، وتفرض التراجع على عملية التنمية في بلدنا وتهدد انماط حياتنا بشكل عام .

وعلى مستوى الزيارات بين المسئولين في مصر واقرانهم في القارة الآسيوية استقبلت القاهرة في شهر ديسمبر ١٩٨٨ ولى عهد تايلاند ، وزير الدولة للشئون الخارجية في الهند في شهر أكتوبر من العام الفائت ، الى جانب العديد من الوزراء الفنيين وكبار المسئولين والوفود البرلمانية من مختلف الدول الآسيوية ، كما قام مساعد وزير الخارجية المصري بزيارة الى الجمهورية الكورية وجمهورية كوريا الديمقراطية في أغسطس عام ١٩٨٨ . ومن ناحية أخرى يقوم القطاع الخاص في مصر بتحقيق حجم كبير من التجارة مع الدول الآسيوية ، وبخاصة مع الصين وجمهورية كوريا

وسنغافورة وهونج كونج وغيرها، وتنفيذ مشروعات للتعاون والاستثمار في العديد من الصناعات وقطاع التشييد والإلكترونيات وفي مجال نقر التكنولوجيا .

ورغبة في تحقيق فهم أفضل بين مصر وبين الحضارات الآسيوية ، تنهج مصر على توسيع دائرة الحوار السياسي والاقتصادى والفكرى والثقافى مع الدول الآسيوية ، وذلك من خلال تنظيم ندوات ثنائية مع كل من اليابان والصين وجمهورية كوريا ، وقد شهد شهر ديسمبر من العام الفائت ، الندوة الأولى للحوار بين جمهورية مصر العربية وبين الجمهورية الكورية ، التى أقيمت فى القاهرة وشارك فيها من الجانبين عدد من الخبراء والمتخصصين والدبلوماسيين والأساتذة ، جرى خلالها تعميق التفاهم بين الطرفين وأرساء علاقاتهما على أساس راسخ من الصداقة والتعاون والمصالح المشتركة . كما تم كذلك خلال ذات الشهر الاخير من عام ١٩٨٨ ، تنظيم الدورة الثالثة لندوة العلاقات المصرية - الصينية التى تقوم كواحدة من أساليب تنويع الاتصال الفكرى والسياسى والاجتماعى بين الشعبين والحكومتين ، وتأكيد مفهوم الحوار بينهما من أجل تطوير العلاقات بين الطرفين فى مختلف مجالاتها .

وعلى نطاق القارة اللاتينية ، فإن ثمة عوامل متعددة ومتنامية تعمل على تدعيم استمرار التفهم والتأييد اللاتينى لسياسة مصر الخارجية ، وعلى زيادة حجم التعامل بين مصر وهذه الدول التى أحزن البعض منها قدرا كبيرا من التقدم العلمى فى مجالات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة ، والتى يمتلك بعضها كذلك من الخبرات والممارسات التقنية ، مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ، وخاصة فى مجالات التسليح والطاقة النووية للأغراض السلمية، ما يسمح لمصر من تطوير علاقاتها معها ، لمصالحهما الثنائى ، أو فى إطار مفهوم التعاون الثلاثى مع دول أخرى نامية ، وخاصة الدول الأفريقية ، ولعل من أبرز ميزات هذا النوع من التعاون ، أنه يتم بعيدا عن متطلبات واعتبارات التعامل مع الدول الكبرى .

كما تعمل الدبلوماسية المصرية على تطوير إمكانيات دفع العلاقات المصرية - اللاتينية الى الأمام ، فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعسكرية والعلمية والزراعية . والعلاقات المصرية مع

سائر دول القارة ، علاقات واعدة ، اذ تنظر غالبية دولها الى مصر باعتبارها مركز النقل الحقيقي والواقعي فى الشرق الاوسط وافريقيا ، وانها نموذج رائد وجاد فى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية •

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت تم العديد من تبادل الزيارات بين مصر ودول امريكا اللاتينية ، فقد استقبلت القاهرة رئيس جمهورية فنزويلا على رأس وفد على مستوى عال ، ضم وزير الخارجية وعددا كبيرا من الوزراء خلال الفترة من ١٣ - ١٥ يونيو ، كما قام وزير البترول الفنزويلي بزيارة الى مصر يومى ٢٢ - ٢٣ ابريل من العام الماضى ، وذلك فى اطار تنسيق سياسات البلدين البترولية ، ومن اجل تحقيق الثبات والاستقرار فى السوق البترولية •

وفى شهر ابريل ١٩٨٨ ، قام رئيس مجلس الشـعب ، بزيارة الى المكسيك ، كما قام وزير الزراعة المكسيكي بزيارة الى مصر خلال الفترة من ٩ - ١٤ ابريل • ومن ناحية اخر قامت مصر بتنظيم اسبوع سياسى ثقافى فى عدة ولايات مكسيكية ، وفى ديسمبر الفائت قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتمثيل الرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات تنصيب الرئيس المكسيكي الجديد « ساليناس دى جورتارى » ، تعبيراً عن عمق الصلات بين البلدين •

وفى شهر ديسمبر عام ١٩٨٨ ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية الى جمهورية كوبا ، اجرى خلالها محادثات مع كبار المسؤولين الكوبيين فى الحكومة والحزب والبرلمان ، استهدفت العمل على تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول أهمية تدعيم حركة عدم الانحياز فى المرحلة القادمة وفى ظل المتغيرات الدولية الراهنة • هذا والجدير بالذكر ان نائب وزير خارجية كوبا كان قد زار مصر مرتين خلال العام الفائت فى شهرى فبراير ومايو •

كما استقبلت القاهرة فى العام الماضى كذلك وزيرا خارجية كل من جواتيمالا « الفونسو كابريرا اينداجو » فى الفترة من ٥ - ٩ يوليو ١٩٨٨ ، ووزير خارجية بوليفيا فى الفترة من ١١ - ١٤ سبتمبر ، كما تمت فى القاهرة اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر وشيلي خلال الفترة من ٢٨ اكتوبر الى ( السياسة الدولية )

الأول من نوفمبر ١٩٨٨ ، ومن ناحية أخرى زار مصر وقد برلماني كولومبي  
فى شهر مارس ١٩٨٨ ، كما قام عدد من رجال الكونجرس فى الارجواى  
بزيارات متعددة الى القاهرة خلال العام المنصرم .

واذ تمسك مصر فى علاقاتها الخارجية جميعا ، بسياسة عدم الانحياز،  
ويمواصل العمل على أن تظل للحركة وحدتها وتضامنها وديمقراطيتها ، واذ  
تحرص على إقامة علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كل دول العالم التى  
تبادلنا نفس الرغبة ، فإن مصر تحرص كذلك فى علاقاتها بالقوتين العظميين،  
على ألا يكون احتفاظنا بعلاقات متميزة مع إحدى الدول العظمى على حساب  
علاقتنا مع الدولة الأخرى .

وتتابع الدبلوماسية المصرية باهتمام ووعى وارتياح ما تشهده  
العلاقات بين القوتين العظميين من وفاق وانفراج ، تمثل فى نجاحهما فى  
تحقيق لقاءات القمة المتعاقبة ، والتى سجل عام ١٩٨٨ اللقاء الرابع فى  
موسكو ، والخامس فى الولايات المتحدة الامريكية ، بمناسبة اللقاء الزعيم  
السوفيتى ميخائيل جوربا تشوف لخطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة  
فى ديسمبر من العام الفائت .

ولقد رحبت مصر بهذه اللقاءات وهذا التطور ، إيمانا منها بضرورة  
مساعدة الجهود الهادفة الى تدعيم السلام والأمن الدوليين ، وأملا منها  
أيضا ، فى أن يكون لازدياد فرص الوفاق الدولى والتفاهم بين القوتين  
العظميين ، إثارة على ازدياد فرص التسوية السلمية لبؤر التوتر العالمية .

وعلى مدى العام المنصرم ، قامت مصر بأكثر من خطوة فى مجال  
تحقيق توازن علاقاتها مع الدولتين العظميين ، ومع العسكريين الغربى  
والشرقى . وفى هذا الإطار ، واتساقا مع العلاقات الوثيقة بين مصر وبين  
الولايات المتحدة ، فقد حرص كلا الطرفين على الإبقاء على ما تتميز به  
علاقتهما من طبيعة خاصة من منطلق الاتفاق فى وجهات النظر بالنسبة  
لتحقيق المصالح القومية لكل منهما من خلال تلك العلاقات . كما عمدت  
الولايات المتحدة بصفة دائمة الى التأكيد على احترامها لاستقلالية القرار  
المصرى ، بالنسبة للسياسة الداخلية والخارجية ، كما شهدت العلاقات مع  
نهاية العام ترحيبا واضحا بالنسبة لاقتناع الولايات المتحدة بتحريك

مسيرة السلام فى الشرق الأوسط ، ومواجهة الحقائق والاعتراف بعدم إمكانية التخطئ المستمر للشعب الفلسطينى وممثليه الشرعيين ، أو الاستمرار فى تجاهل حقوقه الوطنية وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير ، وذلك بالبدء فى الحوار بين الولايات المتحدة وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، أو سواء الاسهام بأكثر قدر من المساعدات الاقتصادية لتطوير وبناء الدولة المصرية العصرية ، أو الدخول فى مشروعات الانتاج المشترك للسلاح بهدف تطوير قواتنا المسلحة . ومن ثم يمكن القول بإيجاز أن عام ١٩٨٨ قد سجل تحسنا بصفة عامة للعلاقات بين الدولتين على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وقد جاءت زيارة الرئيس حسنى مبارك فى فبراير ١٩٨٨ ، لتدفع الدفء من جديد فى العلاقات المصرية - الأمريكية ، كما حرصت الولايات المتحدة على استئناف دورها كشريك فى عملية السلام من خلال مشروع شولتز ورحلاته المكوكية ، وحظيت قضية السلام بدرجة أعلى على سلم الأولويات المتعلقة بالمنازعات الإقليمية والدولية التى تعالجها الإدارة الأمريكية ، كما مارست مصر الاتصال المستمر مع الإدارة الأمريكية ، حتى تحققت استجابتها لمبادرة عرفات السلمية والامساك بفرصة السلام السانحة .

ومن ناحية أخرى أصرت مصر على الإبقاء على الدور الأمريكى الحيوى بالنسبة لأهمية تنفيذ حكم المحكمة الدولية الخاص بطايا ، بالرغم من رفضنا للحل السياسى الوسط ، وأصرارنا على انتظار نتيجة التحكيم ، والالتزام بها ، كما عكست الزيارات المتبادلة لمختلف مستويات المسؤولين فى البلدين على مدى العام الفائت الاهتمام المتنامى الذى توليه كل من القاهرة وواشنطن للإبقاء على قوة الدفع فى العلاقات المصرية - الأمريكية .

وعلى الجانب الاقتصادى لم تتغير معدلات المعونة الاقتصادية الأمريكية الى مصر تغييرا ملحوظا فى عام ١٩٨٨ مقارنة بالعالم الذى سبقه ، رغم تخفيض الاعتمادات بسبب عجز الميزانية الأمريكية ، وخفض برنامج المساعدات ككل . ولكن لم تستجب الإدارة الأمريكية لمطلب مصر بزيادة الجزء النقدى من المساعدات الاقتصادية ، وظل الجزء الذى ووفق عليه محتجزا لحين الاتفاق مع صندوق النقد الدولى .

وفيما يتعلق بالجانب العسكري من العلاقات المصرية - الأمريكية فقد تميز العام الماضي بتعميق التعاون العسكري ومن أهم مظاهره كان توقيع مذكرة التفاهم بين وزير الدفاع المصري المشير عبد الحليم أبو غزالة وكذلك التوقيع على بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابات أم - ١١ .

أما علاقات مصر بسائر دول المعسكر الغربي ، وخاصة دول المجموعة الأوروبية ، فقد شهدت المزيد من القوة والتطور على مدى العام المنصرم ، كما كانت زيارات الرئيس مبارك الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا وإيطاليا والفايتكان وتركيا واليونان في فبراير ١٩٨٨ ، ومرة أخرى الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا في سبتمبر من العام الماضي ما يعكس الأهمية الكبيرة التي تتميز بها العلاقات المصرية مع هذه الدول .

ولا يخفى أن الدبلوماسية المصرية تعتقد أن الوقت مناسب ، الآن ، أكثر من أي وقت مضى لتحريك الدور الأوربي من أجل تنشيط جهود السلام في المنطقة ، وأنه يمكن لأوربا أن تلعب دورا فعالا في هذا الاتجاه ، لما تملكه أوربا من ثقل ووزن معنوي لدى كل من العاملين ، كما أن لأوربا مصلحة ذاتية في تأمين السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، لارتباط مفهوم الأمن الأوربي بأمن الشرق الأوسط ، الذي يقع على الحدود الجنوبية المتاخمة لأوربا . كما ترى مصر أهمية أن يرتفع صوت أوربا ، التي تقوم فلسفتها على احترام حقوق الانسان ، لادانة واستنكار ما يواجهه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من انتهاكات دائمة ومستمرة ويومية على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، التي تمارس تنكيلها وانتهاكاتها على مدى عشرين عاما متصلة . ويقوم منطق الدبلوماسية المصرية على حقيقة أن وقوع الضحايا يوميا الآن ، وعلى مدى العام المنصرم ، ومنذ بدء انتفاضة الشعب الفلسطيني على الظلم والعدوان الذي يكابده لسنوات طويلة ، إنما يشكل سببا كافيا لتحريك الضمير الأوربي من أجل العمل على وقف التدهور في الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني ، ولضمان تطبيق اتفاقات جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ، واحترام ميثاق حقوق الانسان .

وإذا كان ذلك هو المضمون السياسي للعلاقة المصرية - الأوروبية ، فإن المضمون الاقتصادي يقوم في جوهره على متابعة حث الدول المانحة للمعونات على زيادة دعمها لمصر ، وحشد تأييدها لنا في المفاوضات الجارية بين القاهرة والمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وقد نجحت اتصالاتنا على المستوى السياسي والفني في اشعار متخذي القرار في الدول ذات العضوية المؤثرة في تلك المؤسسات باحتياجات مصر ، وبضرورة مراعاة الأوضاع الاجتماعية الداخلية التي تستدعي تفهم أهمية تطبيق الإصلاح الاقتصادي بأسلوب تدريجي ، وضمن الحدود الزمنية ، التي تضع في حساباتها قدرات الفئات الفقيرة من الشعب والحفاظ على البعد والوجه الانساني لأى برنامج اصلاح اقتصادى .

ولا شك أن حجم الزيارات الرسمية المتبادلة بين مصر وبين دول المجموعة الأوروبية ، يشكل مجرد دلالة أو مؤشر على مدى قوة وتوثيق العلاقات بين الطرفين ، وساكفى بالإشارة في هذا الصدد الى الزيارات الوزارية فقط ، دون غيرها من العديد من الزيارات الفنية والبرلمانية والنقابية والثقافية والجامعية والوفود الاقتصادية على اختلافها . ففي غضون العام الفائت استقبلت مصر الى جانب الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩٨٨ ، ورئيس الوزراء التركى فى فبراير ١٩٨٨ ، كلا من وزير البترول والطاقة النرويجى فى يناير عام ١٩٨٨ ، ووزير الدفاع الهولندى فى مارس ١٩٨٨ ، ووزير الصحة التركى فى يونيو ١٩٨٨ ، ووزير التجارة الخارجية الايطالى ووزير الخارجية البرتغالى فى يوليو ١٩٨٨ ، ووزير النقل الهولندى فى سبتمبر ١٩٨٨ ، ووزير الدفاع النرويجى ووزير الدفاع البريطانى ووزير الصناعة التركى ووزير الداخلية القبرصى فى أكتوبر ١٩٨٨ ، ووزير الزراعة والغابات الفنلندى ، ووزير الدفاع الفرنسى ووزير الاقتصاد النمساوى فى نوفمبر ١٩٨٨ ، ووزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية ، ووزير الخارجية الفرنسى ووزير الخارجية الأسبانى ١٩٨٨ . وعلى الجانب الآخر ، قام كل من السيد وزير الصحة ووزير الكهرباء بزيارة الى بريطانيا فى يناير ١٩٨٨ ، ووزير الداخلية بزيارة النمسا فى فبراير ١٩٨٨ ، ووزير النقل بزيارة الى السويد فى مارس ١٩٨٨ ، ووزير العدل الى تركيا فى ابريل ١٩٨٨ ، ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الى ألمانيا الاتحادية ، ووزير الدولة للشئون الخارجية الى

سويسرا وهولندا وإيطاليا وفرنسا خلال عام ١٩٨٨ وكل من وزير الدولة للانتاج الحربى ووزير التعليم الى بريطانيا فى مايو ١٩٨٨ ، وكل من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الى السويد وفنلندا ووزير الكهرباء والطاقة الى الدانمرك ، ووزير الأوقاف الى بريطانيا ووزير السياحة الى اليونان فى يونيو ١٩٨٨ ، ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الى ايطاليا ووزير التأمينات الاجتماعية الى قبرص فى يوليو ١٩٨٨ ، ووزير الأوقاف الى تركيا فى اكتوبر ١٩٨٨ ، ووزير الداخلية الى ايطاليا فى ديسمبر ١٩٨٨ ٠ الخ ٠

اما علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى ، فانها تشهد فى هذه المرحلة تطوراً ايجابياً واضحاً ٠ ولعله من الجدير بالذكر ان تاريخ العلاقات المصرية - السوفيتية قد مر بحقب مختلفة تمكن الجانبان خلالها جميعاً ، وبجهود مشتركة من تذليل الصعاب التى شابتها ، واستطيع ان اقول ان الجانبين المصرى والسوفيتى يخططان الآن ، بكل وعى وادراك وجسدية ، لعملية بناء العلاقات بين البلدين ، وارساء الأساس المتين لذلك الحوار البناء الدائر الآن فى كافة مجالات التعاون بين البلدين ٠ كما تجرى الآن ، وبروح من الاخلاص والثقة ، مناقشة كافة جوانب العلاقات المصرية - السوفيتية ، ومختلف المسائل الدولية التى تهم البلدين من خلال لغة مشتركة وفهم متبادل ، يستهدف فتح آفاق جديدة لتعاون مثمر ومصالح متطورة ٠

كما انه من المؤكد ان الاتحاد السوفيتى الذى يمثل احسد القطبين العظميين فى تلك الثنائية التى تحكم العالم المعاصر ، يشكل حضوره السياسى والواقعى فى قضية الشرق الأوسط ، عنصراً حاسماً ولازماً ، لا يمكن تجاهله أو تجاوزه ، وخاصة فى مثل هذه الصراعات التى غدت جزءاً من المواجهة العالمية المحكومة بهذه القطبية الثنائية الشاملة ٠ والعلاقات بين الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى ، هى علاقات لا تقصرها فقط عوامل المعاصرة ، ولكن تتداخل فيها كذلك عوامل الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية ، بحكم اعتبارات الجوار والمصالح والأمن بمفهومه القومى والعالمى ٠

ولا شك ان دور الاتحاد السوفيتى هو بالضرورة جوهرى وحيوى ، سواء فى ظل علاقات الحرب الباردة والتوتر بين الشرق والغرب ، أو فى ظل الوفاق العالمى الاشتراكى والراسمالى ٠ وربما يزداد الدور السوفيتى



اهمية وفعالية ، عندما يسود التقارب والوفاق بين واشنطن وموسكو ، كما ان هذه الاهمية والفعالية تأخذ أبعادا أكثر عمقا وإيجابية عندما يقوم الموقف السوفيتي على أسس واضحة ومفاهيم ثابتة ، من ضرورة حل القضايا الإقليمية بصفة عامة وقضية الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطيني بصفة خاصة •

فالموقف السوفيتي يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ويدعم نضاله من أجل الحرية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ويعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلن عن قيامها المجلس الوطني الفلسطيني في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ في الجزائر • وفي نفس الوقت فإن الدبلوماسية السوفيتية تؤكد على ضرورة مراعاة مصالح كافة أطراف النزاع ، وتؤمن بأن الطريق الواقعي الوحيد نحو التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط ، لا بد وأن يمر عبر مؤتمر دولي يتبلور اتفاق عالمي واسع حوله • كما يعرض السوفيت كذلك استعدادهم لاعادة علاقاتهم الدبلوماسية بإسرائيل ، عند بداية انعقاد المؤتمر الدولي •

وإذا كانت مصر ترحب بدور سوفيتي نشط في مجال السعي لتهيئة الأجواء المناسبة لمعقد المؤتمر الدولي المنشود ، فإننا نتطلع الى مزيد من التحرك السوفيتي في مجال الاتصال بمختلف الأطراف الدولية ، سواء مع الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية أو إسرائيل • ذلك أن الحضور السوفيتي الفاعل على مسرح الشرق الأوسط ، ودوره الإيجابي داخل المؤتمر الدولى للسلام ، هو - بكل تأكيد ماتحرص عليه مصر والعرب أجمعين ، لأن ما سوف يتحقق ، من خلال المشاركة السوفيتية ، سيكون افضل مما يتحقق لو ترك الأمر للدور الأمريكى بمفرده ، كما لا يخفى أن ما يقدمه الاتحاد السوفيتي من ضمانات لتحقيق التسوية ، سيظل من أكثر العوامل أهمية في مرحلة اخراج التسوية الى حيز التنفيذ الفعلى ، وفي مجال التوصل الى السلام الشامل والعادل والدائم في هذه المنطقة الحيوية للسلام العالمى كله •

ولقد سجل العام المنصرم - في مجال العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد السوفيتي ، مرور خمسة وأربعين عاما على قيام العلاقات الرسمية بينهما • وفي الحقيقة كانت مسيرة هذه الأربعة عقود ونصف العقد الماضية ،

مسيرة حافلة بمعانى الصداقة والتفاهم المتبادل. والتعاون المشترك . ولقد شهدت السنة الماضية تبادلا مكثفا للزيارات على مستوى الوزراء والفنيين فى مجال التعاون بين البلدين . كما جاءت زيارات السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الى موسكو فى مايو ١٩٨٨ ، بعد ما يقرب من اثنى عشر عاما على آخر زيارة عمل لموزير خارجية مصر فى اطار العديد من المتغيرات السياسية ، وبعد اربعة أعوام على تبادل السفراء بين الدولتين ، وتتويج العلاقات المصرية السوفيتية ، التى دخلت بالفعل مرحلة العلاقات الطبيعية التى تنسم بالتشاور السياسى المستمر بين البلدين ، وتبادل الزيارات على كافة المستويات الى جانب ما تحقق من تطورات هامة فى العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

فعلى جبهة العلاقات الاقتصادية تحقق تطور ايجابى ملحوظ ، خاصة بعد توقيع اتفاق اعادة جدولة الديون المصرية ، ويمتد مجالات التعاون التجارى والاقتصادى والعمل على تدعيمها فى ضوء رغبة الاتحاد السوفيتى فى الاسهام فى الخطة الصناعية والاقتصادية فى مصر ، وتنفيذ بعض مشروعات الخطة الخمسية القادمة وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين . وقد بلغ حجم التبادل التجارى السلمى بين البلدين حوالى ٩٥٠ مليون دولار ، أما عقود الاحلال والتحديث للمشروعات السوفيتية القائمة فى مصر ، فقد بلغت مائة مليون دولار . كما تم توقيع اتفاق طويل الأجل لتدعيم العلاقات التجارية بين البلدين لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من اول يناير عام ١٩٨٨ . كما جرى فى يونيو الفائت التوقيع فى موسكو على اول اتفاقية سياحية بين مصر والاتحاد السوفيتى لزيادة حجم التبادل السياحى بين البلدين . ولا شك أن هذا التطور الايجابى سيفتح الباب امام التوصل الى اتفاقيات أخرى حول تطوير التعاون الاقتصادى ، وتوسيع مجالات التبادل التجارى والثقافى وغيره من المجالات . كما أن السوق السوفيتية هى سوق تقليدية هامة للمصادر المصرية استقرت قواعدها على مدى ثلاثين عاما .

ان هناك بكل تأكيد ، مجالات واسعة ورائمة تنتظر العلاقات المصرية - السوفيتية ، خدمة لشعبى البلدين . وفى هذا الصدد ، فقد كان توقيع اتفاقية التعاون المصرى - السوفيتى فى مايو ١٩٨٨ ، بمثابة فاتحة جديدة فى

العلاقات بين القاهرة وموسكو تؤكد حرص الجانبين على إقامة روابط مستديمة ، طبيعية ومتوازنة ، خلاقية ومتطورة .

وفي العام الفائت ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس جمعية الصداقة المصرية - السوفيتية بزيارة الى الاتحاد السوفيتي في يوليو عام ١٩٨٨ ، للمشاركة في احتفالات جمعية الصداقة السوفيتية - المصرية باحتفالات الذكرى السادسة والثلاثين بثورة يوليو المصرية ، وتعمل جمعيتا الصداقة في البلدين ، على بذل الجهود لتحقيق انتساب الظروف ، وتوفير المناخ النفسى المواتى لنمو العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات ، ضمن افق يستشرف تدعيم وتعميق مفاهيم الصداقة والاحترام المتبادلة والمصلحة المشتركة بين الشعبين المصري والسوفيتي .

ولا شك ان العلاقات بين مصر وبين دول الكتلة الاشتراكية ، تشهد تطوراً هاماً وشاملاً في مختلف المجالات ، كما ان ثمة مجالات واسعة مازالت تنتظرها لمزيد من التوسع والتنوع ، وخاصة في حقل التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى والثقافى والعلمى المتعدد المناسخ . ومن المؤكد ان دول المجموعة الاشتراكية تستطيع ان تلعب دوراً هاماً في مجال الاحلال والتحنيث للقطاع العام المصرى ، الذى اعتمد في مرحلة الستينات - بصورة كبيرة - في تأميمه ، على خبرات شرقية .

واذا كانت الزيارات المتبادلة التي تأخذ في التنامي بين مصر وبين دول الكتلة الاشتراكية ، تشكل مؤشراً في اتجاه الصعود المستمر ، فان عام ١٩٨٨ المنصرم قد سجل زيارات هامة في كلا الاتجاهين ، لعل في مقدمتها ، تلك الزيارة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك الى يوغسلافيا في سبتمبر ١٩٨٨ ، كما قام رئيس مجلس الشعب على رأس وفد من المجلس بزيارة الى الاتحاد السوفيتي ، وكذلك قام رئيس مجلس الشورى بزيارة كل من رومانيا وبولندا والمجر . كما قام وفد من مجلس الشورى بزيارة الى جمهورية المانيا الديمقراطية للمشاركة في الندوة الخاصة باقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية . وعلى المستوى الوزارى ، قام وزير الدولة للمعاون الدولي بزيارة الى كل من بلجساريا وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الاسكان

والمرافق بزيارة الى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الصناعة الى تشيكوسلوفاكيا .

وعلى الجانب الآخر استقبلت مصر الرئيس نيكولاى شاونيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية فى سبتمبر ١٩٨٨ ، وكذلك النائب الأول لرئيس الوزراء الرومانى فى اكتوبر ١٩٨٨ لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين . كما قام كل من نائب وزير الخارجية لشئون الأمم المتحدة ونائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، فى جمهورية المانيا الديمقراطية بزيارة الى مصر فى فبراير واكتوبر ١٩٨٨ على التوالي . كما قام رئيس اتحاد عمال الياانيا بزيارة الى مصر فى يناير ١٩٨٨ ، والنائب الأول لرئيس مجلس الدولة فى جمهورية بلغاريا الشعبية فى فبراير ١٩٨٨ . ومن تشيكوسلوفاكيا استقبلت مصر وزير الخارجية فى ابريل ١٩٨٨ ، وقبله قام نائب وزير الخارجية بزيارة الى مصر كذلك فى يناير ١٩٨٨ .

#### الدبلوماسية المصرية على ساحة المنظمات الدولية :

تنشط الدبلوماسية المصرية فى نطاق الأمم المتحدة كتنظيم دولى شامل ، سواء على مستوى أجهزتها الخمسة الرئيسية أو على مستوى وكالاتها المتخصصة ، أو مؤتمراتها المتعددة التى غدت تشكل نظاما متكاملًا ، يحيط بمختلف أوجه النشاط من سياسى واقتصادى وتنموى وثقافى واجتماعى وبيئى وقانونى وإنسانى . كما تنشط مصر على ساحات دولية أخرى متعددة تأتى فى مقدمتها منظمة المؤتمر الإسلامى . فعلى ساحة المؤتمر الإسلامى ، يقوم انتماء مصر الى العالم الإسلامى فى جوهره على الايمان برسالة الاسلام التى هى رسالة عدل وسلام ، ودعوة حق وخير ، ومنهج ديمقراطية . ومن خلال عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، تؤكد نوما على اهمية التنسيق والتشاور المستمر بين الدول الإسلامية حيال مختلف القضايا الجوهرية والأساسية ذات الاهتمام المشترك ، كما تؤكد ، وبصفة خاصة ، على أهمية التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية ، كما تؤمن الدبلوماسية المصرية بضرورة العمل داخل منظمة المؤتمر الإسلامى ، للتوصل الى تصور كامل لمفهوم أمن الأمة الإسلامية ووضع ميثاق عدم اعتداء بين الدول الإسلامية فى اطار ميثاق الأمم المتحدة . وفى عام ١٩٨٨ المنصرم ، نجحت

الدبلوماسية المصرية في أن تصل بعلاقاتها مع المجموعة الإسلامية إلى أفضل المستويات ، بالاتصالات الدائمة مع قياداتها ومشاركة إيجابية في مختلف الأنشطة بمنظمة المؤتمر الإسلامي .

أد شهد العام الماضي نشاطا واسعا ، شاركت فيه مصر ، على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي ، بدأ في مطلع العام باجتماع الدورة الرابعة عشرة للجنة الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بجدة في يناير ١٩٨٨ ، والتي أقرت جدول أعمال المسائل الاقتصادية التي تعرض على الاجتماع السابع عشر لوزراء خارجية دول المنظمة في عمان في مارس ١٩٨٨ ، والذي بحث عددا من الموضوعات من بينها :

— استضافة مصر للدورة الثالثة للمعرض الإسلامي بالقاهرة .  
( وقد أقيم المعرض بنجاح في أكتوبر ١٩٨٨ ) .

— استضافة مصر لاجتماع خبراء الدول الإسلامية حول موضوع الأمن الغذائي بالقاهرة في مايو ١٩٨٨ .

— اجتماع فريق الخبراء لوضع اتفاق لتبادل الأيد العاملة والضيان الاجتماعي بين البلدان الإسلامية في انقرة في مايو ١٩٨٨ .

— الاعداد لقيام نظام لتبادل الافضليات التجارية بين الدول الإسلامية والاتفاق على انشاء شبكة اسلامية لتبادل المعلومات التجارية .

كما شاركت مصر في اجتماع الدورة الرابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي الذي عقد في استانبول في سبتمبر ١٩٨٨ ، وتزامن معه عقد اجتماع على المستوى الوزاري لوزراء المواصلات لبحث سبل التعاون بين الدول الاعضاء في هذا المجال الحيوي ، ويتم الاتفاق على أن يكون الاجتماع الوزاري القادم مخصصا لبحث سبل التعاون في مجالات الطاقة بمفهومها الشامل بما في ذلك ربط الشبكات الكهربائية .

وتحت علم الأمم المتحدة ، تعارض مصر مسؤولياتها كعضو مؤسس لاجتمع الأمم على مدى الثلاثة والأربعين عاما الماضية ، بكل الحساس والاخلاص ، ايمانا منها بأن الأمم المتحدة هي النظام الذي يستهدف أن

تتأسس بموجبه علاقات الدول والشعوب على أساس من الحرية والتعاون والتعايش السلمي ، عوضا عن أساليب القهر والسيطرة والاقتتال .

ولقد اثبتت التطورات الايجابية الاخيرة لعدد من المشاكل الدولية الاقليمية أن للأمم المتحدة دورا هاما يمكن أن تلعبه بكفاءة ، فى تسوية النزاعات الاقليمية اذا ما اتاحت لها الفرصة ، وهو ما يدعونا الى مناشدة الدول الأعضاء الى الاسهام فى انتشال هذه المنظمة من ازماتها المالية ، حتى تتمكن من الاستمرار فى القيام بدورها كإداة فعالة لتحقيق العدل والتضامن والسلام ، وفقا لما نص عليه ميثاقها .

وفى عام ١٩٨٨ ، حظيت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المتحدة بجائزة نوبل للسلام ، تحية واعترافا بالدور المتنامى والفعال لعمليات حفظ السلام فى مختلف انحاء العالم . واذا كان المجتمع الدولى قد أبدى ارتياحه للدور المتعاظم للأمم المتحدة ، فى مجال تسوية المشكلات الاقليمية ، فإن الدبلوماسية المصرية تود التنبيه والتركيز على أن هذا الدور قد استند الى أحد المبادئ الرئيسية فى ميثاقها ، الا وهو مبدأ التسوية السلمية للمنازعات والذي يعتبر من أقدم المناهج لترسيخ فرص السلام ، كما أن مدى الالتزام به ، يعبر عن مستوى النضج الدولى فى ممارسة وتنظيم العلاقات بين الدول ، وذلك بالخروج عن مسار الطرق المسدودة ، والسعى لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المنازعات .

وتتحمل مصر مسئولياتها الخاصة فى موضوع السلام العالمى ، وذلك فى اطار عضويتها بمؤتمر نزع السلاح فى جنيف ، ولها فى ذلك مقترحات ايجابية ومحددة واسهامات لها تقنيها ، كما تحظى مبادرة مصر بإقامة منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط ، بتأييد مبدئى من الأطراف المعنية .

وجدير بالذكر أن عام ١٩٨٨ المنصرم ، قد تزامن مع الذكرى الأربعين للإعلان العالمى لحقوق الانسان ، وكانت مصر سباقة الى الانضمام لمعظم الاتفاقات والمواثيق الدولية ، المتعلقة بحقوق الانسان ، ووفية بالتزاماتها الناجمة عن ذلك وينبع ذلك من اقتناعنا بأن السلام والاستقرار والتنمية هى

من أجل الانسان ، ولا تتم الا بجهد الانسان ، تعزز شعوره بكرامته ، وتعنى احساسه بحريته .

كما تولى مصر اهتماما فائقا لقضايا الطفولة والأمومة ، وانشأت لهذا الغرض « المجلس القومى للطفولة والأمومة » ، الذى عقد مؤتمرا قوميا بالاسكندرية فى نوفمبر ١٩٨٨ ، بالتعاون مع منظمة اليونسيف ، وعدد من مكاتبه الاقليمية ، وذلك لكسب تأييد الرأى العام على اوسع نطاق لمشروع اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل .

وتشير مصر بالتقدير الى المشاركة البناءة التى يسهم بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية واليونسكو فى مجال التنمية الثقافية ، والحفاظ على التراث التاريخى العريق فى مصر ، وبصفة خاصة مشروع إعادة احياء مكتبة الاسكندرية الخالدة كآثر حضارى مصرى وعالمى .

وعلى صعيد الاقتصاد العالمى ، تؤمن الدبلوماسية المصرية ، ان القضايا الاقتصادية فى ظل اتساع نطاق ظاهرة تدويل الحياة الاقتصادية ، وتشابه العلاقات والمصالح وتزايد الاعتماد الاقتصادى المتبادل ، بين مختلف دول العالم ، غنيها وفقيرها ، أصبحت تقتضى من الدول الصناعية النظر الى مشاكل الدول النامية بمفهوم جديد قائم على أساس المصلحة المشتركة والانصاف والمشاركة فى المسئولية الجماعية ، بما يهيىء لتطوير العلاقات الاقتصادية بشكل صحى لمصالح جميع الأطراف . فعالم المستقبل سيكون مصيره واحدا ، فاما أن يتقدم جميعه أو يتخلف ويتراجع كله .

لقد أصبحت الحاجة ملحة لكى تدخل كافة الدول فى مفاوضات شاملة جادة ، تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية الدولية . فقد أثبت الحوار الجاد من خلال التعاون المتعدد الأطراف فعالتيه ، وتعتبر نتائج الاجتماع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خير شاهد على ذلك . وعليه فان وفد مصر فى الأمم المتحدة ، قد باشر خلال دورة المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى يوليو ١٩٨٨ ، بالمطالبة بعقد دورة خاصة للجمعية العامة ، تركز لمناقشة الموقف الاقتصادى والاجتماعى الدولى ، وسبل دفع التنمية وتطوير التعاون الدولى . فتمه حاجة لصياغة مناهج عمل منسقة للمجتمع الدولى فى

التسعينات يستهدف حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه شعوب العالم .

فى خلال عام ١٩٨٨ دعت عوامل الى اهتمام المنظمات الدولية والاقليمية وتجمعات الدول النامية بترشيد عملها ، ومن بين تلك العوامل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها غالبية دول العالم سواء كانت متقدمة او نامية ، والتزامها بسياسات تقشفية داخليا وفى مجال مساهماتها فى ميزانية المنظمات الدولية . كذلك تضخم البناء الادارى وتزايد عدد الاجتماعات واللجان والمؤتمرات التابعة لهذه المنظمات الدولية ، مما يؤدى الى صعوبة متابعتها والاستفادة منها . كما ان هناك دعوة الى تقييم عمل هذه المنظمات والتجمعات بمناسبة الاحتفال بمرور فترة من الزمن على انشائها ( الاحتفال بمرور ٤٠ عاما على انشاء منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٨٥ ، وفى عام ١٩٨٨ بمرور ٢٥ عاما على انشاء منظمة الوحدة الافريقية والاعداد للاحتفال بمرور ٢٥ عاما ايضا على انشاء مجموعة الـ ٧٧ فى عام ١٩٨٩ ) ، ويرتبط بهذا التقييم السعى لترشيد العمل فى هذه التجمعات وزيادة فعاليتها وقدرتها على التجاوب مع الاولويات والمشاكل الجديدة التي تواجهها التطورات السياسية على الساحة الدولية والتقارب بين الشرق والغرب على مفهوم ومضمون الحوار بين الشمال والجنوب ، الى جانب الطفرة الكبيرة التي حققتها عدة دول اسيوية نامية حديثة التصنيع واثرها على تماسك مجموعة الدول النامية فى ضوء المصالح والاهداف ، وهذا ما دعا حركة عدم الانحياز الى تشكيل لجنة وزارية للتعاون الاقتصادى وتخصيص اول اجتماع موضوعى للجنة فى يونيو ١٩٨٨ فى هراى لمبحث كيفية احياء الحوار بين الشمال والجنوب ودعم التعاون الاقتصادى بين الدول النامية .

. وقد أعدت مصر دراسة متكاملة تتضمن تقييما للموقف الحالى من الحوار بين الشمال والجنوب ، وتحليلا لأسباب الجمود الذى يشهده الحوار ، ومقترحات تهدف الى احياء ذلك الحوار ، وتقدمت بهذه الدراسة الى حكومة زيمبابوى بصفتها رئيسا لحركة عدم الانحياز قبل انعقاد اللجنة فى هراى . وشاركت مصر كذلك ضمن مجموعة مصغرة فى اعداد تقرير اللجنة الذى عرض على الاجتماع الوزارى للحركة فى نيقوسيا فى سبتمبر ١٩٨٨ .



كما تبنت مصر الاتجاه نحو ترشيد العمل فى المنظمات الدولية ، فالى جانب رئاسة مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة للجنة المكلفة بإجراء دراسة متعمقة للمهيكل الحكومى للامم المتحدة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وهى اللجنة التى قدمت تقريرها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى خلال دورتها الثانية فى يوليو ١٩٨٨ ، فلقد لعب وقد مصر دورا رئيسيا فى اعداد مشروع القرار الخاص بترشيد العمل فى المجلس والذى اعتمدته الجمعية العامة فى نوفمبر ١٩٨٨ ، هذا بالإضافة الى مشاركة مصر الفعالة فى اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للامم المتحدة وعضوية خبير مصرى فى لجنة الخدمة المدنية الدولية ولجنة المساهمات ، وهى لجان تعمل على ترشيد العمل وتخفيض الاتفاق وتقدير مساهمات الدول على أسس أكثر عدالة ، وتحديد برنامج وأنشطة منظمة الأمم المتحدة وفقا لمصالح وأولويات الدول الأعضاء وبصفة خاصة الدول النامية . وهذا هو الدور الذى تملك مصر مقومات خاصة تؤهلها للقيام به فى ضوء ما تتميز به سياستها من اعتدال وتوازن وما اكتسبته من خبرة فى مجال العمل فى المنظمات الدولية وما تملكه من مصداقية وقدرة على التأثير ، وما تهدف اليه من زيادة قدرة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية التى تعمل فى المجال الاقتصادى على مواجهة المشاكل والتحديات التى تواجهها شعوب الدول النامية بصورة ايجابية وفعالة .

ونظرا لأهمية الموضوعات التى تتناولها جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى إطار «الجات» بالنسبة لكافة الدول والمجموعات وخاصة بالنسبة لدولة كمصر تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية من الخارج وتعمل على دعم وتوسيع قائمة إنتاجها الصناعى وقدرتها على التصدير ، فلقد تابعت مصر عن كثب اجتماعات اللجان المعنية فى جنيف ، كما شاركت فى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى مونتريال بكندا فى ديسمبر ١٩٨٨ لمراجعة نصف المدة لنتائج جولة أوروغواى للمفاوضات والتى تمتد من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ . وحرصت مصر على المشاركة الايجابية فى هذه المفاوضات والمطالبة بايلاء أهمية خاصة لاعتبارات التنمية فى الدول النامية وتمكينها من الحصول على احتياجاتها من السلع الغذائية بأسعار مناسبة وحماية صناعاتها الناشئة وكذلك قطاع الخدمات ، نظرا لأهمية هذا القطاع والحساسية الخاصة التى يتميز بها ، وقد اتخذت مصر هذا الموقف

بعد اجراء دراسة وطنية شاملة عن كافة المشروعات التى تتناولها المفاوضات ، واتجاهات تلك المفاوضات ، والمقترحات المختلفة المقدمة بشأنها وأثرها على القطاعات الانتاجية والنشاط الاقتصادى فى مصر ، مع الأخذ فى الاعتبار الامكانيات المستقبلية للصادرات واحتياجاتنا من الغذاء وتنمية القطاعات الانتاجية .

ونظرا لوضع مصر المتميز وعضويتها فى كل من اللجنة الاقتصادية الافريقية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا فلقد واصلت خلال عام ١٩٨٨ تحركاتها النشط من أجل دعم التعاون الاقليمى مع الدول المجاورة فى اطار اهتمامها بالتعاون الاقتصادى والفنى بين الدول النامية بصفة عامة والدول العربية والافريقية بصفة خاصة .

كما ترتبط مصر والجماعات الأوروبية بعلاقات متطورة ومتميزة تعود الى عقد اتفاقية التجارة التفضيلية فى عام ١٩٧٢ والتى حل محلها اتفاق أوسع فى عام ١٩٧٧ هو اتفاق التعاون الشامل الذى تجرى فى اطاره أنشطة التعاون المالى بين مصر والجماعات . وقد شهد عام ١٩٨٨ التصديق على البروتوكول المالى الثالث والذى يمتد حتى عام ١٩٩١ وتحصل مصر بمقتضى هذا البروتوكول على ٤٤٩ مليون وحدة نقد أوروبية ( ٥٥٢ مليون دولار ) ما بين منح خالصة وقروض من بنك الاستثمار الأوروبى . ويزيد هذا البروتوكول فى قيمته الاجمالية بمقدار ٦٣٪ عن البروتوكول المالى السابق . وقد تم الاتفاق على المجالات التى يمولها البروتوكول ، حيث تم التركيز على مشروعات البنية الأساسية والتنمية الزراعية والمشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة وكذلك التعاون العلمى ، وقد روعى أن تقع هذه الأنشطة فى نطاق اهداف الخطة الخمسية الثانية . أما بالنسبة للمساعدات الغذائية ، فقد استمر وضع مصر خلال عام ١٩٨٨ كأكبر مستفيد من المساعدات التى تقدمها الجماعات الأوروبية . أن علاقات مصر المتميزة مع هذا التجمع الأوروبى لا شك أنها كانت من الأسباب الرئيسية التى أدت الى أن تحظى مصر بأكثر نسبة من الزيادة فى المساعدات التى قدمتها الجماعات بموجب البروتوكول المالى الثالث ، كما أن حصولها على ذلك النصيب من اجمالى برنامج مساعدات التنمية الاقتصادية ليعنى أيضا التقدير الواضح لسياسة

مصر ودورها فى المنطقة ، وكذلك التأييد المستمر للجهود التى تبذلها فى مجال التنمية الاقتصادية والاضلاح الاقتصادى .

ولقد تابعت مصر باهتمام خلال عام ١٩٨٨ تطورات انشاء السوق الداخلية الموحدة بين الدول الأعضاء فى الجماعات الأوروبية وذلك على مستويات عدة . فعلى مستوى زيارات المسؤولين للأوروبيين الى مصر اهتم الجانب المصرى بإبراز اهتمامه بمعرفة آخر ما تم بشأن انشاء تلك السوق ومتابعة آثارها المحتملة على شكل علاقات الجماعات سواء بمصر أو بالدول الأخرى . وعلى مستوى الاتصالات فى الخارج ، أما من خلال الزيارات الرسمية أو من خلال نشاطات البعثات المصرية لدى مختلف المواسم الأوروبية ، حظى موضوع انشاء السوق باهتمام واسع . ولا يقتصر التصور المصرى فى هذه المتابعة على تحرى انعكاسات تلك السوق على العلاقات الاقتصادية ، ولكنه يمتد ليشمل أيضا محاولة ربط هذا التصور مع التقارب على الصعيد العربى والجهود المبذولة من أجل تحقيق تعاون اقتصادى وثيق بين الاقطار العربية وبالتالي استقرار النواحي التى يمكن فيها السير على النهج الذى اتبعته الدول الأوروبية فى سعيها نحو تحقيق ذلك المستوى الرفيع من التعاون والتنسيق .

وبالنسبة للمجال الأول ، وهو متابعة تطورات انشاء السوق الداخلية الموحدة والانعكاسات المحتملة لذلك ، فمن المهم أن نشير أولا الى ما تبين من صعوبات تكتنف هذا المسمى والتى ما يزال على الدول الأعضاء تخطيها ، وذلك فيما يتعلق بالنظام النقدى والسياسات الضريبية والنواحي الاجتماعية للسوق الموحدة . وقد أوضحت الدول الأوروبية الأعضاء فى الجماعات من ناحية أخرى - وذلك خلال ما أجراه الجانب المصرى من اتصالات على كافة المستويات - أن الدول النامية التى ترتبط مع الجماعات الأوروبية باتفاقيات للتعاون ومن بينها مصر لن تتأثر بانشاء السوق حيث ستمتص صاداتها بنفس المعاملة الخاصة أو التفضيلية حسبما تنص عليه اتفاقيات التعاون معها . أما فيما يخص بالقروض والمساعدات ، فتتظمها البروتوكولات المالية التى تبرمها الجماعات مع الأطراف الأخرى .

أما فى المجال الثانى ، ومع استئناف مصر لنشاطها فى المنظمات ( السياسة الدولية ) .

الاقتصاد والصناديق المالية العربية ، شرع الجانب المصرى برصد تطورات الاتجاه الأوروبى نحو مزيد من التقارب والتعاون ، وذلك فى محاولة لتحرى الأوجه التى يمكن فيها الأخذ عن المنهج الذى اتبعته الدول الأوربية ومحاولة بلورة ذلك مع ما لدى مصر من رصيد خبرة فى ممارسة العمل المشترك على مختلف المستويات للخروج بصيغة للتعاون تتلاءم ومعطيات واقع البيئة العربية . ان التعاون الوثيق فى عالم اليوم لم يعد ترفا بحال من الأحوال ، انما هو ضرورة ينبغى أن تسعى إليها الدول التى يتوافر لديها القاسم المشترك الذى يمكنها من تحقيق هذا التعاون . ومن هذه الدول بطبيعة الحال الأقطار العربية ، وذلك فى ظل تنامى الاتجاه نحو تكوين التجمعات الاقتصادية الكبيرة وتعاظم قيمتها وكذلك اكتساب العلاقة فيما بين هذه التجمعات شرعية جديدة ، فكما هو معروف ، فقد شهد عام ١٩٨٨ الاعلان المشترك بين الجماعات الأوروبية ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ( الكوميكون ) الذى هو بمثابة اعتراف متبادل .

ولقد حرصت التحركات المصرية على مستوى الجماعات الأوروبية خلال هذا العام سواء فى مصر أو فى الخارج ، على تحقيق أقصى استفادة لمصر من خلال استثمار العلاقات المتميزة التى تتمتع بها مصر مع تلك المجموعة ، كذلك استمر الجانب المصرى على المام بما ينتاب شكل الجماعات الأوروبية من تطور والإبعاد المستقبلية لهذا التطور ، وأخيرا محاولة توظيف الرصيد المتكون من الخبرة فى سبيل إعادة صياغة العلاقات العربية فى المجال الاقتصادى من أجل الوصول الى تعاون مثمر وبناء .

واذ تؤمن الدبلوماسية المصرية بأن القوة ليست هى أفضل وسائل اقرار السلام والأمن ، وأن أفضلها انما يتمثل فى إزالة البواعث التى تؤدى الى الحرب ، وترجيح كفة المعقولة السياسية ، وجعل صنع السلام أسلوب حياة لشعوبنا . ومن أجل هذا تدرك مصر أهمية تقسيم المزيد من الدعم لمنظمة الأمم المتحدة ، حتى تتزايد أسهاماتها الايجابية ، وبضرورة العمل ، فى اطار من التضامن ، والمسئولية المشتركة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتى يتزايد اقتربنا من عالم أكثر انسانية ، يقوى ايمان البشرية بنفسها وبقدراتها الخلاقة على صنع مستقبل أفضل .

وهكذا يستبين لنا ، مع واقع استعراض حصاد العام الفائت ، أن سياسة مصر الخارجية ، تزداد اكتساباً لمواقع جديدة ، يوماً بعد يوم ، بما يؤكد مصداقية توجهاتها السياسية ، ومبنية قناعاتها الفكرية والسلوكية على الصعيد العالمي .



## الفصل السابع

### النشاط الدبلوماسي المصري

في عام ١٩٨٩





لم يكن عام ١٩٨٩ ، فى تاريخ الدبلوماسية المصرية ، مجرد وحدة قياس زمنية ، تضاف الى عمر أقدم دولة فى التاريخ ، وإنما كان أكثر من ذلك ، اشارة بعلامة فاصلة فى ذلك التقاطع الدائب فى مسيرة نضالها الذى لا يكل ، حماية للمصلحة الوطنية ، أو جهادا من أجل الوحدة القومية ، أو تثبيتا لرايات الحرية ، أو دفاعا عن الحق ، أو انحيازا للمبدأ ، أو انتصارا للمعدل ، أو صيانة للمسلم ، أو اعلاء للقيم الحضارية •

وفى الحقيقة ، لقد شهدت هذه السنة الأخيرة من عقد الثمانينات ، العديد من التطورات الحاسمة على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والقارية والعالمية جميعا ، يمكن معها القول ، بأن ثمة معطيات قد تبلورت ، وعكست نفسها خلال ذلك العام المنصرم ، لتجعل منه عاما متميزا بكل مقياس •

وإذ تظل مصر على عهدا ، فى الطليعة على ساحة العمل القومى ، وفى موقع الريادة على المستوى الأفرقى ، ودولة دور فاعل وديناميكي فى كل محفل دولى ، فقد سجل عام ١٩٨٩ ، للدبلوماسية المصرية حضورا ذا خصوصية واضحة فى مختلف دوائر انتماءاتها ، وفى جميع مجالات نشاطها ، كما واصلت بحمية وحماس ، اداء رسالتها الحافلة بالمسؤولية والوعى على انطاق العالمى •

أولا : الدبلوماسية المصرية والتطورات السياسية الجديدة :

إذا كانت السنوات القليلة الماضية قد عايشت مرحلة دقيقة من مراحل تطور الأوضاع الدولية ، فإن عام ١٩٨٩ ، قد تميز دون سواه ، بما تم خلاله من تغيرات هيكلية حاسمة أصابت العالم المعاصر شرقا وغربا • وهى تغيرات ضخمة وهائلة توحى بأننا نعيش على مشارف عالم جديد ، تشغله هموم جديدة ، وتؤرقه اشكاليات غير مألوفة من قبل ، وتحكمه - بالتالى - معادلة دولية جديدة •

## التقارب بين الشرق والغرب :

ولعل أول هذه الظواهر الجديدة التي تشكل أبرز قسمات عالم اليوم ذلك التقارب غير المسبوق الذي يتحقق الآن في العلاقات بين الشرق والغرب ، بما ينبيء بدخول عصر جديد ، وبداية حقبة جديدة ، تمثل منعطفًا هامًا في تاريخ الانسانية . وفي عام ١٩٨٩ ، سار الوفاق الدولي خطوات هامة ، وأخذت حقيقته المادية تتبلور أكثر فأكثر ، ليس في الميدان الدبلوماسي وميدان نزع السلاح فحسب ، بل وفي ميدان التعاون الاقتصادي والتكنولوجي كذلك ، كما امتد الى ميدان الفكر السياسي أيضًا ، إذ غنت حقوق الانسان الديمقراطية ، والتعددية الحزبية ، والليبرالية الاقتصادية ، مقررات الخطاب السياسي لقادة الشرق كما هي لقادة الغرب في ذات الوقت .

ولم يكد عام ١٩٨٩ يقترب من نهايته ، حتى كانت الحدود الكلاسيكية بين الشرق والغرب ، والتي ظل حائط برلين خير شواهد عليها ، تتبدد وتتلاشى ، كما كانت قمة « المتوسط » بين ميخائيل جورباتشوف وجورج بوش ، في ديسمبر من العام الماضي ، بمثابة التكريس الرسمي لنهاية الحرب الباردة ، وبدء علاقة من نوعية جديدة بين الدولتين العظميين .

وفي الحقيقة فإن الوفاق الدولي الذي يتحقق الآن ، انما يجسد بشكل عملي امكانية الانتقال من المواجهة الى التعاون بين عالم الرأسمالية وعالم الاشتراكية في الظروف الدولية الراهنة ، كما يعني زوال الستار الحديدي الذي ظل يفصل بين العالمين على مدى العقود الأربعة الأخيرة ، وتفكيك التكتلات العسكرية التي تمثلت في حلفي وارسو والأطلسي ، وفساح الطريق لقيام علاقات جديدة تقوم على الاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل ، قبل أن يقوم على التناقض .

ومع تراجع الصراع الأيديولوجي وخفتت تأجج الثورة الأيديولوجية ، تحقق الثورة التكنولوجية انتصارات باهرة ، تضع العالم على عتبة انطلاقة لا قرين لها في تاريخ كوكبنا ، وتغزو التكنولوجيا ، هي المعقدة والبديد والهدف ، الذي يعمل من أجله الجميع ويتنافس للحصول عليه للجميع في عالم اليوم والغد .

وإذ تحل التكنولوجيا محل الأيديولوجيا ، تسقط القطبية الثنائية ، وينفسح المجال أمام ظهور قطبية متعددة الأطراف ، تتمحور جميعا حول القدرة على امتلاك ناصية المارد الجديد ، الذى يتمثل فى العلم وتسخير تطبيقاته فى دفع وتيرة التقدم المادى ، وتطوير طرائق الحياة ، وتحقيق مستويات عليا من الإبداع والاستمتاع والاستهلاك ، فالى جانب حضارة العالم الجديد المتمثل فى المارد الأمريكى ، يقوم العملاق السوفييتى والى جانبه الكيان الأوروبى الموحد ، كما تبرز فى الشرق الأقصى على سواحل الباسيفيك قوة جديدة هائلة تتجسد فى اليابان وعسدد من الدول الآسيوية الصناعية الأخرى .

وبالرغم من ترحيب جمهورية مصر العربية ، ومعها شعوب العالم الثالث جميعا بهذا التطور الإيجابى الذى يبشر بظهور ميلاد جديد فى تاريخ العلاقات الدولية ، وفى استتباب السلام الدولى الذى يعد الضمانة الأولى لكل تقويم أو تطور تصبو إليه شعوبنا ، إلا أن ثمة الكثير من المخاوف والشكوك ما تزال تسيطر على فكرنا تعود أساسا الى حقيقة أن الانفراج الذى نشهده هذه الأيام ، إنما يتركز الى حد كبير فى مجال العلاقات بين الدول الكبرى ، وأن انعكاساته الإيجابية لم تصل بعد الى أعماق الوضع الدولى العام ، ولم تمتد بصورة ملموسة الى أوضاع العالم الثالث ، وخاصة الأوضاع الاقتصادية وما يتصل بها من مشاكل اجتماعية وبيئية وسياسية خطيرة .

وإذ تشير حقائق الوفاق الدولى الحالى ، على أن تزايد أفاق الاتصالات والحوار بين الشرق والغرب ، لم يقابله اتجاه مماثل فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، بل على العكس تدل وقائع الأحداث ودلالاتها على احتمالات تزايد الهوة بين الطرفين ، واتساع الشقة بينهما ، بما قد يؤدى الى تحقق الوفاق بين الشرق والغرب ، على حساب الجنوب فى التحليل الأخير ، والى تهميشه فى نهاية المطاف .

ولأن مصر قد أدركت هذا الخطر الذى يهدد العالم ويصيب السلام الدولى فى الصميم ، ولأنها تحرص على أن تقود التطورات الإيجابية المتولدة عن الانفراج الدولى ، الى قيام نهضة جديدة لشعوب العالم كلها ، يسودها الحوار بين المجتمعات المختلفة ، من أجل تحقيق التعايش والتعاون الإيجابى

لواجهة الأخطار المشتركة ، التي تضع مصيرنا ومستقبلنا على محك حاد ،  
تقدم الرئيس محمد حسنى مبارك مع قادة ثلاث من الدول النامية الصديقة ،  
وهى السنغال وقنزيلا والهند الى طرح مبادرة فى باريس فى الثالث عشر من  
يوليو ١٩٨٩ ، يقصد احياء الحوار بين الشمال والجنوب .

واذ أدرك العالم الثالث ، أن المشكلات التى تواجه شعوبه ، وبالذات  
فى المجال الاقتصادى لا تزال تنتظر الاتفاق على اطار مقبول لمواجهة على  
نحو فعال ، فقد بادرت الطليعة من قادته الى العمل معا من أجل تعميق  
رؤيتها للعالم فى هذا العصر الجديد ، وتحديد الدور الذى يجب على كل طرف  
من الأطراف القيام به للمساهمة فى صياغة ملامحه وارساء قواعده ، من خلال  
مشاركة جماعية للأسرة الدولية .

وكان من الطبيعى أن يتحمس الجنوب للمبادرة التى شاركت فيها مصر ،  
ففى اديس ابابا ، حيث التأم ، القمة الخامسة والعشرون لمنظمة الوحدة  
الافريقية ، التى تضم خمسين دولة ، تنتمى جميعا الى الجنوب ، صدر  
قرارها الجماعى بتأييد هذه المبادرة ، وبتكليف الرئيس محمد حسنى مبارك ،  
بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، بأن يعمل من أجل انجاحها ، وعقد  
مؤتمر يشن عهدا جديدا من الحوار بين الشمال والجنوب ، وضمان اسهام  
افريقيا فى اعادة احياء هذا الحوار .

وفى بلجراد ، رحبت دول حركة عدم الانحياز ، التى عقدت فى سبتمبر  
١٩٨٩ ، قمعتها التاسعة بالمبادرة الريفاعية التى تستهدف تشجيع الحوار بين  
الشمال والجنوب ، تحقيقا لتوسيع قاعدة اتخاذ القرار فى مجال ادارة  
الاقتصاد الدولى ، من خلال مشاركة الدول النامية . كما اجتمعت دول  
المبادرة الأربع ، على هامش قمة بلجراد ، فى خطوة عملية متقدمة وقررت  
ضم يوجوسلافيا الى مجموعتهم ، باعتبارها رئيسة حركة عدم الانحياز .

وعلى مدى النصف الثانى من عام ١٩٨٩ المنصرم ، عكفت الدبلوماسية  
المصرية على وضع الدراسات والتصورات الكفيلة بوضع الحوار المنشود  
موضوع التحقيق الفعلى ، كما نشطت الاتصالات والمحادثات مع الدول الأربع  
اطراف المبادرة ، ومع الدول الصناعية الكبرى السبع ، من أجل المحافظة  
على ديناميكية المبادرة ووضعها على طريق التنفيذ . وانعقدت الاجتماعات

فى بلجراد ونيويورك وباريس ، واستمرت الاتصالات مع العواصم الكبرى ،  
ومع مختلف الأطراف المعنية ، من أجل تحريك تلك القضية الهامة .

وإدراكا من جانب دول الجنوب ، بضرورة وحيوية تدعيم وتعزيز  
التعاون بين الجنوب والجنوب ، كشرط لازم ، وكحتمية تسبق أية محاولة  
للدخول فى حوار مثمر وبثاء ومفيد مع الشباب ، وكقدمة تضمن جدوى  
وفعالية هذا الحوار المنشود بين الجنوب والشمال ، ثم الاتفاق أثناء مؤتمر  
قمة عدم الانحياز الأخير فى بلجراد على إنشاء مجموعة جديدة لدول  
الجنوب ، يدير بالدعوة لها رئيس جمهورية البيرو ، تتكون من خمسة عشر  
رئيس دولة ، تضم الى جانب رؤساء الدول الخمس المشاركة فى مبادرة  
الحوار بين الشمال والجنوب ، رؤساء كل من البيرو والجزائر والارجنتين  
واندونيسيا وجاميكا وماليزيا وزمبابوى ونيجيريا ، كما تجرى الاتصالات فى  
الوقت الحاضر لانتضمام كل من المكسيك والبرازيل الى هذه المجموعة حتى  
لا تكون العضوية مقصورة على دول عدم الانحياز .

وخطت هذه الفكرة التى أبتتها الدبلوماسية المصرية وانضمت اليها ،  
خطوة هامة فى نوفمبر ١٩٨٩ ، حين انعقد فى جنيف اجتماع الممثلين  
الشخصيين لرؤساء دول وحكومات مجموعة الخمسة عشر للتشاور والتعاون  
فيما بين دول الجنوب لبحث الاعداد لعقد قمة تنظر فى وضع خطة عمل لدعم  
التعاون فيما بين دول الجنوب ، من الأمل أن تعقد أول اجتماع لها فى عام  
١٩٩٠ ، على أن تجتمع سنويا بعد ذلك .

ولا يخفى أن الجنوب الذى يتنبه اليوم الى أهمية تعميق الحوار مع  
ذاته أولا ، يتبنا لموضع الاستراتيجيات العليا لمطموحاته ولبلورة دوره فى  
التحول المعاصر . ومن المؤكد أن تجمع الجنوب المتمثل فى مؤتمر الخمسة  
عشر ، انما هو تدعيم للمبادرة الضامية ، التى تعمل من أجل احياء الحوار  
بين الشمال والجنوب ، وليس بديلا لها ، ذلك أن اهتمام الجنوب بالمستقبل  
لا ينبغى أن يشغله عن مواجهة مشاكله .

واقعه بالاعتماد المتزايد على قواه وامكانياته وطاقاته الذاتية . ورغم  
أن الواقع الذى يعيشه الجنوب يحمل الكثير من المشاكل والمصاعب ، الا أنه  
يبشر بالكثير من الأمل والرجاء فى نفس الوقت .

### مرحلة ما بعد تصفية الاستعمار :

وثانى الظواهر الهامة التى تعد أحد ملامح عصرنا الراهن ، وصول مرحلة تصفية الاستعمار الى منتهاها ، بعد ان تم تحرير كافة المستعمرات أو غالبيتها العظمى ، فيما عدا القليل من الجزر أو النادر من الجيوب التى هى فى طريقها الى الاستقلال أو التمتع بالحكم الذاتى تحت صورة من الصور .

ولعل طلوع فجر الحرية على ناميبيا المجاهدة بعد الانتخابات التى تمت فى هذا الاقليم الاقريقى فى نوفمبر من عام ١٩٨٩ ، يشكل بداية النهاية لعملية التحرير الشاملة لاشقائنا فى الجنوب الاقريقى من ذل العنصرية والتمييز ، والانطلاق على طريق الديمقراطية والعدالة والمساواة .

وبعد سقوط الهيمنة الاستعمارية وارتفاع رايات الحرية على شعوب العالم الثالث ، كان تركيز جل جهودنا على تثبيت الاستقلال ومواجهة خطر عودة الاستعمار الى تحكم جديد أشد وأعتى من تحكم ما قبل الاستقلال ، تحكم يستمد ضراوته وشراسته من المعز ومن الحاجة .

وفى الحقيقة فإن المشاكل الرئيسية التى تكبت بها شعوب العالم الثالث ، ليست فى الواقع الانتاج تفاضل مأسوى بين فقر مدقع ومستويات من الانتاجية منخفضة الى درجة سحيقة ، فى بنية تقسم بنقص خطير فى الهياكل الأساسية الرئيسية ، وبصورة خاصة فى مجالات رأس المال المادى ، والقدرة على القيام بالبحوث والدراسات التكنولوجية ، وتنمية المواد البشرية التى لا غنى عنها فى اقتصاد متكامل وديناميكى . وتعمل عدة مشاكل أخرى متعددة ، مثل الضغوط التضخمية وعدم استقرار عائدات التصدير ، والمعز فى ميزان المدفوعات ، وعبء الدين الخارجى الآخذ فى الارتفاع ، وعدد من العوامل الخارجية والطبيعية الأخرى ، التى تؤثر على الأداء الاقتصادى لبلادنا النامية ، على تفاقم هذه الأزمة المركبة والرهيبه .

وكان من الطبيعى ان يؤدي انحصار الظاهرة الاستعمارية وحصول الدول التابعة على استقلالها ، الى زيادة الاهتمام بالمسكلة الاقتصادية وتوجيه الطاقات الوطنية للتنمية والخروج من اسار الفقر والتخلف ، ولكن

للأسف فإن النتيجة المتحصل عليها حتى الآن ، تشير الى أن شعوب العالم الثالث ، ما تزال حتى اليوم غارقة فى مواجهة ما يمكن أن نطلق عليه تحديات الحياة ، أى بالأحرى تحديات البقاء •

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن شعوب العالم الثالث ، وبصفة خاصة الشعوب الأفريقية ، ما تزال تئن تحت وطأة التخلّف المروع الذى يصنع تفاوتاً سحيقاً بين مستويات المعيشة لديها ، ومستوياتها لدى شعوب أخرى سبقت فى التقدم • وهذه المشكلة لا تمس كرامة شعوب العالم الثالث وحقوقها المشروعة فحسب ، وإنما هى ذات أثر خطير على السلام العالمى • إذ لا يمكن فى تقديرنا أن يستقر السلام بين الغنى الفاحش وبين الفقر المنقع فى عالم تلاشت فيه المصافات •

وليس من المبالغة أن نقرر أن الشغل الشاغل لمصر ولقيادتها على مدى العام الفائت ، كان هو المشكلة الاقتصادية فى العالم الثالث ، عامة وفى القارة الإفريقية خاصة والتصاعد المستمر فى عيب خدمة الديون الى درجة تهدد بخنق مسيرة التنمية وتدهور الأوضاع الى الأسوأ فى معظم بلدان العالم الثالث ، فى الوقت الذى تتوق فيه شعوبنا بحق الى غد أفضل •

وارتفع صوت مصر يرحب بالمبادرات الإيجابية التى قدمتها بعض الدول المانحة للتخفيف من هذا العبء وتحقيق قدر أكبر من العدالة فى النظام الاقتصادى الدولى ، حفاظاً على مصالح جميع الأطراف ، ولكنها أكدت فى ذات الوقت أن هذه المبادرات المشكورة لا ترقى الى مستوى التصدى ، ولا تكفى للتعامل مع كافة أبعاد هذه المشكلة • ولذا فإن الدبلوماسية المصرية ما فتئت تطالب بعقد المؤتمر الدولى للمديونية الخارجية للدول الإفريقية وبقمة الحوار بين الشمال والجنوب ، لبدء المفاوضات العملية واقتراح وتنفيذ سياسات محددة للتعاون من أجل صالح الطرفين معا • ولا تهدف مصر من وراء دعوتها الى الدخول فى مواجهة مع أحد ، بل تستهدف فتح قناة للحوار والتفاوض وتبادل الرأى فى مناخ يسوده الشعور بوحدة التحديات التى تواجه الجماعة الإنسانية بأكملها •

وتدرك مصر بوضوح كامل أن جزءاً هاماً من المشكلة الاقتصادية التى

تعانى منها دول العالم الثالث ، إنما يكمن فى ذلك الضعف المزمن فى اقتصادياتنا الناجم بصفة أساسية عن التشريح والتفتت والتجزئة التى تعيش فيها بلادنا ، الغنية بمواردها ، ولكنها الفقيرة بما يقوم بين دولها من حواجز وقواطع وفواصل ، تعمل جميعا على اعاقه تكاملها وتعاونها بشكل فعال وديناميكى .

ولا شك أن هذه الوضعية السلبية ، لا يمكن علاجها الا عن طريق خلق اسواق مشتركة تجمع بين بلداننا ، والا من خلال الاعتماد الجماعى على الذات فى دول الجنوب . وحتى هذا الهدف ، الذى تحقق فيه بلادنا هويتها المتميزة وكرامتها الكاملة وقوتها التاريخية ، فإن مصر تجهد فى الدعوة الى تعميق التعاون بين الجنوب والجنوب ، واقامة الوحدات الاقتصادية الاقليمية ، والمناطق الجغرافية الموحدة ذات الافضليات التجارية . كما تطالب مصر الدول المانحة ومختلف المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة فى التعاون الاقتصادى وسائر التجمعات العاملة فى مجال التنمية الخارجية ، بأن تقدم مسابقتها الى الدول النامية ، على أساس اقليمى وشبه اقليمى بما يساعد على تجاوز ظاهرة البلقنة والضعف الهيكلى الذى تعاني منه بلاد العالم الثالث .

وفى مجال تطبيق ما تدعو اليه مصر فى نطاقها الاقليمى ، فقد سجل عام ١٩٨٩ المنصرم ، تزايدا فى اهتمام الدبلوماسية المصرية بالتعاون مع دول حوض نهر النيل ، انطلاقا من الوعي بحيرية البعد النيلى وتأثيراته البالغة سياسيا واقتصاديا وأمنيا فى حاضر ومستقبل الشعب المصرى . كما شاركت الدبلوماسية المصرية بحماس وفعالية على مدى عام ١٩٨٩ فى الجهود المبذولة فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ولجنة التسيير التابعة لها ، فى مجال العمل على اخراج فكرة السوق الافريقية المشتركة الى حيز التنفيذ ، وذلك تطبيقا لخطه عمل لاجوس ، التى تدعو الى اقامة السوق الافريقية وتحقيق التكامل الجماعى القارى قبل نهاية هذا القرن . كما شهد العام الماضى تزايدا واتساعا فى نشاط الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية ، الذى يعد الأداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية على المستوى العملى الفاعل فى التعاون مع الدول الافريقية ، وضعا لمشعبار التعاون بين الجنوب والجنوب موضع التطبيق الفعلى ، وعملا على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا . لأن ما يحققه ذلك من اتصال



وتبادل بين شعوب وحضارات وثقافات الجنوب النقيض ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها •

ولاشك أن تقلص وانحسار الظاهرة الاستعمارية ، كان انجازه حلما من أحلام الشعوب ، وكان ثمرة لتضحياتها الدؤوبة والمستمرة على مدى أجيال متعاقبة ، ولكن ذلك الانجاز التاريخي لا تتحقق قيمته الكاملة إلا بقدر ما يسهم به في إقامة صرح السلام والاستقرار الذي تصبو إليه بلادنا ، وإلا فإن حركة التحرير تصاب بالانتكاس ، ويهتز أمام الشعوب المجاهدة مثلها الأعلى الذي تأقت إلى تحقيقه •

وفي الحقيقة فإن المنازعات الإقليمية كانت ولا تزال ، أكثر العوامل التي من شأنها أن تترك ظلالا من الشك على علاقات حسن الجوار التي ينبغي أن تسود بلدان العالم الثالث كما تضع على المحك مصداقية المبادئ والقيم التي يقوم عليها تضامننا المنشود •

وترى مصر ببلادنا المثقلة بالمشاكل الموروثة أن تشرع أبوابها لريح عاصفة تقتلع الاستقرار والسلام من جذوره ، وتفتح جراحا عميقة لا تلتئم • كما أنها تؤمن بأن الأولى بقيادات العالم الثالث ، أمام تحديات العصر الرامنة ، أن تتوجه بكل الإحساس بالمسئولية ، إلى صنع المستقبل وتجميع الطاقات وتميئة الموارد ، وليس الوقوف عند ارث الماضي أو الاستسلام إلى النظرة المقصورة •

وفي مجال الممارسة العملية على النطاق الأفريقي ، دعت الدبلوماسية المصرية إلى ضرورة مواجهة هذه الظاهرة السلبية بأسلوب حركي نشط وبعزيمة قوية ، وبغير تسليم بمفاهيم انقسام القارة على أسس جغرافية أو ثقافية أو لغوية أو وفق خطوط عرقية وقبلية ، لأن تلك المفاهيم كلها مفاهيم لا تصلح لتوجيه الحركة الأفريقية صوب غاياتها الموضوعية • وهي يبين مفاهيم لم تعد تتفق مع حقائق العصر ، حتى إذا سلمنا بأنها تشكل راسب من أحقاب استعمارية بائدة ، لم يكن لنا دور يبرز في بلورة أحداثها أو رسم صورتها •

ولقد كرست مصر وكرس رئيسها الذي كلفته القمة الأفريقية الخامسة

والعشرون التي عقدت في يوليو ١٩٨٩ ، بتولى امانة المسؤولية في قيادة منظمة الوحدة الأفريقية ، الجانب الأعظم من الجهد والاهتمام للتصدي لتلك الظواهر ، والعمل على وضعها في سياقها الصحيح وإطارها السليم .

#### أحياء نور الأمم المتصدة :

أما ثالث الظواهر ، التي تطبع وجه المسرح السياسي الدولي المعاصر ، فهي الركوز المتزايد الى التنظيم الدولي ، كاسلوب من أساليب العمل على النطاق العالمى ، والتعاون بين وحدات المجتمع الكونى . ولعل هذه السمة الجديدة هي أولى النتائج الايجابية لانزواء الحرب الباردة وانتهاء عصر الاستقطاب الدولي الذي عانت منه البشرية على مدى السنوات الأربعين الماضية ، والذي أطلق أعاصير الصراع والمواجهة والجروح من عقابها .

ولعل أثر المؤشرات مغزى على بدء تحقق هذه الظاهرة الجديدة ، ماسجلته سنة ١٩٨٩ الفائتة في مجال العودة الى إعطاء القوة لدور التنظيم الدولي ، عندما تقدمت كل من واشنطن وموسكو باقتراح مشترك الى الدورة الرابعة والأربعين للمجموعة العامة للأمم المتحدة ، تدعوان فيه دول العالم الى تأييد جهودهما في تحقيق السلام والأمن والتعاون الدولي ، وتطلبان موافقة الدول الأعضاء على تأكيد فعالية وأهمية الأمم المتحدة ، وتحسين الأداء الذي تقوم به طبقا لميثاقها .

فيهذا الاقتراح ، تكون القوتان العظميان قد أعلنتا رسمياً من فوق منبر المنظمة الدولية ، انهما قد تصالحتا أخيراً ، وأن سنوات العداء والصراع وسباق التسلح المجهنون قد انتهت ، وانهما قد قررتا بحث هموم العالم وحل مشاكله في المكان الطبيعي الذي انشأ أصلاً لبحثها ومناقشتها والعمل على حلها . وقد سبقت هذا القرار شواهد عملية عديدة خلال عام ١٩٨٩ المنصرم ، سواء في الموقف الأمريكي الجديد ازاء نيكاراغوا أو كمبوديا ، أو سواء في المزوف السوفيتي عن التدخل في أحداث أوروبا الشرقية بشكل مباشر كما كان يحدث في الماضي .

وبصرف النظر عن الأسباب والعوامل التي أدت الى هذا الموقف الجديد ، فإن الحقيقة المستخلصة منها أن مصالح الكبار ، تبدو اليوم وقد

اتفقت ، لأول مرة ، على احياء دور الأمم المتحدة واستعادة هيبتها ومكانتها التي قُست عليها سنوات الحرب الباردة .

ولا يغيب عن اذهاننا ، النتائج السلبية التي أحدثتها انتقال الصراع بين الأمريكيين والسوفييت في مرحلة سبقت ، الى اروقة المنظمة الدولية ، حيث تحولت قرارات مجلس الأمن الى احكام مع وقف التنفيذ ، وغدت دورات الجمعية العامة اشبه بصاحات للمبارزة الكلامية ، وامتد ذلك كله الى المنظمات الأخرى التابعة لها ، فشلت حركتها ، كما لم تستطع أن تقلت من هذا الصراع أيضا تلك المنظمات أو التجمعات الإقليمية والدولية التي انشئت خصيصا لمواجهة الاستقطاب الدولي ، مثل حركة عدم الانحياز أو منظمة الوحدة الأفريقية أو المؤتمر الاسلامي أو الجامعة العربية .

وبمفهوم المخالفة فإن دول العالم الثالث والمنظمات التي تمثل هذه الدول ، ستستعيد قوتها وقدرتها الإيجابية على العمل والنشاط والاداء الفاعل بعيدا عن ظاهرة الاستقطاب المرزولة ، التي فرضت عليها الشلل والعجز والجمود في السابق . كما ستحصل هذه البلدان على قوة تتناسب مع قوتها العددية داخل المنظمات الدولية باعتبار أنها تملك الأغلبية الفعلية والتلقائية ضمن عائلة الأمم ، ويمكن لها بالتالي أن تدافع عن مصالحها وتلعب دورها المؤثر على المسرح العالمي .

وإذا تزامنت هذه الظاهرة مع ظاهرة أخرى تتمثل في غياب القطبية الثنائية ، وافساح المجال بديلا عنها للقطبية المتعددة الأطراف ، فإن التنظيم الدولي يكون قد انطلق على طريق جديد ، تتحقق له فيه كل امكانات العمل الديناميكي ، والقدرة على تناول القضايا الأهم في عالم اليوم .

وفي الحقيقة فإن من أبرز الظواهر التي يعيشها عالمنا المعاصر في المرحلة الحالية ، أن ثمة عددا من القضايا والمشكلات الجديدة غبت تطرح نفسها على المسرح الكوني ، وتفرض ذاتها على ساحة العلاقات الدولية . يمكن القول معها أن مايجابه العالم اليوم من تحديات نوعية جديدة ، تعترض مسيرته على طريق التنمية والتقدم ، يسبب والاستمرار ذاته ، لا تخصص بمجموعة من الدول دون غيرها ، ولا تقتصر على جانب من المجتمع الدولي دون آخر ، وانما تتجاوز الجزء الى الكل ، وتلف الأسرة الدولية بمشمولها ، ( السياسة الدولية )

ولا يمكن التصدى لها الا من خلال العمل الجماعي الذى يدار بروح الفريق المتضامن .

ولا شك ان التنظيم الدولى المتخلص من القطبية الثنائية ، ستكون لديه القدرة الاكبر على معالجة تلك التحديات الخطيرة ، التى تهدد بقاء البشرية نفسها ، مثل مشكلات البيئة والتلوث ، وقضية المخدرات التى تلقى بظلالها الكثيبة على المعمورة بأسرها ، وقضية المديونية الخارجية التى يفرض بقاؤها - دون حل - الكساد والأزمة على تجمع الفقراء وتجمع الأغنياء فى أن معا ، وقضية الارهاب الدولى التى غدت كابوسا يؤرق قيم وحضارة الانسانية كلها . كما ان التنظيم الدولى الذى لا تقسمه الايديولوجيات المتخاصمة والثقافات المتعادية سيملك الامكانية الاكبر لتحقيق الخلاص المشترك الذى يتمثل فى نقل التكنولوجيا وتسخيرها لخدمة السلام بديلا عن الدمار والحرب والخراب .

وفى مواجهة هذا التطور الذى تشعر مصر ازاءه بالارتياح الكامل ، بل والمساندة الشاملة ، تظل على يقينها الثابت بأن الأمم المتحدة كانت ولا تزال تصيدا لحلم من أحلام الانسانية فى خلق نوع من الحكومة العالمية تستند الى ميثاق واحد ، وتستمد كياناتها من شرعية واحدة ، من أجل الحفاظ على بقاء البشرية والحيلولة دون فئائها ، أو اندثار حضارتها . ان مصر تؤمن بأن الأمم المتحدة ومهما كانت ثغراتها تستحق منا جميعا كل الدعم والتأييد حفاظا على قيمة انسانية كبرى ، هى التكامل والتعاون من أجل السلام والنمو والتقدم .

كما تؤمن مصر بأن عالم اليوم شديد التشابك والتعقيد ، والذى تتنازع دوله ووحداته السياسية مائة وستين دولة بين كبير ومتوسط وصغير ، بين غنى وفقير ، تفاوت أدوارها وتختلف اسهاماتها فى الحياة الدولية المعاصرة ، ولكنها جميعا فى اطار عضويتها فى الأمم المتحدة ، تتمتع بقاعدة ومبدأ المساواة فى السيادة ، أو المباداة المتكافئة فى ظل عالمية التنظيم الدولى المعاصر .

وفى يقين مصر أن تنامى ظاهرة القطبية المتعددة الأطراف وحلولها محل القطبية الثنائية الزائلة ، انما يسهم فى زيادة ديمقراطية العلاقات الدولية . ومن نفس المنطلق كان حرص الدبلوماسية المصرية الدائب على حث حركة

عدم الانحياز على ضرورة متابعة ما يعيشه العالم من مرحلة تطوير بالغة الأهمية ، وهو يتأهب لدخول العقد الأخير من القرن العشرين ، وهي المرحلة التي سوف تترك بصماتها الواضحة على مستقبل العلاقات الدولية فى القرن القادم ، لأن بلادنا لا تستطيع أن تكون بمعزل عن هذه الأحداث والتطورات أو أن تظل متشبثة بمفاهيم سوف تصبح فى عداد الماضى القريب العاجل .

كما أن بلادنا لا تملك أن تكتفى بمشاهدة هذه التطورات والتجارب مع آثارها ونتائجها ، بل يجب أن نكون مشاركين فى صنعها ، فاعلين فى تطويرها وتوجيهها الوجهة التى تتفق مع مبادئنا وتخدم مصالحنا .

ولقد دعت مصر دول العالم أجمع الى المسمى معا الى تعميق رؤيتنا للعالم فى هذا العصر الجديد ، وتحديد الدور الذى يجب على كل منا أن يقوم به للاسهام فى صياغة ملامحه وأرساء قواعده ، فيبدون هذه المشاركة الجماعية من الأسرة الدولية ، يظل عصر الوفاق الذى نحقق جميعا بجزوه، مفتقرا الى الوضوح والاستقرار ، ويبقى عرضة للهزات والنكسات التى تؤثر سلبيا على رؤيتنا للمستقبل .

#### ثانيا : الدبلوماسية المصرية والدائرة الأفريقية :

ان مصر التى تصدرت لمسئولياتها الأفريقية فى تلك المرحلة الهامة التى ولدت فيها منظمة الوحدة الأفريقية حين تولت رئاستها خلال الدورة الأولى التى عقدت بالقاهرة عام ١٩٦٤ ، قد استجابت فى عام ١٩٨٩ للارادة الأفريقية ، التى توافقت واجمعت على أن تتولى مصر قيادة العمل الأفريقى المشترك ، بعد مرور خمسة وعشرين عاما على ولادته ، فى ظل ظروف متطورة ، هى أشبه بولادة جديدة .

ولاشك أن مواجهة التحديات التى تفرضها مقتضيات الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تعيشها افريقيا ومشكلة المديونية الخارجية التى تعد من أبرز سماتها ، الى جانب التعبئة الأفريقية الشاملة من أجل استقلال ناميبيا ، وخوض المعركة الحاسمة ضد نظام الأبارتيد والتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا ، وضرورات تأكيد الذات وتعميق مفهوم التضامن الأفريقى وتوظيفه للقضاء على كافة الخلافات التى مازالت قائمة بين دولنا الشقيقة ،

وتدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، كانت هى المهام التى شكلت معا أركان استراتيجية العمل الأفريقى المشترك ، خلال المرحلة التى مشنتها القمة الخامسة والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية ، التى تولت مصر رئاستها ، وقاد خطاها الرئيس محمد حسنى مبارك ، الذى لقيت على كاهله مسئولية تحديد معالم الطريق الأفريقى للخروج من المازق ، واستشراف آفاق التقدم الأفريقى الذى يحقق حلم شعوبنا فى المستقبل الأفضل .

وقد انهمكت الدبلوماسية المصرية على مدى العام المنصرم ، بالمشاركة مع الدول الأفريقية الشقيقة الأخرى ، فى وضع هذه الاستراتيجية ، موضع التنفيذ ، وفى تناول هذه المشاكل والمعضلات الأفريقية بمنهج موضوعى بحثا عن علاج لها ، يؤمن حلها أو التخفيف من أثارها السلبية على حياة الشعوب الأفريقية .

#### ١ - مواجهة التحديات الاقتصادية :

وقد أكدت مصر على أن المشكلة الاقتصادية التى تواجه الدول الأفريقية هى البند الأهم على جدول أعمال أفريقيا فى المرحلة الراهنة ، وأن القيام بعمل حاسم فى مواجهة التحديات الاقتصادية التى تعترض مسيرتنا ، هى المهمة المطروحة بالحاح على قادة أفريقيا ، وخاصة بعد أن أصبحت هذه التحديات ، والمشاكل الناجمة عنها ، خطرا رهيبا ، ولا يقتصر على خلق جهود التنمية وإحباط كل المحاولات الهادة التى تبذلها شعوبنا للمحاق بركب التقدم بل إنه أصبح يهدد وجودنا وبقائنا ، وينال من قدرتنا على أن نخطو إلى المستقبل باقدام ثابتة ، وأن يحقق للأجيال القادمة من أبنائنا الصمد الأدنى من الأمان والأمل .

وتشير المعطيات المادية أمامنا الى أن حجم الدين الأفريقية غدا يقدر بحوالى ٢٤٠ مليار دولارا أمريكى ، يتعين على أفريقيا خدمتها من حصيللة النقد الأجنبى التى تنقلص بدرجة كبيرة وتتجاوز خدمة هذه الديون فى كثير من دولنا الأفريقية نسبة مائة فى المائة وثلاثمائة فى المائة من جملة الصادرات كما تتبوء التوقعات انه اذا لم تتخذ تدابير شاملة لمواجهة قضية الدين الخارجى فى أفريقيا فانه بحلول عام ١٩٩٥ سوف يصل اجمالى ديوننا الخارجية الى ٣١٣ بليون دولار ، وبحلول عام ٢٠٠٠ من المتوقع أن تتفاقم

خطورة هذه الحالة ، وسوف تبلغ ديوننا القصيرة والطويلة الأجل معا نحو ٦٠٠ بليون دولار ، والأسوأ من هذا أن ارتفاع المديونية بهذا المستوى سيكون ناشئا عن القروض السابقة والفوائد المتأخرة والأقساط المتراكمة ، وليس القروض الجديدة المطلوب بموجبها دفع عجلة التنمية .

وترى مصر أنه في الوقت الذي تعكف فيه أفريقيا على تنفيذ برنامج أولويات الانعاش الاقتصادي في أفريقيا ، وبرنامج عمل للأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية ، فإن الدول الأفريقية تجد نفسها في وضع لا يسمح لها بتعبئة الموارد التي تكفيها للوفاء بالتزاماتها ، فالمقضية في أغلبية بلداننا الأفريقية ليست أزمة سيولة ، وإنما هي قضية عسر مالي .

وإزاء استفحال المشكلة ، وتعاظم الوعي بخطورتها ، طرحت عدة مبادرات مشكورة للتعامل معها والحد من آثارها ، غير أنها جاءت في مجموعها مقصورة عن اقتحام المشكلة اقتحاما جسورا يتناسب مع خطورتها على الدول الدائنة والمدينة على السواء ، فقد اقتضت بعض هذه المبادرات على تسوية المشاكل الناجمة عن نوع معين من الديون دون أنواع أخرى ، وفقرت مبادرات أخرى بين الدول المدينة حسب تصنيفات حكومية ، وتمسكت بعض الدول بمعالجة حالة كل دولة على حدة وعدم التقيد بقاعدة عامة .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن الوضع لم يعد يحتمل هذه الحلول الجزئية الانتقائية ، بل أنه يتطلب الاتفاق بين الطرفين ( الدائن والمدين ) على استراتيجية شاملة لمعالجة شتى جوانب المشكلة ، تغطي كافة أنواع الديون وجميع فئات الدول المدينة بلا تفرقة أو تمييز .

وفي رؤية مصر ، أن خير سبيل للتوصل الى هذه الاستراتيجية المتكاملة هو إجراء حوار مكثف ، يدار بروح التعاون والإيمان بوحدة المصير الانساني ، وليس بروح المواجهة . وغنى عن البيان أن الحوار لن يترتب عليه فرض أي طرف لأرائه ومواقفه على الطرف الآخر ، بل أنه يدار بالمقراض والبحث عن أرضية مشتركة يتم التوصل إليها عن طريق الأخذ والعطاء ، كما أنه لن يقتصر على مشكلة الديون وحدها ، بل أنه سوف يتطرق بالضرورة الى قضايا التجارة الدولية والنقد والتمويل ، ومشاكل التنمية المتوازنة .

وقد اوضحت الاتصالات والمشاورات التي تابعت افريقيا القيام بها خلال عام ١٩٨٩ ، فى اطار « مجموعة الاتصال » التي تشترك مصر فى عضويتها ، مع الدول الدائنة ومنظمات التمويل الدولية لعقد مؤتمر دولى للمديونية الخارجية للدول الافريقية ، انه لا يتوافق بعد ، رأى عام مؤيد من جانب الاطراف الدائنة لعقد هذا المؤتمر .

وفى ضوء تلك الحقيقة ، كان الرؤساء الأفارقة قد قرروا فى قمة مايو ١٩٨٨ ، عقد ندوة دولية حول المديونية الافريقية يدعى اليها خبراء من مختلف الدول الافريقية والدول الدائنة والاطراف الدولية الأخرى ، للبحث عن انسب الحلول لهذه المشكلة المعقدة ، التي غدت تلقى بظلالها على مستقبل التنمية الافريقية ، وللمعمل على تهيئة رأى عام متعاطف مع الدعوة الافريقية الى عقد المؤتمر الدولى المنشود .

وقد تقدمت مصر فى اجتماع لمجموعة الاتصال عقد فى اديس ابابا فى نوفمبر ١٩٨٨ باقتراح وافقت عليه منظمة الوحدة الافريقية ، باستضافة هذه الندوة التي عقدت بالفعل بالقاهرة خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ . وقد قامت مصر بالعمل على توفير الظروف الكفيلة بانجاحها ، وذلك بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية التي قامت بتوجيه الدعوات الى الخبراء الأفارقة والخبراء المتخصصين من مختلف دول العالم المهتمين بهذا الموضوع ، الى جانب نائب رئيس البنك الدولى والمسؤولين عن صندوق النقد الدولى ، وسكرتير عام مؤتمر التنمية والتجارة ( الانكتاد ) والسكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وأمين عام منظمة الوحدة الافريقية . وقد تناولت الندوة استعراضا شاملا لتأثير ووقع الاجراءات التي اتخذت أو يقترح اتخاذها من قبل الدول الافريقية والدول الدائنة ، على مشكلة المديونية الافريقية وعلى عملية التنمية ، ويبحث خطة العمل القادمة ، مع الأخذ فى الاعتبار ، الاقتراحات المتضمنة فى اعلان الموقف الأفرقيى الموحد وامكانيات وضع خطة طويلة المدى فى مجال التنمية الاقتصادية فى الدول الافريقية ، وقد صدر عن ندوة القاهرة الدولية للمديونية الافريقية ، وثيقة تضمنت موجزا بما دار فى اللجنة والتوصيات التي توافق حولها المشاركون فيها .

وفى ذات الاطار ، قامت مصر ، بتنظيم مؤتمر فى القاهرة يومى الثانى



والثالث من أغسطس ١٩٨٩ ، حول الميثونية الخارجية لكل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، شارك فيه عدد من خبراء القارتين ، وذلك بالتعاون بين المعهد الدبلوماسى فى كل من وزارتى الخارجية المصرية والمكسيكية ، وكان الموضوع الأساسى لهذا المؤتمر ، عقد دراسة مقارنة بين شكل وظروف وسمات الديون الخارجية فى كلا القارتين ، والجهود التى تبذلها كل منهما من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة ، ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بالتنسيق بينهما فى مجرى المساعى المبذولة لحل مشكلة ديون العالم الثالث .

## ٢ - استقلال ناميبيا وتصفية الإبارتيد :

أما تطورات الوضع فى الجنوب الأفريقى ، فقد استأثرت بجل الاهتمام على المستوى الأفريقى والدولى جميعا على مدى عام ١٩٨٩ المنصرم ، الذى كانت من أبرز أحداثه دون مبالغة ، حصول الشعب الناميبى على استقلاله ، بعد نضال ضار وشرس من أجل تصفية احتلال جنوب أفريقيا ، وطرح السيطرة الاستعمارية والعنصرية عن كاهله .

وقد تابع الشعب المصرى الذى بارك واستبشر بالتطورات الايجابية فى جنوب القارة ، منذ أقرار بيان برزافيل فى نيويورك يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ ، من جانب كل من كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا ، باهتمام بالغ ، التطور المؤسف والمواجهات الدامية التى وقعت فى إبريل ١٩٨٩ فى شمال ناميبيا ، وناشدت الدبلوماسية المصرية كافة الأطراف بضبط النفس ، وإبداء روح التعاون ، حتى يتحقق لشعب ناميبيا الوصول الى الاستقلال وفقا لخطة الأمم المتحدة التى تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ .

وأكدت حكومة جمهورية مصر العربية ، التى تعزز بالإسهام بعدد من قوات الشرطة ضمن القوة الدلوية المكلفة بالإشراف على انسحاب قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا ، أهمية تواجد قسوات الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية بناميبيا ، بل وضرورة زيادة حجم هذه القوات ، بما يكفل أدائها للمهمة المكلفة بها ، وحتى يتسنى للجهود المبذولة أن تصل الى أهدافها النبيلة ويحصل الشعب الناميبى الشقيق على حقوقه الكاملة فى الحرية والاستقلال .

وطوال الشهور التى سبقت الانتخابات الناميبية التى تمت خلال الفترة

بين ٧ - ١١ نوفمبر ١٩٨٩ ، ظلت مصر تحذر من محاولات جنوب افريقيا وضع العراقيل امام الارادة الشعبية فى ناميبيا وتبجير الحيل والمكائد من أجل تزييفها ، كما طالبت المجتمع الدولى بأن يفرض على جنوب افريقيا ، مراعاة التزاماتها بصورة دقيقة وبوضع نهاية لجو الرعب الذى يسود ناميبيا من خلال قوات الكوفرت التابعة للإدارة الاستعمارية ، وبالمعمل على الغاء جميع القوانين التمييزية وبإطلاق سراح جميع المسجون السياسيين الناميبيين ، وبإعادة اللاجئين والمتغيبين من أبناء ناميبيا الى وطنهم • كما حرصت مصر على انشاء مكتب اتصال فى وندهوك ، بدأ عمله فى شهر يوليو ١٩٨٩ ، تأكيداً لحضورها المادى فى مراقبة تطورات الوضع فى الاقاليم عشية الانتخابات •

وقد اكد الرئيس محمد حسنى مبارك الموقف المصرى بوضوح وحزم يوم الحادى والعشرين من اغسطس ١٩٨٩ ، فى هراى ، حيث تراس سيادته اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات المختصة بالجنوب الافريقى •

وتأكيداً من مصر على موقفها الثابت من دعم كفاح اشقائنا فى ناميبيا ، دعت المناضل سام نجوما ، رئيس منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) لزيارة القاهرة فى يوليو ١٩٨٩ ، تحية لمدوره فى قيادة مسيرة نضال شعب ناميبيا بجدارة واقتدار صوب الاستقلال والحرية •

وفى الرابع عشر من نوفمبر ١٩٨٩ ، وبعد الاعلان عن فوز منظمة سوابو فى الانتخابات التى جرت تحت اشراف الأمم المتحدة ، ارسل الرئيس محمد حسنى مبارك الى المناضل سام نجوما برقية تهنئة اكد له فيها وقوف الشعب المصرى الى جانب الشعب الناميبى الشقيق وتضامنا الكامل معهم ودعمنا الشامل لهم من أجل تثبيت رايات الحرية التى لا تجزأ ، وتحقيقا للأمل فى المستقبل الافريقى الواحد •

وفى الحقيقة ، ترى مصر أن استقلال ناميبيا سيكون هو البداية العملية للتحرير الشامل لاشقائنا فى الجنوب الافريقى ، وعليه ، تدعو مصر الى ضرورة تكثيف الضغط على نظام الأبارتيد العنصرى فى جنوب افريقيا ، والتصدى له بكل حزم وصلابة حتى يسلم بحق شعب جنوب افريقيا الشقيقة فى الخلاص من السيطرة العنصرية التى تشكل وصمة فى جبين الانسانية •

وقد يشهد عام ١٩٩٠ تطورا حاسما في مجال تشديد الحصار الأفريقي على نظام الأبارتيد العنصرى فى بريتوريا ، وذلك عندما صاقت اللجنة المختصة بالجنوب الأفريقى التى عقدت اجتماعاتها على مستوى القمة فى أغسطس ١٩٨٩ فى هرارى برئاسة محمد حسنى مبارك ، على إعلان تضمن تصورا لاستراتيجية أفريقية لمجابهة تحركات النظام العنصرى فى بريتوريا تقوم على التأكيد على المساواة فى الحقوق والالتزامات بين كافة الشعوب ، بغض النظر عن اللون والعرق والجنس والعقيدة ، كما تضمن الاعلان نداء الى القوى المحبة للسلام فى العالم أجمع لكى تتبنى الدعوة الى اطلاق سراح جميع المعتقلين والمسنونين السياسيين فى جنوب افريقيا وفى مقدمتهم المناضل الرمز نلسون مانديلا .

وتتبنى مصر الموقف الأفريقى الذى يرفض رفضا قاطعا ، الألاعيب التى تلجأ اليها الأقلية العنصرية لخلق وهم كاذب مؤداه انها تجرى اصلاحات سياسية ، مثل انتخابات سبتمبر ١٩٨٩ ، التى لا تهدف الى تحقيق اصلاح جوهرى ، بل انها تؤدى الى تعميق الفصل والتمييز العنصرى واستمرار التحلل فى ميكل النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

ان قارتنا الأفريقية التى لا تعيش بمعزل عن اجواء الوفاق الدولى ، الذى أصبح يسود الحياة الدولية فى كل مكان ، ايدانا بمرحلة جديدة من الحوار والتفاهم ، بدلا من المواجهة والتوتر ، انما تمد يدها وتفتح قلبها الى كل دعوة جادة للسلام ، وعلى اسستعداد لاعطاؤها حقها من البحث والاختبار .

وتؤمن مصر بأن هذه المرحلة تقتضى منا فى المقام الاول . أن نعمل دون كلل من أجل تعميق التضامن فى صفوف المناضلين من أجل الحرية فى جنوب افريقيا والقضاء على الخلافات التى مازالت عالقة فى اجوائنا ، ومن ثم فان الامر يقتضى ضرورة توحيد جهود طلائع النضال فى جنوب افريقيا ، ثم فان فصائله ، فى سبيل الهدف الواحد ، والمصير الواحد ، والامل الواحد .

وقد بذات الدبلوماسية المصرية جهدها المكثف على مدى العام المنقضى ، من أجل تحقيق المصالحة بين حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC وحزب المؤتمر الأفريقى الجامع PAC ، تعزيزا لمسيرة النضال ، وتأكيدا

للتقاليد الافريقية التى صانت حركتنا طوال الحقبة الماضية • وفى هذا السبيل تعمل مصر على ترتيب لقاء يضم قيادات التنظيمين تحقيقا لهذه الغاية النبيلة •

وفى مجال الاتصال الذى تقوم به مصر مع القيادات السوداء فى جنوب افريقيا ، وجهت الدعوة الى القس ديزموند توتو سكرتير عام مجلس كنائس جنوب افريقيا ورئيس مؤتمر كنائس عموم افريقيا لزيارة جمهورية مصر العربية ، وهى الزيارة التى تمت فى نوفمبر ١٩٨٩ ، تجسيدا لمساندة الدبلوماسية المصرية ودعمها الكامل للمكفاح الذى يخوضه شعبنا فى جنوب افريقيا ، ولاعتزازها بالدور الرائد الذى يقوم به القس المناضل ديزموند توتو •

وتقوم رؤية مصر على ضرورة أن تبدأ افريقيا فى بناء جسور التعاون بينها وبين الجماعات البيضاء كذلك التى تتعاطف مع قضية حقوق الأغلبية السوداء فى جنوب افريقيا ، وتشجيعهم من خلال بدء حوار معها ، حول صورتنا لشكل مجتمع ما بعد الأبارتيد • وفى هذا السبيل تفكر مصر فى الدعوة الى عقد مؤتمر تحضره الشخصيات الافريقية والأحزاب ورجال السياسة ، جنبا الى جنب مع المثقفين والمتعاطفين من البيض فى جنوب افريقيا ، لبحث أشكال التعايش السلمى بين الأغلبية السوداء والأقلية البيضاء ، فى المجتمع الجديد الذى نصبو الى بنائه فى جنوب افريقيا ، وذلك على غرار مؤتمر نكار الذى انعقد فى عام ١٩٨٧ •

ورغبة من مصر فى تعميق علاقاتها مع مختلف التجمعات الافريقية فى كل انحاء العالم ، فقد حرصت على دعوة الزعيم الأمريكى الزنجى القس جيسى جاكسون لزيارة القاهرة فى يوليو ١٩٨٩ • والتجمع الأمريكى الأسود ، الذى يشكل ١٢٪ من مجموع الشعب الأمريكى أو ما يقرب من ثلاثين مليون نسمة ، هو أحد المنابر الهامة التى يمكن لصوت مصر أن يصل عن طريقها الى دوائر السلطة الأمريكية ، كما أنه بالطبيعة ، هو الوسط المتعاطف مع القضايا الافريقية ، التى تحمل مصر لواء الدفاع عنها فى جميع المحافل الدولية ولدى مختلف الأوساط العالمية •

ومع طلوع فجر الحرية على ناميبيا ، تستبشر الدبلوماسية المصرية باحتمالات واقعية لسلام شامل ، تسوده أجواء المصالحة الوطنية فى كل من

أنجولا وموزمبيق • وقد أيدت مصر وباركت الجهود المبذولة من مختلف الأطراف الأفريقية وغير الأفريقية ، من أجل الوصول بمساعي السلام الى غايتها المرجوة • كما أكدت مصر من موقع رئاستها لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بأن المنظمة تسخر كل إمكاناتها من أجل انجاح هذه الجهود ، وتحقيقا لمتطلبات عملية السلام وتوفير الأجواء المناسبة لها •

وانطلاقا من مساندة مصر لدول المواجهة مع جنوب أفريقيا ، في الصراع الذي تخوضه بشجاعة فائقة ضد قوى العدوان والعنصرية ، فإنها تسهم في « صندوق أفريقيا » الذي أنشأته حركة عدم الانحياز ، بما يعادل اثنين مليون دولار أمريكي سنويا ، تخصص لتقديم الخبرات المصرية والمساعدات الفنية لرفع كفاءتها القتالية ودعم اقتصادها المهدد بالعدوان والتخريب من نظام بريتوريا العنصرى • كما تقوم مصر بتنظيم دورات تدريبية لكادرات الأمن والدفاع في هذه البلدان ، كل دورات مقاومة التخريب لضباط الشرطة في دول خط المواجهة ، ودورات حماية الموانئ لرجال الأمن في دول الجنوب الأفريقى ، وغير ذلك من الدورات المتخصصة ، فضلا عن الاعداد العسكرية لمناصر المقاومة في حركات التحرير الناشطة في جنوب افريقيا كحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وحزب المؤتمر الوطنى الجامع ، فضلا عما تقدمه مصر من أسلحة ومعدات عسكرية لهم عن طريق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية •

### ٣ - نسوية المنازعات الافريقية بالطرق السلمية :

وفي مجال العمل على تعميق التضامن الافريقى والتصدى للمنازعات الافريقية التى تضعف من وحدتنا وتهترط طاقتنا ، تنطلق الدبلوماسية المصرية من حقيقة أن الدول الافريقية قد سبقت غيرها من دول العالم ، في ارساء قواعد راسخة لتضامن وتحقيق الوفاق فيما بينها ، بصرف النظر عن الاختلافات العقائدية والانقسامات الجغرافية واللغوية • وتقوم الرؤية المصرية في هذا الخصوص على أن طبيعة العلاقة القائمة بين شعوبنا ، يستحيل معها قيام التناقض أو التعارض بين مصالحها الأساسية بسبب أننا جميعا في خندق واحد ، نواجه نفس التحديات ، ونخوض نفس المعارك ، ونسعى الى تحقيق نفس الغايات ، ومصلحتنا بالضرورة متجانسة متكاملة ،

ولم يفصل بيننا سوى السياسات التي اتبعتها قوى الاستغلال والتفرقة في  
المجهود الاستعمارية .

ولا تكف الدبلوماسية المصرية عن الدعوة الى ضرورة توجيه جانب من  
طاقتنا وحركتنا لاحتواء الفتن التي ظهرت في الآونة الأخيرة بين دول افريقية  
شقيقة ، ايا كانت اسبابها وجذورهما . كما انه من الواجب على الحكومات  
الافريقية ان تثبت مرة أخرى ، انها تمثل القدرة وتمتلك القدرة على تسوية  
ما ينشأ بيننا من خلافات عارضة ، بالتراضي والاحتكام الى مفهوم التضامن  
الافريقي ، والايمان الاصيل بوحدة المصلحة والمصير .

وعلى مدى عام ١٩٨٩ المنصرم ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك  
- متابعاً للتكليف الصادر اليه من القمة الافريقية الخامسة والعشرين التي  
يتولى رئاستها - بالعمل على تحقيق المصالحة بين موريتانيا والسنغال وحل  
النزاع الذي نشب بينهما في مايو ١٩٨٩ . وتحقيقاً لهذا الهدف قام سيادته  
بتعيين لجنة وزارية تكون من تونس والتوجو وزيمبابوى والنيجر ونيجيريا  
لماؤنته في مساعيه لحل هذا النزاع ذا الأبعاد المختلفة والانعكاسات السلبية  
الخطيرة . كما قام سيادته في سبتمبر ١٩٨٩ بزيارة الى عاصمتى البلدين ،  
واجراء الاتصالات مع الرئيس السنغالى عبده ضيوف والرئيس الموريتانى  
معاوية ولد الطايح - كما عقدت اللجنة الوزارية الافريقية أربع دورات لها ،  
الأولى في بلجراد في سبتمبر ١٩٨٩ ، والثانية والثالثة في نيويورك في أكتوبر  
١٩٨٩ ، والرابعة في اديس ابابا في ديسمبر ١٩٨٩ . وفى شهر نوفمبر  
١٩٨٩ زارت اللجنة الوزارية كل من السنغال وموريتانيا ، كما تفقدت منطقة  
الحدود بين البلدين . كما أوفد الرئيس مبارك عدة بعثات لتتقى الحقائق  
وجمع المعلومات الى البلدين طرفى النزاع ، والى مالى ، والى فرنسا ، والى  
جنيف للاتصال مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية  
للاجئين .

وما تزال مصر تواصل مساعيها ، بكل ما أوتيت من عزم ، وبقدرة  
ما تستطيع لتطوير هذا النزاع والعمل على تسويته بالطرق الودية ، تحقيقاً  
لحلاقات حسن الجوار الطبيعية التي ينبغى أن تقوم بين الشعبين الشقيقين .

كما تابع الرئيس محمد حسنى مبارك كذلك خلال العام المنصرم

الاتصالات مع الرئيس الجابونى عمر بونجو رئيس اللجنة الافريقية الخاصة بالنزاع بين تشاد وليبيا ومع كل من الرئيس الليبي معمر القذافى والرئيس التشارى حسين حبرى من أجل احتواء التوتر فى العلاقات بينهما ، وتوفير الظروف المناسبة لتنفيذ اتفاقية الجزائر المبرمة بين تشاد وليبيا فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ .

وبالنسبة للحرب فى جنوب السودان ، والصراعات القائمة فى اثيوبيا بين الحكومة وكل من الحركة الارتيرية وحركة التيجيراي ، والوضع المتدهور فى الصومال نتيجة الحركة المناوئة فى شمال البلاد ، بذلت الدبلوماسية المصرية على مدى عام ١٩٨٩ الفات ، جهودا مضنية ، وقامت باتصالات واسعة مع اطراف هذه الصراعات ومع الدول الافريقية المجاورة لها من أجل احتواء حدة المواجهات وتأمين السلام والاستقرار فى هذه الدول الافريقية التى تشكل امتدادا مباشرا للامن القومى المصرى ، وذات الصساسية الخاصة للامن الافريقى بصفة عامة .

وستواصل الدبلوماسية المصرية جهودها الدائب من أجل تدعيم السلام والاستقرار فى ربوع افريقيا قاطبة ، باعتبار ان السلام والاستقرار هما الضمانة الجوهرية للجهد الانسانى للشعوب الافريقية من أجل تقدمها وتحقيق املاها فى غد افضل .

#### ٤ - التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية :

اما عن التعاون بين الجنوب والجنوب ، فهو الشعار الذى تستلهمه الدبلوماسية المصرية فى حركتها على الساحة الافريقية ، باعتباره احد اهم العوامل الكفيلة بزيادة القدرة الانتاجية ، والاعتماد على الذات ، ذلك ان اكثر ما تعاني منه افريقيا هو تجزئة اقتصادها ، اذ تعد تجزئة اسواق المنتجات الافريقية واسواق عوامل الانتاج ، قيذا رئيسيا آخر على استغلال الامكانيات الضخمة لأوجه تكامل الموارد وقورات الحجم فى القارة .

وكانت هذه الوضعية السلبية هى الدافع الى صدور خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ ، التى تستهدف خلق سوق افريقية مشتركة من خلال الاعتماد الجماعى على الذات فى افريقيا . وتعمل مصر بكل حماس على تحقيق هذا الهدف. ووضعه موضع التنفيذ الفعلى قبل حلول عام ٢٠٠٠ حسبما تقضى به

الخطه ، وقد شارك الوفد المصرى بفاعلية فى اجتماعات لجنة التسيير  
الافريقية المنوط بها وضع النظام القانونى لهذه السوق الافريقية المنشودة .

وتقوم الرؤية المصرية على أن البلقنة السياسية للقارة التى حولتها الى  
دول وأمم تقوم على أساس اعتباطى ، ينبغي أن تكون هى الحافز الطبيعى  
لافريقيا للعمل على إعادة تنظيم الوحدات المجزأة فى كيان اقتصادى وسياسى  
أكثر اتساقا وأقوى بنيانا ، كما أن الأحساس الافريقى فى الوحدة والتضامن  
من شأنه أن يحدث شعورا طبيعيا بضرورة زيادة التعاون الاجتماعى -  
الاقتصادى ومن الناحية الاقتصادية البحتة ، فإن المقبات العديدة التى  
تصادفها البلدان الافريقية فرادى فى تحقيق تنمية حقيقية نتيجة خسيق  
وتجزؤ رقعتها الاقتصادية ، إنما يوفر أساسا منطقيا وموضوعيا لمحت  
الافريقيين على السعى وراء هدف الاعتماد على الذات ، وتحويله الى  
حقيقة واقعة .

وإذا كانت السوق الافريقية المشتركة المنشودة ، هى سوق للسلع  
والخدمات ، فإن مصر ترى أن ثمة سوقا أخرى مشتركة يتعين العمل على  
انشائها ، وهى السوق المشتركة للعقول الافريقية وهى الثروة الأهم التى  
تملكها ، والتى تتمثل فى الفنيين والتكنوقراط من ابنائها . وقد سارت مصر  
بالفعل خطوات هامة فى سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال انشائها للصندوق  
المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية فى عام ١٩٨١ .

وقد واصل الصندوق الذى يعد الأداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية  
المصرية على المستوى العملى الفاعل فى التعاون مع الدول الافريقية ، رسالته  
على مدى العام الفائت ، فى تقديم مختلف اشكال الخبرات الفنية فى مجالات  
تنمية القوى البشرية التقنية ، عن طريق إيفاد الخبرة المصرية المتخصصة فى  
سائر المجالات التى تحتاجها دول القارة الافريقية ، أو بتوفير التأهيل اللازم  
للكادرات الافريقية فى شكل منح تدريبية وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية  
لأبناء الدول الافريقية فى مختلف المراكز والمعاهد والأكاديميات المتخصصة فى  
جمهورية مصر العربية .

وخلال العام المنصرم عقد الصندوق ثمانى عشرة دورة تدريبية فى



مجالات الدبلوماسية والشرطة والتنمية الزراعية والتنمية الريفية والطاقة والكهرباء والصناعة والنقل البحري والصحة العامة ( الطب ) ، كما يعتزم تنظيم ثلاث عشرة دورة تدريبية خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٠ ، وهى الدورة الثالثة عشرة للدبلوماسيين الأفارقة للدول الناطقة باللغة الفرنسية والدورة العامة الرابعة عشرة لمكافحة الجريمة للدول الناطقة باللغة الانجليزية . والدورة الرابعة لمكافحة المخدرات ، ودورة للأساليب الحديثة فى الزراعة ، ودورة لتنمية زراعة المحاصيل ، ودورة لتدريب المرأة الريفية ، ودورتان لشباب الفلاحين ، ودورة تنمية الصناعات الصغيرة ودورة التخطيط الاستراتيجى للنقل البحرى ، ودورة للتلوث البحرى ، ودورة تنمية الصناعات الصغيرة ودورة التخطيط الاستراتيجى للنقل البحرى ، ودورة للتلوث البحرى ، ودورة النقل البحرى للتطبيقات وإدارة الموانئ لحول المواجىة ، ودورة العلاج بالأشعاع لأفريقيا ، ودورة علاج الحميات •

#### ٥ - تجمع دول حوض النيل :

وانذ تأسس مصر بأهمية التعاون مع مختلف دول القارة ، فانها تطل على اهتماما خاصا بالتعاون فى إطار الاقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل ، ومن ثم فقد حرصت مصر على إقامة تجمع لدول حوض نهر النيل المعروف باسم مجموعة ( اندوجو ) كإطار اقليمى للتشاور والتنسيق والتنمية المشتركة ، واصلت جهودها من أجل استكمال عضوية اثيوبيا وكينيا لهذه المجموعة ، حتى يكتمل عقد التجمع النيلى كواحد من الاقاليم الاقتصادية الجزئية فى إطار الكيان الأفريقى الموحد ، وتم الاتفاق بين دول مجموعة الاندوجو على عقد مؤتمرها السادس فى نديس اثابا فى فبراير من عام ١٩٩٠ .

وفى مارس عام ١٩٨٩ ، عقدت وزارة الخارجية المصرية مؤتمرا لمسؤولي دول حوض نهر النيل للتوسع ، وهى الدول التى تشكل معا منطقة شبه اقليمية ذات طبيعة خاصة ، تحتل فى سلم أولويات السياسة المصرية ، مكانة متميزة ، ليس فقط فى الحاضر ، بل فى المستقبل ، نزولا على الاعتبارات الاستراتيجية والجغرافية والأمنية والسياسية والاقتصادية جميعا ، وقد استهدف المؤتمر تكثيف التقييم لأدائنا الخارجى تجاه هذه المجموعة من الدول ، والبحث عن أنسب الوسائل والأساليب التى تستهدف تقوية العلاقات بين مصر وبين هذه المجموعة من الدول فى مختلف المجالات من أجل خلق مصالح وحقائق ووجود

مصرى وأضح وراسخ وقوى ، يربط هذه الدول الى مصر من خلال شبكة مادية تحقق الصالح المشترك لنا جميعا ، وكذا للتنسيق الدقيق لحركة الدبلوماسية لدى هذه الدول •

#### ٦ - التعاون العربى الافريقى :

ولعل التعاون العربى - الافريقى ، الذى كانت مصر سباقة فى الدعوة اليه ، هو اجد اهم تجارب التعاون بين الجنوب والجنوب • ولعل وعى مصر بحقائق التاريخ التى تؤكد أن العرب والأفارقة قد التقوا وتعارفوا منذ قرون عديدة ، عبر البحار والصحارى ، ومارسوا التجارة فيما بينهم ، كان هو الحافز لها فى ضرورة استثمار هذا التراث المشترك ، والدعوة الى استضافة دول قمة عربية - افريقية فى مارس ١٩٧٧ ، لبدء عهد جديد من مسيرة التعاون بين المجموعتين الافريقية والعربية •

واذا كانت السنوات العشر الأخيرة ، قد سجلت بالفعل بعض النجاحات التى حققتها مسيرة التعاون العربى - الافريقى ، الا انها لم تكن ابدا فى مستوى الآمال الكبيرة التى علفت عليها ، وبالرغم من التدفقات المالية التى بلغت أكثر من عشرة بلايين دولار من العالم العربى الى افريقيا ، فقد كانت هناك بعض المشاكل التى خيمت على هذا التعاون •

وترى مصر ان الوقت قد حان لتجاوز الأزمة الراهنة ، وان ثمة فرصة واعدة تسنح الآن أمام التعاون بين هذين العالمين اللذين يحتاج كل منهما الآخر ، للانطلاق الى آفاق واسعة من أجل التبادل النافع والصالح الجماعى لهما •

ولقد شهد عام ١٩٨٩ المنقضى ، انعقاد الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربى - الافريقى فى شهر يونيو الفائت فى الكويت ، والدورة الحادية عشرة لها فى نيويورك على هامش الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فى شهر أكتوبر ١٩٨٩ • وأذ تستشعر مصر مسئولية خاصة تقع على عاتقها فى شأن تنشيط التعاون العربى - الافريقى ، فانها تضع ضمن أولويات العمل خلال فترة رئاستها للمنظمة ، ان تتخذ كل ما من شأنه تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون العربى - الافريقى ، وليس فقط

في الجوانب الاقتصادية ، ذات الطبيعة الجوهريّة ، ولكن في المجالات الثقافية والاعلامية كذلك . وتخطط مصر للعمل من أجل عقد المؤتمر الوزاري المشترك بين المجموعتين ، وربما المؤتمر الثاني للقمّة العربيّة - الافريقيّة المنشودة .

#### ٧ - اللجان المشتركة بين مصر والدول الافريقيّة :

وإذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربيّة وبين سائر الدول الافريقيّة الشقيقة ، هي الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحي ، انطلاقا من ايماننا بأن مستقبل التنمية الافريقيّة ، ومستقبل تطوير المجتمعات الافريقيّة ، سيظل مرتفعا بمدى القدرة على النجاح في تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، فقد سجلت السنة الماضيّة ، عقد سلسلة من اللجان المشتركة ، اذ استضافت القاهرة الدورة الاولى للجنسة المشتركة بين مصر وتنزانيا في فبراير ١٩٨٩ ، والدورة الرابعة للجنة المشتركة بين مصر وزائير في مارس ١٩٨٩ ، والدورة الاولى للجنة المشتركة بين مصر ورواندا في سبتمبر ١٩٨٩ ، والدورة الاولى للجنة المشتركة بين مصر وغانا في نوفمبر ١٩٨٩ ، وعلى الجانب الآخر ، تم في بانجي عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وافريقيا الوسطى في يناير ١٩٨٩ ، وفي اديس ابابا ، ثم عقد الدورة الاولى للجنة المشتركة بين مصر واثيوبيا في مارس ١٩٨٩ ، وفي نيروبي ، تم عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وكينيا في اغسطس ١٩٨٩ .

وفي اطار العلاقات الثنائية الافريقيّة ، وعلى المستوى الرئاسي استقبلت القاهرة خلال العام الفائت الرئيس ابراهيم بابانجيذا رئيس جمهورية نيجيريا في يناير ١٩٨٩ ، والرئيس على حسن مويني رئيس جمهورية تنزانيا الاتحادية في فبراير ١٩٨٩ ، والرئيس جوا برناند وفييرا رئيس جمهورية غينيا بيساو في سبتمبر ١٩٨٩ ، كما قام الرئيس محمد حسني مبارك بزيارة الى السنغال وموريتانيا في سبتمبر ١٩٨٩ ، وإلى زيمبابوي في اغسطس ١٩٨٩ لترأس اللجنة الخاصة بالجنوب الافريقي التي عقدت في هراي ، الى جانب زيارته الى اثيوبيا لترأس الوفد المصري في اجتماعات القمة الخامسة والعشرين التي عقدت في اديس ابابا في يوليو ١٩٨٩ .

والى جانب تلك الدول التي ترأس وزراء خارجيتها اللجان العليا  
( السياسة الدولية )

المشتركة التى عقدت اجتماعاتها فى القاهرة ، فقد استقبلت العاصمة المصرية على مدى العام المنصرم وزراء خارجية كل من غينيا بيساو فى سبتمبر ١٩٨٩ ، والسنغال فى نوفمبر ١٩٨٩ ، الى جانب وزير الدولة للشئون الخارجية التشادى فى يونيو ١٩٨٩ ، وعلى الجانب الآخر ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ، الى جانب ترأسه للجان المشتركة مع كل من افريقيا الوسطى واثيوبيا وكينيا ، بزيارة الى كل من سيشل وجزر القمر والموزمبيق فى اغسطس ١٩٨٩ ، والى السنغال وموريتانيا ومالى فى مارس ١٩٨٩ . والى السنغال فى مايو ١٩٨٩ ، كرئيس للوفد المصرى فى قمة الدول المتحدثة بالفرنسية ، والى المغرب لرئاسة وفد مصر فى مؤتمر وزراء خارجية القمة الفرنسية الافريقية الذى عقد بالدار البيضاء فى نوفمبر ١٩٨٩ ، فضلا عن زيارته الى العاصمة الاثيوبية فى فبراير ويوليو ١٩٨٩ للمشاركة فى المؤتمر الوزارى التاسع والاربعين والمؤتمر الوزارى الخمسين لمنظمة الوحدة الافريقية .

#### ٨ - الاتصالات والاتفاقات مع الأحزاب الافريقية :

واذ يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بأن الاتصالات الحزبية، هى التعبير العملى والأسلوب الايجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الافريقية ، ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيىء الاداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الافريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقتن ، ومن خلال عقد الاتفاقات واهرام البروتوكولات بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الافريقية ، وفى عام ١٩٨٩ وحده ، تم التوقيع على اتفاقات للتعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر وبين حزب التجمع فى افريقيا الوسطى فى يناير ١٩٨٩ ، ومع حزب الاستقلال الوطنى المتحد فى زامبيا فى فبراير ١٩٨٩ ، ومع حزب العمل الاثيوبى فى مارس ١٩٨٩ ، ومع حركة الثورة الوطنية من أجل التنمية فى رواندا فى مايو ١٩٨٩ ، ومع حزب حركة المقاومة الوطنية الازغندية فى يونيو ١٩٨٩ .

ولعله من الطبيعى أن يكون ادراك مصر ووعياها المسئول بحقيقة موقعها الاستراتيجى الفريد بإبعاده السياسية والثقافية والحضارية جميعا ، دافعا لها على القيام بدور ريادى متميز ، وبخاصة فى هذا العصر الذى تتزايد فيه

التحديات المادية والمعنوية معا ، ومن ثم كان المسعى المصرى الذى استغرق سنوات طويلة من أجل انشاء جامعة افريقية ، تنشر العلم الحديث وتلقن كادرات افريقيا تطبيقات التكنولوجيا المعاصرة ، وفى المؤتمر الثانى لقمعة فرانكفونية التى تجمع الدول المتحدثة بالفرنسية والذى عقد بداكار فى مايو ١٩٨٩ ، ثم التوقيع على اتفاق انشاء جامعة الاسكندرية فرانكفونية لخدمة اغراض التنمية الافريقية ، كما تمت مصادقة مجلس الشعب المصرى على الاتفاقية المذكورة فى يوليو من العام الفات تمهيدا لبدء نشاط هذه الجامعة فى سبتمبر من عام ١٩٩٠ القادم ، تجسيدا لواقع الرسالة التنويرية التى تحمل مصر شرف ادائها لشعوب القارة التى ترتبط بها ارتباطا تراث وحضارة ومصلحة ، وتأكيدا لجوهر الدور الاشعاعى والثقافى المتواصل الذى تمارسه مصر على امتداد تاريخها الطويل ، وعلى اتساع محيطها القارى الشامل .

#### ثالثا : الدبلوماسية المصرية والدائرة العربية :

أكد عام ١٩٨٩ ، تلك الحقيقة الثابتة التى تقول بأن مصر شعب لمن يكون الاجزاء لايتجزأ من امته العربية ، وان الأمة العربية يستحيل أن تتنكر لدور مصر الرائد ، ومسئولياتها التاريخية وتضحياتها الجسيمة ، ويستحيل ايضا أن تتجاهل رابطة المصير التى تجمعها بشعب مصر العظيم بترائه ، الفنى بتاريخه وحضارته ، المقبل على امته دائما بالتضحية والمبادرة .

وسواء على ساحة العمل الوجدوى شبه الاقليمى من خلال مجلس التعاون العربى ، او من خلال النشاط القومى على اتساع الوطن العربى ، فقد كان الموقف المصرى هو الالتزام الكامل بالتضامن العربى نصا وروحا ، وهو الحريص على احترام كافة تعهداتها والتزاماتها القومية . كما لم تتخل مصر العربوية والاخاء عن دورها أبدا ، كما يمكن القول بحق ، أن مصر لم تغيب عن عالمها العربى ، وأن العالم العربى لم يغيب عن مصر ، فقد ظلت مصر دائما هناك كالمهد ، تحتل موقع القلب ، واثقة المقد .

#### ١ - مصر ومجلس التعاون العربى :

فلا شك أن الاعلان عن انشاء « مجلس التعاون العربى » فى السادس عشر من فبراير ١٩٨٩ ، بين مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية

اليمنية ، يعد بكل مقياس نقطة هامة على طريق مرحلة جديدة فى النظام الاقليمى العربى ، كان قد عززها فى نفس الآن تقريبا ، انشاء الاتحاد المغارىب ، فى السابع عشر من فبراير ١٩٨٩ ، اذ يشكل كلاهما لاشك - مع مجلس التعاون الخليجى قولهما - فلسفة جديدة للعمل العربى المشترك .

وعلى مدى العام الفائت انعقدت الى جانب قمة التأسيس فى العاصمة العراقية ، القمة الثانية فى الاسكندرية فى يونيو ١٩٨٩ ، والتي يمكن اعتبارها قمة الانطلاق من نقطة البدء ، ثم القمة الثالثة فى صنعاء فى سبتمبر ١٩٨٩ ، لكى يبدأ الاتجاز الحقيقى ، بعد التأسيس وتحديد المسار ، من خلال مجموعة من القرارات ، لتحقيق بدايات التكامل بين دول مجلس التعاون العربى فى مختلف القطاعات والأنشطة الزراعية والصناعية والاقتصادية والاعلامية والثقافية والأمنية .

وغنى عن القول ان ما يجمع الدول الأربع من منطلقات سياسية وتوجهات استراتيجية ، هى العامل الأساسى فى وضع وتنفيذ البرامج والمشروعات الاقتصادية المشتركة ، التى تستهدف الافادة من حجم الموارد البشرية والطبيعية والصناعية الهائلة ، التى تمتلكها هذه الدول من أجل رخاء شعوبها ، وزيادة فرص التشغيل ، وتوفير مصادر نقدية لاعادة الاستثمار ، وتحقيق قاعدة من التكامل تكفل الوقوف فى وجه المنافسات الخارجية ، وفتح مجالات التصدير ، والحصول على شروط ومزايا تعاملية أفضل مع الأسواق والصناديق والمؤسسات الدولية ، ومن الطبيعى ان يكون لهذا كله آثار ايجابية على خط العمل السياسى الخارجى ، بما يجعله اكثر فعالية ، وادعى الى الاحترام والقبول .

وقد أكدت مصر اكثر من مرة ان هذا التجمع لايعوق العمل الجماعى العربى من أجل تكامل أوسع ، بل ان قواعد تأسيسه تجعله مفتوحا لانضمام دول عربية أخرى ، بما ينفى عنه تماما امكانات الانغلاق أو التنافس أو التمايز فى المحيط العربى ، بل هو اضافة حقيقية - شأنه فى ذلك شأن مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغارىب - الى الجهود المبذولة للخروج بتكتل عربى موحد وعام ، يستطيع مواجهة التحولات الاقليمية الحالية والتجمعات الكبرى فى أوروبا وأمريكا وآسيا .

ان العالم العربى بعد تجاربه المريرة مع السياسات التى تغلب العاطفة على العقل والشعارات الحماسية على الواقعية ، وبعد سنوات طويلة من اعتماد سياسات رد الفعل وعدم المبادرة بالفعل ، وما قاساه من جراء كل ذلك ، يتجه الآن وفى معظم اجنحته الى السياسات العملية الواقعية التى تستهدف مصالح شعوبه الحقيقية ، وفى ظل مثل هذا الاتجاه ، فمن الطبيعى ان تقوم التجمعات العاملة على رفع مستوى معيشة شعوبها ، والتعاون على حل مشكلاتها الاقتصادية :

وترى مصر انه من الصالح العربى بكل تأكيد ، ان تنشأ علاقة صحية بين هذه التجمعات الثلاثة ، حتى تصبح التجمعات العربية قوة تقدم وتوحيد ، لا قوة تمحور وتفكك . وهذه فى النهاية هى المسئولية القومية والتاريخية الكبرى التى تقع على كاهل قادة دول هذه التجمعات العربية الثلاثة ، بحيث تكون هذه التجمعات عناصر ايجابية منشطة لمزيد من التفاعل العربى ، ومفردات فى سياق تكاملى عربى واحد .

#### ٢ - مصر والجامعة العربية :

أما الحدث العربى الأهم ، خلال عام ١٩٨٩ الفائت ، فقد كان بلاشك هو القمة العربية الطارئة التى عقدت بالمدار البيضاء خلال الفترة من ٢٢ - ٢٦ مايو ١٩٨٩ . وكانت هذه القمة ، وهى رابع قمة طارئة تنعقد على التوالى منذ القمة العادية الثانية عشرة بفاس فى سبتمبر ١٩٨٢ ، هى القمة التى استكملت العملية التى بدأت فى قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، لتتقيا الأجراء العربية عموما ، وإعادة مصر الى النظام الاقليمى العربى خصوصا . ويتمثل المغزى الحقيقى لهذا الانجاز فى انه يسجل إعادة تصحيح للاموضاع العربية ، بعودة مصر الى مكانها فى القلب من البناء العربى ، وما اقترن بهذه الخطوة من مصالحات على مستوى القمة ، تمت خلال اتصالات مباشرة بين الزعماء الذين حالت القطيعة دون أن تتم بينهم مثل هذه اللقاءات وجها لوجه سنوات طويلة . ذلك أن قمة الدار البيضاء قد تهيأ خلالها ، مناخ عربى ، جرى فى ظله تصالح واسع ، قارب بين مواقف فصلت بينها طويلا مساحات من خلاف شائع ، حيث تعلم العرب من درس الشتات ، كيف يختلفون وكيف يتفقون .

وفى تقييم الدبلوماسية المصرية ، ان عودة مصر الى الجامعة العربية

ومؤسساتها ، ليست مجرد انفعال عاطفى ، وليست مجرد استئناف لنشاط عربى ، كان قد توقف لعقد من الزمان بسبب أخطاء متبادلة ، ولكن هذه العودة تعنى تغيراً رئيسياً قد حدث فى صياغة العمل العربى المشترك القائم منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ، وتعنى أيضاً تغيراً فى المفاهيم العربية والمصرية على السواء ، لهذه الصيغة التى أصبحت تعانى الكثير من القصور فى التعامل مع متغيرات اقليمية ودولية كثيرة •

ولما كانت عودة مصر الى الجامعة العربية هى بداية لمنعطف جديد ، فان الجماهير تتطلع الى اليوم الذى تنتقل فيه الأمة العربية الى مرحلة ايجابية فعالة لمواجهة قضاياها من أجل أن تعود القوة العربية كيانا ضخماً •

وفى الحقيقة كانت كلمة مصر داخل المؤتمر ، تصديداً لأركان ثمانية ، هى بمثابة اعلان أو وثيقة جديدة تحدد بنودها أركان العمل العربى الموحد فى المحيط الداخلى والخارجى • وفى تصور الدبلوماسية المصرية أن هذه البنود انما تستهدف تحقيق دفعة ايجابية لاستراتيجية الأداء العربى فى المستقبل لأنها تصبو الى ايجاد صياغة عربية متفق عليها للسلام ، والى تحقيق مضمون واقعى للدفاع المشترك بصرف النظر عن الخلافات ، والى الالتزام مبدئياً بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة عربية ، والى اعتماد سياسة عملية تؤدى الى المزيد من التعاون فى كل مجال ، والى تصور العلاقة بين التجمعات العربية الناشطة على ساحة العمل العربى المشترك ، وللعلاقة بين هذه التجمعات بالجامعة العربية ، والى توجيه للجهود لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، والى تعزيز للتعاون العربى الشامل بالمطلوب يتسم بالاستقرار •

وعليه فان هذه المبادئ الثمانية للتضامن العربى ، بمثابة دليل عمل ممتاز يستهدف تنشيط الفعالية العربية ، وتحويل الطاقة المشتركة الى مسارات مثمرة فى هذه المرحلة المبشرة فى التعامل العربى السوى مع قضايا التنمية الداخلية والمواجهات الخارجية ، تجعل للجامعة ودولها وشعوبها ثقلًا حقيقياً ونفوذاً واقعياً •

وفى تقييم مصر ، أن أكثر ما يحتاجه العرب ، بعد قمة الدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩ ، هو الالتزام بنهج الرشد السياسى فى التعامل العربى ، مع



الأحداث والتطورات الكبرى عربيا ودوليا ، تهجا يتمثل للعقل قبل العاطفة ، ويتعامل مع الواقع دون أن يفرط في الحلم ، ويمارس الحوار وحق الاجتهاد والاختلاف ، ويؤسس المواقف على أسس قانونية ومياسية بنظرة شاملة •

فإذا كانت القمة العربية قد قطعت شوطا بعيدا في تحقيق الوصل بين القادة ، دون أن تجلج الكمال في إزالة الخلافات ، فإنها قد وضعت الحجر الأساس في أسلوب المصالحات العربية ، وعليه فإن المطلوب بعدها ، هو صياغة العلاقات العربية - العربية على أسس جديدة قوامها الوفاق والتواصل والاستنارة والديمقراطية •

وتنادى الدبلوماسية المصرية بضرورة أن يكون مبدأ المصارحة في التعامل مع كافة القضايا العربية ، هو أسلوب ومنهج السياسة العامة للدول العربية في اتصالاتها ومشاوراتها المستمرة ، إذ أن المكاشفة في حد ذاتها هي السبيل الوحيد لبناء المواقف المشتركة على أسس موضوعية ، لا تؤثر فيها ملاسبات الظروف أو ضغوط الواقع • بل إن المخاوف نفسها ، سواء كانت حقيقية أو متوهمة يمكن بالمصارحة أن تتبدد أو تقل حثتها ، أو تأخذ ضماناتها الكافية ، ولا تصبح عراقيل تنكسر عليها جهود الوفاق ، أو تتصرف منها طاقة العمل المشترك • أما المصارحة والمكاشفة ، فهي تؤذن بعهد جديد في هذا العمل المشترك ، أكثر ثقة ومصداقية ، وأبعث على الاحترام والجدية •

ولا شك أن مصر سبيل دورها في هذا الخصوص ، كما كان في السابق دائما ، هو جسر التواصل ، ومهزة الوفاق بين اخواتها العربيات ، ولا يخفى ضرورة أن تكون المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة هي رائد العمل العربي المشترك ، لأنها هي أساس العلاقات في كل مكان وزمان • كما أنه لا بد من الالتزام بالثبات السياسي في التعامل « العربي - العربي » ، وفي التعامل « العربي - الدولي » ، والثبات الذي نعنيه ليس هو الجمود ، ولكنه الثبات الذي يدرك المواقف ويضع الأهداف السياسية والقومية الكبرى نصب عينيه •

وتؤمن مصر إيمانا راسخا ، بأن المطلوب الآن ، هو مشروع قومي متكامل ، قائم على فكر مؤسس واضح للعمل العربي المشترك ، خلال المرحلة القادمة ، متوافق مع المتغيرات العربية ، وواع بالمتغيرات الدولية ، يحدد

أسس الصراع الرئيسى والصراعات الجانبية ، ويتعامل مع الوقائع والمستجدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية .

وقد أكدت مصر ، منذ أول يوم شهد عودتها الرسمية الى رحاب الجامعة العربية ، انها تأخذ على عاتقها كل ما يعنيه استردادها لعضويتها الكاملة من تبعات تاريخية وفقا لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية ، ذلك انها تدرك أن عودتها ليست ولا ينبغي أن تكون مجرد انتظام شكلى فى الصف ، وانما ممارسة لمقتضيات العمل العربى المشترك بكل ما يؤهله ثقلها فى مجالات التخطيط والتنفيذ لصالح امتها العربية .

ولما كان التزام مصر بالسلام هو التزام مبدئى فى أعماقها عقيدة ثابتة راسخة لا تتزعزع ، فانها عندما استعادت علاقاتها مع عالمها العربى ، اسبقت رسالتها الرائدة فى أن تكون جسرا الى سلام دائم وعادل وشامل فى الشرق الأوسط . فلم تقاىض مصر موقفها من السلام بعلاقاتها الجديدة مع عالمها العربى ، وانما استعادت هذه العلاقات فى اطار مناخ عربى جديد ، أكثر عقلانية ، يثق فى قدرة مصر على أن تكون جارنا آمينا على أهداف النضال القومى .

### ٣ - مصر والقضية الفلسطينية :

واذ تصدرت القضية الفلسطينية قائمة القضايا التى انشغلت بها الدبلوماسية المصرية على المستوى العربى على مدى العام المنصرم ، فليس ثمة حاجة الى القول أن مصر قد تابعت تأييدها المطلق المادى والمعنوى لانتفاضة الشعب الفلسطينى الشقيق فى مقاومته للاحتلال والسيطرة الاسرائيلية ، بنفس القدر الذى أيدت وتؤيد فيه حقه فى اختيار الطريق الذى يراه محققا لأهدافه العادلة وأمانيه المشروعة .

وعلى مدى العام المنصرم ، استطاع الحوار المصرى - الفلسطينى الذى لم ينقطع عبر زيارات الرئيس ياسر عرفات المتعددة ، أن ينجز حجما ضخما من الثقة المتبادلة شجعت الفلسطينين على اختياراتهم الأخيرة والصحيحة ، وقدموا على اعلان قيام الدولة الفلسطينية ، فى الذكرى الأولى للانتفاضة ،

وهو ما قفز بالقضية الفلسطينية فوق اكام التعويق ، وحقول الألغام الى  
ساحة منبسطة وممتدة من التأييد العالمى لعدالتها •

وقد اكدت منظمة التحرير الفلسطينية باجتماع لجنتها التنفيذية بالقاهرة  
فى نوفمبر ١٩٨٩ ، امتنانها لدور مصر فى الدفاع عن القضية قولا وعملا ،  
وتجسيد عنصر التشاور معا فى كل مراحل القضية لاستخلاص الحقوق  
الوطنية الفلسطينية ، وذلك ردا على بعض الصيحات التى انطلقت للنيل من  
هذه المسيرة المشتركة •

اما اسرائيل ، فلم تبادر بشئ عملى فى مساعى السلام التى ألحت  
عليها وحاصرتها ، الا التقدم بخطة شامير الانتخابية بعد مناورات عديدة ،  
وهى الخطة التى وصفها بأنها اقصى ما تستطيع تقديمه ، رغم انها لا تتضمن  
شبيئا صريحا عن الحقوق الفلسطينية النهائية ، هذا الى اشتراطها قبولها كلية  
او رفضها كلية ، دون تعديل من جانب فلسطينيين منتخبين فى الأرض المحتلة •

وفى رؤية مصر ان مقترحات شامير حول اجراء انتخابات فى الأراضى  
المحتلة تفرز ممثلين فلسطينيين يجرى التفاوض معهم لاقامة حكم ذاتى  
يعقبه تفاوضا على عقد اتفاق دائم ، انما تتمم بالمفاوضات والتميع • فهى  
تخلو من أية اشارة الى منظمة التحرير ، والى المؤتمر الدولى ، والى مبدأ  
الأرض مقابل السلام ، وهى العناصر الثلاثة التى تشكل محاور العمل  
الحقيقى لحل القضية الفلسطينية باعتراف المجتمع الدولى •

ومع أن احدا لا يرفض الانتخابات من حيث هى ، الا ان صيغة شامير  
تخلو من تحديد كيفية اجراء انتخابات فى ظل الاحتلال الاسرائيلى ، يمكن  
أن توصف بأنها حرة وديمقراطية •

وقد قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة عمل الى اسرائيل  
فى يونيو ١٩٨٩ ، عقد خلالها محادثات مع اسحاق شامير رئيس وزراء  
اسرائيل ونقل اليه رسالة شخصية من الرئيس محمد حسنى مبارك حول  
تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط •

كما بادرت مصر بتقديم نقاط عشر فى سبتمبر ١٩٨٩ ، استيضاحا

لمبادرة شامير حول الانتخابات في الأراضي العربية المحتلة • وجاء اسحاق رابين وزير الدفاع في اسرائيل الى القاهرة ، ووصف النقاط العشر بأنها قد تكون مقبولة ، كما اتصل الرئيس محمد حسنى مبارك في بداية أكتوبر ١٩٨٩ خلال وجوده في واشنطن ، هاتقيا ياسحق شامير ، ودعا الى بدء حوار مع الفلسطينيين بدون شروط مسبقة للبدء في مناقشة الاقتراحات التي قدمتها اسرائيل لاجراء الانتخابات وتمهيدا للبدء في مفاوضات سلام جادة •

وحتى نهاية العام الفائت ، واصلت مصر مساعيها من أجل بدء حوار فلسطيني اسرائيلى ، ادراكا منها أن تلك الخطوة ، اذا تمت ، فسوف تولد قوة دفع لا يمكن اجهاضها أو وقف مسيرتها •

ولكن الواقع أن اسحاق شامير يريد أن يتجاهل وجود أكبر ثورة شعبية فلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلى ، ويريد أن يتجاهل اعلان الشعب الفلسطينى بالاجماع تمسكه بمنظمة التحرير كممثل له ، ويريد أن يتجاهل مئات الشهداء والاف الجرحى الفلسطينيين الذين سقطوا برصاص جنود الاحتلال ، وهم يطالبون بالاستقلال والسيادة والحرية ، ويريد أن يتجاهل ما اتخذته منظمة التحرير من سلسلة المبادرات السلمية التى لم يكن أحد يتصور امكانية اتخاذها ، ويريد أن يتجاهل الاعلان عن قيام دولة فلسطينية تعترف بها أكثر من مائة دولة ، وأصبحت القضية الفلسطينية موضع تأييد شعوب العالم بصورة لم يسبق لها مثيل ، بل ان أكثر من خمسين فى المائة من الاسرائيليين انفسهم أصبحوا يطالبون بالتفاوض مع منظمة التحرير وبمبادلة الأرض بالسلام •

ان اصرار رئيس وزراء اسرائيل على تجاهل كل ذلك ، لا يكشف الا عن حقيقة تقول بأنه يعيش ويفكر فى عالم آخر غير عالمنا • ولكن على الرغم من الموقف السلبى لهؤلاء الذين مازالت خطواتهم مترددة متعثرة على طريق السلام ، فان مصر على يقين من أن ارادة السلام عند جميع شعوب المنطقة سوف تفرض نفسها على الجميع فى النهاية ولا يصح الا الصحيح •

ولعل عودة طابا الى مكانها الطبيعى فى حضن مصر الأم بعد غربة طويلة ، فى مارس ١٩٨٩ ، بعد معركة قانونية ودبلوماسية ، ينطوى على مغزى هام يتمثل فى أن عودة طابا الى مصر بالمفاوضات ، معناه أن السلام

أعلى وأتمن من اغتصاب أراضي الغير ، وأن أمن أية دولة لا يكفله ولا يضمنه إلا حسن الجوار مع الآخرين . وقد أراد الرئيس محمد حسنى مبارك تكريس هذا الدرس من خلال نداء السلام الذى وجهه من فوق أرض طابا خلال مراسم الاحتفال بعودتها الى الوطن واكتمال تحرير كل التراب المصرى .

وتأمل مصر فى تفهم إسرائيل لمغزى الإشارة التى وردت فى نداء السلام المصرى ، والتى جاء فيها أن الذين يعيشون بعقيدة أن الحرب هى التى تصون مصالحهم ووجودهم لا يستلهمون حكمة التاريخ ، ولا يعيرون عن نبض شعوبهم أبدا . كما تأمل أن تكون إسرائيل ، بعد تجربة السلام مع مصر ، قد أدركت أن استقرارها وأمنها يضمنه فقط الاقتناع بضرورة وحتمية إعادة الحقوق والأرض الى أصحابها ، وأنه بغير ذلك يستحيل الحديث عن إقامة السلام أو تقوية دعائمه فى المنطقة .

#### ٤ - مصر والمشكلة اللبنانية :

أما بالنسبة للمشكلة اللبنانية ، فقد سجل عام ١٩٨٩ تطورات حاسمة نحو حلها فى إطار تأكيد عروبة لبنان ووحدة أراضيه . وكانت البداية فى القمة العربية الطارئة فى الدار البيضاء ، حين قرر القادة العرب بأن الوضع فى لبنان هو مسئولية عربية جماعية وليس مسئولية دولة معينة . كما قرروا تشكيل لجنة ثلاثية من الملك الحسن الثانى وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، والرئيس الشاذلى بن جـسـيد ، عهد اليها بإجراء الاتصالات والإجراءات المناسبة لتوفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني لأعداد ومناقشة وثيقة الإصلاحات السياسية ، يمكن أن تشكل أساسا للحوار والوفاق الوطنى ، وبحيث يقرها مجلس النواب ، الذى تولى انتخاب رئيس للجمهورية يشكل بدوره حكومة وفاق وطنى تكون ملتزمة بوثيقة الإصلاحات السياسية ، وتبدأ فى اتخاذ الإجراءات الدستورية ، لوضع الوثيقة موضع التنفيذ ، ويتم تعديل النظام السياسى بمقتضاها ، بما يحقق السيادة الوطنية للبنان ويؤكد وحدته وهويته العربية ، ويرس مبادئ الحرية والعدل والمساواة .

وقد أبدت مصر عمل اللجنة الثلاثية طوال عملها حتى نجحت فى تحقيق تطور إيجابى تمثل فى اجتماع النواب اللبنانيين فى مدينة الطائف بالسعودية،

وانتهائهم الى اقرار وثيقة الوفاق الوطني ، وانتخابهم للرئيس رينيه محوض رئيسا للجمهورية ولكن في الوقت الذي كانت مصر مع الأمة العربية كلها تتطلع فيه الى فتح صفحة جديدة على ارض لبنان تضع نهاية للفوضى والخراب الذي عانى منه شعبها طوال السنوات الماضية ، امتدت يد الاجرام الى رئيس الدولة المنتخب بما يشبه الاجماع ، فاغتالته •

وثثق مصر التي ايدت اختيار الرئيس اللبناني الجديد الياس الهراوي في حكمته وقدرته على قيادة لبنان بثبات وحزم نحو سيادته على كامل ترابه الوطني وتحرير ارادته من كل تدخل خارجي •

ورغم تقدير مصر أن الطريق لا يزال شاقا وطويلا وملثا بالمتضحيات ، الا انها تراهن على أن الشرعية الدستورية التي يمثلها الرئيس اللبناني الجديد ، وحكمة الشعب اللبناني التي تلتف حولها الارادة العربية ، سوف تسهم بكل تأكيد في عودة السلام الى ربوع لبنان ، ليستأنف دوره على الصعيد القومي جنباً الى جنب مع اشقائه في مشرق العالم العربي ومغربه في مسيرتهم نحو البناء والتقدم وتحقيق العزة والازدهار ، كما ستواصل مصر وقوفها مع الشعب اللبناني الشقيق ، حتى يتم لهم تعزيز وحدتهم واستعادة سيادتهم •

#### ٥ - مصر والحرب العراقية الايرانية :

وفيما يتعلق بالوضع بين العراق وايران ، فإن الدبلوماسية المصرية كانت ولا تزال تأمل في أن يتحول وقف اطلاق النار الى سلام شامل ودائم يترتب عليه تثبيت دعائم الأمن والسلام في المنطقة من خلال التنفيذ الأمين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الصادر في عام ١٩٨٧ ، بدلا من استمرار حالة اللامسلم واللاحرب القائمة والتي تحمل بين طياتها مخاطرة جمة لجميع الأطراف •

وقد واصلت مصر تأييدها ودعمها لموقف العراق الشقيق ، الذي يدعو الى تحقيق سلام شامل ومستقر ، يحقق الأمن والوثام في المنطقة ، ويهيئ لشعبها أن تتفرغ لمواجهة التحديات الكبرى التي تعترض طريقها • ولاشك أن هذا التأييد يعتبر امتدادا منطقيا لموقف مصر الى جانب العراق في دفاعه

عن أرضه وزوده عن حقوقه ، وفي المبادرة الشجاعة للرئيس العراقي صدام حسين بالدعوة رغم انتصاره ، الى وقف الحرب وحقق الدماء فهذا هو منهج المناضلين الصادقين في انراك أن الهدف في النهاية هو احلال السلام والتعايش محل الحرب والكراهية والدمار .

كما تشهد مصر على مظاهر تصميم الشعب العراقي الشقيق على تحقيق السلام ، وهى المظاهر التى تجلت بأروع صورها فى الاحتفال الذى اقامته العراق بمناسبة اعادة تعمير « الفار » والذى شارك فيه الرئيس حسنى مبارك فى نوفمبر ١٩٨٩ ، ايدانا ببدء عهد جديد من البناء والتنمية فى شتى ربوع العراق .

وتنطلق مصر فى سياستها العربية من الايمان بوحدة الهدف والمصير بين جميع الاقطار العربية ، واستحالة قيام تناقضات جوهرية بين مصالحها ، مع التسليم بحق كل دولة فى اختيار الأسلوب الذى يؤدى الى حماية حقوقها وتأمين مصالحها ، وهو ما يعنى قبول تنوع الآراء وتعدد الاتجاهات فى اطار الاهداف الواحدة وتجنب اقامة المحاسور المتصارعة داخل الأسرة الواحدة ، والحرص على اتباع اسلوب الحوار والمصارحة ، والتركيز على الجوانب الموضوعية التى يكون معيارها هو تحقيق المصالح العربية الأساسية . وبهذا المفهوم باشرت مصر علاقاتها مع شقيقاتها العربيات على مدى العام المنصرم .

#### ٦ - مصر والعلاقات مع ليبيا :

وبالنسبة للعلاقات مع ليبيا ، فقد كان انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئة فى الدار البيضاء فرصة اتاحت عدة لقاءات بين الرئيس حسنى مبارك والعقيد القذافى بحضور الرئيس الشاذلى بن جديد رئيس الجزائر وبدون حضوره ، تم خلالها تبادل الرأى بين الرئيسين فى جو من المصارحة والمودة ، كما دارت مناقشات بينهما فى كثير من الأمور ، التى كان يلزم فيها ان تتضح الرؤية الصحيحة لمجريات الأحداث فى ماضيها وحاضرها . وكان ما أبداه العقيد معمر القذافى من استعداد طيب للاستمرار فى الحوار ، أن تطورت العلاقات المصرية الليبية ، بأن تم فتح الحدود البرية بين البلدين ، واستئناف رحلات الخطوط الجوية التى تربط بينهما . وقد مهد كل ذلك الى لقاء تم

بينهما يوم ١٦ أكتوبر فى مرسى مطروح وآخر يوم ١٧ أكتوبر فى طبرق ، بما فتح مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية الليبية ، من شأنها بكل تأكيد أن تزيد وتقوى من عزة ومنعة للصف العربى . كما أسفرت نتائج قمتى مرسى مطروح وطبرق عن بيان ختامى من خمس عشرة نقطة ، تضمنت التزامات محددة وملموسة لدفع عملية التعاون بما يخدم أهداف التنمية ويفتح أبواب التكامل والتنسيق فى مختلف المجالات .

وفى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٨٩ ، التقى الرئيس محمد حسنى مبارك مع الرئيس الليبى معمر القذافى فى مدينة صرت بالجماهيرية العربية الليبية ، لتبادل وجهات النظر حول كل مجالات التعاون الانتاجية وفى مقدمتها الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات وكذلك التعاون فى مجالات الاعلام والثقافة والصحة والتعليم ، وقد تم الاتفاق - خلال هذا الاجتماع - على بدء مراحل التنفيذ للتعاون فى مختلف هذه المجالات .

#### ٧ - مصر والعلاقات مع السودان :

أما فى السودان الشقيق ، فقد سجل العام الفائت وقسوع انقلاب عسكري فى أول يوليو ١٩٨٩ أطاح بالحكومة المدنية ، واستولى بموجبه الجيش على السلطة وكون حكومة للانقاذ الوطنى يرأسه الفريق عمر البشير، وفى الحقيقة فإن الدبلوماسية المصرية كانت تلمس مقدمات قوية توحى بضرورة وقوع تغيير فى السودان ، بعد القمع الرهيب الذى أصاب جسده وروحه خلال الفترة الاخيرة ، وبعد أن عادت تطل من جديد كل الأحقاد الطائفية والحسابات المذهبية والحزبية .

وانطلاقا من العلاقات المصرية الوطيدة التى تربط بين شعبى وادى النيل ، حرصت مصر دائما على احترام ارادة شعب السودان الشقيق وحقه فى الاختيار الحر فى تقرير شئونه على النحو الذى يراه متفقاً مع سيادته ومحققاً لمصالحه .

وتغرب مصر عن اهتمامها الكبير بالجهود التى يبذلها السودان الشقيق لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة ، وقد تبلورت هذه الجهود فى القرارات التى صدرت عن مؤتمر الحوار الوطنى فى أكتوبر ١٩٨٩ ، والتى نرجو أن



تكون لها اصدؤها الايجابية وانعكاساتها الطيبة على شتى جوانب الحياة  
فى السودان \*

وتؤكد مصر تضامنها الكامل مع السودان فى كل مناسبة وعبر كل  
لقاء يتم بين القياستين المصرية والسودانية وخلال كل الاتصالات التى تتم بين  
المسئولين فى البلدين ، فى كل ما يطلبه من عمل وما يواجهه من مواقف ،  
وترحب مصر بما أعلنته القيادة السودانية الجديدة من اعتزامها الأخذ  
بتصوير تنظيمى جديد للملاقات بين مصر والسودان ، فى اطار وحدة وادى  
الذيل ، واستجابة لمطالب الشعب فى القطرين ولضرورات تصاون خاص  
ثابت المعايير بين البلدين الشقيقين اللذين يشكلان امتدادا جغرافيا متكاملًا  
وعمقا استراتيجيا واحدا \*

وبالنسبة لمشكلة جنوب السودان ، فقد عملت مصر فى الماضى وستظل  
تعمل فى المستقبل على دعوة الحكومة السودانية الى حل مشكلة جنوب  
السودان عن طريق التفاوض وانهاء القتال الدائر الذى يمانى منه الشعب  
السودانى شماله وجنوبه . وخلال لقاءات الرئيس حسنى مبارك والفريق  
عمر البشير فى القاهرة وأديس أبابا فى يوليو ١٩٨٩ ، كان التقاهم كاملا  
حول هذه النقطة ، وتشجيع مصر كل لقاء يتم بين ممثلى الحكومة السودانية  
وبين جون جارنج ، كما تعمل على تشجيع وحث الجهود التى يبذلها القادة  
الافارقة الآخرون فى القيام بجهود الوساطة بين جون جارنج وبين حكومة  
السودان \*

وتأمل مصر فى ان تنجح جهود التمهدة التى تبذلها حاليا لاحتواء  
التصاعد فى المواجهة العسكرية بين القوات العسكرية السودانية وجماعة  
جارنج بعد انتهاء الهدنة وانسحاب القوات الحكومية من مدينة الكرمك  
فى نوفمبر ١٩٨٩ . كما ان هدف الدبلوماسية المصرية هو تحقيق لقاء بين  
البشير وجارنج وتجاوز أزمة الثقة بين الطرفين وانهاء الحرب وتعبئة جهود  
الشعب السودانى بكل عناصره من اجل التنمية بديلا عن الحرب ونزف الدماء  
الذى لن يحقق سوى افقار وهدر امكانيات هذا البلد الشقيق الذى يرتبط آمنه  
واستقراره بآمن واستقرار مصر القومى \*

#### ٨ - مصر والعلاقات الخليجية :

أما بالنسبة لعلاقات مصر الثنائية مع شقيقاتها العربيات ، فقد تميز عام ١٩٨٩ الفائت بلقاءات مكثفة على مستوى القمة بين الرئيس مبارك وبين عدد كبير من الأشقاء الرؤساء والزعماء العرب ، فقد جاءت زيارة الرئيس مبارك لدولة الامارات العربية ، في مارس ١٩٨٩ ، وزيارته للكويت أيضا في مارس ١٩٨٩ بمرافقة الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت الى مصر في أغسطس ١٩٨٩ ، بمثابة تأكيد لثبات الدور المصري الذي يستهدف حشد كل الامكانيات العربية ، وتعزيز خطوات التكامل والوحدة في الموقف العربي . ولاشك ان هذه الزيارات كانت مناسبة لفتح آفاق جديدة للتعاون ووضع أسس عملية للتعامل ، ولاسيما وأن الامارات والكويت ترتبطان بعلاقات استثمارية واسعة في مصر ، وأن كانت العلاقات المصرية مع هذين البلدين الشقيقين اكبر وأعمق بكثير من مجرد الاستثمارات او المساعدات المالية ، فالى جانب العلاقات الخاصة التي تربط مصر بدولة الامارات العربية المتحدة ، فقد كان للكويت صوت شجاع ضد التمزيق والشتات ، كما ظل يعلن بكل وضوح الكلمات ، أن التضامن العربي يغير عودة مصر يفتقد وجوده ومغزاه . ولأن مصر تعرف معنى الاخاء ومعنى الوفاء ، كان موقفها الواضح من الكويت عندما أشددت أعصار الارهاب ، يستهدف أمن البلد الشقيق .

كما كانت زيارة الملك فهد الى القاهرة في نهاية مارس ١٩٨٩ في أول زيارة له لجمهورية مصر العربية ، هي تتويج لاستقرار علاقات مصر والسعودية على أساس من الفهم الصادق والمشارك لاهمية تكامل دورهما في توسيع علاقات التضامن العربي على أسس صحيحة .

ولعل من المعروف والبدهي أن نقول أيضا ، أنه عندما تكون القاهرة والرياض معا ، فإن ذلك يعني أن الوفاق العربي يجد مجراه الصحيح في تيار عريض ، يبعث دفء التضامن في أوصال الجسد العربي من المحيط الى الخليج ، لأن العرب يكونون أكثر أمنا وأكثر طمانينة وأكثر استطاعة ، بل وأكثر قدرة على مضاطبة الآخرين ، أن كانت القاهرة والرياض معا ، يدا بيد وساعدا يشد ساعدا .

ومن الحقائق الجديرة بالذكر أن الأسس التي ترتكز عليها العلاقات

السعودية المصرية ، اوسع بكثير من مجرد متطلبات حسن الجوار والحاجة الى ايجاد القنوات التى يتم من خلالها اجراء الاتصالات الضرورية ، ورعاية المصالح ، وبحث سبل التعاون ، وتقريب وجهات النظر بين البلدين ، بل ان هناك مرتكزات خاصة للعلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية ، تتصل بالانتماء القومى ووحدة الاهداف والمصير المشترك ، وكذلك التراث الروحى والفكرى والثقافى ، وأخيرا التوافق الاستراتيجى عربيا واقليميا ودوليا .

وفى مايو ١٩٨٩ ، زار سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين ، جمهورية مصر العربية ، حيث استقبلته مصر بالحب والاكبار ، اذ تذكر مصر له وللبحرين أن صلات المودة بينها وبينه لم تنقطع يوما خلال سنوات الجفاء ، ولم تتأثر بدعائوى الفرقة والتهديد والابتزاز ، وكانت دائما نموذجا لما ينبغى أن تكون عليه علاقات الاشقاء فى كل الظروف .

كما استقبلت الاسكندرية فى أغسطس ١٩٨٩ السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ، حيث دارت مباحثات هامة بين الرئيس حسنى مبارك وبين السلطان قابوس ، استهدفت تأكيد الشخصية العربية وتعميق التعاون والتنسيق بين التجمعات العربية ، وهى المباحثات التى عكست التفاهم الكامل بين البلدين الشقيقين .

وفى يناير ١٩٨٩ استقبلت مصر الرئيس محمد سياد برى ، كما توقف الرئيس حسن جويلد رئيس جمهورية جيبوتى بمصر فى يونيو ١٩٨٩ . وعلى الجانب الآخر ، حرص الرئيس مبارك على القيام بزيارة عمل وصدافة الى كل من الجزائر وتونس فى سبتمبر ١٩٨٩ .

وهكذا اثبتت العلاقات المصرية - العربية أن التضامن العربى ليس مجرد شعارات ، وإنما هو التضامن الحقيقى الذى يقوم على الاحترام المتبادل والأخوة الصادقة التى هى الطريق الوحيد لبناء مواقف عربية قوية ، تعيد لأمتنا هيبتها واحترامها بين الأمم .

#### رابعاً : الدبلوماسية المصرية والدائرة الدولية :

بعد الدائرة الافريقية والدائرة العربية ، تتفتح الدبلوماسية المصرية على الدائرة الدولية بمضمونها وعلى اتساعها . وإذا كانت جهود مصر ( السياسة الدولية )

الدبلوماسية واتصالات قيادتها بزعماء مختلف دول العالم وقياداتها ، تتوجه في الأساس الى توثيق العلاقات الثنائية ، الا انها لا تغفل ابدا الدفاع عن الحقوق العربية المشروعة ، وفي قمعتها حقوق الشعب الفلسطيني .

#### ١ - مصر والعلاقات مع القوتين العظميين :

وخلال الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى الولايات المتحدة الأمريكية في ابريل ١٩٨٩ وزيارته الأخرى التي قام بها في سبتمبر ١٩٨٩ على هامش اجتماعات الدورة الرابعة والأربعين للمجموعة السابعة للأمم المتحدة ، حققت القمتان المصرية - الأمريكية نجاحا بكل المقاييس ، اذ توافقت المباحثات بين الرئيسين في البيت الأبيض ، واتسمت بالصراحة والوضوح ووضع النقاط فوق الحروف ، سواء بالنسبة لقضية الشرق الأوسط وعقد المؤتمر الدولي ، أو بالنسبة للمسائل الاقتصادية والعلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة . ولقد أكد الرئيس مبارك للقيادة الأمريكية الجديدة على ضرورة أن تكون المنظمة طرفا على قدم المساواة في مؤتمر دولي ، ينبغي أن يُعقد في أقرب وقت ، لأن الإسراع بالتصوية الشاملة هو وحده الكفيل بإعادة الاستقرار الى الضفة والقطاع ، وأن ما من قوة تستطيع اخماد انتفاضة الشعب الفلسطيني ، وأن الاستجابة لحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، هو الضمان الوحيد للسلام في المنطقة .

ولعل ما برهنت عليه المحادثات المصرية - الأمريكية من اصرار مصر على توسيع دائرة السلام ، كان مبعث حافز قوى للبحث عن حل شامل لقضية الصراع العربي الاسرائيلي ، ولضرورة الإسراع في نفع عملية السلام تجاه هذا الحل الشامل باغتنام الفرصة الراهنة ومواجهة تحدياتها حتى لا تضيق هي الأخرى كما ضاعت غيرها .

ولقد أسفرت المحادثات المصرية - الأمريكية على تأكيد التزام الرئيس جورج بوش بأهداف ثلاثة هي أمن إسرائيل ، وإنهاء احتلال الضفة والقطاع ، وإقرار الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ، كما أعلن الرئيس الأمريكي ، ربما للمرة الأولى ، أن المؤتمر الدولي يمكن أن يلعب دورا مفيدا من أجل اقرار تسوية تقوم على التفاوض المباشر بين كل الأطراف ، وتستند الى القرار

٢٤٢ ، والاعتراف بمبدأ الأرض مقابل السلام ، كما تدين الادارة الامريكية  
بناء المستوطنات •

ويمكن القول على وجه الاجمال ، بأن نتائج المصادقات المصرية -  
الامريكية ، على مدى العام المنصرم ، جاءت تعبيراً عن جدية صادقة في  
النفاد الى جوهر المشكلة وعلاجها بمنحكة وبصيرة ، بما يؤمن الحقوق  
المشروعة لطرفي النزاع ، مع التسليم بأنه لا يمكن السماح باستمرار تدهور  
الوضع من خلال التراجع او عدم الاكتراث او نقض الأيدي •

ولاشك أن الموقف المشترك المصري - الأمريكي انما يستند الى رصيد  
من العمل في اقرار السلام بين مصر واسرائيل ، الأمر الذي يدفع الطرفين  
الى التمسك بمواصلة الجهد المثمر لتحقيقه بين اسرائيل والفلسطينيين ، من  
خلال الاسهام المستمر بصيغ مبتكرة خلاقة لا تعرف اليأس او الجمود عند  
مراحل سابقة •

وفي الحقيقة يمكن القول أن الولايات المتحدة تضطلع حالياً بنصيب  
كبير في الجهود المبذولة بمتابعة نشطة من الرئيس الأمريكي جورج بوش  
وكبار معاونيه ، ولاشك أن استمرار تطوير الموقف الأمريكي هو ما يشكل  
دفعاً جديدة لحركة السلام ، ورصيدها اضافياً للمواقف البناءة التي شهدتها  
ساحة الجهود الدولية من أجل الحل العادل والدائم •

وعلى صعيد آخر قام هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الامريكية  
للمشئون الافريقية بزيارة الى القاهرة خلال عام ١٩٨٩ ، بعد تولي مصر  
لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية في دورتها الخامسة والعشرين ، حيث  
أجرى محادثات مع المسؤولين المصريين بهدف تبادل الرأي ازاء القضايا  
الافريقية • كما استمرت لقاءات المسؤولين في وزارتي خارجية البلدين في  
مجال التخطيط السياسي •

أما عن العلاقات الاقتصادية ، فقد شهد عام ١٩٨٩ التغلب على الكثير  
من الصعوبات التي تعترضها ، إذ أقر مجلس النواب قانون المساعدات  
الخارجية لعام ٩٠ - ١٩٩١ وتم فيه المحافظة على مستويات المعونة السنوية  
المقدمة الى مصر وقيمتها ١٢٠٠ مليون دولار لبرنامج المساعدات العسكرية

الى جانب ٨١٥ مليون دولار لبرنامج المساعدات الاقتصادية ومثلها لعام ١٩٩١ . كما تمت الموافقة على صرف مبلغ التحويل النقدي لعام ١٩٨٨ والبالغ ١١٥ مليون دولار ، والذي كان قد تم ايقافه وتعليق صرفه على اجراء اصلاحات جادة فى السياسات الاقتصادية لمصر ، وان كان التحويل النقدي لعام ١٩٨٩ لم يتم صرفه بعد .

وعلى صعيد مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولى واحتياج مصر لتأييد الولايات المتحدة فى هذه المفاوضات ، فان هناك مؤشرات تفيد ان الادارة الامريكية تؤيد اجراء مزيد من الاصلاحات الاقتصادية للخروج من المأزق الاقتصادى .

وتعتبر الولايات المتحدة هى الشريك التجارى الاول لمصر حيث تشكل الواردات الامريكية ٢٢٪ من اجمالى الواردات فى مصر ، معظمها من السلع الزراعية كالقمح والذرة والتبغ ، كما بلغت الصادرات المصرية الى الولايات المتحدة مبلغ ٤٩٨ مليون دولار اهمها البترول والقطن والمنسوجات .

وبالنسبة للعلاقات العسكرية ، فانها تعد اكثر مظاهر العلاقات القوية الخاصة بين الدولتين وضوحا ، فالى جانب ما تحصل عليه مصر من منحة سنوية لاترصد تصل الى ١٣ مليون دولار ، وذلك منذ عام ١٩٨٥ ، لتطوير قواتنا الدفاعية ، فان الولايات المتحدة قد امدت مصر بانواع متطورة من الأسلحة ، واصبح متاحا للمعسكرية المصرية الاستفادة من الخبرة والتقدم الأمريكيين من خلال التعرف على أنظمة التسليح الحديثة ومن خلال الاتصال والاحتكاك المستمر والمناورات المشتركة .

وفى هذا الاطار استمرت اللقاءات بين القادة العسكريين من الجانبين على مستويات عديدة ، اهمها زيارة السيد وزير الدفاع والسيد وزير الانتاج الحربى للولايات المتحدة فى اغسطس وفى سبتمبر من هذا العام على التوالي ، لبحث سبل دفع التعاون العسكرى بين البلدين ، وكذا زيارة وزير الجيش الأمريكى الى مصر فى نوفمبر ١٩٨٩ حيث أجرى محادثات فى مجال الانتاج العسكرى المشترك .

اما عن علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى ، فقد شهد عام ١٩٨٩

مزيديا من الاتساع والتطور فيها ، فقد كانت القاهرة هي العاصمة التي أرتضى ادوارد شيفرنادزه ، وزير الخارجية السوفييتي ، أن تكون محلا مختارا لأول لقاء يتم منذ عام ١٩٦٧ بين وزير الخارجية السوفييتي ووزير الخارجية الاسرائيلي موسى اريئز ، كما كانت ايضا هي المحل المختار للقضاء عرفات وشيفرنادزه . وكان حصاد الاجتماعين تأكيدا سوفييتيا على صحة الاختيار المصرى الذى يستهدف تسوية عادلة تنهض على أساس القرار ٢٤٢ ، الذى يعترف بحق اسرائيل فى وجود آمن ومعترف به ، مقابل الاعتراف بحق الفلسطينيين فى دولتهم المستقلة . كما كان التأكيد السوفييتي يعنى من الناحية الأخرى ، أن أى اختيارات مخالفة تطرحها أطراف أخرى ، تدعى انها أكثر التصاقا بالموقف السوفييتي ، هي اختيارات مغامرة ، تتجاهل العصر وحقائق الواقع ، ولن تجنى هذه الاختيارات سوى المزيد من العزلة عن تيار صحيح لا بد أنه سوف يحقق أهدافه .

والى جانب زيارة ادوارد شيفرنادزه التى جاءت أول زيارة لوزير خارجية سوفييتي خلال ما يزيد على اثني عشر عاما ، والتي ألقى خلالها بياننا سياسيا هاما بالأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى ، أمام لجان الشئون العربية والخارجية والأمن القومى لمجلس الشعب والشورى ، وعكس فيه مجمل التطورات الحادثة وفلسفة الطرح السوفييتي لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ، فقد تطورت العلاقات المصرية السوفييتية على المستوى الثنائى ، وكانت زيارة وزير الصناعة الى موسكو تعبيرا عن مدى التعاون بين مصر والاتحاد السوفييتي فى المشروعات الصناعية المختلفة وزيادة الصادرات المصرية الى الاتحاد السوفييتي . وفى مقدمة المشروعات الجديدة التى يتعاون الاتحاد السوفييتي مع مصر فى اقامتها خطة توسعات الحديد والصلب لتصل طاقة الانتاج المصرى منه الى ١.٥ مليون طن فى نهاية الخطة الخمسية الحالية ، وكذلك انشاء مجمع للحديد والصلب يساهم فى سد احتياجات مصر المتزايدة من الصلب ، والمساهمة فى زيادة طاقة مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى الى ٢٥٠ ألف طن والمشاركة فى تجديد المجمع كما تشمل المشروعات السوفييتية الجديدة بعض المصانع الكيماوية ، ومشروع البطارية الرابعة فى شركة الكوك والمساهمة فى تنفيذ مناجم فوسفات ابو طرطور . هذا الى جانب مشروع كهرباء عيون موسى ( ١٢٠٠ ميغاوات ) ، وهو ما سيعطى نصف قدرة الطاقة التى ينتجها السد العالى .

ومن المعروف أن الرئيس مبارك يعتزم زيارة الاتحاد السوفيتي في ربيع عام ١٩٩٠ زيارة رسمية ، ومن المنتظر أن يتم خلال هذه الزيارة الهامة توقيع اتفاق التعاون الفني والتكنولوجي بين البلدين ووثيقة أخرى متعلقة بالبروتوكول التجاري . وفى نهاية عام ١٩٨٩ ، بدأت المباحثات بين مصر والاتحاد السوفيتي حول اتفاقية التعاون الفني والتكنولوجي ، والتي تستهدف وضع أساس الاتفاق الذي يمجبه سيتم تنفيذ المشروعات السوفيتية فى مصر .

## ٢ - مصر والعلاقات مع دول أوروبا الغربية :

أما عن علاقات مصر مع دول أوروبا الغربية ، فإنها تقوم على الثقة والاحترام المتبادل مع كافة دول المجموعة بلا استثناء . وإذا جاز لنا أن نفتار ظاهرة سياسية عامة تطفئ على غيرها فى وصف تطور العلاقات بين مصر وأوروبا الغربية ، فى عام ١٩٨٩ المنصرم ، فهي ظاهرة اقتناع وتسليم دول أوروبا الغربية بالوزن والدور المركزى المؤثر لمصر فى منطقة الشرق الأوسط وفى القارة الافريقية ، بعد أن استمادت مكانتها فى العالم العربى ، ونجحت فى تأكيد دورها الطليعى الرائد على المستوى الافريقى .

ولاشك أن زيارات الرئيس محمد حسنى مبارك الى عواصم كل من بلجيكا والمانيا الاتحادية وهولندا وبريطانيا فى مارس ١٩٨٩ ، وفرنسا فى يوليو ١٩٨٩ ، وفرنسا وإيطاليا فى سبتمبر ١٩٨٩ ، انما تأتي جميعا فى اطار تثبيت اقتناع الاوروبيين بضرورة انعقاد المؤتمر الدولى الذى لم يزل موضع معارضة اسرائيل . ولا شك أن فى حساب مصر ، أن الوزن السياسى لأوروبا فى علاقاتها الاطنلية مع الولايات المتحدة سوف يزداد ثقلا ، لأن أوروبا ترشك بوحدها الاقتصادية الاندماجية عام ١٩٩٢ ، أن تحقق وحدة القرار الاوروبى ، وبالتالي فان الدور الاوروبى تجاه واشنطن ، يستطيع أن يتجاوز الآن دور النصيحة ، ليصبح دورا فاعلا وضاعفا تجاه مطلب المؤتمر الدولى الذى يسانده العالم اجمع .

وترحب مصر وتساند كل الجهود الاوروبية التى تبذل من أجل السلام ، وقد استقبلت القاهرة اللجنة الاوروبية الثلاثية مرتين خلال عام ١٩٨٩ الفائت ، الاولى فى فبراير حيث شارك فيها وزراء خارجية اليونان وإسبانيا



وفرنسا ، وفى نوفمبر حيث شارك فيها وزراء خارجية فرنسا واسبانيا وإيرلندا ، وذلك فى إطار الحوارات التى تجريها المجموعة الأوروبية مع الأطراف المعنية فى المنطقة •

كما ترحب مصر بالخطوة الجريئة التى اتخذتها المجموعة الأوروبية فى يوليو ١٩٨٩ فى شكل اعلان جديد حول الشرق الأوسط ، أكثر تطورا من اعلان البندقية الذى صدر منذ تسع سنوات ، وهو ما يمثل واحدة من أهم نتائج المتغيرات الايجابية التى أحدثها الامتزاج الطبيعى بين حركة الانتفاضة الفلسطينية فى الداخل وهجوم السلام الفلسطينى تحت رايات الاعتدال والواقعية فى الخارج •

وفى رؤية الدبلوماسية المصرية ، تقدم خطوة المجموعة الأوروبية نموذجا للمقدرة على الانتقال بالمواقف تجاه القضايا الدولية الى الموقع الصحيح من الفهم الموضوعى الذى يواكب مايلحق بها من التطورات والمتغيرات •

والمجموعة الأوروبية قد خطت باعلانها الجديد خطوة ايجابية متقدمة عندما نص البيان بصراحة ووضوح على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية اشتراكا كاملا فى عملية السلام ، بعد ان كان اعلان البندقية ينص فقط على تأكيد حق المنظمة فى الارتباط بأى عملية سلام فى المنطقة •

كما ان اعلان مدريد يعكس النجاح الذى حققه تيار الاعتدال الفلسطينى فى هجوم السلام الناجح ، الى الحد الذى يمكن معه ملاحظة التقارب فى وجهات النظر الى حد كبير بين الموقف الاوروبى والموقف الفلسطينى بشأن خطة الانتخابات الاسرائيلية التى طرحها اسحاق شامير •

وعلى مستوى تبادل الزيارات السياسية رفيعة المستوى بين مصر وبين دول أوروبا الغربية ، شهد عام ١٩٨٩ ، زيارات قام بها الى مصر المستشار النمساوى فراننتز فراننتسكى فى يناير ١٩٨٩ ، ورئيس جمهورية إيطاليا الى أسوان فى فبراير ١٩٨٩ ، والرئيس جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص الى مصر فى نوفمبر ١٩٨٩ ، الى جانب زيارة قام بها رئيس وزراء الدانمارك الى مصر فى فبراير ١٩٨٩ ، كما توقف رئيس وزراء مالطة فى أكتوبر ١٩٨٩ •

وزيارة قام بها وزير خارجية تركيا على رأس وفد بلاده فى اجتماعات اللجنة المشتركة المصرية التركية فى فبراير ١٩٨٩ ، وزيارة وزير خارجية السويد فى

سبتمبر ١٩٨٩ • وعلى الجانب الآخر قام وزير خارجية مصر بزيارات الى كل من السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا في يونيو ١٩٨٩ •

وتحتل العلاقات الاقتصادية بين مصر وبين دول المجموعة الأوروبية وضعاً ممتازاً ، سواء فيما يتعلق بإعفاء جميع الصادرات الصناعية المصرية الى أوروبا من كل الرسوم الجمركية ، أو في خفض الهائل للرسوم الجمركية على صادرات أوروبا من السلع الزراعية المصرية الى الحد الذي نستطيع ان نقول معه ان ٩٥٪ من صادرات مصر الى الدول الأوروبية تكاد تكون معفاة تماما من الرسوم الجمركية • وإضافة الى ذلك تأتي التسهيلات المالية والتي بلغت منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن قرابة المليار دولار أمريكي ، فيسر معونة الغذاء التي تصل قيمتها الى ثلاثين مليون دولار كل عام •

أما الميزان التجاري بين مصر ودول أوروبا الغربية ، فيعاني من عجز ضخم لصالح كافة هذه الدول بلا استثناء ، كما ان المعونات الاقتصادية الأوروبية الى مصر وإعادة جدولة الديون ، تتأثر بالمحادثات الجارية مع صندوق النقد الدولي ، رغم استجابة القسم الأكبر من دول أوروبا الغربية للاتصالات التي أجرتها مصر معها لمطالبة البنك الدولي بالتخفيف من شروطه •

وفي مجال تدعيم العلاقات المصرية والعربية عموماً مع أوروبا الغربية •• رحبت مصر بدعوة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الى عقد اجتماع أوروبي - عربي مشترك ، تم بالفعل يومي ٢١ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩ في باريس ، من أجل احياء حوار بناء يستهدف تدعيم العلاقات بين الطرفين وتوسيع نطاقها ليطغى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية جميعاً ، وللمعمل على ترسيخ تعاون إقليمي شامل يركز على أنماط جديدة تتلام وأهمية الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية •

كما اتجهت بعض الدول الأوروبية الى فتح أبواب التعاون في مجالات البحث العلمي والتدريب المهني والبيئة ، الأقل تكلفة من المعونات الاقتصادية ويشهد قطاع السياحة تزايداً في أعداد السياح الأوروبيين الى مصر ، خاصة من الدول الاسكندنافية •

وجدير بالذكر ان المؤتمر العام للدولية الاشتراكية ، قد قرر خلال

اجتماعاته في استكهولم يوم العشرين من يونيو ١٩٨٩ ، قبول الحزب الوطنى الديمقراطى كعضو كامل العضوية فى هذه الحركة ، التى تضم الاحزاب والمنظمات الاشتراكية والعمالية التى تنتهج « الاشتراكية الديمقراطية » كلفسة فكرية لنشاطها الداخلى والخارجى ، وكأطار لبرنامجها السياسى والاقتصادى على الصعيد التطبيقى .

ولاشك ان نجاح الحزب الوطنى الديمقراطى فى الانضمام الى هذا المحفل الدولى العتيد ، لهو انتصار كبير يحسب له ، وانجاز ضخم يسجله حزبنا فى مجال الحضور على الساحة الدولية ، وفى نطاق ما ينسجه من شبكة العلاقات الخارجية مع الأحزاب والمنظمات السياسية على المستوى العالمى .

وجدير بالذكر فى مجال العلاقات المصرية بدول غرب أوروبا الاشارة الى حرص الرئيس مبارك بتلبية الدعوة التى وجهت اليه للمشاركة فى احتفالات فرنسا بمرور مائتى عام على قيام الثورة الفرنسية ، اذ لاشك ان دعوته واستجابة سيادته لهذه الدعوة ، لا يستمد مغزاه أو معناه الحقيقى من تلك العلاقات الخاصة التى تربط بين مصر وفرنسا ، أو التى تجمع بين الرئيسين مبارك وميتران فحسب ، وانما البعد الأهم الذى ينطوى عليه حرص الرئيس مبارك على تجسيد الحضور المصرى فى احتفالات الشعب الفرنسى بمرور قرنين على انطلاق ثورته العظيمة ، أنما يتمثل فى الارادة على التاكيد على تلك العلاقة التاريخية والحضارية التى تربط بين الثورة الفرنسية وتراثها وبين العقل والوجدان المصرى .

### ٣ - مصر والعلاقات مع دول أوروبا الاشتراكية :

وعن علاقات مصر مع دول الكتلة الاشتراكية فى شرق أوروبا ، فانها ولا شك تشهد تطورا وتناميا واطرادا فى مختلف المجالات وتتسم بطابع الود والصدقة ، كما أن ثمة آفاقا واسعة مازالت تنتظرها لمزيد من التوسع والتنوع ، وخاصة فى حقل التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى والثقافى والعلمى المتعدد المناحي .

وجدير بالذكر أن دول أوروبا الشرقية تستطيع أن تلعب دورا هاما فى

مجال الاحلال والتحديث للمقطاع العام المصرى ، الذى اعتمد فى مرحلة الستينات ، بصورة كبيرة ، فى تأميمه ، على خبرات شرقية •

وقد سجل عام ١٩٨٩ المنصرم عددا من الزيارات المتبادلة بين مصر ودول أوروبا الشرقية ، فالى جانب الزيارة التى قام بها رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا ، فقد قام وزير خارجية يوجوسلافيا بزيارة الى مصر ، كما استقبلت القاهرة كذلك رئيس البرلمان الرومانى ، ووزير الصحة البولندى ووزير النقل لجمهورية المانيا الديمقراطية ووزير الثقافة والعلوم البلغارى ونائب وزير الخارجية المجرى • وعلى الجانب الآخر قام السيد وزير الخارجية بزيارة الى يوجوسلافيا وقام مستشار رئيس الجمهورية بزيارة الى رومانيا ، وقام وزير البحث العلمى بزيارة الى تشيكوسلوفاكيا •

وجدير بالذكر ان مشكلة المديونية الخارجية لمصر لدى هذه الدول تمثل احدى العقبات التى تعوق التقدم فى المجال الاقتصادى بين مصر وبين هذه المجموعة من الدول ، ويبلغ حجم هذه المديونية حوالى ٥١٠ ملايين دولار • وعن المامول ان يتم التمكن من حل مرض لهذه المشكلة ، بما يفتح المجال امام تعزيز التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى مع دول أوروبا الشرقية •

اما عن العلاقات الثقافية بين مصر ودول هذه المجموعة ، فانها تسير على طريق التقدم والنمو ، اذ ترتبط مصر معها ببروتوكولات تعاون ثقافى يتم خلالها تبادل المنح الدراسية والخبرات الاكاديمية فى مختلف نواحي العلوم والآداب • ومن ناحية اخرى ، تشارك العديد من الفرق الفنية لدول أوروبا الشرقية فى مختلف المناسبات والمهرجانات الفنية التى تقام فى مصر كما يلاحظ تزايد النشاط الرياضى مع هذه الدول ، سواء بالنسبة لتبادل زيارات الفرق الفنية الرياضية أو الاستعانة بمدربين منها فى بعض الألعاب للاستفادة من خبراتهم المتقدمة •

#### ٤ - مصر والدول الآسيوية :

ترتبط مصر بآسيا ارتباطا عضويا باعتبار أن جزءا من أراضيها يقع فى القارة الآسيوية ، وقد امتدت الحضارة المصرية الى آسيا بقدر لا يقل عن امتدادها فى افريقيا • وتتزايد أهمية العلاقات المصرية - الآسيوية بتزايد تنامي القوة الاقتصادية للدول الآسيوية ، وعلى رأسها اليابان والصين والهند

وما يسمى بالنمور الجديدة وهي كوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة وتايوان .

وقد جاءت زيارة الرئيس محمد حسنى مبارك الى اليابان خلال الفترة ما بين الثالث والعشرين وحتى الخامس والعشرين من فبراير ١٩٨٩ ، للاشتراك فى الجنازة الرسمية للإمبراطور الراحل هيروميتو ، كأصدق تعبير وأوضح دلالة ، على ما يربط بين مصر واليابان من علاقات ود وصداقة ، يؤكدها ويعمق من مضمونها ، معنى التضامن الذى أرادت المشاركة الشخصية للرئيس المصرى فى جنازة إمبراطوره التاريخى ، أن تعبر عنه فى لفظة مجاملة لها مغزاها العميق .

ومع تزايد أهمية اليابان كنزلة مانحة بالنسبة الى مصر التى بلغ اجمالى المنح والقروض اليابانية منذ سنوات الانفتاح وحتى الآن ١٩ بليون دولار على شكل قروض الى جانب ٢٢١ مليون دولار فى شكل منح لا ترد ومائة مليون دولار معونة فنية ، فان المأمول أن تدخل العلاقات المصرية - اليابانية مرحلة الانطلاق الى تحرك سياسى واقتصادى وثقافى جديد على المستوى الثنائى ، خاصة وأن العديد من مجالات التعاون ما تزال تنتظر ارادة الطرفين لتحيلها الى واقع ملموس مثل اقامة المجمعات السياحية على سواحل البحر الأحمر ، وإنشاء المناطق الحرة فى الموانئ المصرية ، وتشجيع الصناعات الالكترونية والمعلوماتية وغيرها الكثير . هذا الى جانب ميدان الثقافة والحضارة التى يمكن لتجارب الطرفين وتراثهما الفنى أن تضيف اليها أبعادا أكثر اشراقا وإنسانية لصالح التواصل الوجدانى بين الشعبين الصديقين .

وجدير بالذكر ، أن لتجربة وخبرة التعاون الثلاثى بين مصر واليابان والدول الافريقية تاريخا يتميز بالنجاح والايجابية ، ويبرر بذل المزيد من الجهد فى العمل على توسيعه وتنويعه وتطويره الى الأنفع والأشمل ، وذلك فى مجالات التدريب والتأهيل ونقل التكنولوجيا للكائنات الافريقية . ولعل ذلك النمط للتعاون الثلاثى قد حقق نجاحا ملحوظا فى المجالات التى جرى تطبيقه فيها مثل النقل البحرى ، حيث تم تنظيم العديد من حلقات على أعمال الارشاد وقيادة السفن فى أكاديمية النقل البحرى المصرية فى الاسكندرية للطلبة الافارقة بالتعاون مع الحكومة اليابانية ، كما انعمت كذلك العديد من

حلقات التدريب فى مجال التمريض للممرضات الافريقيات فى المستشفيات المصرية ، وفى مجال التدريب الدبلوماسى ، حيث تم تنظيم حلقات دراسية للدبلوماسيين المصريين فى طوكيو ، وحلقات مشابهة للدبلوماسيين اليابانيين فى مصر . كما تم نقل شحنات الأدوية الى كل من الخرطوم ومقدشيو من خلال تعاون مصرى - يابانى مشترك . ولعل تلك الامثلة الناجحة ، خلال الفترة القصيرة الماضية ليست الا دليلا على ما ينتظر ذلك النمط من التعاون الثلاثى من آفاق ومجالات واسعة يمكن الانطلاق منها .

اما الصين ، فهى الدولة الاسيوية الكبرى التى تتميز علاقات مصر معها بالغنى والتنوع والاتساع المتنامى ، وتعاون جمهورية الصين الشعبية مع مصر فى مجال توفير الغذاء ، كما رصدت ٤٠٠ مليون فرنك سويسرى فى شكل قرض بدون قوائد لمصر لم يتم استنفاده حتى الآن ، كما انفق بعضها فى تطوير زراعة الارز ومزارع الاسماك وبنشاء قاعة المؤتمرات الدولية بالقاهرة ، وهو المشروع الذى يقوم صرحا يجسد عمق العلاقات بين الشعبين المصرى والصينى . وقد شهد عام ١٩٨٩ ، سندا من زيارات المسؤولين الصينيين الى جمهورية مصر العربية توجتها جميعا زيارة الرئيس الصينى يانج شانج كون الرسمية الى القاهرة خلال الفترة من ١٨ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٩ ، والتى تم خلالها مباحثات ثنائية بينه وبين الرئيس محمد حسنى مبارك ، تناولت دعم التعاون الثنائى بين البلدين وخاصة فى المجالات الاقتصادية والتجارية ، وقضية الشرق الاوسط ، والوضع الدولى ، عكست ما تتميز به علاقات الصداقة بين القاهرة وبكين من قوة متنامية .

كما سجل عام ١٩٨٩ المنقضى نشاطا ملحوظا فى الزيارات التى قام بها المسؤولون الاسيويون الى جمهورية مصر العربية ، فقد استقبلت مصر من باكستان وزير الخارجية ووزير الصحة ووزير الزراعة ، ومن اندونيسيا وفدا برلمانيا ، ومن تايلاند نائب وزير الخارجية وفدا من كلية الدفاع التايلاندية ، ومن كوريا الديمقراطية عضوا من اللجنة المركزية لحزب العمل ورئيس لجنة السياسة الخارجية للحزب ، وفدا عسكريا برئاسة رئيس اركان الجيش الكورى الشمالى وفدا آخر برئاسة اركان الجيش الكورى ومبعوثا شخصيا للرئيس كيم ايل سونج ، ومن استراليا رئيس مجلس القمح الاسترالى ووزير الهجرة الاسترالى ، ومن سريلانكا توقف فى القاهرة رئيس البرلمان السريلانكى ، ومن نيبال وزير الخارجية ، ومن بنجلاديش وزير

الأغذية والزراعة ووزير الأشغال ، ومن المالىف وزير التعليم ، ومن اليابان عضو مجلس النواب ونائب رئيس جمعية الصداقة البرلمانية اليابانية - المصرية ونائب وزير خارجية اليابان الذى ترأس مؤتمر سفراء اليابان فى المنطقة فى يوليو ١٩٨٩ ، وعلى الجانب الآخر ، قام كل من وزير التموين ووزير السياحة واليابا شنودة بزيارة الى استراليا فى عام ١٩٨٩ ، كما زار الفريق صفى الدين أبو شناف رئيس الأركان المصرى كوريا الديمقراطية • كما استقبلت سنغافورة وزير السياحة ، وقام محافظ الاسماعيلية بزيارة الى جاكرتا ، وقام السيد وزير الدولة بزيارة الى الهند فى عام ١٩٨٩ من أجل تنسيق السياسة المصرية والسياسة الهندية فى شئون عدم الانحياز وتنشيط العلاقات الثنائية بين الدولتين •

ورغبة فى تحقيق فهم أفضل بين مصر وبين الحضارات الآسيوية ، تنهج مصر على توسيع دائرة الحوار السياسى والاقتصادى والفكرى والثقافى مع الدول الآسيوية ، وذلك من خلال تنظيم ندوات ثنائية مع كل من اليابان والصين وجمهورية كوريا • وفى عام ١٩٨٩ تم عقد الدورة الثانية للحوار بين جمهورية مصر العربية وبين الجمهورية الكورية فى سيول خلال شهر أكتوبر من العام الفائت •

#### ٥ - مصر والعلاقات مع دول أمريكا اللاتينية :

أن ثمة عوامل متعددة ومتنامية على نطاق القارة اللاتينية ، من شأنها أن تعمل على تدعيم استمرار التفهم والتأييد اللاتينى لسياسة مصر الخارجية ، وعلى زيادة حجم التعامل بين مصر وبين هذه الدول التى أحرز البعض منها قدراً كبيراً من التقدم العلمى فى مجالات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة ، التى يمتلك بعضها كذلك من الخبرات والممارسات التقنية ، مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ، وخاصة فى مجالات التسليح والطاقة النووية للأغراض السلمية ، مما يسمح لمصر من تطوير علاقاتها معها ، لصالحهما المشترك ، أو فى إطار مفهوم التعاون الثلاثى مع دول أخرى نامية ، وخاصة للدول الإقريقية ، ولعل من أبرز ميزات هذا النوع من التعاون ، أنه يتم بعيداً عن متطلبات وأعتبارات التعامل مع الدول الأخرى •

كما تعمل الدبلوماسية المصرية على تطوير امكانيات دفع العلاقات

المصرية - اللاتينية الى الامام ، فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية والزراعية، اذ تعتمد مصر فى استيرادها لعدد من السلع الغذائية الهامة كالقمح واللحوم على بعض دول هذه المجموعة ، ومع توافر الارادة السياسية لدى دول المنطقة لتوثيق علاقاتها مع مصر ، فانه يمكن القول ان مستقبل العلاقات المصرية مع سائر دول القارة اللاتينية هو مستقبل واعد ، اذ تنظر غالبية دولها الى مصر باعتبارها مركز الثقل الحقيقى والواقعى فى الشرق الأوسط وأفريقيا ، وانها نموذج رائد وجاد فى تحقيق الديمقراطية والاستقرار .

وقد سجل عام ١٩٨٩ الفائت نشاطا ملحوظا فى الزيارات التى قام بها المسؤولون من دول القارة اللاتينية الى جمهورية مصر العربية ، فقد استقبلت مصر من الأرجواى السناتور اوجوياتايا ، والجنرال كارلوس بيراد رئيس الأركان لقائد الجيش الأرجوانى وفدا عسكريا ، والدكتور هيكتور جروس اسبيل مدير المعهد الدبلوماسى بالخارجية الأرجوانية ، ومن الأرجنتين السيد فليكسى الايد رئيس الغرفة التجارية الأرجنتينية العربية ، والسيد خوض وشيد وزير الصحافة والاعلام الأرجنتينى ، ومن البرازيل رئيس مجلس النواب الفيدرالى ، ومن جواتيمالا السيدة حرم رئيس جمهورية جواتيمالا ، ووزير الزراعة الجواتيمالى ، ومن شسيلي وفد يضم ممثلين عن اتحاد المؤسسات العربية فى شيلي ، ومن كوبا وزير الخارجية الكوبية وفدا من الحزب الشيوعى الكوبى ، ومن المكسيك وفد من مجلس الشيوخ المكسيكى برئاسة لجنة العلاقات الخارجية ، ومن كولومبيا وفد مجلس الشيوخ الكولومبى ، كما قام وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج بتمثيل جمهورية مصر العربية فى احتفالات تنصيب رئيس جمهورية الأرجنتين الجديد كارلوس منعم فى يوليو ١٩٨٩ .

#### ٦ - مصر وحركة عدم الانحياز :

شاركت مصر فى القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز التى عقدت فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ ، حيث قام الرئيس محمد حسنى مبارك برئاسة وفد القمة ليس فقط ممثلا لمصر وإنما للقارة الافريقية كلها ، بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية .



وقد أكدت الدبلوماسية المصرية التزامها بحركة عدم الانحياز التي أثبتت حيويتها وضرورتها لتحقيق التطور المتكافئ في مجال العلاقات الدولية ، منذ انعقاد مؤتمر القمة الأول في سبتمبر ١٩٦١ ، والتي كشفت الأحداث والتطورات التي مازال يشهدها حتى اليوم ، عن أهمية الحفاظ على دورها الرائد في رسم صورة جديدة للعالم وسط التحديات المتزايدة وفي مواجهة الاخطار المستمرة التي تهدد استمرار التقدم على كوكبنا .

وتقوم الرؤية المصرية على أن حركة عدم الانحياز تملك من أسباب القوة الذاتية ما يمكنها من إعادة رسم دورها الذي يتفق مع التحديات الجديدة ، وأول هذه الأسباب هو وضوح رؤيتنا للهدف ، وللأسلوب الذي يؤدي إلى تحقيقه في المستقبل المنظور . وكانت الدبلوماسية المصرية ، قد بادرت في تاريخ مبكر في مايو ١٩٨٨ ، إلى مطالبة منظمة الوحدة الإفريقية باستصدار قرار أعدت مشروعه حول ضرورة الاهتمام والتفكير في سبل تجديد شباب عدم الانحياز وتعزيز دوره في كافة الميادين ، وعليه فقد نيه مؤتمر القمة الإفريقية الرابع والعشرون الذي انعقد بأبليس أيايا عام ١٩٨٨ ، إلى وجوب مواجهة التحديات الجديدة التي تعترض طريق الحركة ، بفكر متطور وعمل ديناميكي نشط ، يتجاوب مع المتغيرات المتلاحقة التي يشهدها العالم ، وقد وجدت هذه التوصية صداها في الانجاز الكبير الذي حققه المؤتمر الوزاري الذي انعقد في نيقوسيا في سبتمبر ١٩٨٨ ، وانتهى إلى وضع برنامج محدد لزيادة فعالية الحركة وتعزيز دورها في المرحلة القادمة .

وقد اسهم الوفد المصرى في كافة مؤتمرات حركة عدم الانحياز التي عقدت على مدى عام ١٩٨٩ الفائت ، في العمل على تطوير الحركة من ناحية المنهج وأسلوب العمل ، دون أى تفریط في الأهداف والمبادئ التي أرساها الآباء المؤسسون . كما ترى مصر أن التطوير والتحديث يجب ألا يقتصر على النواحي الإجرائية وحدها ، بل انهما لابد أن يشملا جوانب موضوعية لها خطرها وثقلها ، تتمثل في الاهتمام بالقضايا الجديدة التي برزت في سماء الحياة الدولية المعاصرة ، وتبنى الدعوة إلى ديمقراطية العلاقات الدولية ، وتحقيق أكبر قدر من المساواة بين الدول كمطلب ملح في هذه المرحلة .

#### ٧ - مصر والأمم المتحدة :

وقد اهتمت الدبلوماسية المصرية بالتأكيد على أهمية انشاء مناطق

خالية من الأسلحة النووية كترجمة لالتزامها بعدم نشر الأسلحة النووية فى مناطق متفرقة من العالم ، اذ ان من شأن ذلك تعزيز السلم والأمن الدوليين .  
وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٦ نوفمبر على مشروع قرار تقدمت به مصر بإعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى . وقد طالبت مصر من خلال تقديمها لمشروع القرار كل دول المنطقة بالإعلان عن كافة المواد النووية التى استوردتها ، ودعتها الى الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، كما طالب القرار الدول المصدرة للمواد النووية بالإعلان عما قامت بتصديره من هذه المواد لدول الشرق الأوسط ، وإيداع بيانات بهذا الشأن لمجلس الأمن .

أكدت مصر على لسان الرئيس محمد حسنى مبارك الذى ألقى خطابا أمام الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة فى يوم الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٨٩ ، تأييدها التام ودعمها القوى للأمم المتحدة والتزامها بميثاقها وأهدافها ومبادئها ، التى استقرت فى ضمير شعبينا وشعوب العالم الثالث ، والتى كانت مصدر الهام لنا فى صياغة الاطار الذى يحكم حركتنا الدولية .

كما طالبت مصر الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والاربعين ببحث الاجراءات التى يمكن أن يتخذها المجتمع الدولى من أجل تنفيذ الاعلان الخاص بالاحتفاظ بالقارة الافريقية خالية من الأسلحة النووية . وهى الدعوة التى صدرت عن القمة الإفريقية الاولى التى عقدت بالقاهرة فى عام ١٩٦٤ . وناشدت مصر الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية وكل الدول المحبة للسلم فى أن تتكاتف فى جهد مشترك للقضاء على الخطر الذى يهدد قارتنا من جراء البرنامج النووى لجنوب افريقيا ، وفى أن تتعاون من أجل تأمين القارة الإفريقية من الخطر النووى ، وتحويل افريقيا الى منطقة منزوعة السلاح النووى .

وهكذا يظهر بوضوح وجلالة ، من واقع استعراض سجل انجازات جهدنا الخارجى على مدى العام الفائت ، كيف تخطط الدبلوماسية المصرية لأهدافها ، وتعمل برؤية ثابتة ، وإرادة صلبة ، على تحقيق ماتضمنه لنفسها من أهداف .

## **الفصل الثامن**

**تجمع « اندوجو » ومفهوم « اخاء » الافريقي**

( السياسة الدولية )



تؤكد حقائق الماضي أن شسعب مصر الذى أدرك بوعى - منذ آلاف السنين - موقعه كدولة نيلية ، قد وضع تصب عيتيه منذ فجر التاريخ الانسانى أن يثوى ما يربط بينه وبين شعوب وسط وشرق أفريقيا الواقعة على حوض نهر النيل العظيم ، وأن يشاطرها كل شيء بما فى ذلك مياه نهر النيل مانحة الخصب والرخاء •

فكما كانت العلاقات بين مصر وبلاد حوض النيل وثيقة العرى طوال العصور القديمة ، فقد ظلت كذلك فى العصر الوسيط ، كما كانت للروابط الدينية والروحية ، بدخول المسيحية ثم الاسلام الى القارة عبر البوابة المصرية اثرها فى تقوية العلاقات بين هذه البلاد •

وفى العصر الحديث ، أخذت العلاقات بين دول حوض النيل ، تتخذ اشكالا عديدة ما بين التعاون فى المصالح المشتركة والتبادل التجارى ، والروابط الدبلوماسية والسياسية والأمنية ، والسعى نحو تحقيق الحرية والاستقلال ، وتأكيد الشخصية الأفريقية ، وكان لدور مصر الثورة فى مساندة حركات التحرير الأفريقية ، أبلغ الأثر فى انحصار الاستعمار عنها وفى حصولها على استقلالها السياسى •

وإذا كان البعد النيلى ظل من أبرز محددات الاستراتيجية المصرية عبر مراحل التاريخ المختلفة ، فإنه يصبح اليوم أكثر من ضرورة حيوية ويقوم كواحد من أهم متطلبات الدبلوماسية المصرية الواعية والمدركة لحقائق العصر •

فارتباط مصر بالنهر العتيق ، ويمتد حوض النيل ، وبالندول الواقعة فيه ، ليس اختيارا من بين الاختيارات ، بل هو امر تفرضه العوامل الجيوبوليتيكية والاعتبارات الأمنية والاقتصادية ، وواقع الحياة التى تعيشها •

وإن كان محور تعاون دول حوض النيل يتمثل أساسا فى النهر ومياهه وكيفية الاستفادة منها ، بإقامة السدود ومشروعات الري وتوليد الطاقة ، فإن هذا المحور يجب أن يكون نواة لتعاون أكثر شمولاً وأوسع مجالا يمتد الى مشروعات انتاجية مشتركة فى المجالات الزراعية والصناعية وتوليد الطاقة

ومواصلات السكك الحديدية والطرق البرية والنقل النهري والاتصالات السلكية واللاسلكية وغير ذلك من المجالات \*

ويظل الهدف البعيد هو إقامة مجموعة اقتصادية مشتركة أو تجمع اقليمي متكامل ، في عصر ادركت فيه الدول المتقدمة ذاتها ، الحاجة الى التجمعات الاقتصادية ومدى الصعوبات التي تعانيها الكيانات الصغيرة والوحدات الإقليمية المحدودة \*

وجدير بالذكر أن مؤتمر القمة الأفريقية الذي انعقد في لاجوس عام ١٩٨٠ قد طالب بضرورة إيجاد تجمعات اقتصادية اقليمية كخطوة أساسية نحو التنمية الاقتصادية كما ناشد - الرؤساء الأفارقة - جميع الدول التي تتقاسم مصادر المياه وأحواض الأنهار والبحيرات المشتركة ، إقامة مجموعات إقليمية \*

وإيماننا من مصر بالاهمية الجوهرية في تعميق الروابط التي تقوم بينها وبين دول حوض النيل في شكل بنیان من المصالح المشتركة ، يكون لها - دون شك - انعكاسات ايجابية على مواقف هذه الدول التي يوجد بها منابع النيل ، ومصادر المياه التي ستشدد حاجة مصر اليها ، وتزداد الحاجة بمرور الوقت ، فقد وضعت الدبلوماسية المصرية ضمن أهدافها الحيوية ، العمل على بناء تعاون وثيق بين دول حوض النيل ، وتطوير بنیان من المصالح الأساسية المشتركة تحقيقا لاعتبارات الأمن القومي المصري \*

وعبر سلسلة من الجهود التي بذلتها الدبلوماسية المصرية لتجميع دول حوض النيل منذ سنوات الخمسينات وعلى مدى العقود الاربعة الاخيرة ، نجحت مصر في توثيق العلاقات وزيادة التعاون على المستوى الثنائي بينها وبين سائر دول حوض النيل من خلال الزيارات وتبادل الحوار السياسي وتقديم الخبرات المصرية وزيادة حجم التجارة وإعطاء أولوية في الاستيراد ، والعمل الدائب على المساهمة في إزالة الخلافات بين دول حوض النيل ، الأمر الذي تهيأت معه الظروف الموضوعية ، وتم تمهيد الأرضية المناسبة التي التقى عليها أول تجمع جزئي لبعض دول حوض النيل ، وذلك بانعقاد الاجتماع الأول - على المستوى الوزاري - في نوفمبر ١٩٨٣ بالعاصمة السودانية الخرطوم » \*

وقد ضم الاجتماع الوزارى الأول كلا من مصر والسودان وزائير  
واوغندا وافريقيا الوسطى - التى وإن كانت ليست من دول حوض النيل ،  
الا ان انضمامها - منذ البداية - اعطى لهذا التجمع الاقليمى حيوية وقوة -  
وقد تركّز هدف الاجتماع الأول على التشاور والتنسيق حول القضايا  
الخارجية التى تهم هذه الدول ، والعمل على تنمية العلاقات  
والتعاون بين الدول المشتركة فى الاجتماع . واتفق على عقد اجتماعات  
هذه المجموعة سنويا وبشكل دورى .

وفى العام التالى ، انعقد الاجتماع الوزارى الثانى فى كينشاسا فى  
سبتمبر ١٩٨٤ ، وانضمت اليه ( علاوة على الدول الخمس السابقة ) رواندا .  
وفى هذا المؤتمر الثانى حصلت المجموعة على اسمها ، حيث اطلق على هذا  
التجمع الاقليمى اسم « اندوجو » ، وهى كلمة باللغة السواحلية تعنى  
« الاخاء » ، حيث وجد المؤسسون فى منطق هذا اللفظ ، المفهوم الذى يودون  
التركيز عليه والتجمع حوله ، وهو تأكيد معانى الاخاء والتفاهم والتعاون  
والمصلحة المشتركة .

وفى القاهرة انعقد المؤتمر الوزارى الثالث لمجموعة « اندوجو » فى  
أغسطس ١٩٨٥ ، وشارك فى اجتماعاته ( الى جانب المؤسسين الخمسة )  
رواندا فضلا عن بوروندى وهنزانيا كبول مراقبة .

واستضافت زائير - خلال الفترة من ١٨ - ٢١ مايو ١٩٨٧ للفترة  
الثانية - المؤتمر الوزارى الرابع لمجموعة ( اندوجو ) فى كينشاسا العاصمة ،  
حيث دارت اجتماعاته بمبنى البرلمان الزائيرى ، وقام رئيس الوزراء بافتتاح  
أعمال المؤتمر نيابة عن الرئيس موبوتو سيسى سيكو .

ولا شك ان نجاح مجموعة ، اندوجو « فى عقد مؤتمرها الوزارى  
الرابع ، انما يعكس - فى حد ذاته - ماغنيت تكتسيه من تجانس واستمرار  
كتجمع افريقى اقليمى متميز ، يؤكد وجوده على الساحة الافريقية ، ويقوم  
كمنبر هدفه الوحيد المساهمة فى تحقيق الاستقرار والتنمية فى البلدان  
الأعضاء ، وذلك من خلال التعاون الاقليمى متعدد الأطراف ، وفى نفس  
الوقت تدعمه هويته ويحظى بالثقة كتجمع لا يشكل عقبة او كتلة ضد اى بلدان  
او تجمعات اخرى .

وفى هذا الشأن ، تلتزم مجموعة « اندوجو » بالمبادئ الواردة فى ميثاقى منظمة الوحدة الأفريقية ، والأمم المتحدة ، وبوجه خاص بمبدأ حقوق الانسان كما ورد فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، والميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب .

وجدير بالذكر ان مناقشات المؤتمر الرابع ، قد بلورت مفهوم « اندوجو » كجميع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق اساس التعاون الاقليمى متعدد الأطراف ، وعليه ، فقد تجاوز المؤتمر مرحلة الحوار السياسى الى التركيز على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات ، وخاصة فى ميدان النقل والمواصلات والزراعة والغذاء وموارد المياه والطاقة والتدريب الفنى وقضايا البيئة والتنمية الثقافية .

كما نص البيان الختامى - الصادر عن المؤتمر - على اهمية تشجيع العلاقات والروابط بين المنظمات المهنية والنقابات والجامعات والمراكز المتخصصة والاحزاب السياسية وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية .

وقد تميز المؤتمر الوزارى الرابع لمجموعة « اندوجو » بمشاركة أربع منظمات دولية هى ( برنامج الأمم المتحدة للتنمية - الاقتصاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية - الاتحاد الافريقى للسكك الحديدية - المكتب الافريقى لعلوم التربية ) ، الأمر الذى الذى اضى على اهتمامات المؤتمر وعلى مداولاته ، بعدا فنيا وعمليا أكثر شمولاً وتنوعاً .

وتأكيدا من المؤتمر على الاهتمام بالتعاون الاقليمى الجماعى ، فى مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط المشترك ، فقد كلفت الوفود المشاركة - رئيس الوفد المصرى - بأن يطلب رسميا باسمهم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، عمل دراسة فنية واقتصادية شاملة ، حتى يمكن الاستفادة بها كخطة رئيسية للتعاون الاقليمى ليس فقط لأعضاء المجموعة الدائمين والمراقبين ، وانما للدول المنتمية الى الاقليم بصفة عامة .

والجدير بالذكر ، ان ما أسفر عنه المؤتمر الوزارى الرابع من إيجابيات ونجاحات ، لا يمنعنا من الاعتراف بما لم تنجح فيه المجموعة حتى الآن .



اذ لم يحالف النجاح تلك الجهود التي بذلت لضم كل من اثيوبيا وكينيا الى  
عضوية المجموعة .

وقد تضمن البيان الختامي فقرة تعبر عن الأمل في انضمام الدول  
الأخرى لمحوض النيل الى مجموعة « اندوجو » بحيث تكتمل في عضوية هذا  
التجمع ، كافة دول حوض النيل التسع ، وبالتالي يتوافر للتجمع مفهومه  
الاقليمي المتكامل ، وبحيث يغدو الجهد المشترك في مجال تنمية موارد ذلك  
النهر العظيم والاستفادة القصوى من مياهه - هو القاسم الأعظم والعامل  
الجوهري - في تأكيد وتمهيق المصالح الحيوية الاستراتيجية لهذا التجمع  
الاقليمي .

ومما يعطى التجمع الاندوجي بعدا عمليا اكبر ، نجاح المؤتمر الوزاري  
الرابع - لأول مرة - في انشاء جهاز له صفة دائمة تحت اسم « لجنة المتابعة »  
والتي تتكون من سفراء دول المجموعة المعتمدين في كينشاسا برئاسة رئيس  
المؤتمر الرابع تجتمع بعد ستة أشهر ، وتكلف باتخاذ الاجراءات الكفيلة  
بتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر .

وبطبيعة الحال ، فلم تقتصر مناقشات المؤتمر الوزاري الرابع لمجموعة  
« اندوجو » على موضوعات التعاون الفني المشترك / وانما كانت القضايا  
السياسية الأفريقية والدولية أحد بنود جدول أعمال الاجتماعات - وكانت  
الفقرات التي تضمنها البيان الختامي بشأن هذه القضايا تقوم على المبادئ  
العامة التي تحكم المواقف الأفريقية بخصوصها سواء بالنسبة للمنحوب  
الأفريقي ، أو الشرق الأوسط ، أو حرب الخليج ، أو الصحراء الغربية ،  
أو غيرها .

كما تضمن البيان الختامي تأييدا لحكومة الرئيس الشرعي لتشاد ،  
وأعرب المشاركون في اجتماعات « اندوجو » عن ترحيبهم بالتطور الجارى  
في الوضع السياسي في تشاد ، وأكدوا - من جديد - على تأييدهم لاستقلال  
تلك الدولة الأفريقية وسلامة حدودها الإقليمية وسيادتها في ظل حكومة  
حسين حبرى . كما كرروا الإشارة الى الحاجة الى اقامة الوحدة والمصالحة  
الوطنية لكل شعب تشاد ، مع الحفاظ عليها وتدعيمها وذلك كي يعيش هذا

الشعب فى وثام وفى سلام وفى امن • ولكى تتضافر جهوده من أجل اعادة بناء بلده وتطوير اقتصاده دون أى تدخل خارجى •

كما تعرض المشاركون فى اجتماعات « اندوجو » لمواحدة من أهم القضايا الأفريقية المعاصرة ، والتي تتمثل فى مشكلة اللاجئين • فتضمن البيان الختامى أعراب وفود المؤتمر عن قلقها العميق بشأن مشكلة اللاجئين، التي تشكل عبئا ثقيلا على البلدان المضيفة ، وفى هذا المجال ، ناشد المؤتمر المجتمع الدولى أن يقدم الدعم اللازم لتلك البلدان المضيفة حتى تتمكن من تقليل آثار مثل ذلك العبء • وناشد المشاركون بلدان المنشأ للاجئين ، وكذلك البلدان المضيفة ، ان تتعاون بغية إيجاد حل دائم للمشكلة عن طريق العودة الطوعية للاجئين الى بلدانهم الأصلية بما يتفق والأحكام ذات الصلة فى الاتفاقيات الأفريقية والدولية السارية المفعول فى هذا المجال •

واستجابة للدعوة الموجهة من حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى ، قرر المؤتمر الوزارى الرابع ، أن يعقد اجتماعه الخامس فى بانجى اعتبارا من يوم الثامن من أغسطس عام ١٩٨٨ •

ويمكن القول - بصفة عامة - أن مؤتمر « اندوجو » الرابع ، كان بمثابة خطوة حاسمة على طريق طويل فى مجال التعاون الاقليمى لدول حوض النيل ، فضلا عما حققه مؤتمر كينشاسا الاخير من تطور نوعى لهذا التجمع الأفريقى ، اكسبه شخصية أكثر وضوحا وتطورا • وانتقل به الى مرحلة جديدة من التعاون الإيجابى فى المجالات الاقتصادية والثقافية والتنمية ، الى جانب زيادة الحوار السياسى وتعميق التفاهم والتقارب بين دول هذا التجمع الاقليمى الذى يتخذ من لفظة « الاخاء » فلسفة له ، وشعارا يرفع رايته ، واسما يستظل به ••

## الفصل التاسع

العمل الإفريقي المشترك في ربع قرن



يبين وبين منظمة الوحدة الافريقية علاقة خاصة تعود الى سنوات الستينات عندما علمت ان ثمة تفكيراً بشأن عقد مؤتمر دولي في انديس اياها يتمحور موضوعه حول مناقشة الشؤون الافريقية بغية انشاء تجمع افريقي قارى واحد ، ومنذ ذلك الحين ، اخذت احرص على جمع « البحوث والتقارير المتعلقة بالتجمعات الافريقية التي كانت قائمة آنذاك ، وبالمؤتمر المزمع عقده ، تمهيدا لكتابة سلسلة من المقالات المتعلقة بهذا الموضوع » .

وبدأت اجتماعات انديس اياها ، وانتهى المؤتمر التاسيعي الى اقامة منظمة الوحدة الافريقية . وبدأت اكتب سلسلة من الدراسات عن تلك المنظمة الوليدة . كما اصدرت كتابا باللغة الانجليزية في نيويورك في يناير ١٩٦٤ عن ميثاق انديس اياها ، نشرته مؤسسة كارينجي ، ثم اصدرت كتابا آخر باللغة العربية صدر في منتصف عام ١٩٦٤ ، وعندما ذهبت الى جامعة باريس كاستاذ زائر عام ١٩٦٨ ، اعطيت سلسلة من المحاضرات لطلبة الدراسات العليا ، كان موضوعها « منظمة الوحدة الافريقية » . وصدر كتاب لي ، نشر هذه المرة باللغة الفرنسية عن دار النشر « ارمو كولان » الشهيرة .

وبعد مرور عشر سنوات على قيام الوحدة الافريقية في عام ١٩٧٣ ، اصدرت كتابا رابعا بعنوان « العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية » ، يقع في اكثر من ٥٥٠ صفحة من الحجم الكبير ، حاولت ان اجمع فيه بين فرعين من فروع العلوم السياسية ، هما مادة العلاقات الدولية ، ومادة التنظيم الدولي . وقد جاء في مقدمة هذا الكتاب : « ان تجربة الأعوام العشرة التي مضت قد اثبتت في افريقيا ان هذين الدائمين ( الاستعمار والتخلف ) ، لا يمكن القضاء عليهما في اجل قريب ، كما كان التصور في بداية الستينات . فقد اتضح الآن ان التخلص من هذين الدائمين يحتاج الى زمن طويل وكفاح مرير . فاذا استطاعت منظمة الوحدة الافريقية والدول الافريقية ، ان تخطط وتعمل اخذة في اعتبارها الاجل الطويل ، لا الاجل القصير ، فانها ستجنب نفسها ، وتجنب الشعوب الافريقية كافة متاعب كثيرة ... » .

وشاءت الظروف ان اتولى منصب وزاري عام ١٩٧٧ ، ومن خلال هذا المنصب ، اشتركت على مدى اكثر من عشر سنوات في جميع المؤتمرات التي

انعقدت فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، سواء كانت مؤتمرات القمة العادية او الاستثنائية ، او المؤتمرات الوزارية ، او اللجان والهيئات العاملة التى انعقدت على المستوى الوزارى . كما باشرت اهم القضايا التى سيطرت على أعمال المنظمة من محاولات تجميد عضوية مصر فى المنظمة بعد إبرام اتفاقات كامب ديفيد ، الى الصراع المرير بين الذين جاهدوا من أجل تحقيق انضمام الجمهورية الصحراوية الى المنظمة ، وبين الذين كافحوا من أجل عدم انضمامها ، هذا فضلا عن المعركة الدبلوماسية من أجل استقلال زيمبابوى ، الى الحرب الأهلية ومعارك التدخل فى تشاد .

وبعد ، فماذا يمكن أن يكون عليه انطباعى بعد أن جمعت بين التقييم الأكاديمى ، والتجربة العملية المعاشة ، على مدى ربع القرن الفائت ؟ وماذا يمكن قوله ونحن اليوم فى غمرة الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاما على قيام منظمة الوحدة الافريقية .

ان مجلة السياسة الدولية - فى هذا العدد - قد خصصت ملفا كاملا عن منظمة الوحدة الافريقية ، ولا أريد أن أجعل من تلك الافتتاحية مدخلا الى جانب عدد من الملاحظات الخاصة عن الاحتفالات التى أقيمت ، والكلمات التى أُلقيت فى ٢٥ مايو ١٩٨٨ فى أديس أبابا بمناسبة مرور ربع قرن ، احتفالا باليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الافريقية .

فمن الملاحظات العامة التى تتعلق بنشاط المنظمة الافريقية وسمات هذا النظام على مدى ربع قرن ، أقول بأن المنظمة قد حددت - منذ نشأتها - الخطوط الجوهرية والمبادئ العامة التى تنهج على أساسها ، وهى الكفاح ضد الاستعمار ، وتحقيق حرية واستقلال القارة ، ودعم التعاون الاقتصادى الافريقى ، وحل الخلافات والمنازعات التى تنشأ بين دولها بالطرق السلمية ، وفى اطار افريقى ، والالتزام بسياسة عدم الانحياز . ومن واقع فحص المضمون التطبيقى لنشاط المنظمة على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية يمكن الحكم على نجاح المنظمة ، وتقييم دورها على أرض الواقع .

**أولا : الكفاح ضد الاستعمار :**

ان معاداة الاستعمار ومكافحة وجوده على أرض القارة كان هو

العنصر الأساسى الذى تستند اليه منظمة الوحدة الافريقية ، وظل هو الموجه الرئيسى لعمل المنظمة خلال العقدين الماضيين من حياتها . فعند انشاء المنظمة لم يتعد عدد الدول الأعضاء بها الثلاثين دولة ، بينما ازداد هذا العدد حتى بلغ اليوم خمسين دولة مستقلة ، وهذا يعنى أن كل الدول الافريقية قد نالت استقلالها باستثناء ناميبيا ، التى مازالت تعاني من سيطرة جنوب افريقيا ، وجنوب افريقيا ذاتها ، التى مازالت تعيش تحت سيطرة نظام التفرقة العنصرية البقيض . وتواصل لجنة التحرير - منذ نشأتها فى ١٩٦٣ من مقرها بدار السلام - تقديم العون العسكرى والسياسى لحركات التحرير ، كما أن « صندوق افريقيا » - الذى أسسته قمة دول عدم الانحياز التى انعقدت بهارارى عاصمة زيمبابوى فى سبتمبر ١٩٨٦ - يقدم مساعدات اقتصادية وفنية لدول المواجهة لتمكينها من مواجهة سياسات التخريب التى يتبناها نظام بريتوريا .

ورغم اخفاق جهود منظمة الوحدة الافريقية حتى الآن فى انتزاع استقلال ناميبيا ، وفى القضاء على نظام التفرقة العنصرية حتى الآن ، فإن المنظمة قامت بدور ايجابى فى مجال مكافحة الاستعمار . ولعل الثمن الباهظ الذى تكبدته افريقيا فى هذا الكفاح قد تمثل فى افعال قضايا التنمية على حساب الحرب ضد الاستعمار ، وبذلك فإن المنظمة لم تشرع فى التركيز على قضايا التنمية الاقتصادية ، الا فى السنوات الثلاث الأخيرة ، وذلك كرد فعل للالزمة الاقتصادية وتداعياتها الخطيرة التى تهدد القارة .

### ثانيا : التعاون الاقتصادى الافريقى :

بالرغم من أن قضية التخلف الاقتصادى تلتصق بالواقع الافريقى ، ومع صدور مئات من القرارات على مختلف مستويات أجهزة المنظمة منذ انشائها ، وأعداد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عشرات من الخطط والمشروعات ، فضلا عن أن القمة العربية - الافريقية التى انعقدت بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ ، قد درست توجيه « البترو - دولارات » العربية نحو افريقيا لاستثمارها فى مشروعات التنمية الى جانب أن القمة الافريقية الاستثنائية التى خصصت لدراسة القضايا الاقتصادية فى لاجوس عام ١٩٨٠ ، قد وضعت خطة عمل طموح تهدف الى انشاء سوق أفريقية مشتركة قبل عام ٢٠٠٠ ، فإن الواقع المعاش يقول بأن كل هذه المشروعات والخطط وصناديق المعونة التى اقيمت لم تسفر سوى عن نتائج لا تتناسب مع حجم المشكلة على الاطلاق .

ولقد احتاج الأمر أن تتفاهم الأزمة الاقتصادية ، وأن تبرز انعكاساتها  
البطيئة ، حتى تتحرك منظمة الوحدة الإفريقية بشكل جاد ، وتعمل جاهدة  
للتصدي لها بطريقة حاسمة .

ولقد حرص قادة إفريقيا - في السنوات الأخيرة - أن تكون  
للموضوعات الاقتصادية الأولوية الأولى في اهتمامات مؤتمرات القمة . كما  
نجحت إفريقيا في عقد دورة خاصة للمجموعة العامة للأمم المتحدة في يوليو  
١٩٨٦ لمناقشة أزمة القارة الإفريقية ، كما عقدت منظمة الوحدة الإفريقية  
في ديسمبر ١٩٨٧ دورة استثنائية خصصتها لموضوع المديونية الخارجية  
لإفريقيا التي تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار أمريكي .

ومن ثم ، فقد غدا المجتمع الدولي الآن بأسره معاً لدراسة الملل وسبل  
العلاج التي يمكن أن يطبقها إنقاذ إفريقيا .

فهل تتجح منظمة الوحدة الإفريقية في هذا المجال الحيوي ، وهل  
تتمكن من المساهمة في إيجاد الحلول الواجبة لها ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تكون سابقة لأوانها ، ولكن يمكن الإشارة  
إلى أن الجهود التي بذلت حتى الآن لم تكن بالقوة والفاعلية المطلوبة لمواجهة  
الوضع المتردى . وأنه لا يتصور أن تتمكن المنظمة من التحرك الفعال دون  
مساندة ضخمة من المجتمع الدولي ، ومساعدات اقتصادية وفنية هائلة من  
العالم الخارجي .

#### ثالثاً : تسوية الخلافات الإفريقية بالطرق السلمية :

إن إفريقيا ليست القارة التي تعاني من أخطر أزمة اقتصادية في العالم  
فحسب ، بل هي القارة التي عرفت أكبر عدد من النزاعات المسلحة في الحقبة  
الزمنية الأخيرة . وقد لا يكون من المجدي استعراض كل هذه الصراعات  
والحروب ، التي مزقت قارتنا على مدى ربع القرن الأخير . . . بين حرب  
كاتنجا ، وحرب بيافرا ، والقتال الدائر في أنجولا ، وفي موزمبيق ،  
والسودان ، واثيوبيا والمواجهات بين الجزائر والمغرب ، وبين بوركينا فاسو



ومالى ، وبين ليبيا وتشاد ٠٠٠ الخ ، ومن المهم - فى هذا المقام - أن تستعرض مواقف المنظمة تجاه هذه النزاعات وغيرها التى عرفتها إفريقيا .

وإن المبدأ الرئيسى الذى التزمت به المنظمة فى هذا الصدد ، هو ضرورة إيجاد حلول سلمية لهذه النزاعات فى إطار إفريقى ، وكان ميثاق اديس ابابا قد نص على انشاء لجنة وساطة وتوفيق وتحكيم يعهد اليها تسوية المنازعات ولكن - مع الأسف - فإن هذه اللجنة لم تباشر مسئولياتها على الاطلاق ، ولجأت المنظمة الى انشاء لجان خاصة عندما يتطلب الأمر ذلك ، يعهد الى كل منها العمل فى نطاق نزاع واحد محدد بالذات ، فكانت أولى هذه اللجان تلك المختصة بالخلاف بين المغرب والجزائر فى عام ١٩٦٢ ، ونذكر من بين هذه اللجان أيضا تلك التى مازالت تباشر جهودها فى نطاق نزاع الحدود بين ليبيا وتشاد ، التى تعمل تحت رئاسة الرئيس عمر بنجو - رئيس جمهورية الجابون منذ انشائها فى قمة ليبرفيل عام ١٩٧٧ .

ويرتبط بمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية مبدأ قدسية الحدود وعدم المساس بها ، ويمتضى هذا المبدأ ، فإن الحدود السياسية أو الادارية القائمة عند استقلال الدول الإفريقية يجب الاقرار بها والحفاظ عليها حتى ولو كانت من فعل المستعمر . ولقد أكد هذا المبدأ قرار صدر عن مؤتمر القمة الإفريقى الذى انعقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ ، وتمكنت إفريقيا - بفضل ذلك - تجنب العديد من نزاعات الحدود والخلافات الإقليمية فى الفترة التالية للاستقلال ، كما ساهم هذا المبدأ فى إيجاد حلول سلمية للعديد من هذه الخلافات .

ولعل ذلك كله يؤكد أن منظمة الوحدة الإفريقية قد أنجزت الكثير فى هذا المجال ، وأنها نجحت فى إيجاد حلول سلمية لخلافات كثيرة بين الدول الإفريقية ، كما أنها تمكنت - فى حالات عديدة أخرى - أن تساهم فى الحد من التوتر ، ولذلك فإن إيجابية دور المنظمة فى هذا المجال لا تقل عن إيجابية الدور الذى قامت به فى مجال مكافحة الاستعمار .

#### رابعاً : عدم الانحياز :

يمثل عدم الانحياز العنصر المحوري الرابع الذي تقوم عليه منظمة الوحدة الافريقية ، وأن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها عدم الانحياز ، هو الارتباط بسلوك سياسي يابى الانضمام الى أحد طرفي الحرب الباردة ضد الطرف الآخر أو الدخول طرفاً في التنافس بين الكتلة الغربية والكتلة السوفيتية .

واليوم بعد خمسة وعشرين عاماً من الممارسة يجدر بنا أن نتساءل ان كانت افريقيا قد نجحت في دعم عدم انحيازها وتميزه ، وفي حماية نفسها من مساوئ وأخطار الحرب الباردة .

يمكن القول أن افريقيا في مجملها لم تعرف انقسامات الحرب الباردة التي فرضت على قارات أخرى ، فلم تعاني مما عانته أوروبا أو آسيا أو أمريكا الوسطى أو الشرق الأوسط بسبب الحرب الباردة .

ورغم وقوع مواجهات بين دول افريقيا ، ونشوب حروب أهلية بها ، ورغم تدخل قوى أجنبية في بعض هذه النزاعات ، فإن افريقيا استطاعت في نهاية المطاف أن تبقى على حيادها ، وقد أوضح القرار الذي صدر في لاجوس في فبراير ١٩٦٤ ، « أن سياسة عدم الانحياز ليست مبدأ للحياة السلبي ، بل هي سياسة إيجابية وتقديمية » .

ولقد طبقت الدول الافريقية ذلك الى حد بعيد في تعاملها وعلاقاتها مع مختلف دول العالم ، ولا سيما عندما احتاجت الى مساعدات عسكرية واقتصادية من هذه الدول .

وتجدر الإشارة الى أن مجموعة الدول الافريقية تشكل أكبر مجموعة جغرافية في صفوف حركة عدم الانحياز ، وتقوم بالتالي بدور بارز في إطارها .

أما عن الملاحظات الخاصة ، فهي لا تتعلق - في حقيقة الأمر - بالاحتقالات التي أجريت ، أو الكلمات التي القيت ، من حيث هي ، بقدر ما

تتعلق بالتيارات الفكرية التى نستطيع أن نستخلصها من الروح أو الجو  
السياسى الذى ساد تلك الاحتفالات \*

**الملاحظة الأولى :** تنصب على عدم تقديم أية دولة بآراء جديدة فيما  
يتعلق بالقضايا الافريقية خاصة أو القضايا الدولية عامة ، على الرغم من  
أن المجتمع الافريقى يجتاز محنة قاسية تتمثل فى تفاهم المديونية الخارجية ،  
والجفاف ، وتلوث البيئة ، وأخفاق التجارب الاقتصادية سواء كانت يسارية  
أم يمينية . فهل يرجع ذلك السكوت الى افتقار الرؤية المشتركة لمعالجة تلك  
القضايا المصيرية ، أو يرجع الى موجة التشاؤم والاستسلام التى غدت تسود  
الروح الافريقية وتسيطر على النخبة المثقفة بها ؟

**الملاحظة الثانية :** وهى ترتبط بالملاحظة الأولى ، وتتعلق بتراجع وتلاشى  
تلك الاتجاهات الراديكالية الطموح التى كنا نلمسها فى المؤتمر التامسيى  
للمنظمة فى عام ١٩٦٣ ، والتى كان من أبرز مظاهرها صراع ايديولوجى حاد  
بين الدكتور كرامى نكروما ، الذى كان يطالب بحكومة فيدرالية افريقية فورا ،  
وبين مجموعة أخرى من الزعماء الذين نادوا بالتريث والاعتدال . ان الحساس  
الثورى الذى ساد مؤتمر ١٩٦٣ ، قد غاب تماما عن مؤتمر ١٩٨٨ .

**الملاحظة الثالثة :** ان الاستعمار الذى قامت المنظمة من أجل تكتيل  
الجهود للكفاح ضده ، لم يعد اليوم خطرا ماثلا فى نظر القيادات الافريقية ،  
وذلك بعد انتصار افريقيا فى معركة التحرير والاستقلال ، ومن ثم فلم يعد  
الاستعمار بذات الوطأة التى كان عليها عند تأسيس المنظمة . ولربما كان  
لذلك اسباب أخرى ، منها تلك الرؤية الواقعية الجديدة للأمور ، أو أجواء  
الاتفاق الذى أبرم بين موزمبيق وجنوب افريقيا ، وبسبب تلك المفاوضات التى  
تجرى حاليا بين اثيوبولا وجنوب افريقيا . أو ربما كان يرجع ذلك الى الحوار  
والوفاق الجديد الذى ترسّى اسمه الآن بين الاقتصاد السوفيتى والولايات  
المتحدة . ومهما يكن السبب ، فان الحقيقة الثانية هى ان ثمة روح واقعية  
وبرجماتية جديدة قد سادت المحفل الافريقى فى مايو ١٩٨٨ .

**الملاحظة الرابعة :** ان الاوضاع الاقتصادية المتدهورة التى تلقى بظلالها  
الكثيفة على مستقبل القارة ، غدت تفرض نفسها على المنظمة ، وعلى الدول  
الافريقية ولم تصبح - كما كانت فى السابق - قضية ثانوية تعالج على مستوى  
( السياسة الدولية )

الخبراء ، بل أصبحت هي الشغل الشاغل للرؤساء ووزراء الخارجية •  
فالمديونية الخارجية وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تنتجها إفريقيا ،  
وضعف الكادرات الفنية واخفاق التجارب الاقتصادية ، كل ذلك ماثل أمام  
الجميع ، ولم يعد من الممكن التهرب من هذا الواقع الأليم ، وراء النداءات  
والشعارات ، والمواقف غير العملية •

**الملاحظة الخامسة :** وتعلق بالروح الانعزالية التي تسود المجتمع  
الدولى الأفريقى ، اذ لا تزال الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة  
الأفريقية ، والمنظمة ذاتها لا تهتم بقضايا القارات الأخرى ، ولا تهتم كذلك  
بالقضايا العامة كنزع السلاح النووى ، وقضايا البيئة ، والعلاقات بين  
الشرق والغرب ، والمنازعات التى تقع بعيدا فى القارات الأخرى •

ولهذا الانطواء الأفريقى منطلق يقول بأن لدى إفريقيا مشاكل ، وعليها  
الاهتمام بها ، وتكريس الجهود لمواجهتها ، قول الاهتمام بقضايا الغير •  
ولكن لا شك فى تهافت هذا المنطق ، وضرره الأکید على المصلحة الأفريقية ،  
لأننا لو أردنا أن نهتم بالعالم بالقضايا الأفريقية مثل المديونية الخارجية ،  
والجفاف ، والتخلف ، فيجب على إفريقيا أن تهتم بدورها بقضايا العالم  
الخارجى ، وأن تساهم فى إيجاد الحلول لهذه القضايا •

تلك الملاحظات الخمس قد تبدو سلبية لأول وهلة ، ولكن الجانب  
الإيجابى فيها ، أن القيادات الأفريقية مدركة لها ، وواعية بها ، وعاقدة العزم  
على التغلب عليها • وفضلا عن ذلك ، فإن القيادات الأفريقية تعرف - تمام  
المعرفة - أنها تستطيع أن تدعم مكانتها الدولية ، وأن تقوى قدرتها التفاوضية  
من خلال العمل المشترك فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية •

ولا شك أن هذا الإدراك من شأنه أن يولد إرادة مشتركة لا يمكن  
الاستهانة بها ، وهى الإرادة المشتركة التى تتمثل فى حرص الرؤساء على  
المشاركة الشخصية فى مؤتمرات القمة ، وفى تمسكهم بالتضامن معا ، وفى  
أصرارهم على النفاذ عن الوحدة الأفريقية •

ويجب أن يكون حاضرا فى الأذهان - على الدوام - أننا بصدد منظمة

افريقية تعكس الحياة الافريقية بمناصرها الايجابية والسلبية وتعبر عن رغبات وتطلعات كل الافارقة من شمال القارة الى جنوبها ، ومن شرقها الى غربها •

وستظل منظمة الوحدة الافريقية تجسيدا لمطوح شعوبنا ، ومعقدا لآمالها ، وحافزا لطلاقاتها من أجل الوحدة والتضامن والتقدم •



## **الفصل العاشر**

**أصول وأبعاد الدبلوماسية المصرية**

**في القارة الأفريقية**





إذا كانت مصر هي حجر الزاوية ، والأرض الركن في الثلاثية القارية ،  
التي يتألف منها العالم القديم ، وإذا كانت هي البوابة المشتركة لأفريقيا  
وآسيا وهي المدخل الطبيعي لكليهما ، فإنها بكل اليقين ، الطريق الطبيعي  
إلى أفريقيا ، فالنيل هو النهر الوحيد الذي يفتح الورا القارى ، وبفضله  
تكتسب مصر طبيعة المسلك وتصبح الدهلز الوحيد إلى قلب القارة .

كما أن أرض مصر ، تربة وماء ، جزء من جسم أفريقيا ، ولقد جعلت  
الظروف الجغرافية والتاريخية من مصر مشعل النور في القارة الافريقية ،  
ومنازة إفريقيا الحضارية . و جدير بالذكر أن مصر افريقية ، بقدر مصرية  
افريقيا . ذلك أن أفريقيا ، لا تجد بين جنباتها أكثر من مصر تفاخر بها العالم ،  
فهى أم التاريخ في قارة قيل أنها بلا تاريخ .

ولعل هيرودوت كان جغرافيا قبل أن يكون مؤرخا حين قال « أن مصر  
هبة النيل » ، ذلك أن الحقيقة الأولى في الوجود المصرى ، هي أن مصر هي  
النيل ، ولأن مصر هي النيل ، أو أن النيل هو مصر ، فما من رباط لمصر  
بخارجها ، أقوى وأعمق من النيل . وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط  
بها مصر ، أكثر وأشد من تلك التي يربطها بها النيل .

وحتى خارج البعد النيلي ، على محور الجنوب ، يتأكد تأثير مصر  
الحضارى على طول ساحل البحر الأحمر ، منذ رحلات فراعنة مصر إلى  
بلاد بونت ، التي وإن كانت تعنى عند بعض المؤرخين دائرة القرن الافريقى ،  
فإنها تمتد عند البعض الآخر ، لتشمل ساحل الزنج وزنجبار وشرق إفريقيا  
بلا استثناء . بل وتشير بعض الدراسات إلى وصول إشعاع مصر الحضارى  
إلى محور الصحراء الكبرى ، وبين القبائل النيلوتية في أعالي النيل ، وبين  
بعض قبائل نيجيريا وغرب أفريقيا .

وكما يتداخل الكل مع الجزء والعالم مع الخاص ، يتداخل بعد مصر  
الافريقى مع بعدها النيلي ، حتى يمكن أن نزع أن القطاع الأكبر من بعدنا  
الافريقى ، إنما هو ببساطة بعدنا النيلي ، يكمله من ناحية اليمين قطاع هام  
على طول البحر الأحمر وشرق أفريقيا .

ولا أدل على اتجاه حضارة مصر تاريخيا صوب الجنوب والشرق ، من موقع طيبة ، وهى المدينة الكبرى التى ظلت طويلا عاصمة وطنية ، بل أن موقع طيبة الجنوبي المتطرف فى مصر ، لا يمكن إلا أن يكون مؤشرا ومفسرا ، للبعد النيلى فى توجهها منذ القدم .

كما أن الاتجاه الجنوبى والشرقى لمصر ، لم ينقطع طوال العصور القديمة وبعدها ، فلقد انتقل تأثير الحضارة المصرية إلى افريقيا بطول مجرى النيل . ومثلما صدرت مصر عناصر حضارتها وعقيدتها الفرعونية إلى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الاسلام .

فرغم أن المسيحية اتخذت من مصر شكلا خاصا بها ، حتى أصبحت القبطية فى معنى ما ديانة من الديانات التى توصف بأنها « جغرافية وعنصرية » معا ، أى تتحدد بإقليم معين وبشعب معين ، فإنها لم تلبث أن امتدت جنوبا وبعيدا ، بل لقد توطنت المسيحية وتوطدت فى النوبة جنوبا . أما الحبشة فكانت نهاية الاشعاع الدينى لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية . بل لقد هاجر بعض المصريين من القبط ، أثناء الحروب الصليبية إلى الحبشة ، التى أصبحت منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادى ، مهجرا ليس غير مألوف لهم ، وبهذه الهجرة الحقيقية ، أصبحنا نجد أن ملامح الماضى فى النواة المصرية ، هى ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية .

ومع الاسلام يتأكد دور مصر من جديد ، فقد لعبت مصر دورا هاما فى دفع المد الجديد ، حتى انفتح الطريق كاملا . وفى القرن التاسع عشر ، انطلق البعد النيلى فى مصر ، فى عهد محمد على وأسرته الحاكمة ، فى حوض النيل وشرق افريقيا ، وهنا يلاحظ ، من الناحية السياسية ، أن حدود مصر وقتذاك ، قد تعدت حدود النيل وتقدمت على محورين هما النيل والبحر الأحمر . وتقوم تلك الحقيقة ، كأوضح تعبير عن تداخل البعدين النيلى والافريقى لمصر .

ولقد تعرض هذا البعد لمحاولات البتر أو التقليل الاستعمارية عندما حاول الاستعمار البريطانى أن يحرّف الانحدار الطبيعى والتاريخى للحوض بعيدا عن مصر ، וכ مجرد مؤشر ، فإن الخطوط الحديدية فى حوض النيل

لا تؤلف شبكة واحدة متصلة بين دوله ، بل مجموعة شبكات محلية داخل كل دولة على حدة ومنفصلة عن بعضها البعض . فهكذا هندستها الاستعمار عن عمد بقصد التمزيق والفصل والتباعد .

وإذا كان السودان قلب يعدنا النيلى ، موقعا ورقعة ، فإن اطرافه فى هضبة الحبشة من يمين ، وهضبة البحيرات من يسار ، أو من شمال وجنوب هى قلب منايعنا المائية ، ومن ثم قمة وحدتنا الهيدرولوجية .

وهكذا ظل يعد مصر الاقريقى عامة ، والنيلى خاصة ، يعدا أصيلا وجوهريا بلا شك ، لم يعرف الانقطاع ، ولا تعرض للامتزاز ، بل لعله زاد عمقا وقوة على مر العصور اجمالا . وإذا ما كان يغلب على هذا بعد الطابع الحضارى والطبيعى أساسا ، لأنه يعد هيدرولوجى ، بالغ الخطورة ، بحسابانه أساس الوجود المصرى كله ، فإن ذلك على وجه التحديد ، ما يمنحه تلك الأهمية السياسية الخاصة .

وإذا كانت انتماءات مصر الافريقية ، وتأثيراتها الحضارية فيها ونشاطاتها واتصالاتها معها ، تختلف فى الكثافة والنوع والدرجة ، من اقليم الى اقليم ، بحسب الضوابط الطبيعية والمسافة الجغرافية ، فهى أقوى تجاه الجنوب منها فى نصف القارة الشمالى بصفة عامة . ومن ثم فلعله من الأولى ، أن تكون مصر جزءا من شرق أفريقيا بحسب تقسيمات الأمم المتحدة ، وليست جزءا من شمال افريقيا كما هو عليه الوضع الآن ، ذلك أن ارتباطها بالشرق هو ارتباط طبيعى أصيل ، يحقق لها القدر الأكبر من الفعالية والتفاعل ، وينسجم بشكل اعمق مع حقائق المكان والكيان .

وانطلاقا من حقيقة أن الحضارة المصرية الحضارية أصولها فى جذور الزمن ، هى فى جوهرها التاريخى حضارة افريقية ، تتوجه صوب الجنوب ، فإنه من الطبيعى أن يكون انتماء مصر الافريقى انتماء قدر ومحصير ، وأن تكون اهتماماتنا على الساحة الافريقية مرتبطة بمصالح الأمن القومى وبالاهداف الاستراتيجية العليا .

كما ظلت الدائرة الافريقية - على اتساعها - واحدة من أكثر دوائر

العمل الدبلوماسى المصرى حيوية وأهمية ، كما ظلت الدائرة النيلية تقف منها بمثابة الجذر الضارب فى أعماق التاريخ ، توصل بين مصر وأفريقيا برباط خالد ، هو الماضى والحاضر والمستقبل فى أن واحد .

ولعله من الطبيعى أن يكون ادراك مصر الحديثة ووعيتها المسئول بحقيقة موقعها الاستراتيجى الفريد ، وامتداد أمنها بمفهومه القومى الواسع الى افريقيا ذاتها ، دافعا لها على القيام بدور رىسائى متميز ، والاضطلاع بمسئوليات قومية طليمية فى افريقيا .

فلقد وقف الشعب المصرى ، مؤمنا بالمصير الافريقى الواحد ، على مر تاريخ طويل ، هنا على مدخل القارة الافريقية ، يؤدى فى اصرار ووعى ، رسالته الحافلة بالمسئولية والعطاء .

وعلى مدخل القارة ، وكما حاول شعبنا المصرى فى السابق ، أن تكون أرضه جسرا للحضارات والثقافات ، تمر عليه الى الافاق البعيدة المترامية وراء أرضه ، فانه وفى هذه الحقبة من الزمان ، التى يمكن أن تسمى بجدارة ، حقبة افريقيا ، فان شعبنا ، وسيظل ، يؤدى رسالته التاريخية تجاه غيره من شعوب القارة الأفريقية .

فلقد سجل التاريخ لمصر الحديثة ، انها كانت يوما الملائد والسند الحقيقى ، لشعوب القارة الافريقية ، ولحركات التحرير فيها . تدعم قضايها ، وتمد لها يد العون والتأييد ، فى مواجهة المستعمر الفاسب ، حتى يتحقق لها النصر وتنال حقها فى الحرية والاستقلال .

وكما التزمت مصر فى سياستها الخارجية تجاه افريقيا ، ببذل كل العون والتأييد لكفاح الشعوب الافريقية ، التى مازالت تترجح تحت نير السيطرة الأجنبية والتمييز العنصرى ، ودعم حركات التحرير الشرعية فى نضالها من أجل الحرية والاستقلال ، فقد أولت الدبلوماسية المصرية كذلك اهتماما خاصا للجهود المبذولة لمساعدة افريقيا على العبور فوق ازمتها الاقتصادية الطاحنة ، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجىة اقتصادية شاملة ، تحقق مزيدا من التعاون بين الجنوب والجنوب ، أى بين الدول الافريقية بعضها البعض ، مع توجيه

موارد افريقيا المادية والبشرية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

وتحقيقا لهذه الاهداف ، اتجهت الدبلوماسية المصرية فى تحركها فى افريقيا الى العمل من خلال محاور ثلاثة تمثل اولاما فى الاطار الثنائى بمجالاته المختلفة ، من تبادل للزيارات على مختلف المستويات ، وابرام اتفاقيات التعاون مع الدول الافريقية ، بينما تناول ثانيها الاطار الاقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل من خلال مجموعة اندوجو ، واختص ثالثها بالاطار الشامل مع المستوى القارى ، من خلال منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الدولية الاخرى .

اولا : التحرك الدبلوماسى على المحور الثنائى :

وللقاء الضوء على مظاهر هذا التحرك بمحاوره الثلاثة ، يمكن القول انه فيما يتعلق بالاطار الثنائى ، شهدت العلاقات المصرية الافريقية نشاطا ملحوظا ، على مدى السنوات الماضية ، حيث تبادلت مصر العديد من الزيارات الرسمية مع كثير من الدول الافريقية ، وفى مقدمتها زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الجمهوريات ، وعلى مستوى الوزراء ، وصدرت عن هذه الزيارات بيانات رسمية مشتركة ، عكست فى مجملها توافقا فى الآراء تجاه العديد من المشاكل الافريقية والاقليمية والدولية .

كما شهدت علاقات مصر الافريقية ، اطرادا متزايدا ودعما متناميا لأواصر التعاون فى مختلف المجالات ، وتم ابرام العديد من اتفاقيات التعاون التجارى والاقتصادى والثقافى والعلمى والتقنى بين مصر والعديد من الدول الافريقية .

ومن ناحية اخرى ، استضافت مصر العديد من المؤتمرات والاجتماعات الافريقية ، كما نظمت وزارة الخارجية الكثير من الندوات والدورات التدريبية ، لتنمية الخبرات الافريقية فى مختلف المجالات ، بحيث لم يكسب بعض شهر واحد ، نون ان تشهد القاهرة ، تجمعا افريقيا او اكثر ، يحق المزيد من التعاون بين مصر وبين شقيقاتها الافريقيات .

وإيماننا بدور مصر الأفريقي الرائد ، ومسئولياتها التاريخية تجاه القارة الأفريقية ، ورغبة فى تأكيد وتدعيم الحضور المصرى فى إفريقيا ، انشأت وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٠ ، الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية ، بهدف تقديم المعونة الفنية للدول الأفريقية ، سواء من خلال إيفاد خبراء مصريين إليها فى مختلف التخصصات ، أو تخصيص منح تدريبية فى مصر لأبناء هذه الدول ، فضلا عن المساهمة فى دراسات الجدوى ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها .

وقد ركز الصندوق بالفعل منذ بدء نشاطه فى عام ١٩٨١ ، على تقديم مختلف أشكال الخبرات الفنية ، فى مجالات تنمية القوى البشرية التقنية ، عن طريق إيفاد الخبرة المصرية المتخصصة فى سائر المجالات التى تحتاجها دول القارة الأفريقية ، أو بتوفير التأهيل اللازم للكادرات الأفريقية فى شكل منح تدريبية وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية ، لإبناء الدول الأفريقية فى مختلف المراكز والمعاهد والأكاديميات المتخصصة فى جمهورية مصر العربية .

ولقد صادف نشاط الصندوق المصرى ، الذى يعد الأداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية ، على المستوى العملى الفاعل ، فى التعاون مع الدول الأفريقية ، نجاحا كبيرا ، كما لقى اهتماما واسعا ، ليس فقط من جانب الدول الأفريقية جميعا ، بل ومن جانب العديد من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، والتجمعات الإقليمية العاملة فى مجال المعونة الفنية .

كما عقد الصندوق المصرى ، منذ انشائه وحتى الآن ، اتفاقات للتعاون الفنى ، مع خمس وثلاثين دولة أفريقية ، فضلا عن تبادل مذكرات مع ست دول أخرى ، وقد بلغ عدد الخبراء المصريين الذين أوفدهم الصندوق ألفا وثمانمائة واحدا وسبعين خبيرا ( على أساس أن مدة الخبر سنة واحدة ) .

وفى مجال التدريب ، أتاح الصندوق منذ انشائه وحتى يناير ١٩٨٩ ، الفرصة لألف وثمانمائة وأثنين وثلاثين من أبناء القارة الأفريقية للتدريب فى جمهورية مصر العربية فى مختلف المجالات ، منهم ثلاثمائة وثمانية وأربعون فى شكل منح تدريبية ، ومنهم ثلاثمائة واثنان لأبناء دول المواجهة الأفريقية الذين اشتركوا فى الدورات التدريبية التى تم تمويلها من المساهمة

المصرية فى الصندوق المخصص لدعم هذه الدول والمنشأ فى إطار عدم الانحياز ، فضلا عن ألف متدرب من أبناء الدول الافريقية الذين اشتركوا فى الدورات التى تم تنظيمها وتمويلها فى مختلف المجالات ، مثل الخدمة الدبلوماسية ، والشرطة ومكافحة الجريمة ، وفى مجالات المرأة الريفية والتنظيمات التعاونية الزراعية وغيرها ، هذا بالإضافة الى مائة واثنين وثمانين من أبناء القارة الذين شاركوا فى الدورات التى عقدت فى إطار نظام التعاون الثلاثى ، بالاشتراك مع اليابان فى مجالات النقل البحرى والصحة والزراعة .

وقد بلغ عدد الدول التى أوفد الصندوق خبراء اليها ، أربعين دولة ، كما بلغ عدد الدول التى أتاح الصندوق لأبنائها فرصة التدريب فى مصر ، خمسا وأربعين دولة . كما تزايدت أنشطة الصندوق التى شملت ، بالإضافة الى إيفاد الخبراء الى الدول الافريقية ، واستقبال أبناء هذه الدول للتدريب فى مصر ، إيفاد الصندوق لبعثات الخبرة الفنية فى المهام قصيرة الأجل للدول الافريقية فى مختلف المجالات ، فضلا عن تنظيم برامج يوفد اليها الأساتذة والمحاضرون المصريون لالقاء محاضرات فى الجامعات والمعاهد فى القارة ، وقد بلغ عدد البرامج التى نظمت لهؤلاء المحاضرين سبعا وأربعين برنامجا .

والى جانب ذلك ، تضمنت أنشطة الصندوق المساهمة فى تمويل أنشطة المنظمات والاتحادات والجمعيات التى تعمل فى الحقل الافريقى ، الاسهام فى تمويل أنشطة الاجتماعات والمؤتمرات ، فضلا عن الاسهام فى تمويل الندوات والحلقات الدراسية التى تعقد فى مختلف شئون التنمية الافريقية ، وكذلك استضافة الزيارات الافريقية لجمهورية مصر العربية ، وغيرها من الأنشطة الحيوية فى القطاع الافريقى .

والواقع ان الأنشطة التى يقوم بها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا لا تمثل الا جانباً من المعونات الفنية التى تقدمها جمهورية مصر العربية للمقارة الافريقية أذ يقوم ، فى نفس الوقت ، الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، بعد دول القارة بالكهراء المصريين ، ويقدم المنح لأبناء هذه الدول للدراسة والتدريب فى المعاهد المصرية . وكذلك يتوافر فى جمهورية مصر العربية ، العديد من المؤسسات والأجهزة التى تقدم المعونة

الفنية ، من خلال ايفاد الأساتذة والمدرسين للدول الافريقية • واستقبال ابناء هذه الدول كمنح للدراسة في مصر ، كوزارة التعليم ، والأزهر الشريف ، فضلا عن المنح التي تقدمها وزارة الدفاع لتدريب الكادرات الافريقية في أكاديمياتها ، الى جانب المركز المصرى الدولى للزراعة التابع لوزارة الزراعة المصرية ، الذى يقدم منحا دراسية فى الشؤون الزراعية بصفة منتظمة منذ انشائه فى عام ١٩٦٥ ، لأبناء الدول الافريقية ، وأيضا المنح التي يقدمها معهد الأذاعة والتليفزيون ، الى ابناء القارة منذ عام ١٩٧٧ ، وغيره من المعاهد والمراكز المتخصصة فى مصر •

وتوضح الأنشطة التي يقوم بها الصندوق المصرى وغيره من الاجهزة والمؤسسات التي تقدم المعونات الفنية من مصر للدول الافريقية والدور الذي تقوم به جمهورية مصر العربية فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى القارة الافريقية ، وتحقيق سياسة التعاون بين الجنوب والجنوب التي تعتبر الأنشطة المصرية تجسيدا عمليا لها ، ونموذجا رائدا فيها •

وفى ٢٦ يونيو عام ١٩٨٤ ، تم توقيع مذكرة اتفاق بين الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، بمقتضاها يسهم الصندوق ، على مدى فترة خمس سنوات بخدمات خبراء يوفنون الى الدول الافريقية ، وذلك فى اطار عقد التنمية الصناعية فى افريقيا • ويقضى الاتفاق بأن يتم استخدام هؤلاء الخبراء المصريين ، فى مشروعات التعاون التقنى التي تضطلع بها منظمة « اليونيدو » فى اطار العقد المذكور •

ولعل هذا الاتفاق يقوم كنموذج على ما تسعى اليه مصر من فتح مجالات جديدة للتعاون مع الدول الافريقية الشقيقة ، من خلال صيغة ما اتفق على تسميته « بالتعاون الثلاثى » الذى يقوم على اساس المزاوجة بين ما توفره مصر من معونة وخبرة فنية ، وما تسهم به الدول المتقدمة أو المنظمات والوكالات المتخصصة ، من مساعدات عينية ومادية بهدف اقامة مشروعات مشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الدول الافريقية ، أو اعداد الكادرات الفنية التي تحتاجها هذه الدول ، لتنمية المهارات البشرية اللازمة لإدارة اقتصادياتها الوطنية ، وتنفيذ البرامج والخطط التنموية المختلفة فيها •



وتقوم سياسة حكومة جمهورية مصر العربية على الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ، وتجميع كافة الخبرات من كل نوع ، وفى كل ميدان ، من أجل تكثيف التعاون ، وحشد الامكانيات ، داخل الأسرة الافريقية تحقيقا لخير بلادنا ومصلحتها •

وفى هذا الاطار تعمل الدبلوماسية المصرية على دعم وتأييد ومساندة النشاط الخاص وقطاع الأعمال • كما تؤمن مصر ايمانا عميقا ، باستحالة تحقيق التقدم وصنع العمران ، وحل المشكلات ، ومواجهة التحديات ، وبناء مجتمع الرخاء ، ما لم يتم اطلاق المبادرات الفردية للعمل والنشاط فى مختلف المجالات • كما أن حكومة جمهورية مصر العربية على اقتناع كامل ، وثقة مطلقة ، فى جدوى النشاط الاستثمارى ، والقطاع الاستشارى ، وهى تعمل - بكل طاقتها - على تشجيع القطاع الخاص ، وتوفير أجواء الاستقرار له ، ليلعب دوره الهام ، ويؤدى رسالته الحيوية فى تطوير الاقتصاد الوطنى والافريقى على السواء •

واذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموفدة الى مختلف دول القارة الافريقية ، هى ذات فائدة ايجابية فى دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فان العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال ، وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من أجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، من شأنه أن يلعب دورا أساسيا وفعالا فى بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من أجل خيرها وتقدمها • وتعمل مصر على إشراك رجال الاعمال والاستشاريين المصريين فى اللجان المشتركة بينها وبين شقيقاتها الافريقيات ، كما تشجع اتصالاتهم مع اقرانهم فى مختلف الدول الافريقية ، وتتيح لهم كل الفرص لمد نشاطهم عبر القارة الافريقية كلها ، وهىمنة جديدة غدت تميز حركتنا الدبلوماسية الراهنة •

ان الاستشاريين ورجال الأعمال فى بلادنا ، يلعبون دور الرواد الأوائل الذين يضيرون المثل فى أداء ضريبة العمل الوطنى ، ويؤكدون قدرة أبناء افريقيا فى ارساء قاعدة صلبة للاقتصاد القومى الافريقى ، تكون أساسا راسخا لاستقلال الارادة الوطنية ، ومحورا ترتكز عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وبوتقة تنصهر فيها الجهود الصادقة لأبناء الوطن المخلصين ، وتمتزج فيها انجازات الماضى بتحديات الحاضر وآمال المستقبل •

لقد شهدت بلادنا انجازات ملموسة لقطاع الأعمال ، ورجال الاستثمار ،  
وأصحاب المبادرات الفردية ، الذين كانوا دائما فئة مؤمنة بروح الريادة ،  
يحبونها الاستعداد للمعطاء المستمر ، واقتحام الصعاب والثقة بالنفس والتفاؤل  
ازاء المستقبل .

وبالرغم من ادراكنا لأهمية الاتصال والتعامل بين الشمال والجنوب ،  
وما يمكن أن يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار بين الشمال  
والجنوب ، الا أنه من الاهمية بمكان ، أن نعمل على زيادة تعميق الاتصال  
والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأنه اتصال وتبادل بين شعوب وحضارات  
وثقافات متقاربة ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب  
حقائق الحياة فيها .

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية ، على النطاق الافريقي ، بالعمل  
الواعى على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فسرديا وجماعيا ، وذلك  
بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادي داخل الجماعة الافريقية . ولعل من  
المؤشرات الرقمية ذات الدلالة السلبية الواضحة ، أن التبادل التجارى بين  
الدول الافريقية ، لا يشكل سوى ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، فى  
وقت نستطيع فيه أن نحقق مكاسب كبرى باعطاء أولوية متقدمة للتبادل بيننا ،  
وهو ما قطعت مصر فيه شوطا كبيرا ، وتعزم أن تسير فيه الى نهاية الطريق .

وإذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية ، وبين سائر  
الدول الافريقية الشقيقة ، هى الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع  
المناحى ، انطلاقا من ايماننا بأن مستقبل التنمية الافريقية ، ومستقبل تطوير  
المجتمعات الافريقية ، سيظل مرتعنا بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق  
التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفى تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل  
لاجوس ، التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، فان النظرة المصرية  
تؤمن بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الافريقية ، التى تجسد  
لاجوس التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، اذا كان كل ذلك فان  
النظرة المصرية تؤمن بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الافريقية ،  
التي تجسد الأمل الذى تتطلع شعوب افريقيا الى تحقيقه ، مع استشراف  
القرن الحادى والعشرين ، لا ينبغي أن تكون سوقا مشتركة للسلع والخدمات

فقط ، ولكن سوقا مشتركة للمقول الافريقية والخبرات الفنية والعلمية المتخصصة ، التى يتعين تكريسها من أجل خدمة أهداف التنمية والتطوير للاقتصاد والمجتمع والحياة فى الدول الافريقية •

ولا يخفى ما يجسده التعاون الثنائى بين مصر والدول الافريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدى بين الجنوب والجنوب ، فضلا عما يوفره من مجال للعمل ، وفرص للنشاط امام الخبرات الفنية فى مصر ، والمهنيين والتكنولوجيا واليد العاملة المصرية ، فى اسواق العمل الافريقية التى ستظل مفتوحة لاستيعاب الملايين من مختلف المهارات والخصائص والقدرات المصرية التى تحتاج اليها وتأمل فى الاستفادة منها •

كما يهيبه هذا النمط من التعاون الفرصة السانحة لتعميق مختلف الوان التبادل فى المجالات المتنوعة ، وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، وفتح آفاق جديدة للمبادلات المصرية فى الاسواق الافريقية ، واحتمالات توسيع العلاقات التجارية ، وتنويع بنودها ، وخاصة فى مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية •

والى جانب كل هذه المزايا الايجابية والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل ، بين مصر وبين شقيقاتها من الدول الافريقية ، فان الوجود المصرى والرصيد المادى والمعنوى الضخم الذى تصنعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية - الافريقية ، يظل هو الدعامة الاساسية والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المصير المشترك ، الذى يربط مستقبل مصر بهذه القارة التى تنتمى اليها انتماء عضويا ابدىا على مر الزمن ، وما يعنيه كل ذلك من تجسيد للمثالب والتجانس والتلاحم الابدى بين مصر وافريقيا ، وما يقود اليه من تنامي الوعي والاهتمام الافريقى لدى اوسع القطاعات فى الرأى العام الشعبى وفى اعماق ضمير الجمعى المصرى •

ومن ناحية اخرى ، تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الافريقية والخروج بها من اسار العلاقات الرسمية الضيقة ، الى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة • ومن ثم فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، التى تجسد ارادة الشعوب الافريقية فى ( السياسة الدولية )

لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى الحية في مجتمعاتنا ، من أجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وحشد الهمم ، وفاء لمسؤوليات المستقبل الافريقي .

واذ يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر ، بأن الاتصالات الحزبية ، هى التعبير العملى والأسلوب الايجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الافريقية ، ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيىء الاداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدمير وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الافريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن من خلال عقد الاتفاقات وابرام البروتوكولات ، بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الافريقية فى كل من تشاد وغينيا وزائير وأفريقيا الوسطى وموزمبيق وساو تومى وبرنسيب وموريشيوس وسيراليون وزامبيا .

ولكن اذا كانت اتفاقات التعاون الحزبى ، التى تبرم بين حزب افريقى وحزب افريقى شقيق ، تفتح الطريق أمام النشاط على المستوى الثانى ، فان ذلك ينبغى أن يكون مجرد خطوة على طريق النشاط على المستوى الجماعى ، الذى يظل هو الهدف النهائى والفاية المنشودة لأحزابنا الافريقية جميعا .

ان رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، هى صورة من صور ذلك العمل الجماعى ، الذى نصبو الى تحقيقه ، ليس فقط بين كادرات احزابنا السياسية ، ولكن بين الكادرات الشبابية والكادرات النسائية ، والكادرات فى مختلف القطاعات فى مجتمعاتنا الافريقية الناهضة .

ذلك أن الالتحام الشامل ، والتعاون النشط ، بين مختلف قطاعات ومجالات الحياة فى بلادنا ، انما يهيىء لحركتنا القوة والفاعلية ، ولواقف حكوماتنا المساندة والدعم ، كما يفجر الوعى بين صفوف جماهيرنا ويتيج لها أن تتبادل الخبرات والتجارب فى مسيرتها من أجل صياغة مستقبل أكثر اشراقا وأملا .

#### ثانيا : التحرك الدبلوماسى مع المحور الإقليمى :

اما عن تحرك الدبلوماسية المصرية على المحور الثانى من محاور نشاطها الافريقى ، والمتمثل فى الاطار الإقليمى متعدد الاطراف مع دول

حوض نهر النيل ، فقد جاء هذا التحرك انطلاقاً من وعى مصر بأهمية البعد النيلى وتأثيراته الحيوية سياسياً واقتصادياً. وأمنياً ، فى حاضر ومستقبل الشعب المصرى .

ومن ثم فقد حرصت مصر على إقامة تعاون واسع ووثيق مع دول حوض نهر النيل ، من أجل تنشيط وتعميق العلاقات بينها فى مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة والرى والاتصالات والنقل وغيرها .

وتحقيقاً لهذه الأهداف ، وتجسيداً لها ، كانت الدبلوماسية المصرية وراء السعى لتكوين تجمع لدول حوض نهر النيل المعروف باسم مجموعة « اندوجو » ، والتي تعنى ( الأخاء ) باللغة السواحلية ، كإطار اقليمى للتشاور والتنسيق والعمل المشترك بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادى والاجتماعى لصالح شعوب هذه الدول جميعاً .

وجدير بالذكر أن حركة الدبلوماسية المصرية فى هذا الاتجاه ، قد جاءت كذلك انساقاً مع قرارات مؤتمر القمة الاقتصادى الأول لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذى عقد فى لاجوس عام ١٩٨٠ ، الذى دعا الى اقامة تجمعات اقليمية كخطوة على طريق التكامل الجماعى القارى ، كما كان دافعها ينطلق من الادراك لأهمية السعى لدعم وتنشيط ( التعاون الاقليمى ) فى المجالات المختلفة ، بوصفها خطوة هامة على طريق الوحدة والتضامن فى القارة الافريقية .

وتعقد المجموعة اجتماعاً سنوياً على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى والتخطيط ، تم منها حتى الآن خمسة اجتماعات ، كان أولها فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ ، شارك فيه وزراء خمس دول هى مصر والسودان وزائير وأوغندا وأفريقيا الوسطى . بينما شارك فى الاجتماع الذى عقد فى كينشاسا بزائير فى سبتمبر ١٩٨٤ ست دول بمعد انضمام رواندا الى الدول المشاركة فى الاجتماع الأول ، وهناك حمل التجمع اسمه ، حيث وجد المؤسسون فى منطوق « الأخاء » التى تعنيها كلمة ( الاندوجو ) المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، والتأكيد على معانى التآخي والتعاون والمصلحة المشتركة .

وكانت القاهرة مقرا للاجتماع الثالث ( لمجموعة اندوجو ) الذى عقد فى أغسطس ١٩٨٥ ، بينما استضافت كينشاسا مؤتمره الرابع فى مايو ١٩٨٧ ، اما المؤتمر الخامس لتجمع الاندوجو فقد عقد على ارض القاهرة فى نوفمبر ١٩٨٨ ، وقد شاركت فيه الى جانب مصر كل من السودان وزائير وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وأفريقيا الوسطى ، كما تميز بمشاركة ثلاث منظمات فنية افريقية هى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، واتحاد جمعيات الطرق الافريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الافريقية ، الى جانب المنظمات الأربع التى سبق ان شاركت فى المؤتمر الوزارى للمجموعة ، وهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الافريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الافريقى لعلوم التربية ، الأمر الذى أضفى ، ولا شك ، على اهتمامات المؤتمر بعدا فنيا أكثر شمولا وتنوعا ، كما أثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومدالاته ، فما أسهم فى بلورة مفهوم ( الاندوجو ) ، كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق امس التعاون الاقليمى متعدد الأطراف .

ويمكن القول ان مؤتمر الاندوجو الخامس ، قد عنى بالتركيز أساسا على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعا ، والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملى ، الذى يتجسد فى مشروعات اقليمية تعطى الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض - فى نفس الوقت - بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الافريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التى تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الافريقية .

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، اذ قدم الوفد المصرى تقريرا للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذًا للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر ، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمى بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذى وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له .

### ثالثا : التحرك الدبلوماسى على المحور القارى :

وفىما يتعلق بالاطار الجماعى على المستوى القارى فى حركة الدبلوماسية المصرية الافريقية ، فانه يمكن القول ان مصر قد ظلت على مدى الخمسة والعشرين عاما المنصرمة ، تحرص على تأكيد ايمانها وتمسكها بمنظمة الوحدة الافريقية ، تلك التجمع الافريقى الكبير الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولى ، من أجل الحرية والاستقلال والوحدة ، والعمل على تحقيق التقدم ، كما تميزت ممارسات مصر ونشاطاتها داخل منظمة الوحدة الافريقية بالعمل الدائب على دعم قدراتها وزيادة فعاليتها فى مواجهة المشاكل الافريقية ، وفى مد جسور التعاون والترابط بين الدول الافريقية جميعا فى كافة المجالات ، من أجل الصالح المشترك لشعوب القارة بأسرها .

ويمكن القول دون مبالغة ، أن الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بفكرها وبوجدانها ، ومن ثم فانه من الطبيعى أن يرتبط جل نشاطها ارتباطا عضويا بالقضايا الافريقية ، التى هى - فى نفس الوقت - قضايا مصيرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها .

وقد لعبت مصر - من خلال دبلوماسيتها الهادئة - دورا فعالا فى تمكين المنظمة من تخطى المشاكل السياسية التى واجهتها ، كما تشاركها اليوم فى جهودها من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة والمزمنة التى تعاني منها شعوبها ، والتى تفاقمت ابعادها ، وتضاعفت اثارها فى السنتين الاخيرة بشكل أصبح يمثل عائقا حقيقيا لكل الجهود المبذولة لتحقيق وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا .

وفى هذا الاطار ، كان سعى مصر ، ابان مؤتمر القمة الافريقية الحادية والعشرين الذى عقد باديس ابايا فى يوليو ١٩٨٥ ، الى تحقيق توافق عام فى الآراء حول خطة مشتركة لاستراتيجية اقتصادية افريقية موحدة ، تواجه بها افريقيا ازماتها الاقتصادية المستعصية ، ومشاكلها الطارئة ، كالجفاف افريقيا ، متضمنا الخطط والتوصيات الكفيلة باعانة افريقيا على الخروج من هذه الازمة .

وفى هذا الإطار كذلك ، كانت مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ ، فى اديس ابابا ، والتى خصصت لنتاول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التى تشكل الديون الخارجية التى تعانى منها الدول الافريقية على اختلافها ، أحد أبرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان اسهام مصر الفعال فى صياغة الوثيقة التى انتهت اليها المؤتمر حول الموقف الافريقى الموحد ، بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية •

وفى هذا المؤتمر ، جدد رؤساء الدول والحكومات الافريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الافريقية ، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الافريقية فى عرض وثيقة « الموقف الافريقى الموحد » ، على المجتمع الدولى ، بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية • وتنفيذا لهذا التفويض ، تم تشكيل مجموعة اتصال افريقية ، تضم اثنتى عشرة دولة ، كانت مصر من بينها •

ويقوم الموقف المصرى على اساس أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى إطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وترأى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الافريقية ، وأنه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فإن هذه الاستراتيجية الرامية الى حل مشكلة الديون الخارجية يجب أن تقوم على اساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولابد من توخى المسرونة فى تنفيذها ، فى جو من التسامح الدولى المكثف •

واذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الافريقى على اتساع القارة ، فانها تدرك فى نفس الوقت مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربى - الافريقى داخل القارة وخارجها •

ولا شك أن دور العوامل الجيوبوليتيكية ، كان عظيم الأهمية فى ربط الوطن العربى بافريقيا ، بتلك الوشائج التجارية والثقافية والدينية والسياسية •

والخلاصة أن ذلك الارتباط التاريخى الوثيق بين الشعوب العربية



## - ٢٢٢ -

والأفريقية ، فضلا عن الظروف الحضارية والجغرافية المتقاربة ، كل ذلك أدى الى ارساء قواعد راسخة لمـعـالقات قوية بين الدول العربية والدول الأفريقية .

وجدير بالذكر ، ان مصر - بتطور التاريخ - قد ارتبطت عرقيا وتاريخيا ودينيا وثقافيا وحضاريا ، بالأمة العربية ، الا ان ذلك لم ينل من اصالتها الأفريقية ، كما لم يضعف من سعيها الدائم لدعم أوامر الاخوة والتعاون مع شعوب القارة الأفريقية في ذات الوقت .

ولعل مبادرة مصر للدعوة الى عقد أول مؤتمر قمة عربي - افريقي ، والى استضافة هذه القمة التي عقدت بالقاهرة في مارس ١٩٧٧ ، ما يؤكد هذا السعي المصري المتواصل من أجل تحقيق التقاء هاتين المجموعتين من الدول النامية ، التي ذاعت معا ويلات الاستعمار ومرارة التمييز العنصري ، وقررتا ان تتعاونوا معا في اطار تنظيمات مشتركة من أجل تكوين جبهة واحدة لمواجهة تحديات تخوضها من أجل التحرر والتنمية وبناء نظام جديد .

وتؤمن مصر ايمانا عميقا بأن الوعي الصحيح بالحقائق الموضوعية في كل من العالم العربي وأفريقيا ، لميدفع اليوم بالمحاح الى ان نتجاوز الأزمة الراهنة ، التي يعيشها هذا التعاون العربي - الأفريقي ، وأن نقتنص الفرصة الواحدة ، فننفض عن أجهزة التعاون العربي - الأفريقي ، ماران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة في شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعي .

وتؤمن مصر بأنه اذا كان صحيحا حاجة العالم العربي الى أفريقيا ، واذا كان صحيحا بنفس الدرجة حاجة افريقيا الى العالم العربي ، فان مصر العربية - الأفريقية في ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة مضاعفة الالف المرات ، ذلك ان الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد من المؤكد انه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلينا في الحاضر .



الفصل الحادى عشر  
الدبلوماسية المصرية  
فى عام ١٩٩٠



لقد تميز عام ١٩٩٠ ، فى ادائنا الدبلوماسى ، بأكبر درجة من الالتزام القومى ، ووضوح الرؤية ، وتوافق الوسائل مع الأهداف ، وهى العوامل التى قامت معا كبديل دائم ، ومرشد هاد فى ملاحه الدبلوماسية المصرية فى بحر الأزمات ، وصولا الى شطآن الأمان .

ان مصر التى تمثل بموقعها الجغرافى الفريد محور الارتكاز ، ونقطة الالتقاء ، لتفاعلات العلاقات الدولية على محاور شتى ، كان من الطبيعى أن تؤثر فيها وتتأثر بها ، ولا يمكن أن تنفصل عنها .

وفى الحقيقة ، فإن استناد دبلوماسيتنا الى ركائز القوة الكبيرة التى تستمدّها مصر من أمتها العربية ، وقارتها الأفريقية ، وعالمها الاسلامى ، ودورها الريادى اللانحيازى ، كانت هى أهم المقومات التى اكسبت التحرك المصرى على الدوام ، الفعالية المؤثرة والايجابية المحسوسة فى مختلف المجالات .

لقد حققت السياسة الخارجية المصرية ، نجاحات واضحة على مختلف محاور انتمائها ، بفضل انتهاجها سياسة تهدف الى اقامة علاقات تعاون ووثام مع جميع الدول التى تحترم سيادتنا وارادتنا وحقوقنا . ولجل نظرة الى حصاد عام ١٩٩٠ الفائت ، تؤكد اقتناعنا بسلامة مسيرتنا التى تتمسك بالسلام العادل لنا ولغيرنا ، وصولا الى مجتمع دولى يسوده التعاون والأمن والأخاء .

#### اولا : الدبلوماسية المصرية والتحويلات العالمية الجديدة :

مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، تبدأ مرحلة انتقالية الى عالم جديد ، يتميز بتدشين عملية تغيير واسعة ومراجعة تاريخية كبرى . ويمكن القول دون مبالغة ، ان عام ١٩٩٠ ، يعتبر هو الحد الفاصل بين زمنين ، لكل منهما ملامحه التى تختلف عن الآخر ، ليس فقط على المستوى الاقليمى أو القارى ، بل وعلى المستوى العالمى الشامل .

فلقد عاش شعبنا المصرى وشعبونا فى الوطن العربى على امتداده ، ذلك الخطب الجلل ، الذى تمثل فى الغزو العراقى للمكويت الشقيقة ، مما وضع الأمة العربية فى مازق غير مسبوق فى كل تاريخها القديم والحديث ، وعلى نحو مفاجئ يخالف المبادئ والقيم والأعراف التى استقرت فى العلاقات بين البلدان العربية فى المشرق والمغرب ، فكان طبيعيا أن تكون له انعكاساته وأصداءه المدوية فى كل بقاع الدنيا ، وأن يضع النظام الاقليمى بأسره على شفا مهاو عميقة ، وأن تكون له مضاطره الجسميمة على الأوضاع العربية كلها وعلى المستقبل القومى برمته .

أن أزمة الخليج ، لم تكن فى الحقيقة ، سوى وضع مأسوى متفجر ، ظل يتفاقم مع كل يوم ، على مدى الشهور الخمسة الأخيرة من العام الفائت ، أضيف بالسلب الى التحديات المطروحة على العرب جميعا ، فى هذه المرحلة الدقيقة .

وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط قد عانت طويلا ومازالت تعاني من أخطار الحرب والتوتر وعدم الاستقرار ، بسبب وجود عدد من المشاكل التى استعصت على الحل ، أو تفاقت على مر السنين ، بفضل الضغوط والتدخلات الخارجية ، فقد جاءت أزمة الخليج لتضع هذه المنطقة كلها على محك حاد وأمام خيار مصيرى ، فاما الاستجابة الى تحديات العصر والتجاوب مع البيئة الدولية الجديدة ، واما الدمار والضياع والدخول فى دائرة مفرغة من انهالك القوى واستنزاف الموارد ، بدلا من تعبئة الطاقات والامكانات من أجل التنمية والبناء والوقوف بحسم أمام تصاعد الاتجاهات المتطرفة ، التى تراهن على تفاقم الأوضاع ، ومن ثم القضاء على الأمل فى مستقبل أفضل .

وعلى مستوى العالم الثالث كله ، لا يستطيع أحد أن يففل حقيقة أن احتمالات الأمن والسلام تتزعزع إذا استمرت حالة عدم الاستقرار فى الدول النامية والفقيرة بسبب عدم مواجهة احتياجات تلك الدول من الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، فضلا عن تطلعاتها المشروعة نحو التنمية المستمرة والبيئة الملائمة . وكل هذه العناصر تشكل أبعادا إنسانية للأمن والسلام فى العالم . بمعنى أن تجاهلها لا بد وأن يؤدى الى ظهور أشكال جديدة من الصراع تثير علامات استفهام كبيرة عند الحديث عن مستقبل

السلام ، اذا استمرت نفس الاتجاهات السلبية للأوضاع الاقتصادية الحالية  
فى الدول النامية .

وفى هذا الخصوص يمكن أن نسجل أنه على مدى عام ١٩٩٠ الفائت  
تركز الحديث بشكل مكثف ، حول الانهيار الاقتصادى والديون الثقيلة  
والجفاف وتزايد مشاكل التنمية فى العالم الثالث عامة والدول الافريقية  
خاصة . ذلك ان قضية المستقبل الأفريقى تصبح الآن أكثر القضايا حساسية ،  
فى ضوء حقيقة أن الديون الخارجية للدول الافريقية قد وصلت الى ٢٤٠  
مليار دولار فى مطلع ذلك العام . وأن معظم الدول الافريقية المدينة ، التى  
تبيع المواد الأولية بأثمان بخسة ، وتشتري المواد المصنعة بأسعار باهظة ،  
أصبحت عاجزة تماما عن تحمل تكاليف خدمة ديونها .

وإذا كان البعد الانسانى لهذه الأزمة ، قد أصبح يلقي اعترافا متزايدا ،  
فان بعدما الأمنى لا يزال فى حاجة الى ادراك ومعالجة ، بالنظر الى خطورته  
على المستويين الإقليمى والعالمى . وقرى الدبلوماسية المصرية أن الحل  
الحقيقى للأزمة يجب أن يوضع فى اطار الحقائق السياسية والاجتماعية جنبا  
الى جنب الاعتبارات الاقتصادية البحتة . فمادامت لا تتوافر الإرادة  
السياسية اللازمة لكى تقبل القوى الاقتصادية الرئيسية بوجوب إيجاد حل  
دائم لا يصيب الدول النامية بأضرار بالغة ، فأننا سنظل ندور فى اطار الحلول  
الوقتية أو القاصرة عن الألام بكافة جوانب المشكلة . وما لم يتم فهم الجوانب  
الأمنية والاستراتيجية لأزمة المديونية ، وتعطى الحلول السياسية وزنا مماثلا  
للتنظريات الاقتصادية ، فإن بزوغ آمال السلام الحالية ، يمكن أن تظلل سحب  
من الصراعات الجديدة الناتجة عن عدم مقدرة حكومات الدول المدينة على  
مواجهة مطالب القطاعات الرئيسية لشعوبها .

ومصر على يقين ان هذه المشكلة اذا ما تركت يلا حل لعدة سنوات  
أخرى ، فان الحديث عن التنمية والبناء فى سائر الدول الفقيرة ، يصبح  
أضغاث أحلام . ومن هنا تؤكد على أهمية الجهود الدولية المبذولة للتوصل الى  
حل حاسم لتلك المشكلة قبل حلول الكارثة .

وعلى المستوى العالمى الأضمل ، يظل عام ١٩٩٠ ، هو البداية لتغيرات  
فارقة ، تعيد تشكيل وجه الحياة على الأرض ، وهو نقطة التحول فى مسار

عالمى جارف ، يحفز على اعادة التفكير والمراجعة ، فيما تصور الجميع انه من المسلمات • ان انتهاء الحرب الباردة ، التى ولت وغدت فى ذمة التاريخ، قد فرض على الخبراء واصحاب القرار فى طول المعمورة وعرضها ، اعادة تخطيط سياستهم ورسم استراتيجيتهم •

فعندما سقط ( حائط برلين ) قبل اسابيع قليلة من انتهاء عام ١٩٨٩ ، سقطت معه جميع الاسس التى قامت عليها العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن ثم فقد اهتزت الثوابت وانهارت المسلمات واختفت الحقائق السياسية والأمنية، وتبخّر نظام الكتل ، وتوارت الايديولوجيات • كما شهد عام ١٩٩٠ ، ذلك الحدث الأغرب من الخيال الذى هو الوحدة الألمانية ، الذى جاء تتويجا لتهاوى الشيوعية الأوروبية وتلاشى نظمها •

ويمكن القول ان الظروف الموضوعية غدت تنهيا الآن ، امام القارة الأوروبية ، ربما لأول مرة ، لتحقيق ما يحلم به بعض قادتها ، وهى الوحدة السياسية الحقيقية • وإذا كانت الوحدة الاقتصادية الكاملة التى ستزيل نهائيا ما تبقى من حواجز جمركية وتقنية وتجارية ، بين الاثنى عشرة دولة التى تتألف منها المجموعة الأوروبية ، ستدخل كل هذه الامم فى ديناميكية تاريخية جديدة ، لا أحد يستطيع ايقافها بعد عام ١٩٩٣ ، فان أحدا لا يستطيع كذلك ان يدرك كامل انعكاساتها على أوروبا والعالم • ذلك ان الكيان الأوروبى الجديد سوف يضم ما يقرب من اربعمائة مليون نسمة ، ومن ثم فانه يشكل المجال الانتاجى والاستهلاكى والتكنولوجى والثقافى والعسكرى ( غير النووى ) الأكثر أهمية فى العالم المعاصر • وجدير بالذكر ان القراءة العلمية وكل التجارب التاريخية تدل على ان الوحدات الاقتصادية الحقيقية ، لابد وان تقود الى الانسجامات السياسية العميقة ، الموحدة القرارات الداخلية والاستراتيجيات الخارجية • والكيان الأوروبى الجديد ، لن يشذ عن هذه القاعدة •

ولا شك ان الحركة الجورباتشوفية التى كسرت الجدار الفاصل بين الأوربيتين ، والذي كان « جدار برلين » رمزه الأمل ، قد وحدت فى نفس الوقت الروح الأوروبية ، ورسمت الطريق امام أوروبا الكبرى ، التى كان شارل ديغول يحدها من الأورال الى الأطلسى ، وقد أصبحت كذلك • وعندما



يتحدث ميخائيل جورباتشوف عن « البيت الأوروبي المشترك » ، فهو يرى فيه ليس أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية فحسب ، بل الاتحاد السوفيتي أيضا . فلم يعد من تناقض يذكر بين كل الشعوب الأوروبية البالغ عددها ما يزيد على السبعمئة مليون نسمة .

ولو كانت كل دول أوروبا الشرقية ، من تشيكوسلوفاكيا الى بلغاريا ، وصولا الى الاتحاد السوفيتي نفسه ، مستعدة اليوم لخوض التجربة الأوروبية والتفاعل معها في كل مستوياتها ، فانه يمكننا القول ، اختصارا ، ان الاتفاق الأوروبي قد اتسع الآن الى أبعد الحدود ، في الوقت الذي يفتح فيه على محطيات جديدة ومعادلات غير مألوفة .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأنه محيص عن العمل بكل جهد من أجل تعميق الحوار العربي والأفريقي من جانب ، وبين أوروبا من جانب آخر ، انطلاقا من الإرادة السياسية المشتركة التي تستهدف إقامة علاقة خاصة بين هذين الطرفين ، على أساس من التعاون المتبادل ، وتحقيقا للمصلحة المشتركة بينهما . وعن طريق هذا الحوار لابد من العمل على إعادة اكتشاف وتحديد وتنشيط الروابط التاريخية استنادا الى ما يقسم بين الجانبين من ميراث طويل ، ينبغي توظيفه بشكل إيجابي ، لإقامة قواعد التعامل المستقبلي ، الذي يشمل كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

• وربما لم تشهد حقبة من الحقب ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من التطورات ذات التأثير البالغ على قواعد وأنماط العلاقات التي استقرت في النظام الدولي ، وخاصة بين قواه الرئيسية الفاعلة ، مثلما تشهد الآن بداية حقبة التسمينات . فالحوار بين الشرق والغرب ، بدأ خلال عام ١٩٩٠ الفائت ، ويأضح ما يكون ، انه لا يدور في فراغ ، بل تركز كحوار عالمي أوسع ، استهدف بلورة فهم مشترك ورؤية متقاربة لكيفية حل المشكلات الدولية المعاصرة ، تمهيدا لإقامة المجتمع العالمي الجديد ، الذي تأمل شعوبنا أن تنتقل به الإنسانية الى مرحلة متقدمة لم يسجلها التاريخ من قبل ، يكون فيها شعور الانسان في أية بقعة على سطح الأرض بالأمان والطمانينة ، مراكبا لاعتزازه بالتقدم العلمي والتكنولوجي والفكري الذي حققه المجتمع البشري في الربع الأخير من هذا القرن .

أن التعاون الخلاق بين الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الذى لم يعد يقف عند حد طرح الرؤى والمفاهيم الجديدة ، بل غدا يتبلور عمليا فى التطبيق الواقعى لمنظرية توازن المصالح ، كبديل لمنظرية توازن القوى ، التى سادت العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، إنما يحظى اليوم بالمساندة والتأييد من جانب معظم القوى الدولية الفاعلة فى مختلف القارات .

وتؤكد الدبلوماسية المصرية على حقيقة مفادها أن شعوب العالم الثالث ، تتطلع بحماس الى المشاركة بفعالية فى اقامة هذا البنيان الجديد ، ليس فقط من منطلق حرصها على الدفاع عن مصالحها والذود عن حقوقها ، ولكن أيضا من واقع قدرتها على اضافة ابعاد جديدة لهذا التفاعل الخلاق الذى تشهده حاليا مراحله الأولى وثماره المبكرة .

وتنطلق مصر فى نظرتها هذه من ايمانها العميق باهمية العمل على اضافة مزيد من الديمقراطية فى العلاقات الدولية ، وتوسيع دائرة التعاون والتقارب العالمى وبضرورة أن يعقب النجاح فى تخفيف حدة التناقضات بين الشرق والغرب بمؤسساتهما العسكرية والسياسية والاقتصادية ، استشراف الأمل فى اقامة البيت الانسانى الأكبر ، الذى تتحقق فيه العدالة والمساواة بين الدول الكبيرة والصغيرة ، ويتعمق فى ظل احترام حقوق الانسان ، وفى مقدمتها الحق فى تقرير المصير وحرية الاختيار ، ويتعزز شعور الفرد فى كل مكان بالأمان فى مواجهة الأخطار التى تعاضمت فى نصف القرن الأخير ، وأبرزها خطر الفناء النووى والبيئى ، وخطر المجاعة وعدم توافر الاحتياجات الأساسية من الغذاء . ولاشك أن هذه العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، تشهد قدرا غير مسبوق من التغيرات الجذرية فى الفكر والممارسة على السواء ، كما تنقسم ، فى نفس الوقت ، بدرجة عالية من التعقيد والصعوبة ، بحيث أصبح لزاما على شعوب الأرض جميعا أن تتبادل الرأى فيها وأن تفكر معا فى شتى جوانبها ، بهدف اثراء هذا التطور وتبسيخه لخدمة القضايا الأساسية فى مشارق الأرض ومغاربها .

إن البشرية ، تمر اليوم بتجربة تكثير الاعجاب ، حيث تعبر فيها الحدود المادية والفكرية بين ما كان قائما بالأمس بخيره وشره ، وبين ما سيكون جديدا فى القرن الحادى والعشرين ، فى العالم على امتداده . وعليه فإن هذا العبور لابد وأن تشارك فيه القوى الفكرية والسياسية فى كل مكان ،

ذلك أن التفاعل سيظل هو العنصر الضروى ، الذى لا غنى عنه ، لبلورة رؤية واضحة تعبر عن توافق فى التوجهات بين الروافد الرئيسىة للفكر العالمى .

وإذا كانت قوة الاندفاع الأولى التى حركت هذا العبور ، هى تلك التى تولدت من التفاعل النسبى - الموضوعى والذاتى - لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والشرقية ، والدول المتقدمة عموما ، إلا أنه من الضروى التأكيد على أنها لا تكتمل ولا تستقر فى الواقع الدولى ، إلا إذا شارك كل انسان ، أيا كان موقعه الجغرافى أو الفكرى أو الاجتماعى ، فى انضاجها وتأمين استمرارها ونموها ، حتى تصبح عملية العبور تطورا استراتيجيا فى خطواته وأهدافه ، وليس تكتيكا عابرا ، يقتصر مداه على فترة زمنية محددة ، طالأت أم قصرت .

وتؤمن مصر إيمانا عميقا ، بأنه بغير هذه المشاركة الجماعية لانسان العصر ، سيصعب على البشرية تحقيق حلمها الأكبر فى جعل القرن الحادى والعشرين أول قرن يعيشه الانسان متحررا تماما من خطر القناء . كما تؤكد مصر على أن انسان العالم الثالث ، يرى أن عملية العبور التى بدأت مظاهرها منذ منتصف الثمانينات بين النظامين الاجتماعيين المختلفين ، ضد خطر القناء النووى وانهيار البيئة ، ليس هو الأول من نوعه . فقد سبق أن جرى عبور مشترك بين نفس النظامين الاجتماعيين فى الأربعينات من هذا القرن ، ضد الخطر الذى مثلته دول المحور الفاشية ، وكان الهدف من ذلك الوفاق وقتئذ ، هو إقامة نظام عالمى جديد ، يستأصل الحرب الى الأبد . وتم تقنين هذا التوجه بالفعل فى ميثاق الأمم المتحدة ، الذى اعتبر الحرب غير مشروعة إلا فى حالة الدفاع عن النفس ، ولكن هذا العبور لم يتأمن بمشاركة فعالة حرة من انسان العالم الثالث ، الذى ظل فى واقعه المعاش ، يعانى من الاستعمار والاستغلال والعنصرية والتخلف والحروب الإقليمية ، ومن هنا عجز عبور الأربعينات عن أن يكتسب طابعه الاستراتيجى ، وسقط فى هوة التكتيك المرحلى ولعبة توازن القوى ، التى قامت الى الحروب العدوانية والى السباق النووى وتلوث البيئة ، والفجوة المتزايدة بشكل مخيف بين عالم غنى مترف ، وعالم فقير مثقل بالديون والقيود .

( السياسة الدولية )

وفى تقديرنا انه لا مناص ، اذا ما اردنا ان نحول هذا الحماس العاطفى الذى يحتاج اليوم افئدة الملايين من البشر فى الشرق والغرب ، فى الشمال والجنوب ، وتوظيفه لخدمة قضايانا الكبرى ، قبل ان تخمد جذوته او يصيبها الاحباط ، من تهيئة المناخ العالمى للتفاعل الايجابى من اجل بلورة القيمة الجديدة للانسان ، الذى نريده عابرا للحدود ، باقتدار وثبات ، بين قرن وقرن ، وبين تاريخ وتاريخ ، كما نريده بانيا لحضارة السلام والحرية ، ومستفيدا من انجازات العلم والتكنولوجيا •

واذا كانت ظاهرة الوفاق بين الشرق والغرب هى السبب المباشر فى هذه الولادة الجديدة ، او الحافز الاول لتلك التبدلات الجوهرية فى هيكل الوضع الدولى الراهن ، فان عام ١٩٩٠ الفات ، قد سجل بشكل واضح وقاطع ، فعالية الدور الذى غدت تتمتع به « الأمم المتحدة » ، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة • التى كانت سببا فى عجز أدائها وشلل أجهزتها ، وضعف كيانها • ولعل أزمة الخليج ، التى تفجرت بكل تداعياتها فى النصف الأخير من عام ١٩٩٠ ، كانت هى المختبر الذى انصهرت فيه سبيكة ما يطلق عليه اليوم « النظام الدولى الجديد » • ففى سرعة غير مسبوقة ، تخطى كل طرف من الأطراف الدولية المتواجهة والمتنافسة سابقا ، عن شرعيته الخاصة به ، والتى جرى صياغتها فى اطار استراتيجية الحرب الباردة ، وذلك لصالح شرعية دولية واحدة وموحدة ، تتجسد فى المنظمة الدولية للأمم المتحدة ، وميثاقها ، ومجلس أمنها ، الذى مارس لأول مرة ، وبكيفية ملحوظة ، دور القيادة السياسية العليا للمجتمع الدولى • كما أصبحت صفة الاجماع التى تصدر بها قرارات مجلس الأمن فى الآونة الأخيرة ، أمرا يعطى الانطباع بأن « مناخا » نوليا جديدا يؤذن باقرار نظام دولى جديد ، فى سبيله الى التبلور التدريجى والامتداد على اتساع الكوكب كله • « نظام » يحظى بتأييد الدول جميعا ، بغض النظر عما بينها من أوجه تعارض وتباين وعدم تكافؤ • « نظام » يعطى الصلاحيات السيادية للدول كافة ، مهما عظم شأنها ، ويكتسب سمة « السلطة العالمية » البازغة •

وهكذا تغدو « الأمم المتحدة » تحقيقا عمليا للأمل الذى انعمد عليها عند قيامها منذ خمسة وأربعين عاما ، تجسيدا للحكمة الجماعية ، ومركزا للتوفيق بين مواقف الدول • وجدير بالذكر ان محاولة احياء نور الأمم المتحدة على

المساحة الدولية • إنما تأتي مع بداية مرحلة تاريخية من التعاون الدولي ، الذى يستهدف إقامة « نظام دولى جديد » أكثر أمنا وسلاما ، وستكون الأمم المتحدة هى أداة تنفيذ هذا النظام •

وا ترحب الدبلوماسية المصرية بهذا التطور الإيجابى . وتعطيه كل ما تملك من تأييد ومساندة ، فأنها تود أن تؤكد على أن الأسلوب الوحيد الذى يحقق مصالح شعوب العالم الثالث ، فى هذه المرحلة الدقيقة ، من تاريخ الإنسانية ، إنما يقوم على مشاركتها فرديا وجماعيا ، فى توجيه هذه التحولات الأساسية ، فى النظام الدولى ، وفى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية ، وبحيث تكون بلادنا فاعلة لا مشاهدة ، قادرة على وضع بصماتها الواضحة على صورة العالم فى المرحلة القادمة ، ورسم مسار محدد لحركتها فى مواجهة الأخطار المتزايدة والتحديات المتجددة •

#### ثانيا : الدبلوماسية المصرية فى المجال الأفريقى :

شغل الاهتمام الذى توليه الدبلوماسية المصرية بأفريقيا خلال عام ١٩٩٠ ، كغيره من الأعوام ، رقعة واسعة ، كما ظل جهودها لمساعدة شعوب القارة فى التغلب على ما يواجهها من مشكلات يحتل الأولوية فى كل مجالات نشاطها ، كما جاء اختيار الرئيس مبارك لرئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وقيادة سفينة العمل الأفريقى المشترك فى هذه المرحلة التى تواجه فيها إفريقيا تحديات صعبة ، ليضاعف من مسئوليات مصر تجاه شقيقاتها الأفريقيات •

وقد سجل عام ١٩٩٠ أحد إنجازات حركة التحرير الأفريقية الغالية باستقلال ناميبيا فى الحادى والعشرين من مارس من العام الفائت ، وحرصت مصر على التعبير عن فرحتها بهذا الحدث الأفريقى الذى طال انتظاره ، من خلال المشاركة الشخصية للرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات شعب ناميبيا الشقيق بإعلان الاستقلال •

وإذا كان استقلال ناميبيا من شأنه أن يسهم فى توسيع نطاق الحرية الأفريقية ، فإنه فى ذات الوقت ، تجسيد لاستمرار مسيرة النضال الأفريقى ، وتعزيز لايماننا بحتمية انتصار كفاح الشعوب الأفريقية فى سبيل الحق والمبدأ ،

وفي تحرير كرامة الإنسان الأفريقي ، وتخليصه من ربكة الاستعمار والسيطرة والعنصرية .

وقد أتاح وجود الرئيس مبارك في وندھوك في مارس ١٩٩٠ ، عقد اتصالات ثنائية مع الرئيس الناميبي سام نجوما ، وتأكيد مساندة شعب مصر ودعمه الكامل لبلاده في مواصلة الطريق لبناء ناميبيا الحرة المستقلة . وقد تمت مناقشة تفاصيل المساعدات المصرية المقدمة الى ناميبيا في مناسبات مختلفة خلال العام المنصرم ، وذلك عندما ترأس وفد مصر في آخر انعقاد لمجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة في عاصمة الدولة الفتية بعد اعلان استقلالها ، مدير الادارة الأفريقية ، كما قام مدير عام الصندوق المصري للتعاون مع الدول الأفريقية بزيارة استطلاعية الى وندھوك لبحث مجالات التعاون المشترك بين البلدين واشكال المعونة الفنية المقدمة من مصر الى دولة ناميبيا الشقيقة . وكانت مصر في مقدمة الدول الأفريقية التي اقامت التمثيل الدبلوماسي المقيم في ناميبيا وتم افتتاح السفارة المصرية في وندھوك بعد أيام قليلة من اعلان استقلال البلاد .

وعلى ذات الصعيد التحريري ، شهد عام ١٩٩٠ الافراج عن نلسون مانديلا ، الذي أصبح رمزا لنجاح الانسان في مواجهة اعتى التحديدات ، بقدرته الغدة على الحفاظ على وضوح الرؤية ، وصلابة العزيمة والتمسك بالحق والتصلح بالقيم الرفيعة .

وكان جهد الدبلوماسية المصرية الدؤوب في العمل على اطلاق سراح هذا البطل الأفريقي العتيد ، ايمانا منها بأن حريته ستظل تلهم آمال الملايين وامانيهم وتطلعاتهم الى عالم افضل ، يسود فيه السلام ، وتستقر في أعماقه مصداوة كاملة بين البشر .

وتشارك مصر بكل حماس وثبات ، الجماهير الأفريقية املاها وعزمها في مواصلة الضغط والعمل من اجل أن تتحول جنوب افريقيا الى دولة ديمقراطية تحترم حق كل مواطن في المشاركة في الحكم ، بصرف النظر عن لونه أو جنسه ، وتصون حق الأغلبية في اختيار طريقها وتقرير مصيرها كسائر الأمم والشعوب .

ومع ترحيب الدبلوماسية المصرية بالخطوات الإيجابية التي تمت في الآونة الأخيرة ، للتخفيف من القيود المفروضة على أشقائنا الإفارقة أصحاب الأرض والحق ، وفي مقدماتها الإفراج عن المناضل مانديلا ، ورفع بعض القيود على النشاط السياسي لحركات التحرير ، والغاء حالة الطوارئ ، فإن مصر لا تكتفى بما اتخذ من إجراءات ، وإنما تصر على التحقيق الكامل للمهدف الذي عاهدت الشعوب الأفريقية نفسها على تحقيقه ، وهو إزالة نظام الأبارتيد ، والقضاء على كافة الممارسات المتفرعة عنه ، باعتباره مناقضا لحركة التاريخ، ومنافيا لأبسط حقوق الإنسان ، ومتعارضا مع شعارات الديمقراطية والحرية التي يرفعها المناضلون في شتى أنحاء الأرض ، وأصبحت من المسلمات التي تتمسك بها القوى الدولية وترددها في كل مناسبة .

وباختصار فإن الموقف المصري ، والموقف الذي تنتظره من القسوى الصديقة ، هو تكثيف الضغوط ، بما فيها الإبقاء على العقوبات الحالية والمفروضة على نظام بريتوريا ، حتى يتخذ خطوات حقيقية وفعالة لالغاء الأبارتيد ، وإقامة دولة موحدة ومجتمع ديمقراطي غير عنصري . وكان هذا الموقف هو مضمون صوت مصر في كافة الاجتماعات الأفريقية وخاصة اجتماعات لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالجنوب الأفريقي التي عقدت دورتها الرابعة في لوزاكا في مارس ١٩٩٠ ، ولجنة الرصد والمتابعة التي ترأست مصر كافة جلساتها في لوزاكا وبوتسوانا على مستوى السفراء ، وكذا اجتماعها الوزاري الذي استضافته القاهرة في مايو ١٩٩٠ ، وشارك في إحدى جلساته المناضل نلسون مانديلا الذي كان يزور مصر وقتها بدعوة من الرئيس مبارك بعد الإفراج عنه . أيضا في اجتماعات الدورة الخامسة للجنة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة الجنوب الأفريقي التي عقدت في كمبالا في سبتمبر ١٩٩٠ .

ويأتى في مقدمة ما تعنى به مصر من القضايا الأفريقية الملحة ، المشكلة الاقتصادية التي نتجت عن تراكمات الحقبة الاستعمارية ، وما سادها من استغلال وتبديد للثروات ، وعن مشكلة الديون الخارجية بإعبادها الرهيبة وأعبائها المروعة .

وتلاحظ مصر أن حقبة الثمانينات قد شهدت في معظم الدول الأفريقية

وضعا صعبا ، كما صارت معدلات النمو تأخذ صورة سلبية ، تنعكس في انخفاض مستوى المعيشة ، وذلك على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلتها بلداننا على نحو فردي أو مشترك لوقف مسار التدهور المستمر في الأداء الاقتصادى فى افريقيا • كما تم ذلك فى تعارض حاد مع الارتفاع الخطير فى اجمالى ديون افريقيا الخارجية • وقد ائت هذه التركية من المشكلات الاقتصادية والمديونية الخارجية الى زيادة عدد البلدان الافريقية ضمن اقل البلدان نموا من ٢١ الى ٢٨ بلدا ، خلال الفترة نفسها •

وفى مواجهة هذه الوضعية المعقدة ، يتزايد اليقين لدى مصر ، بأن مسئولية افريقيا ، تقع بالاساس على عاتق شعوبنا وحكوماتنا ، كما اثبتت الأحداث انه لا بديل للاعتماد على النفس واعطاء أولوية للتبادل التجارى والفنى والتكنولوجى فى نطاق الأسرة الافريقية ، خاصة ونحن نشهد تعاظما متزايدا لدور التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى القادرة على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين •

وتحقيقا لهذا الهدف فقد ركزت دبلوماسيتنا الافريقية جهدها على مدى العام الفائت ، فى مجال الاسراع باتخاذ الاجراءات اللازمة لتجسيد قيام سوق افريقية موحدة تطبيقا لخطة عمل لاجوس ، التى اقترتها منظمة الوحدة الافريقية فى عام ١٩٨٠ ، كما قطعت لجنة التسيير الدائمة للمنظمة ، شوطا كبيرا فى انجاز الوثيقة الخاصة بانشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية ، كما قامت بوضع معظم مشروع الاتفاقية المنشئة لهذه الجماعة •

اما فى مجال التعاون العربى - الافريقى ، فرغم تحقق بعض الانجازات الملموسة ، فلازال هناك ، فى رأينا ، مجال واسع لتعزيز هذا التعاون وزيادة رقعته ومداه ، بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين ، اللذين يتفقان فى الهدف والمصير ، وينتميان الى أسرة العالم الثالث والدول النامية •

وفى الدائرة الأوسع الخاصة بالحوار بين الجنوب والجنوب ، شاركت مصر مع أربع دول افريقية شقيقة ، هى السنغال ونيجيريا وزمبابوى والجزائر ، فى تشكيل الدول الخمس عشرة ، بهدف وضع برنامج عمل للتعاون بين دول الجنوب ، يمرض على كافة الدول النامية لاعتماده واقراء ، كما



تتولى هذه المجموعة مراجعة الموقف الاقتصادى العالمى واقتراح الاستراتيجية المناسبة لمواجهة التحديات القائمة والمتجددة . وقد شاركت مصر بفاعلية فى مؤتمر القمة الأول لهذه المجموعة الذى عقد فى العاصمة الماليزية كوالالمبور ، فى الأسبوع الأول من مايو ١٩٩٠ . وصدر عن هذا المؤتمر بيان حدد مجالات الاهتمام المشترك للدول النامية ، والمجالات المطروحة للتعاون فى الحوار بين الشمال والجنوب . ومن المقرر أن ينعقد مؤتمر القمة الثانى فى يونيو ١٩٩١ الحالى فى العاصمة الفنزويلية كراكاس .

وتؤمن مصر بأن نجاح جهودها فى هذا الصدد ، سيظل رهنا بتحقيق درجة معقولة من التعاون والتضامن الدوليين ، وأيضا بحدوث تغييرات أساسية فى النظام الاقتصادى الدولى . ذلك أن الانهيار المستمر فى أسعار السلع الأفريقية ، والأسعار الفلكية للسلع المصنعة ، فضلا عن عبء الديون الخارجية المتنامى ، وما يصاحبها من تدفق عكسى للموارد ، تمثل كلها عوامل خارجية تعوق جهودنا لتحقيق الانتعاش الاقتصادى ، على نحو خطير حقا . وتحمل البلدان المتقدمة مسئولية كبرى فى مجال العمل على تحول النظام الدولى الحالى غير المنصف .

وتطالب مصر بضرورة أن تراعى أية معالجة لأزمة المديونية الخارجية للدول المدينة عامة والدول الأفريقية خاصة ، ضرورة الحفاظ على التوازن بين العناصر التالية :

أولا : وحدة مشكلة المديونية لكافة الدول المدينة ، التى يجمعها ثقل الأعباء التى تفرضها الأزمة ، والحاجة الى معالجة شتى أنواع الديون وجميع فئات المدينين بلا تفرقة أو تمييز .

ثانيا : البعد الانسانى والاجتماعى ، وارتباط الإصلاح الاقتصادى باستمرار النمو ، كحافز للدول التى تطبق برامج الإصلاح ، باعطاء المثل على مستوى التنمية .

ثالثا : وضع استراتيجية دولية شاملة متفق عليها بين الأطراف ، على أساس مبدأ المشاركة فى المسئولية بين الدائنين والمدينين ، وتحديد ما تتحمله الدولة المدينة لخدمة ديونها مقارنة بعائد صادراتها .

**وأبعا :** تقديم مساعدات التنمية ، واستعادة الوضع الإيجابي للتدفقات المالية على الدول النامية ، تلك التدفقات التي تأخذ حاليا وضعا عكسيا ، تفوق فيه تحويلات الدول النامية الى الدول المتقدمة ، ما تتلقاه من مساعدات بنحو خمسة مليارات من الدولارات من التحويلات الصافية .

وتولى الدبلوماسية المصرية اهتماما كبيرا بمواجهة هذه الأزمة في بعدها الأفريقي ، ولذلك فقد واصلت لجنة الاتصال الأفريقية المكونة من اثنتي عشرة دولة مهمة اجراء الاتصالات بالعديد من الحكومات المعنية ، كما تابعت بحث أبعاد المشكلة خلال اجتماعاتها التي عقدتها أبان الرئاسة المصرية لمنظمة الوحدة الأفريقية . ومن جهة أخرى فقد قامت مصر بعقد سلسلة من الندوات بهدف التعريف بخطورة المشكلة وتفاقم آثارها ونتائجها ، وعلى مدى العام الفائت ، اضطلعت مصر في كافة اجتماعات الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، بعرض حقيقة الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا والأزمات التي تواجهها وفي مقدمتها أزمة المديونية .

وخلال عام ١٩٩٠ المنصرم ، قامت القاهرة باستقبال السيد ، بيتينو كراكسي ، الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بشأن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، وذلك لبحث الموضوعات المتصلة بالمديونية الأفريقية وتأثيراتها على مسيرة التنمية في مختلف أرجاء القارة . كما استقبلت مصر كذلك السيد «مالكولم فريزر» رئيس مجموعة كبار الشخصيات التي شكلها السكرتير العام لدراسة موضوع السلع والمواد الأولية ، وقد أدى كل منهما مهمته التي جاء من أجلها وأظهر حماسا لتابعتهما والتحقق من بلوغ الهدف المرجو منها .

وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السادس عشر للدول الصناعية المسبج الكبرى في التاسع من يوليو في مدينة هيوستن بالولايات المتحدة ، قام الرئيس محمد حسني مبارك ، باعتباره رئيسا للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، بتوجيه رسائل الى قادة هذه الدول ، طلب منهم فيها ، توجيه قدر اكبر من الاهتمام الى هذه المشكلة التي تهدد بخنق جهودنا على طريق الإصلاح الاقتصادي .

كما تابعت مصر دفع الجهود التي تبذلها خمس دول غير منحازة لاحتيا

الحوار بين الشمال والجنوب ، وشاركت على مدى العام الفائت ، فى جميع الاتصالات والاجتماعات التى تمت على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات فرنسا وكندا وإيطاليا وألمانيا واليابان ، ونظرائهم فى الهند والسنگال وفنزويلا ويوجوسلافيا ، وذلك فى إطار التحضير لإجراء الحوار الموسع المنشود ، وذلك انطلاقا من إيماننا العميق ، بأن عالمنا المعاصر ، يزداد انتماء كل من أجزائه على الآخر ، مما يستدعى تحقيق مدى أكبر من التضامن الدولى ، وأنه ينبغي تقاسم السلام والرخاء بغية تحقيق خير البشرية المشتركة .

وتدرك مصر ، فى الوقت نفسه ، أن امكانيات تحقيق ما حددته أفريقيا لنفسها من أهداف ، ستظل تصادف العقبات ماضت أفريقيا تفتقر الى جو السلام والاستقرار الدائمين . كما تؤمن إيماننا جازما بأنه لا يمكن أن يقوم تناقض حقيقى بين مصالح الدول والشعوب الأفريقية ، التى تشترك فى الانتماء الى حضارة واحدة ، وتجتاز نفس المرحلة على طريق البناء والإصلاح الاقتصادى والتنمية ، وتسعى الى تحقيق أهداف متطابقة .

ومن هذا المنطلق فقد كثفت الدبلوماسية المصرية ، جهودها الرامية الى تحقيق المصالحة وتخفيف حدة التوتر بين جميع الدول الشقيقة التى قامت بينها خلافات عارضة ، ولا يمكن أن تمس العلاقة المصرية التى صاغتها ارادة القدر منذ قديم الزمان .

وقد سعت الدبلوماسية المصرية على مدى عام ١٩٩٠ المنقضى الى تحقيق المصالحة بين موريتانيا والسنگال ، وحل النزاع الذى نشب بينهما فى مايو ١٩٨٩ ، كما تم بذل جهود مضنية تمثلت فى توجيه الرسائل من الرئيس محمد حسنى مبارك الى قادة الدولتين الشقيقتين وإيفاد لجان لتقصى الحقائق ، وعقد اجتماعات للمسؤولين فى البلدين بمشاركة مصرية . وكان من الجهود التى بذلت فى هذا الصدد ترتيب اجتماعات لوزيرى الخارجية والداخلية فى البلدين بدار السفارة المصرية فى العاصمة الفرنسية خلال شهرينيناير ومارس ويونيو ١٩٩٠ . وقد ساعدت هذه الجهود فى مضمونها على احتواء هذا النزاع ، والحيولة دون تفاقمه أو استفحاله ، وكذا تهديد الطريق لاتخاذ خطوات للبدء فى تسوية جديدة له فى المستقبل القريب .

وبهذه المناسبة ، تسجل مصر تقديرها لروح التعاون البناء التي أبدتها  
الأشقاء المسؤولون في البلدين ، وكذا امتنان مصر للدور الذي قامت به توجو  
وزمبابوي وبنيجيريا وتونس والنيجر ، بحكم عضويتها باللجنة التي شكلتها  
القمة الأفريقية الخامسة والعشرون لمعاونة الرئيس محمد حمضى مبارك فى  
هذه المهمة . وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لها تمت برئاسة مصر  
على مدى العام الفائت فى شهرى فبراير ويوليو فى أديس أبابا ، وفى شهر  
أكتوبر فى نيويورك ، برئاسة أوغندا التي انضمت الى اللجنة بعد انتخابها  
رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية ، من أجل وضع أساس للتسوية السلمية  
للنزاع السنغالي الموريتاني .

وفيما يتعلق بقضية الصحراء قامت مصر بإجراء عدة اتصالات مع  
الأمين العام للأمم المتحدة السيد « بيريلى دى كويار » ، ويمكن القول بأن  
الخطوات التي تمت فى اتجاه تسوية هذا النزاع كانت ايجابية الى حد بعيد ،  
ولسنا نشك فى أن الاستفتاء الذى ينتظر أجرأه خلال المستقبل القريب ،  
سيكون كفيلا بتحقيق ما نرجو ، من ترسيخ لتضامن وتعزيز لروابط حسن  
الجوار بين دول قارتنا العريقة .

كذلك بذلت الدبلوماسية المصرية ، مساعيها المتواصلة لانتهاء النزاع  
بين ليبيا وتشاد ، وهو نزاع لا يمكن أن يحجب عنا اتفاق الدولتين فى  
المصلحة ، وإيمانها بضرورة العمل من أجل عزة أفريقيا ومجدها ، عن طريق  
تدعيم الوحدة والقضاء على المنازعات بين دولها . وقد قام الرئيس مبارك  
خلال العام الفائت بإرسال العديد من الرسائل الشخصية للرئيسين القذافى  
وحبرى ، من أجل تمهيد الأجواء للقاء يجمع الرئيسين ، وتبادل تسليم الأسرى  
بما يفتح الطريق أمام تسوية النزاع بين الدولتين الشقيقتين . وقد رحبت  
مصر بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية ، تنفيذا لبنود اتفاقية الجزائر  
الموقعة بينهما فى ٣١ أغسطس عام ١٩٨٩ . ولعل التغيرات الأخيرة التى  
اعتبرت نظام الحكم فى تشاد فى مطلع شهر ديسمبر ١٩٩٠ والتي تمثلت فى  
اقصاء « حسين حبرى » الى خارج البلاد ستفتح الباب لتحولات جديدة فى  
العلاقات الليبية التشادية .

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقى ، وهى منطقة تمثل لأفريقيا كلها ،  
ولكثير من القوى الدولية أهمية استراتيجية بالغة ، تحرص مصر على أن

تسودها علاقات المودة وحسن الجوار والتعاون لما فيه الخير المستمر والنفع المتبادل . وفى هذا الاطار تواصلت الاتصالات بين الرئيس محمد حسنى مبارك ورؤساء دول القرن الأفريقى ، كما أيدت مصر ضرورة تسوية كافة أوجه مشكلات منطقة القرن الأفريقى بالطرق السلمية ، وعلى أساس احترام سيادة وحدة وسلامة أراضي دول المنطقة ، ودعت الى ضرورة احترام المبادئ والأفكار الواردة فى الاعلان الصادر فى ٩ يوليو ١٩٩٠ ، عن مؤتمر قمة الدول الست أعضاء منظمة ( الایجاد ) بهدف تحقيق السلام الدائم بالمنطقة . وفى نفس الاتجاه بذلت مصر خلال عام ١٩٩٠ جهودا مكثفة لعقد مؤتمر فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٠ على شكل مائدة مستديرة تجمع بين المنظمات المعارضة وممثلى الحكومة الصومالية بهدف تحقيق الوفاق الوطنى فى الصومال وقد تأجل عقد المؤتمر نظرا للأوضاع السائدة فى الصومال فى الوقت الراهن .

ولما كانت الصراعات القائمة حاليا بين بعض الدول الأفريقية ، تعتبر واحدة من أخطر العقبات التى تعطل التنمية الاقتصادية ، الى جانب الصراعات التى تعود الى الخلافات القبلية داخل البلد الواحد ، لذلك فان مصر تجدد العزم مع شقيقاتها الأفريقيات على العمل معا على سرعة حل كافة هذه النزاعات فى قارتنا حلا سلميا . وفى هذا الصدد تابعت الدبلوماسية المصرية باهتمام كبير مأساة الحرب الأهلية الدموية التى شهدتها ليبيريا خلال العام المنصرم ، والمواجهات العسكرية فى السودان وأثيوبيا وأنجولا وموزمبيق ورواندا ، وسعى الرئيس مبارك من خلال اتصالاته مع الاشقاء الأفارقة فى العمل على تطوير هذه المواجهات التى تدمر الطاقات الأفريقية . وترى مصر أن حل هذه النزاعات سيؤدى الى دعم السلام والاستقرار فى قارتنا ، كما سيكون له اثره فى تخفيض الانفاق على الدفاع والأمن مما يوفر موارد إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتناشد مصر المجتمع الدولى بالعمل على زيادة مصادقاته لانقاذ سبعة عشر مليون انسان افريقى يعيشون معدمين ولاجئين بسبب الحروب الأهلية والحدودية التى تتأجج فى مختلف انحاء القارة ، خاصة وأن معظم هؤلاء اللاجئين من المعدمين والنساء والاطفال الذين يعانون بصسفة خاصة من

صعوبة الحياة التي فرضت عليهم بسبب النقص في التغذية والعناية الطبية والمأوى والحماية .

وفي مجال تبادل الزيارات الرئاسية بين مصر وبين شقيقاتها الأفريقيات ، استقبلت مصر خلال العام الفائت الرئيس عبده ضيوف مرتين الأولى في شهر مارس لحضور اجتماعات رابطة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأفريقية والثانية في شهر نوفمبر لحضور الاحتفالات الخاصة بافتتاح جامعة سنجر بالاسكندرية والذي شارك فيها أيضا الرئيس الزائيري موبوتو سيس سيكو . كما استقبلت القاهرة أيضا المناضل الأفريقي نلسون مانديلا في الفترة من ١٩ الى ٢١ مايو ١٩٩٠ حيث التقى بالسيد الرئيس مبارك كما تم منحه خلال الزيارة الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة . كما شهدت القاهرة أيضا زيارة الرئيس الرواندي « جوفينال هابيا ريمانا » في شهر يونيو ١٩٩٠ ، ومرة أخرى خلال توقفه في القاهرة يوم ١٨ أكتوبر في طريقه الى باريس ، كما استقبلت مصر الرئيس الأثيوبي منجستو هايلا ماريام خلال يومي ٣٠ - ٢١ أكتوبر ١٩٩٠ ، حيث صدر بيان مشترك في أعقاب المباحثات التي دارت بينه وبين الرئيس مبارك ، اتفق فيه الرئيسان - بوجه خاص - على توسيع نطاق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين ، كما اتفق على تدعيم السلام والتعاون بين دول حوض النيل . وأشار البيان المشترك الى ان الرئيسين بحثا بشكل متعمق مشكلة الأمن في منطقة البحر الأحمر ، واتفقا على التعاون الوثيق لضمان السلام والاستقرار ، ووحدت كافة دول المنطقة . وقبلها استقبلت مصر الرئيس يورى موسيفي ، رئيس جمهورية أوغندا خلال شهر سبتمبر ١٩٩٠ . وعلى الجانب الآخر زار الرئيس محمد حسني مبارك لوزاكا في ١٩ مارس ١٩٩٠ ، حيث ترأس الدورة الرابعة للجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالجنوب الأفريقي ، ووندهوك في ٣٠ مارس ١٩٩٠ ، للمشاركة في حفلات اعلان استقلال ناميبيا ، واديس أبابا في يوليو ١٩٩٠ ، لحضور القمة الأفريقية السادسة والعشرين .

وبعد نشوب أزمة الخليج في أغسطس العام الماضي ، حرص الرئيس محمد حسني مبارك على اطلاق اشقائه الافارقة على تطورات هذه الأزمة الخطيرة ، وتفاصيل الموقف المصري الساعى الى تسويتها في اطار عربى ،

يجنب المنطقة والعالم كله ، أخطار نشوب حرب مدمرة فى الشرق الأوسط  
ستمند آثارها للسلبية على المجتمع الدولى كله . وقام عسدد من المبعوثين  
الشخصيين للرئيس مبارك . ويحمل رسائل شخصية من سيادته الى جميع  
الرؤساء الأفارقة .

كما شهدت مصر أيضا خلال عام ١٩٩٠ زيارات مكثفة على المستوى  
الوزارى ومنها زيارة وزير خارجية ليبيريا وأثيوبيا فى فبراير وجامبيا فى  
مارس وكينيا فى أبريل وسوازيلاند فى يوليو وأوغندا فى أغسطس  
وموريشيوس فى أكتوبر .

وفى إطار العلاقات الثنائية الأفريقية ، تم خلال عام ١٩٩٠ المنصرم  
عقد عدد من اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين عدد من الدول  
الأفريقية الشقيقة ، وهذه اللجان المشتركة هى الاطار العام الذى ينظم التعاون  
الشامل بين مصر وشقيقاتها الأفريقيات فى مختلف القطاعات الاقتصادية  
والتجارية والتقنية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها ،  
اذ انعقد خلال عام ١٩٩٠ عدد من اللجان المشتركة بين مصر وكل من كينيا  
فى يوليو وبورندى فى شهر أغسطس وزيمبابوى فى سبتمبر ١٩٩٠ ، وفى  
نفس نطاق التعاون المصرى - الأفريقى شهد عام ١٩٩٠ إبرام عدد من  
الاتفاقيات لإنشاء عدد من اللجان المشتركة مع كل من ليبيريا فى شهر فبراير  
وناميبيا فى شهر مايو من نفس العام .

واذ تؤمن مصر بأهمية التعاون مع مختلف دول القارة ، فانها تعطى  
اهتماما خاصا للتعاون فى الاطار الاقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض  
نهر النيل ، ضمن التجمع المعروف باسم دول « الأنوجو » ، وقد تم فى فبراير  
١٩٩٠ ، عقد المؤتمر السادس لهذه المجموعة فى أديس أبابا ، على هامش  
الاجتماع الوزارى الحادى والخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد تميز  
هذا المؤتمر ببداية دخول التعاون الاقليمى بين دول حوض نهر النيل ، مرحلة  
التحقق الفعلى بعد ان تم الاتفاق على بحث كيفية تنفيذ توصيات الضلسة  
الشاملة للتعاون بين مجموعة الأنوجو ، التى قدمها برنامج الأمم المتحدة  
للتنمية بناء على طلب المجموعة . وفى خلال العام المنصرم ، استضافت  
إلْقَاهرة بالفعل خلال الفترة من ٢٥ - ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ، ندوة دولية لسياسة  
وتكنولوجيا المياه فى أفريقيا ، شارك فى تنظيمها مع المعهد الدبلوماسى التابع

لوزارة الخارجية ، مجلس الاستراتيجيات الدولية فى واشنطن • وقد صدر عن الندوة اعلان القاهرة للمياه ، الذى أكد على ضرورة مواصلة الحوار نحو فهم أفضل لمشاكل نقص المياه فى القارة الأفريقية ، ونحو اعداد أفضل للقارة لمواجهة احتياجاتها من المياه فى المستقبل ، وذلك انطلاقا من أن تنمية موارد المياه تعتبر من أهم العوامل لتنمية افريقيا بشريا واجتماعيا واقتصاديا ، الى جانب كونها أداة سياسية لتأمين نوعية أفضل من المياه لمشعب القارة الأفريقية •

وفى ذات الاتجاه ، استضافت القاهرة خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ يونيو ١٩٩٠ ، الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة الأندوجو ، كما شاركت فيه اثيوبيا بصفة مراقب ، وهى المرة الأولى التى تشارك فى أحد اجتماعات الأندوجو ، كما شاركت فى هذا الاجتماع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ، مثل بنك التنمية الأفريقى ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة حوض نهر كاجيرا • وتأسيسا على المناقشات التى دارت فى هذا المؤتمر ، وعلى الامكانات الكبيرة للتعاون الإقليمى فى مجال الطاقة والكهرباء ، داخل اطار مجموعة الأندوجو ، وخاصة بالنسبة لمشروع الربط الكهربائى بين شبكة انجا بزاير وشبكة سد أسوان العالى فى مصر ، اعتمد الاجتماع خطة عمل تقوم على انشاء فريق خبراء يعقد اجتماعات دورية لاصدار توصيات بشأن دراسات محددة ، فضلا عن اتخاذ الاجراءات التنسيقية اللازمة واعداد هذه الدراسات ، وكذلك وضع اطار عام للتعاون فى انتاج الطاقة والادارة والربط الكهربائى فى اطار مجموعة الأندوجو حتى عام ٢٠١٥ ، وتحديد الاستراتيجيات الانمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ، ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفا لوضعها فى الوقت الراهن • كما أعرب الاجتماع عن امله فى أن تتضمن الدول المجاورة الى مجموعة الأندوجو ، من أجل تعزيز التضامن الجماعى داخل الإقليم •

وإذ تتنوع علاقات مصر مع الدول الأفريقية على مختلف الجبهات الرسمية والشعبية ، فقد شهد عام ١٩٩٠ ، متابعة للاتصالات الحزبية بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر وبين مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة ، التى يعمل حزبنا على تكثيفها وتدعيمها بأسلوب منظم ومقتن •



كما استضافت مصر ندوة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية حول الديمقراطية والتنمية ، خلال الفترة من ٥ - ٧ مارس ١٩٩٠ .

ولعل مغزى الموضوع الذى كان محور المناقشات فى هذه الندوة ، انه يعكس ادراك افريقيا اليوم بوضوح أهمية حق الشعوب والمجتمعات فى التنمية وتحقيق توسع قدر من المشاركة الشعبية ، كأساس متين للتعبئة والمساءلة وبلوغ الهدف . ومن جهة أخرى ، فإن الرؤية السليمة للتحديات التى تواجهنا تفرض علينا أن نفرق بين عالمية القضايا التى أصبحت مثارة ومطروحة فى شتى أنحاء الكرة الأرضية ، وبين أصالة النضال الذى تخوضه شعوب معينة فى هذه القارة أو تلك ، وهى أصالة تستند الى اختلاف التاريخ ومراحل النمو والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يعنى أن ما يصلح لبلد معين يقع فى النصف الشمالى للعالم ويحظى برخاء اقتصادى واستقرار اجتماعى ملحوظ ، قد لا يصلح بالضرورة لمجتمعات أخرى لازالت تكافح كفاح الأبطال حتى تحقق أولى الخطوات على طريق التنمية . وبعبارة أخرى فإن المطلوب لحركتنا ليس هو التقليد الأعمى ، بل هو الاستفادة من تجارب الآخرين والدروس التى خرجوا بها ، مع أخذ الظروف والأوضاع المحلية والإقليمية بعين الاعتبار .

وكان هذا المعنى هو ما عبرت عنه مصر بوضوح خلال المناقشات التى دارت فى القمة الفرنسية الأفريقية السادسة عشر التى عقدت فى مايو ١٩٩٠ ، فى مدينة « لابلول » الفرنسية ، حيث احتلت قضية الديمقراطية فى إفريقيا مكانا بارزا فى أعمالها .

ولعله من الأمور ذات المغزى ، ان شهد عام ١٩٩٠ الفائت ، افتتاح جامعة سنجور الدولية فى الاسكندرية يوم الرابع من نوفمبر ١٩٩٠ . وهى الجامعة المكرسة لخدمة قضية التنمية فى القارة الأفريقية ، فى وقت تتزايد فيه الحاجة الى النهوض بمستوى الحياة فى إفريقيا فى شتى المجالات . وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية فى مختلف أنحاء القارة ، بما يساعد الشعوب الأفريقية على مواجهة مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، دون اغفال الاهتمامات الجديدة للجماعة الانسانية ، وفى مقدمتها حماية البيئة وحقوق الانسان والتطوير الديمقراطى .

وقد شارك في حفل افتتاح الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية لخدمة التنمية في أفريقيا كل من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ، والرئيس السنغالي عبيدو ديوف ، والرئيس الزائيري موبوتو سيكي سيبكو ، والرئيس السنغالي السابق ليوبولد سنجور ، الذى تسمى الجامعة باسمه ، والجدير بالذكر أن الجامعة الفرنكوفونية التى تقع منشأتها بقصر القطن بالاسكندرية ، ستخصص لدراسة القضايا الأفريقية فى مجال الغذاء والصحة وإدارة الأعمال ، وإعداد الكادرات الأفريقية فى هذه المجالات ، وينتمى أغلب طلابها الى الدول الأفريقية ، وتبدأ الدراسة فيها من سبتمبر وحتى نهاية يونيو من كل عام .

ولا شك أن جامعة الاسكندرية الفرنكوفونية هى نموذج للتعاون الدولى المثمر ، حيث تم بناؤها بمساعدات من دول الشمال والجنوب . ويعتز الشعب المصرية باختيار مدينة الاسكندرية العريقة مقرا لهذه الجامعة ، التى ستكون قلعة جديدة للفكر المتوهج والثقافة الرفيعة .

وفى مجال العلاقات بين مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية ، فإن رئاسة مصر للمدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة ، كان تعبيراً عن استجابة مصر للإدارة الأفريقية ، واتساقاً مع التزامنا العميق بالمبادئ والغايات الواردة فى ميثاقها ، وعزمنا الأكيد على التمسك بمثل الانتماء الأفريقى . وقد استضافت القاهرة الدورة الحادية والخمسين للجنة التحرير الأفريقية فى فبراير ١٩٩٠ ، التى تزامن انعقادها مع ترتيبات اعلان استقلال ناميبيا ، وهو الانجاز الذى كان تتويجا لنشاط مشكور قامت به اللجنة على مدى ربع القرن الفائت . وفى الربع الأول من العام الماضى ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك بعمل سلسلة من الاتصالات مع الرؤساء الأفارقة ، تم التوصل خلالها الى توافق فى الآراء حول ترشيح الرئيس الأوغندى يورى موسىفينى لرئاسة منظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك فى ضوء أن قاعدة التناوب المعمول بها تعطى الرئاسة لمنطقة شرق أفريقيا . وفى القمة السادسة والعشرين للمنظمة التى انعقدت يوم التاسع من يوليو ١٩٩٠ ، تم تسليم راية العمل الأفريقى المشترك الى قائد أفريقى محنك ليكمل المسيرة . ولا شك أننا فى الموقف الذى تخرج فيه قارتنا ، من هذا المنعطف ، من مرحلة فى تاريخها تركزت أساساً على التحرر السياسى وبناء الأمة ، وتوشك أن تدخل عهداً

جديدا يركز أساسا على التنمية الاقتصادية ، أحوج ما نكون الى الحاجة الى تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية ، كإداة رئيسية صالحة دوما لخدمة التنمية والتكامل الاقتصادى فى إفريقيا ، وكحصن نحتمى فيه من أجل مواجهة تحديات عقد التسعينات وما بعده ، وامتلاك القدرة على تغيير الأفاق الاجتماعية والاقتصادية ايجابيا ، وضمان حياة أفضل للأجيال الجديدة من شعوبنا •

### ثالثا : الدبلوماسية المصرية فى المجال العربى :

أكد عام ١٩٩٠ ، بما لا يدع مجالا للنبى شك ، أن دور مصر العربى تحدده اعتبارات موضوعية مبنية ، وإدراك وإح لحركة التاريخ ، ويتمثل هذا الدور فى الاسهام الفعال فى حماية الأمن القومى للأمة العربية ، وفى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والحوية وزيادة التعاون والتضامن والترابط بين شعوبها •

وكانت الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية ، قد حققت نجاحات متوالية ، تمثلت فيما اتخذته الدول العربية الشقيقة من مبادرات بإعادة علاقاتها مع مصر ، تقديرا لدورها القومى ، كما كانت قمة الدار البيضاء الاستثنائية فى مايو ١٩٨٩ ، هى ذروة هذه النجاحات التى استعادت مصر بانعقادها دورها فى العمل العربى المشترك وعضويتها فى جامعة الدول العربية • ولم تنته سنة ١٩٨٩ ، الا بتصحيح مسار العلاقات المصرية الليبية وعودة العلاقات المصرية - السورية •

وظلت مصر تتنادى بضرورة تعزيز التضامن العربى ، كخطوة أساسية لا غنى عنها لتدعيم الصف العربى ، وتمكين الأمة من تعبئة طاقاتها ومواردها بما يبشر بالخير ، ويبعث على الأمل • كما كانت مصر تردد على الدوام أن التنوع فى الآراء والاجتهادات لا يجوز أن ينال من وحدة الإرادة ، وأن الخلاف لا ينبغى أن يفسد للود قضية ، لأن التعدد والتنوع هما من خصائص كل نشاط انساني •

وبإدراك قومى سليم للأهداف العربية العميقة ، حرصت مصر على ألا يكون مجلس التعاون العربى عقبة أمام تدعيم العلاقات المصرية مع دول ( السياسة الدولية )

الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، كما مضت العلاقات المصرية مع بقية دول الخليج فى اتجاه صاعد أنعكس بوضوح فى اللقاءات القمة بين مصر وكافة هذه الدول ، كما عنيت مصر فى الوقت نفسه ، بتدعيم علاقاتها مع ول اتحاد المغرب العربى ، وواكب تنامى وازدهار العلاقات المصرية - الليبية ، تدعيم للعلاقات المصرية مع كل من تونس والمغرب والجزائر ، وهى العلاقات التى أخذت شكل تنسيق المواقف السياسية والتعاون الثنائى فى اطار صيغة اللجان المشتركة مع استمرار اللقاءات على مستوى القمة .

وفى أبريل ١٩٩٠ ، شاركت مصر فى الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الدول الأعضاء فى مجلس التعاون العربى ، الذى عقد فى عمان ، حيث أجمع المؤتمر على أن التحديات التى تواجه الأمة العربية بما فى ذلك الحملة على العراق ، مقرونة بالتهديدات الاسرائيلية المتكررة الموجهة ضد الأردن ، انما تستدعى من الأمة العربية أعلى درجات التنبيه واليقظة ، وتتطلب وقفة واحدة لحماية الأرض والمصالح العربية المشروعة .

وفى نهاية مايو ١٩٩٠ ، استجابت مصر لدعوة الجمهورية العراقية لمعقد قمة عربية استثنائية كرسست لبحث التهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى العربى ، والتدابير اللازمة حيالها . وكان الموقف المصرى يقوم على ان وعى شعبونا بتاريخها المشترك ومصيرها الحضارى الواحد ، ومصالحها المتطابقة ، لهو عنصر يشكل صمام أمان واستقرار للحركة العربية المعاصرة وأكدت مصر فى قمة بغداد على أن نظرة الأمة العربية للسلام ، ليس باعتباره ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات ، أو تملأها الضغوط والمؤثرات ، بل هو اختيار حر واثق ، نابع من قيمنا وراثتنا ورؤيتنا لمصالحنا .

وعند انفجار الخلاف بين العراق والكويت فى نهاية شهر يوليو ١٩٩٠ ، بذلت الدبلوماسية المصرية تحت قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك جهودا مكثفة من أجل احتواء هذا الخلاف ، ونجحت فى الحصول على موافقة قادة البلدين الشقيقين على الدخول فى حوار تمهيدا لتسوية الخلافات القائمة بينهما .

ولكن بعد أن عقدت جلسة الحوار الأولى فى جدة وسط توقعات متزايدة

وامال تولدت لدى الجماهير العربية بانفراج الأزمة ، فوجئت جمهورية مصر العربية بالفزو العراقي للكويت ، وما ترتب عليه من مضاعفات مؤسفة ، لابد أن تكون لها إنعكاساتها الخطيرة على الوضع في المنطقة ، وعلى مستقبل الوضع العربى كله . فضلا عما مثله هذا التطور المؤسف من مخالفة لأحكام القانون ومبادئ الشرعية الدولية ، فانه يشكل اخلالا واضحا بتعهد جميع الاقطار العربية بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لبعضها البعض ، وهو التعهد المنصوص عليه صراحة فى ميثاق جامعة الدول العربية ، واكدته المؤتمرات العربية الأخيرة ، التى اضطلع فيها العراق نفسه ، بدور بارز فى تثبيت الالتزام بهذا المبدأ ، وفى المطالبة بتعميق مفهوم التضامن العربى .

وتحددت رؤية مصر ، منذ بداية الأزمة ، فى ضوء هذه الحقائق ، وطالبت العراق فوراً وبدون ابطاء بانسحاب قواتها من الاراضى الكويتية ، والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة ، وترك الشؤون الداخلية للشعب الكويتى الشقيق يقررها بارادته الحرة وقراره المستقل ، كما دعت البلدين الى الارتباط بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية .

وكان من الطبيعى أن توافق مصر على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى انعقد بالقاهرة فى دورة غير عادية يوم ٢ اغسطس ١٩٩٠ . كما دعت مصر الى عقد قمة عربية استثنائية فى القاهرة ، صدر عنها قرار آخر يوم العاشر من اغسطس الفائت ، تضمن ادانة العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة ، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت اليه ، ولا باى نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للاراضى الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً واعانتها الى مواقعها السابقة على تاريخ الأول من اغسطس ١٩٩٠ . كما تضمن قرار قمة القاهرة الاستثنائية المطالبة بالاستجابة للملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى ، بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة ، دفاعا عن اراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجى . وعند التصويت على هذا القرار أيدته كل من مصر والسعودية والكويت والبحرين والامارات وقطر وعمان والصومال وسوريا ولبنان والمغرب وجيبوتى . وعارضته كل من العراق وليبيا ، وامتنعت

عن التصويت عليه كل من الأردن والجزائر واليمن والسودان ، وتحفظت علي كل من فلسطين وموريتانيا ، بينما لم تشارك تونس في أعمال المؤتمر .

والذي لا شك فيه أن مصر عندما دعت الى هذا المؤتمر ، لم يكن قصدها ، احراج القطر العراقي الشقيق ، وتوجيه الاتهامات له بصورة او بأخرى ، أو النيل من دوره واعتباره ، بل أن مصر تحرص على العراق بكل ما يمثلته من حضارة وقدره ودور ورافد من روافد القوة العربية عبر تاريخ امتنا الطويل .

وانطلق الموقف المصري في ادارة هذه الازمة من أن الغزو العراقي للكوييت يمثل اعتداء سافرا على أهم الأسس التي قام عليها النظام العربي ، وعلى الشرعية الدولية في الوقت نفسه ، وأن التعامل مع هذا الغزو ، يقتضى انهاء كافة آثاره ، مع اعطاء الأولوية للحل في إطار عربى ، ذلك أن الخيار أمام مصر كان واضحا بين عمل عربى فعال يصون المصالح العليا للأمة العربية ويحفظ لنا العراق والكوييت معا ، على أساس من المبادئ التي ارتضيها فيصلا بين الحق والباطل ، وبين تدخل خارجى سوف يخضع بالضرورة لأهداف القوى التي تضطلع به وتسانده .

وحرصا على هذا الحل ، رأت مصر اتاحة الفرصة للاتصالات العربية التي قام بها الملك حسين أساسا في البداية ، وقيلت في سبيل ذلك ارجاء اعلان موقف حازم تجاه العراق وتأجيل صدور بيان وزراء خارجية الدول العربية الذين اجتمعوا بالقاهرة عقب الغزو مباشرة ، على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي كان متعقدا وقتها بالقاهرة ، ولكنها لم تقبل أن يكون هذا الحرص سبيلا الى اللواطؤ مع جريمة الغزو العراقي للكوييت ، وتهيئة الظروف لتعمير هذه الجريمة .

ولما ثبت خلال القمة التي انعقدت في العاشر من أغسطس ١٩٩٠ ، ان العراق مصر على الخفى في عداوته ، اعتمادا على دعم عند من الدول العربية لوقوفه ، بأساليب غير مباشرة قوامها السعى الى تجاهل المصدر الحقيقي للازمة ، وهو الغزو العراقي للكوييت ، والتركيز على أحد أعراضها ، وهو الصند العسكري الأجنبي في الخليج ، لم يكن أمام مصر سوى العمل مع

أغلبية الدول العربية لانقاذ ما يمكن انقاذه من النظام العربى ، الذى يتعرض للتهتك المندرج بانهيائه ، ويجاد الاطار المناسب لتحرك عربى يسعى للحد من انفراد القوى الدولية بالتعامل مع الأزمة. وهذا المغزى هو الأكثر أهمية للقرار الذى صدر عن قمة القاهرة الطارئة بتأييد الاجراءات التى اتخذتها السعودية للدفاع عن أمنها باستخدام حق الدفاع الشرعى والمبادرة بإرسال قوات مصرية اليها فى اطار مهمة دفاعية أساسا .

ومنذ عقد قمة القاهرة الاستثنائية ، كثفت الدبلوماسية المصرية اتصالاتها بكافة الأطراف العربية ، وخاصة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ، ومع سوريا ومع ليبيا ، حيث قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارات الى الملك فهد والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، وسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثان والسلطان قابوس ، والزعيم الليبي معمر القذافى ، والرئيس حافظ الأسد ، كما تمت اتصالات متعددة بشكل شبه دائم وزيارات متبادلة مصرية عربية ، على مستوى وزراء الخارجية تمت فى جدة فى ٣١ أكتوبر ، ودمشق خلال الفترة من ٩ - ١٠ نوفمبر وفى القاهرة فى الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٠ ، استهدفت استمرار التشاور والتنسيق فيما بين مصر وهاتين الدولتين الشقيقتين ، وكذلك تبادل المعلومات والتقدير بصفة منتظمة . وفى خلال هذه الاجتماعات كلها ، تم مناقشة المساعى الدولية والعربية المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج . وجدير بالإشارة اليه ، ان الدبلوماسية المصرية قد أولت دعوة الملك الحسن ، عاهل المملكة المغربية ، لعقد قمة عربية استثنائية عناية خاصة ، ولكن موقف بغداد الذى شكك فى مقاصد الدعوة المغربية ، ووضع شروطا مسبقة ، قد جعل من الصعب ، أن لم يكن من المستحيل عقد هذه القمة .

ورغم ما شهدته الشهور التالية للغزو العراقى للكويت ، وحتى نهاية عام ١٩٩٠ ، من تضائل إمكانية التوصل الى حل سلمى للأزمة ، بسبب الاصرار العراقى على عدم ابداء أى قدر من المرونة ، أمام اجماع دولى غير مسبوق على رفض الغزو بكل آثاره ، وعلى ضرورة أنهائه ، فضلا عن حماية أمن السعودية التى استشعرت خطرا داهما عليها بسبب حشد القوات العراقية على حدودها ، لم تكف المحاولات المصرية عن السعى الى تجنب حرب مدمرة فى المنطقة ، مستخدمة كل ما هو متاح من وسائل للتأثير على الموقف العراقى

لدفعه الى التراجع عن تشده ، بالاستمرار في توجيه النداءات الى الرئيس العراقي ، ومناشدة بغداد اعادة النظر في موقفها ، وبالتأكيد على ضرورة اعطاء فرصة كافية للمحصار الاقتصادي المفروض على العراق ليؤتى ثماره ، مع تواصل المشاورات مع مختلف الأطراف العربية والدولية المعنية بالآزمة .

والى جانب ازمة الخليج التي استأثرت بحسب اهتمام الدبلوماسية المصرية منذ بدايتها في اواسط العام الفائت ، حظيت القضية الفلسطينية ، التي هي قضية مصرية بالدرجة الاولى بالميز الأعم في كل تحرك سياسى قامت به مصر . كما ظلت مصر على اقتناعها بأن التوتر المتصاعد والمواجهات المستمرة بين الشعب الفلسطينى وبين آلة القمع والقهر الاسرائيلية ، انما تعود الى الاوضاع المتردية في الأرض العربية المحتلة ، والى مواصلة اعمال البطش والطرء والايماذ وغيرها من الممارسات غير الشرعية واللاانسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال ، ويسبب انكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربى الفلسطينى .

ولا شك ان اقدام الحكومة الاسرائيلية على التوسع في خطة الاستيطان وتكثيف مشروعات الاسكان في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ، من أجل تنفيذ فكرة اسرائيل الكبرى تحت سمع العالم وبصره ، انما هو محاولة لتعقيد عملية التفاوض قبل أن تبدأ ، وبالتالي افشال أى حل سياسى محتمل للقضية الفلسطينية .

ولأسف ، ففي ظل ازمة الخليج الراهنة ، وجدت اسرائيل فرصتها كاملة في الانفراد بالشعب الفلسطينى ، وفي السعى الى تطبيق خطة التهجير على سكان الضفة وغزة . كما كشفت مذبحه القدس في حرم المسجد الأقصى في أكتوبر ١٩٩٠ ، عن حجم وأبعاد مخطط التهويد الذى تنفذه اسرائيل ضد الأرض الفلسطينية المحتلة .

وكان من الطبيعى أن تنشغل الدبلوماسية المصرية بقضية هجرة اليهود السوفيت ، وتوطين أعداد متزايدة منهم في الأرض العربية المحتلة ، بصورة تؤثر سلبا على مستقبل السلام ، وعلى أمن واستقرار دول المنطقة . وقد تأمس الموقف المصرى من هذه القضية ذات الأبعاد المركبة والطبيعة المعقدة ،



على أنه لا يجوز الاكتفاء أزائها بمجرد الاحتجاج الذى ينقصه المضمون ويعجز عن التأثير ، ولا من زاوية خلق العداء أو التوتر مع دولة أو مجموعة من الدول ، وإنما يجب أن يتحدد الهدف الواضح فى منع تداعى الأحداث بما يهدد الأمن القومى العربى ، ويسمىء الى المصلحة العربية العليا .

وترى مصر بأن تهجير اليهود السوفيت وسواهم الى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، هو عدوان جديد على حقوق الشعب الفلسطينى ، وخطر كبير على الأمة العربية ، وانتهاك قذ لحقوق الانسان ومبادئ القانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وأنه فى الوقت الذى تحترم فيه مصر حق جميع البشر فى الهجرة والتنقل طبقا للمواثيق والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، فإنها تمنى النتائج والآثار الاستراتيجية المترتبة على هجرة مئات الألوف من المهاجرين السوفيت الجدد الى إسرائيل ، وتؤكد على الأخطار المحيطة بقيام إسرائيل بتوطين واسكان هؤلاء المهاجرين فى الأراضى المحتلة ، سواء بالضفة الغربية وغزة ، أو فى القدس الشرقية أو فى الجولان السورية . ولا شك فى يقين مصر أن هذه الجريمة سيكون ثمنها على السلام العالمى فادحا ، إذ لا استقرار فى الشرق الأوسط ، مادام العدوان مستمرا على الشعب الفلسطينى وعلى الأرض الفلسطينية .

وعلى مدى العام المنصرم ، أجرت مصر اتصالات على أعلى مستوى ، مع كل من الرئيس الأمريكى جورج بوش ، والرئيس السوفيتى ميخائيل جوبراتشوف ، أكدت خلالها القلق الذى ينتاب الدول العربية والمجتمع الدولى من استمرار هجرة اليهود السوفيت ، وطالبت بقياس الطرفين السوفيتى والأمريكى بالسمى ليس فقط من أجل الحصول على تأكيدات بعدم اسكان المهاجرين الجدد بالأراضى المحتلة ، ولكن أيضا بضرورة الاتفاق على آلية محددة للتأكد من عدم قيام إسرائيل بأى خطط فى هذا الشأن .

ومن ناحية أخرى ، أوضحت مصر رؤيتها هذه للحكومة الاسرائيلية ، من خلال اللقاءات المباشرة والرسائل والاتصالات الدبلوماسية مع تل أبيب ، وأكدت الحاجة الملحة الى قيام إسرائيل بالتوقف عن توطين اليهود السوفيت واحترام حقوق الانسان الفلسطينى . كما وأصلت مصر تحركها الخارجى بشكل هادئ وبأسلوب حاسم ، من أجل تصعيد الضغوط الدولية ، بما يفرض

على إسرائيل ضرورة وقف الهجرة وعدم اضافة المزيد من التعقيدات على مسيرة العمل السلمى للقضية الفلسطينية •

واذ تأسف مصر لعدم نجاح جهودها الرامية الى بدء حوار فلسطينى اسرائيلى مباشر ، وهو الحوار الذى من شأنه أن يساعد على ازالة ازمة انعدام الثقة بين اطراف النزاع ، ويكسب جهود السلام قوة دفع هائلة تضع المشكلة على بداية الطريق الصحيح للحل فانها ترى أن عقد المؤتمر الدولى بحضور كل اطراف النزاع ، تكتسب الآن طابعا ملحا وضروريا ، لأن قضية فلسطين تمثل جوهر الازمة فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها ، وأن الحل العادل والدائم للمأساة الانسانية التى يعانى منها الشعب الفلسطينى ، وانهاء الازمة فى المنطقة ، إنما يكمن فى ضمان الحقوق الوطنية للفلسطينيين غير القابلة للتصرف بما فيها حقهم فى العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة • وإزاء تمادى السلطات الاسرائيلية فى جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطينيين ، طالبت مصر بتوفير الحماية للشعب الفلسطينى من مخطط الإبادة والتهجير بموجب اشراف دولى تحت رعاية الأمم المتحدة ، تمهيدا لممارسته لحقه فى تقرير مصيره وأستقلاله الوطنى •

وبعد مذبحه القدس التى أدخلت بها اسرائيل الفلسطينين فى الأراضى المحتلة دائرة جهنمية جديدة تحمل طابع التعصب الدينى هذه المرة ، أعربت مصر عن قلقها الشديد واستيائها البالغ إزاء الأحداث الدامية التى وقعت فى ساحة المسجد الأقصى ، كما أكدت استنكارها لانتهاك حرمة المقدسات الدينية وأماكن العبادة • كما بذلت الدبلوماسية المصرية جهودها فى استصدار قرارات من مجلس الأمن ، تطالب اسرائيل باستقبال بعثة السكرتير العام للتحقيق فى هذه المذبحة ، التى أثارت العالم كله • وما زالت مصر تسمى جاهدة فى الاستفادة من ظاهرة الإجماع الدولى الذى تحقق فى أزمة الخليج ، حتى تتمكن من الوصول بأزمة الشرق الأوسط الى موقف دولى أكثر تقدما ، من شأنه أن يكثف الضغط على اسرائيل لتقبل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية •

ولا حاجة بنا الى القول ، ورغم كل ما يمكن أن يطرأ من خلافات الرؤية بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، أن التزام مصر العربية نحو شعب

فلسطين الشقيقتين ، وتلاحمها مع جماهير الأرض المحتلة ، سيستمر ويتواصل اليوم وغدا ويعد غد ، الى أن يتحقق النصر •

أما عن قضية لبنان الشقيقتين ، فقد ظل الموقف المصري طوال عام ١٩٩٠ الفائت ، يقوم على أن اتفاق الطائف هو الإطار المناسب للمحافظة على مصالح جميع اللبنانيين بدون استثناء ، وأنه يشكل السبيل الى اخراج لبنان من دوامة العنف وتحقيق الأمن والسلام فيه ، كما أكدت مصر مواصلة دعمها لجهود اللجنة الثلاثية العربية العليا في العمل على مواكبة تنفيذ اتفاق الطائف ، واستمرارها للقيام بكل ما تحتاجه مسيرة السلام في لبنان ، حتى يتسنى لهذا البلد الشقيقتين استعادة وحدته واستقلاله وبسط سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على كافة الأراضي اللبنانية • كما عبرت مصر عن انهما العميق للأحداث الدامية التي عاشها لبنان وعانى منها شعبها ، إذ لم يكن الإقتتال حلا للامزجة ، ولم يكن من الممكن الا أن يؤدي الى المزيد من تعميقها واستمرارها ، بما ينعكس سلبا على وحدة الدولة والشعب والمؤسسات ، ويعيق مسيرة الاتفاق والوفاء والسلام •

وفي الحقيقة ، فإن الهجوم اللبناني السوري المشترك ، على قصر بعيدا فجر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ ، واستسلام العماد ميشيل عون ، لم يكن بمنأى عن الظروف التي غدت تحكم العلاقات الدولية ، بعد أزمة الخليج ، وانعكاساتها المختلفة ، التي مكنت سوريا ، بموافقة لبنانية كاملة ، من اتخاذ قرار تصفية تمرد العماد المنشق على السلطة الشرعية ، واسقاط قوته • وباستسلام عون وجنوده للشرعية اللبنانية وطلبه اللجوء السياسي الى فرنسا ، تنتهى صفحة سوداء في الحياة اللبنانية • وفي الوقت نفسه تبدأ صفحة جديدة عنوانها انتصار الشرعية في مواجهة التمرد ، وهي صفحة تحمل الكثير من امكانات الاستقرار ، شرط تضافر جهود القوى السياسية اللبنانية معا في تصفية الميليشيات المسلحة ، والعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة تحديات إعادة البناء السياسي والاقتصادى والاجتماعى ، وبسط الأمن والشرعية في ربوع لبنان الواحد الموحد •

وعلى مدى عام ١٩٩٠ الفائت ، واصلت مصر ادانتها للاعتداءات المتكررة التي تقوم بها اسرائيل على الأراضي اللبنانية ، كما ايدت صعود

المواطنين فى الجنوب اللبنانى المحتل ، الذين يواصلون بشجاعة مقاومتهم للاحتلال الاسرائيلى والاعتداءات المتكررة على اراضيهم ، واكدت مصر ضرورة التزام اسرائيل بقرارات المجتمع الدولى ، وبصفة خاصة قرار مجلس الأمن رقم « ٤٢٥ » لعام ١٩٧٨ ، الذى اجمعت فيه ارادة المجتمع الدولى على انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى اللبنانية ، وذلك فى مواجهة ما أعلنت عنه اسرائيل من عدم سماحها للحكومة الشرعية اللبنانية ببسط السيادة اللبنانية على جنوب لبنان . وترى الدبلوماسية المصرية ، أنه قد أصبح من الأمور الضرورية ، بل والمُلحة ، أن تقوم جميع الأطراف بمساعدة الشرعية اللبنانية على مواصلة تنفيذ كافة بنود وثيقة الوفاق الوطنى فى لبنان ، ومنها بسط السيطرة الشرعية اللبنانية على كامل القرب الوطنى اللبناني ، وتحويل مضمون اتفاقية الطائف الى قوانين سارية وقابلة للتطبيق .

وبصرف النظر عما يكون قد أسفر عن أزمة الخليج وانقسام العالم العربى بين مؤيد للكوييت أو متعاطف مع العراق ، وما قد يكون قد اعتزى العلاقات المصرية مع بعض الدول العربية الشقيقة ، وخاصة الأعضاء فى مجلس التعاون العربى أو السودان أو غيرها من الدول التى تتقارب مواقفها مع الموقف العراقى ، فقد حرصت مصر على أن تستمر علاقاتها الثنائية غير السياسية بمعاملتها الاعتيادية دون أن تنعكس الأجواء السياسية على ماعداها من جوانب أو مجالات . كما يمكن القول أن عام ١٩٩٠ المنصرم قد سجل تطورا ايجابيا فى علاقات مصر مع كل من سوريا وليبيا والسعودية وباقى دول الخليج دون استثناء .

وجدير بالذكر أن مشكلة ديون مصر الخارجية المستحقة لكل من السعودية والامارات وقطر قد انتهت تماما ، فقد تنازلت هذه الدول الشقيقة الثلاث ، عن ديونها لدى مصر . والتى يبلغ حجمها أكثر من ٧ مليارات دولار . وقد تم الاتفاق من ناحية أخرى ، على أن تقدم هذه الدول لمصر مساعدات اقتصادية ومالية جديدة كل عام ، بعضها لتمويل ميزان المدفوعات على هيئة أموال سائلة ، وبعضها الآخر لتمويل مشروعات استثمارية محددة يتم الاتفاق عليها أولا بأول ، على أن تقدم مصر التكاليف الخاصة بكل مشروع ، وتقوم الدول العربية الثلاث بسدادها ، ويتم التشاور فى الوقت الحاضر بشأن تحديد حجم هذه المساعدات .

وهكذا تثبت شعوبنا أن وعيها بتاريخها المشترك ومصالحها المتطابقة ،  
لهو عنصر يشكل صمام أمان واستقرار للحركة العربية المعاصرة ، كما أن  
قدرتها على التعبير عن هذا الجوهر ، بأشكال مختلفة وصور متنوعة ، قد  
تعاظمت ، بحيث أنه لم يعد هناك اصرار على قوالب جامدة تنقيد بها  
المسيرة العربية •

وفي هذا الإطار ذاته ، رحبت مصر بالوحدة التي اقامها اشقاؤنا في  
اليمن العريق في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ ، وجاء تعبيرها الأوضح  
عن ذلك بزيارة قام بها الرئيس محمد حسني مبارك الى صنعاء وعدن ،  
مؤكدًا تأييده ودعمه الكامل للجمهورية اليمنية وتهنئته الخالصة للشعب  
اليمني الشقيق • وقد رأت مصر في هذه الوحدة تجسيداً لمبادئ الايثار  
والسمو والصدق والأخوة ، ودليلاً على قدرة الانتماء العربي وطاقاته  
اللامحدودة في تجاوز الصعاب والعراقيل ، ومثلاً يحفز الأمة العربية على  
المضي في تحقيق وحدتها على أساس من التراضي والقبول الديمقراطي ،  
وتحقيق التقمُّص والنهوض المضاري •

وفي ضوء المعطيات التي يعيشها عالمنا العربي في الوقت الراهن ، تبرز  
أهمية الإشارة الى ما غداً يكتسبه الخطاب العربي للعالم الخارجى من أهمية  
كبيرة ، خاصة بعد الثورة التي حدثت في مجال الاعلام ووسائل الاتصال  
المرئية والمسموعة ، بحيث أصبحت تشكل جانباً كبيراً من رؤية الشعوب  
للأحداث والقضايا ، وتؤثر في حكمها على مشروعاتها وعدالتها •

وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، وإيماناً منا بمدالة قضيتنا ومطالبنا ، فإن  
الدبلوماسية المصرية تود التأكيد على ضرورة أن يكون الخطاب العربي في  
هذه المرحلة بالذات ، خطاباً انسانياً وعقلانياً ، متفقاً مع قيم العصر ومفاهيمه،  
متجانساً مع حقيقة موقفنا ، منزهاً عن التهويل والتهوين والمبالغة ، متجنباً  
كل ما يترتب عليه الاضرار بالمصالح القومية العليا •

أما عن موقف مصر من عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم في  
القاهرة ، فقد سجل عام ١٩٩٠ ، نجاحاً في تحقيق عودة الأمور الى نصابها •  
فقد سعت مصر الى استصدار قرار من مجلس الجامعة في مارس ١٩٩٠ ،

ينص على عودة الجامعة العربية الى مصر ، استنادا الى نص المادة العاشرة من الميثاق الذى يحدد القاهرة مقرا دائما لها . كما نص القرار على تشكيل لجنة عربية مصغرة للاعداد لتنفيذ ذلك ، مع اقامة مركز للجامعة بتونس ، وبقاء بعض المنظمات العربية به .

وفى دورة مجلس جامعة الدول العربية الطارئة التى عقدت بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس الاعلان عن عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة اعتبارا من يوم ١٠ سبتمبر الماضى ، وتكليف الأمين العام بالنيابة ، الذى تولى شئون الجامعة مؤقتا بعد استقالة السيد الشاذلى القليبي فى سبتمبر من العام الفائت ، بإبلاغ القرار رسميا الى جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة والتنسيق مع دولة المقر الدائم ( مصر ) وتونس بتنفيذ انتقال الأمانة العامة بكافة إداراتها وأجهزتها الملحقه الى القاهرة ، على أن يتم ذلك فى موعد أقصاه ٢١ أكتوبر ، وذلك بإجماع الاثنى عشرة دولة التى شاركت فى الاجتماع الطارئ . كما وافق مجلس الجامعة على قرار آخر بتشكيل لجنة خماسية جديدة من ممثلى كسل من الامارات ومصر وتونس وسوريا والمغرب ، كما خول القرار للأمانة العامة صلاحيات مجلس الجامعة للإشراف بالتعاون مع اللجنة الخماسية ، على نقل المقر .

وبالفعل عادت جامعة الدول العربية بصفة نهائية ورسمية الى مقرها الدائم فى مصر يوم أول أكتوبر ١٩٩٠ ، بعد غياب استمر أكثر من أحد عشر عاما ، واذا يعتبر ذلك حدثا تاريخيا ، فإن الدبلوماسية المصرية تؤكد على أن مصر بالتعاون الوثيق والتنسيق المستمر مع كافة الدول العربية الشقيقة ستعمل جاهدة على أن تبقى الجامعة العربية بيت لكل العرب فى كافة الاوقات ، انطلاقا من اعتقادها الراسخ بأن الجامعة العربية فوق كل خلاف عابر بين الدول العربية .

وفى الحقيقة فان عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة ، يلقي على العواصم العربية جميعها ، مسئوليات ومهام لمواجهة مرحلة دقيقة وصعبة تجتازها الأمة ، كما يرتب على مصر ، دولة المقر ، والدولة

العربية الأم ، مسئوليات خاصة لانتشال العمل العربي المشترك من مرحلة  
الفرقة والتشتت الى مرحلة رص الصفوف وتعبئة الطاقات •

وإذا كانت أزمة الخليج ، برغم كل سلبياتها على مسيرة العمل العربي  
المشترك ، قد كشفت عن نقطة ضوء ايجابية ، هي أن قوة مصر ليست مجرد  
درع لحماية الوطن فقط ، وإنما هي أيضا درع لحماية الأمة العربية عندما  
تدعو الحاجة لذلك •

وهناك دائما في حياة الأمم والشعوب ، لحظات تظل لها أهمية خاصة  
على امتداد تاريخها ، وانعكاسات جذرية عميقة على مستقبلها ومصيرها •  
واحسب أن الأمة العربية تواجه في الوقت الحاضر لحظة من هذه اللحظات  
الحاسمة ، التي تمثل مفترق طرق يطرح علينا خيارات وبدائل محددة ، علينا  
أن نتدارسها ونتعرض لها بالاجابة المناسبة التي تتفق مع تحديات المرحلة  
وايقاع الأحداث فيها •

فليس من شك أن التداعيات السياسية والاقتصادية بل والانسانية  
الناجمة عن أزمة الخليج بعد تسويتها ستترك بصماتها على المنطقة لفترة  
طويلة ، وستفرض علينا تحديات جساما تفوق صعوبة عملية تسوية الأزمة  
نفسها ، ففور انحسار الأزمة ستبرز الضرورة ملحة الى تسوية الصراع  
العربي الاسرائيلي بمقتلف ابعاده المتشابكة والمتداخلة ، يترتب على ذلك  
حتماً أهمية البحث عن مفهوم جديد للأمن القومي العربي • هذا المفهوم لا يجب  
أن يكون قاهراً على حماية حدود المنطقة أو سلامة أراضيها من الخارج  
فحسب ، بل يجب أن يتسع نطاقه لحماية العالم العربي من الداخل أيضاً  
تحقيقاً لاستقرار الأوضاع داخلياً بشكل كامل • ولعل هذا المفهوم الجديد  
سيحمل في طياته مبادرات شتى مثل انشاء صندوق عربي للتنمية لضمان  
التوظيف الأمثل للثروات فيما يحقق ازدهار المنطقة بأسرها أو انشاء اتحاد  
برلماني عربي تشجيعاً لارساء دعائم نظم ديمقراطية حقيقية تأخذ بمبدأ  
التعددية في الرأي والكلمة والحرية في الفكر والتعبير والعمل على احترام  
حقوق الانسان ، وغيرها من المبادرات التي تضع في المقام الأول حسابات  
المصلحة العربية العليا واستقرار شعوبها اتساقاً مع منطق المتغيرات الدولية  
الجسيمة •

#### رابعاً : الدبلوماسية المصرية فى المجال الدولى :

وعلى النطاق العالمى الشامل ، تعمل الدبلوماسية المصرية بجهد دائم لا يتوقف ، على إقامة علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كل دول العالم التى تبادلنا نفس الرغبة ، وتجد فى الاتجاهات الراهنة المتزايدة نحو تحسين المناخ السياسى فى العالم ، ما يهيئ الفرصة المواتية نحو علاقات أفضل بين الدول والشعوب .

وإن تؤكد مصر فى سلوكها الدولى ، تمسكها بمبدأ سيادة وأولوية القانون الدولى ومبادئ الشرعية ، وبضرورة أن يكون السلام هدفاً استراتيجياً لسياسة كافة الدول والشعوب ، فإنها تستشعر الحاجة العاجلة لاقرار المفاهيم الجديدة فى العلاقات الدولية ، وضرورة اعلام القيم الانسانية العامة ، وحق كافة الشعوب فى اختيار طريق تطورها ، وفى تقرير مصيرها ، واحترام تراثها الوطنى ، وتقاليدها ، وذاتيتها ، وتقدير ظروفها ، وأهمية أن تجد الممارسات الدولية المبادئ الأساسية للمساواة والعدالة واحترام السيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية .

#### مصر والعلاقات مع الدولتين الكبيرتين :

شهد عام ١٩٩٠ ، نقلة نوعية فى العلاقات بين مصر وبين الاتحاد السوفيتى ، إذ جاءت الزيارة الرسمية والودية التى قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى موسكو فى الفترة من ١٤ - ١٦ مايو الفائت ، تلبية لدعوة من الرئيس ميخائيل جورباتشوف ، فى التوقيت المناسب تماماً ، سواء من زاوية العلاقات بين البلدين ، أو من ناحية الوضع الدولى العام ، وما يستطيعه الطرفان تحقيقه بالتعاون فيما بينهما وبالتنسيق مع سائر القوى العالمية ، لصالح السلام والتقدم العالمى .

وقد أسهمت هذه الزيارة ، فى مجال العلاقات الثنائية بين البلدين ، فى وضعها فى إطارها السليم ، الذى يستثمر ايجابيات الماضى وتراكماته البناءة ، وينطلق الى المستقبل بأفاقه الرحبة بثبات وثقة ، على أساس المصالح المشتركة والتعاون المتبادل . وعلى مدى العام الفائت ، أكدت مصر والاتحاد السوفيتى عملياً عزمهما على الاستمرار فى تطوير علاقات الصداقة



والتعاون البناء بينهما فى كافة المجالات ، وتعميق الحوار السياسى ، وتعزيز التنسيق فى المحافل الدولية لمصلحة السلام والأمن فى العالم ، كما تم بالفعل تبادل الاتصالات بين المسؤولين فى البلدين ، على شتى المستويات ، وكذلك بين المؤسسات التنفيذية وغيرها من المؤسسات ، كما تم تحقيق الزيادة فى حجم التبادل التجارى والاقتصادى بين البلدين .

ورغبة فى تقنين التعاون المصرى والسوفيتى ، تم خلال زيارة الرئيس مبارك الى موسكو ، توقيع برنامج طويل الأجل لمدة عشر سنوات ، يستهدف زيادة وتوسيع وتعميق هذا التعاون فى المجالات الاقتصادية والتجارية والتقنية والعلمية على أسس ثابتة لفترة عقد كامل من السنوات ، من خلال المتاح من الامكانيات والاحتياجات ، ووفقا للقواعد القانونية السارية بين البلدين ، وذلك بهدف تحقيق المنافع المتبادلة واستغلال موارد القوى الطبيعية وخلق وإعادة انشاء ، والتوسع ، فى مختلف المشروعات التى تشمل القطاعات الصناعية وهندسة القوى والزراعة والنقل والاسكان والتشييد ، ونقل التكنولوجيا ، والانجازات العلمية والتقنية ، وتدريب الأفراد فى المجالات المختلفة .

وبسبب الاقتناع بدور التجارة فى دفع النمو الاقتصادى فى كلا البلدين ، يركز الجانبان على أهمية زيادة تطوير التبادل التجارى بينهما على أسس ثابتة وطويلة الأجل ومتوازنة وقائمة على مبادئ المساواة والمصالح المشتركة ، واتفق الطرفان على توقيع اتفاق للتجارة خلال السنوات ٩١ - ١٩٩٥ ، بحيث يشمل تبادل سلع جديدة ، وخاصة السلع النهائية والمنتجات الصناعية وتشجيع العقود بين المؤسسات والشركات المتخصصة ، وكذلك تطوير التعاون بين رجال الأعمال والاتحادات الصناعية والغرف التجارية .

كما يتخذ الطرفان الاجراءات الضرورية لتطوير تدفق المعلومات بشأن امكانياتهما فى التصدير ، والبيانات المتعلقة بالسوق ، وكذلك تقديم التسهيلات المطلوبة لممثلى المؤسسات والهيئات فى كلا البلدين ، وذلك لرفع كفاءة العمل اخذا فى الاعتبار أهمية إقامة المعارض والأسواق الدولية لتسهيل سبل الاتصال بين رجال الأعمال . وتنفيذا لذلك اقيم بالفعل فى موسكو معرض للسلع المصرية المنتجة بواسطة القطاع الخاص ، وقد حقق المعرض الذى

قام رئيس الوزراء السوفيتي بافتتاحه مع الرئيس مبارك خلال زيارته الى الاتحاد السوفيتي ، نجاحا كبيرا •

وعلى مستوى التتميق المياسى بين مصر والاتحاد السوفيتى ، يمكن القول ، ان درجة عالية من التشاور والتلاقى فى مواقف البلدين ، قد تحققت منذ بدء أزمة الخليج وحتى نهاية العام الفائت ، فالى جانب الاتصالات التى تمت بين الرئيسين مبارك وجورباتشوف من خلال الرسائل التى حملها السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية خلال زيارته الى موسكو فى أغسطس من العام الماضى ، والسيد يفجينى بريماكوف عضو مجلس الرئاسة فى الاتحاد السوفيتى خلال رحلته المكوكية فى المنطقة ، قام السيد الكسندر بيلونجوف نائب وزير الخارجية السوفيتى ، ومبعوث الرئيس السوفيتى بزيارة الى القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ ، حيث التقى مع السيد الرئيس ، ومع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ضمن جولة ، قام بها فى دول المنطقة ، لبحث تطورات أزمة الخليج ، وامكان تجنب المواجهة العسكرية لحل هذه الأزمة •

أما عن العلاقات المصرية - الأمريكية ، فيمكن القول أنها قد دخلت خلال عام ١٩٩٠ ، مرحلة لم يعرفها من قبل تاريخ العلاقات بين البلدين ، كما شهد العام الفائت ، زيارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الى القاهرة ، فى أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكى الى مصر منذ اثنى عشر عاما ، وهى الزيارة التى تناولت المحادثات التى دارت بين الرئيس المصرى والأمريكى خلالها ، آخر تطورات الموقف فى الخليج ، والقضية الفلسطينية ومشكلة لبنان والعلاقات الثنائية •

وخلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٩٠ المنصرم ، استقبلت القاهرة عددا من المسؤولين الأمريكين ، اذ قام وزير الخارجية جيمس بيكر بزيارة مصر مرتين ضمن زيارته الى دول منطقة الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج • كما قام وزير الدفاع الأمريكى بزيارة الى القاهرة كذلك ، الى جانب مسئولين أمريكيين آخرين وأعضاء فى مجلس النواب والشيوخ ، وذلك فى اطار التشاور بين مصر والولايات المتحدة حول معطيات وتداعيات أزمة الخليج •

ولا شك أن العلاقات الثنائية المصرية - الأمريكية قد شهدت منعطفا جديدا بعد إسقاط الديون العسكرية الأمريكية على مصر ، وذلك باقترار الاجتماع المشترك للجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ والنواب يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠ ، مشروع قانون المساعدات الخارجية الذى يتضمن بندا بإعفاء مصر من ديونها العسكرية التى تبلغ ٧١ مليار دولار ، ثم إقرار مجلس الشيوخ والنواب لهذا القانون فى اليوم التالى ، وبعبارة اعتماد الرئيس بوش له .

وقد تم إلغاء الديون العسكرية على مصر من خلال صيغة توقفت بموجبها مصر عن دفع أقساط هذه الديون وفوائدها ، اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٠ وحتى ٢١ مارس ١٩٩١ ، كما تم إلغاء ٩٠٪ من أصل الديون وفوائدها ، على أن يصدر الرئيس الأمريكى قرارا بإلغاء المتبقى من الديون وهو ١٠٪ ، وبذلك تسقط الديون وفوائدها بالكامل قبل نهاية مارس ١٩٩١ . كما تضمن مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية للعام المالى الجديد ، بالإضافة الى إلغاء الديون العسكرية ، حصول مصر على ١٣ مليار دولار مساعدات كمنحة لا ترد ، وكذلك ٨١٥ مليون دولار كمساعدات اقتصادية ، ومائتى مليون دولار أخرى ، من فائض الحاصلات الزراعية ، على أن تحصل مصر على ١٢٥ مليون دولار لتوفير السيولة النقدية لها من جملة المساعدات الاقتصادية .

كما دعت واشنطن الى عقد مؤتمر دولى للدول والمنظمات الدائنة لمصر فى باريس فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ . وقد شاركت أكثر من عشرين دولة فى أعمال هذا المؤتمر الذى بحث فى اجتماع مغلق الصيغ الملائمة لمعاونة مصر بغية تخفيف عبء الديون عن كاهلها فضلا عن دراسة السبل المتاحة لمواجهة مشاكلها الاقتصادية الملحة .

ولا شك أن إلغاء الديون العسكرية لمصر على الولايات المتحدة قد جاء تنويعا للجهود المكثفة التى بذلتها مصر لدى الحكومة الأمريكية ومجلس الشيوخ والنواب فى الولايات المتحدة . كما أن عقد المؤتمر الدولى الذى دعت إليه واشنطن وشاركت فيه الدول التى لها ديون عسكرية على مصر لتحذو حذو الولايات المتحدة ، إنما يعنى استفادة مصر عمليا من الثقل والوزن الدولى الأمريكى . لتحقيق خطوة مماثلة مع الدول الأخرى الدائنة لمصر وهو ( السياسة الدولية )

ما يعد تعبيراً واضحاً من الولايات المتحدة والكونجرس عن أهمية مصر ومكانتها الإقليمية :

وفي نفس السياق تشكلت لجنة استشارية دولية تضم عشرين دولة مانحة لتقرير حجم المساعدات للدول المضارة من أزمة الخليج ومن بينها مصر وقد عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ١٩٩٠ ، الأول في واشنطن ، والثاني في روما برئاسة الولايات المتحدة :

وقد تناولت المحادثات المصرية - الأمريكية التي تمت بين الرئيس مبارك وبوش طلب مصر زيادة حجم السيولة النقدية في المعونة الاقتصادية الأمريكية لمواجهة أعباء الديون المصرية على الولايات المتحدة ، وكذلك ضرورة فتح السوق الأمريكية للمصادر المصرية إلى جانب صادرات البترول حتى يمكن تقليل المعجز التجاري الكبير بين البلدين ؛ وما يترتب عليه من عجز في ميزان المدفوعات لمصالح الولايات المتحدة خاصة وأن مصر هي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة بين دول الشرق الأوسط .

#### مصر والعلاقات مع الدول الأوروبية :

تفرض الحقائق الجغرافية أن تكون لمصر علاقة خاصة بأوروبا التي يقوم البحر المتوسط كجسور تمتد بين الطرفين وتشدهما إلى مصالح وروابط متنوعة عبر الزمن . وإذا كانت أوروبا تنطلق اليوم لتحقيق أوروبا الموحدة المتصالحة ، بعد التغييرات التي حدثت في أوروبا الشرقية عامة وفي الاتحاد السوفيتي خاصة ، وباقتراب أوروبا الغربية من الوحدة الاقتصادية الكاملة ، فإن العلاقات المصرية الأوروبية تكتسب اليوم بكل تأكيد أهمية أكثر أهمية مما كانت عليه في السابق . ومصر التي تعتبر من أهم شركاء أوروبا في العالم الثالث ، فإنها تعتبر كذلك أهم دول جنوب البحر المتوسط - خاصة في ذلك الوقت الذي تدخل فيه العلاقات بين أوروبا ودول البحر المتوسط منعطفاً جديداً يستهدف صياغة علاقات تعاون مستقبلية بين الطرفين .

وفي هذا الصدد أيدت مصر الورقة التي تقدم بها السيد ماثوسى المفوض الأوروبي ، والخاصة بالسياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية ، وذلك في

ضوء شعولية هذه الورقة لكافة أوجه التعاون والامكانيات المتاحة لتطويره  
فى شتى المجالات ، وما يتطلبه من وسائل واليات تضمن انطلاقه الى تحقيق  
الاهداف المأمولة .

وفى نطاق التعاون بين الدول المنتمية الى البحر المتوسط ورغبة فى  
العمل على تدعيمه فى المرحلة القادمة شهد عام ١٩٩٠ تطورا ايجابيا له مغزاه  
وذلك فى حين استجابت مصر الى المبادرة الاسبانية الايطالية الخاصة بمعد  
مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط واستضافت القاهرة الاجتماع  
التمهيدي لهذا المؤتمر الذى انعقد على مستوى كبار المسئولين فى الفترة من  
٢ الى ٣ ديسمبر ١٩٩٠ . وقد شارك فى هذا الاجتماع غير الرسمي ممثلون  
عن كل من مصر واسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر ويوغسلافيا  
ومالطا . وقد ركز الاجتماع على ضرورة ترأسخ المبادئ الاساسية لمعد  
مؤتمر الأمن والتعاون فى البحر المتوسط استلهاما فى النجاح الذى حققه  
مؤتمر باريس للأمن والتعاون الأوروبى الذى انعقد فى شهر نوفمبر ١٩٩٠  
لاسيما فى ضوء التوترات التى تتعرض لها المنطقة وذلك فى هذه الونة .  
وقد أكد الاجتماع على أهمية الدور الذى يجب أن يشغله التعاون الاقتصادى  
بين دول منطقة البحر المتوسط فى اطار مؤسسى جديد فضلا عن ضرورة العمل  
على حماية البعد الانسانى واحترام مبادئ حقوق الانسان .

والى جانب ما يربط مصر بدول الجماعة الأوروبية من علاقات تعاون  
مباشرة من خلال البروتوكولات المالية المتتابة التى تيرم بين الطرفين ، فان  
مصر تؤمن بأهمية توسيع آفاق هذا التعاون ، بحيث يشمل العالم العربى كله .  
ومن هذا المنطلق كانت مشاركة مصر النشيطة فى الاجتماع الوزارى العربى  
الذى عقد فى باريس فى أواخر العام الماضى ، ودورها الايجابى فى الاسهام  
فى تطوير الحوار العربى - الأوروبى ، وفى العمل على الارتقاء به ، تعزيزا  
لعلاقات التعاون والصداقة بين المجموعتين .

ومن ناحية أخرى ، تجهد الدبلوماسية المصرية فى بناء العلاقات بين  
مصر وبين دول شرق أوروبا على قاعدة المصالح المتبادلة والاستفادة من  
الرصيد الضخم الذى تتمتع به هذه العلاقات التى قامت فى السابق على  
أساس راسخ من الاحترام والفهم المشترك لحق الشعوب فى الاستقلال

والتمرد وتقرير المصير ، وحرية اختيار أنظمتها الاجتماعية ، وذلك فى ضوء المتغيرات الحاصلة فى هذه الدول ، وبما يخدم تطوير مواقفها من القضية الفلسطينية والقضايا العربية عامة •

وإذا كانت الضرورة تقتضى العمل على بلورة أسس وتوجهات سياسة عربية جديدة نحو دول أوروبا الشرقية التى تميل الى فتح أبواب هجرة رعاياها من اليهود الى إسرائيل ، فى محاولة لوقف المخاطر المتضمنة فى هذا التطور ، فإن الأمر يدعونا الى العمل على تكثيف الاتصالات مع الدول الأوروبية الغربية ، والتركيز الدعائى تجاهها لفتح أبوابها أمام أعداد محددة من المهاجرين اليهود سواء السوفيت أو من أوروبا الشرقية ، وذلك فى ضوء المسئولية التاريخية لأوروبا تجاه المشكلة الفلسطينية ، وتجاه المسألة اليهودية وما تعرض له اليهود من معاناة ، وبما يسمح بتخفيف الضغط والتوتر فى منطقة الشرق الأوسط •

ولا يخفى ما يمكن أن تنطوى عليه هذه الدعوة من توجه عربى أكثر واقعية وإنسانية ، من المنتظر أن يلقي قبولاً دولياً ، من منطلق أنه لا يعارض حق الإنسان عموماً فى الهجرة أو حق اليهود فى ذلك ، وإنما يأمل فى توزيع المسئولية الدولية عن قضية لسنا وحدنا طرفاً فيها • كما أن تلك المداخل والمنعطفات للتعامل مع هذه المشكلة ، تمثل مواجهة ذات حسنيقة حضارية تتلائم مع الفهم الأوروبي لحقوق الإنسان •

وإيماننا من مصر بأن هناك حاجة اليوم أكثر من أى وقت مضى لمزيد من الاعتماد المتبادل بين كل الدول والشعوب فى العمل على حماية السلام والأمن ، واقتناعاً منها بأن القضاء على خطر الحرب النووية ، هو الشرط الاساسى لحماية الحضارة الإنسانية ، فقد تلقت القاهرة بالإنتهاج والارتياح النتائج التاريخية التى أسفرت عنها القمة الثانية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي التى عقدت فى باريس خلال الفترة من ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ •

والدبلوماسية المصرية التى تدرك أن النتائج بالغة الأهمية التى توصلت اليها هذه القمة التاريخية ، ليس فقط لأمن واستقرار أوروبا بل ومستقبل البشرية جمعاء ، فإنها على قناعة كاملة بأن هذه النتائج سيكون لها

انعكاسات ايجابية وبناءة ومباشرة على الأمن والاستقرار فى العالم العربى ،  
وفى منطقة الخليج ، وفى حوض البحر الأبيض المتوسط •

ولا يخفى أن المواثيق التى تم التوقيع عليها فى اطار القمة الثانية للأمن  
والتعاون الأوروبى ، قد اعتلهمت مجموعة من المبادئ السياسية فى العلاقات  
الدولية ، فى مقدمتها تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وعدم  
جواز استخدام القوة أو التهديد بها فى ممارسة العلاقات بين الدول ،  
وحراسة مقتضيات الجوار الجغرافى ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية  
القائمة على التعددية • وهى المبادئ التى طالما ترجمتها مصر فى سياستها  
فى الداخل والخارج ، اقتناعا منها ، لا حيدة عنه ، من انها فى  
جوهرها ، تمثل دعامة طيبة للأمن والاستقرار فى العالم عامة ، وفى الشرق  
الارسط بصفة خاصة •

وإذا كانت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين المسئولين فى مصر وبين  
المسئولين فى الدول الأوروبية دائما كثيفة ومستمرة ، فإن أزمة الخليج التى  
انفجرت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، قد أدت الى زيادة هذه الاتصالات  
بهدف التنسيق فى المواقف ودراسة آخر التطورات فى الأزمة والحوار حول  
أنسب الطرق لحلها فى اطار سلمى يجنب المنطقة الأهوال الفاجمة من  
المواجهة العسكرية ذات الآثار التدميرية الواسعة ليس فقط على الدول  
العربية ولكن على الدول الأوروبية كذلك • فقد قام السيد نائب رئيس الوزراء  
وزير الخارجية بعقد محادثات مكثفة مع وزير الخارجية السوفيتى ادوارد  
شيفرنادزه فى موسكو ثم وزير خارجية المانيا الفيدرالية هانز دتريك جنشر  
فى بون ، وفى نفس الشهر قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتسليم  
رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك الى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران  
فى شهر أغسطس ١٩٩٠ ، وفى نفس الشهر شهدت القاهرة زيارة وفد  
الترويك الأوروبى الذى ضم وزراء خارجية إيطاليا وأيرلندا بالإضافة الى  
مساعد وزير خارجية لوكسمبورج ، وقد رافق الوفد أيضا المفوض الأوروبى  
مانوتاس • كما استقبلت القاهرة وزير الخارجية البلجيكى ووزير الدفاع  
الفرنسى فى شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، وبعدها الرئيس الفرنسى نفسه بمناسبة  
افتتاح جامعة الاسكندرية والفرانكوفونية ، وكذلك وزير الخارجية الايطالى  
وزير الخارجية البريطانى ، ورئيس الجمهورية التركى تورجوت أوزال خلال

شهر أكتوبر ١٩٩٠ ، كما تلقى الرئيس مبارك رسالة خطية من الرئيس التركي ، قام بتسليمها لمبادته وكيل وزارة الدولة لمصناعات الدفاع بتركيا فى شهر نوفمبر الفائت . كما أجرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات فى روما مع كل من رئيس وزراء إيطاليا ووزير خارجيتها ، خلال شهر نوفمبر ١٩٩٠ . ومن ناحية أخرى التقى الرئيس مبارك مع وزير خارجية يوجوسلافيا خلال الزيارة التى قام بها سياسته الى دمشق فى نوفمبر الماضى ، كما أجرى السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية محادثات مع قرينه اليوجوسلافى فى مجال التنسيق بين البلدين فى إطار حركة عدم الانحياز ، وحول وسائل دعم العلاقات الثنائية المصرية - اليوغوسلافية .

#### مصر والعلاقات مع الدول الآسيوية :

ترتبط مصر بآسيا ارتباطا عضويا ، باعتبار ان جزءا من اراضيها يقع فى القارة الآسيوية ، وتشهد السنوات الاخيرة تزايدا فى أهمية العلاقات المصرية الآسيوية ، كما تتكثف الاتصالات بين المسؤولين المصريين وبين المسؤولين فى مختلف الدول الآسيوية . وفى غضون عام ١٩٩٠ المنصرم ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارة كل من كوريا الشمالية والصين . كما استقبلت القاهرة وزير الخارجية اليابانى فى أغسطس من العام الفائت ، ورئيس الوزراء اليابانى « توشيكى كايفو » فى أكتوبر من نفس العام . وهى الزيارة التى أسهمت فى تطوير العلاقات المشتركة بين البلدين ودعمها فى المجالات الاقتصادية والتجارية ومشروعات الطاقة والتعليم والثقافة والسياحة . ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى طوكيو فى مايو من العام الفائت ، لبحث وسائل دفع التعاون الثلاثى المصرى - اليابانى - الأفريقى ، الذى حقق نتائج ايجابية عادت بالنفع على الجانب الأفريقى وزادت من اهتمام اليابان بالقارة الأفريقية . كما قام سيادته بزيارة أخرى الى اليابان ممثلا للرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات اعتلاء الامبراطور اكيهيتو عرش اليابان فى نوفمبر ١٩٩٠ .

وبعد اندلاع أزمة الخليج ، حرص الرئيس مبارك على إيفاد مبعوث خاص يحمل رسالة من سيادته الى رئيس وزراء الهند حول الموقف المصرى من الأزمة ، ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة



الى الهند خلال شهر نوفمبر من العام الفائت ، التقى فيها مع المسئولين فى الحكومة الهندية ومع القيادات الحزبية فى الهند . وفى أكتوبر من عام ١٩٩٠ ، تسلم الرئيس مبارك من الرئيس الأندونيسى سوهارتو رسالة حملها وزير التجارة الأندونيسى الذى ترأس وفد بلاده فى اللجنة المشتركة بين البلدين التى تدارست وسائل زيادة التبادل التجارى بين مصر وأندونيسيا ، وتنسيق دور رجال الأعمال فى البلدين للعمل على زيادة الصادرات .

أما الصين التى تحتفظ مع مصر بعلاقات وطيدة الأواصر ، فقد سجل العام المنصرم زيادة وزير الدفاع الصينى الى القاهرة فى شهر يونيو تلتها زيارة وزير خارجية الصين فى نوفمبر ١٩٩٠ حيث سلم الرئيس حسنى مبارك رسالة من الرئيس الصينى يانج شان كون . كما أجرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات فى بكين خلال نفس الشهر مع الرئيس الصينى ومع وزير الخارجية وغيرهم من المسئولين الصينيين .

#### مصر والعلاقات مع الدول اللاتينية :

ان انتماء مصر ودول أمريكا اللاتينية الى مجموعة دول العالم الثالث ، يشكل أساسا متينا لاستمرار التفهم والتأييد المتبادل لمسياسة كل من الطرفين للطرف الآخر ، وعلى زيادة حجم العلاقات بين مصر وبين هذه المجموعة من الدول التى تربطها بها علاقات تقليدية تقوم على الاحترام والصداقة والتعاون المشترك .

وتعمل الدبلوماسية المصرية جاهدة على تطوير امكانيات دفع العلاقات المصرية / اللاتينية الى الامام ، فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعلمية والزراعية ، وتبادل المعلومات حول مشكلة المديونية الخارجية التى تعانى منها جميع دول العالم الثالث .

وقد شهدت مصر خلال عام ١٩٩٠ عددا من الزيارات الهامة التى قام بها لمفيع من المسئولين فى دول أمريكا اللاتينية وأهمها زيارة وزير خارجية شيلى الى القاهرة فى شهر مايو والتى تلتها زيارة وزير خارجية أوروغواى فى

شهر يوليو فوزير خارجية كولومبيا فى شهر يوليو ثم وزير خارجية الأرجنتين  
فى شهر سبتمبر فرئيس البرلمان الأرجنتينى فى شهر نوفمبر من نفس العام .

كما التقى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية على هامش اجتماعات  
قمة كوالالمبور لمجموعة الدول الخمسة عشر للتشاور والتعاون بين الجنوب  
والجنوب الذى انعقد فى الفترة من ١ الى ٣ أغسطس ١٩٩٠ بالعديد من  
ممثلى رؤساء دول وحكومات عدد من دول أمريكا اللاتينية وهم السادة رئيس  
جمهورية فنزويلا ورئيس وزراء بيرو ووزير خارجية البرازيل ونائب وزير  
خارجية المكسيك .

#### مصر والمنظمات الدولية :

تنشط مصر فى العديد من المنظمات الدولية والتجمعات العالمية المختلفة  
سواء فى منظمة الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الإسلامى أو مجال مجموعة  
حركة عدم الانحياز أو حركة الدولية الاشتراكية .

#### مصر ومنظمة المؤتمر الإسلامى :

يعتز الشعب المصرى بالانتماء الى الأسرة الإسلامية الواحدة ، كما  
عملت مصر دائماً على اعلاء قيم الإسلام الرفيعة ، ومبادئه السامية ،  
والالتزام بروحه الفراء ، التى تقوم على السماحة والمباواة ، ومن ثم فقد  
كان من الطبيعى أن تسعى مصر الى استضافة الدورة التاسعة عشر لوزراء  
خارجية منظمة المؤتمر الإسلامى خلال الفترة من ٣١ يوليو - ٥ أغسطس  
١٩٩٠ ، تحت شعار « السلام والتكامل والتنمية » .

ومما أضفى أهمية خاصة على هذه الدورة من اجتماعات وزراء  
خارجية الدول الإسلامية ، أن صانف انعقادها مرور عشرين عاماً على قيام  
منظمة المؤتمر الإسلامى ، وهى فترة شهد فيها المجتمع الإنسانى تطورات  
مشيرة وتغيرات جذرية عميقة ، كان لابد أن تجذب اهتمام الدول الإسلامية ،  
فتعدها بالدراسة الموضوعية والتحليل العلمى ، قصد التعرف بدقة على  
طبيعتها ومداهها ، واستخلاص آثارها ونتائجها ، فى الحاضر والمستقبل ،

من أجل زيادة قدرتنا على التأثير فيها ، وتوجيهها الى المسار الذى يحمى مصالحنا ، ويخدم قضايانا .

وتؤمن مصر بأن التضامن الاسلامى ، ينبغى أن يكون حجر الزاوية فى كل عمل تقوم به الدول الاسلامية ، او مسئولية تتصدى لها ، لأن التحديات الماصرة ، أصبحت تتجاوز قدراتنا الفردية مهما تماظمت ، وتستعصى على الجهود المتفرقة والمحاولات غير المنسقة ، وإن تعددت وتضاعفت . كما لا بد وأن يقوم التضامن فى داخل الأسرة الاسلامية الكبيرة ، على التسليم بوحدة المصلحة والمصير بين كافة الشعوب الاسلامية ، التى تنتمى جميعا دون استثناء لدائرة العالم الثالث ، وما تواجهه من مصاعب تنموية فى مسعاها لتحقيق كفايتها من الغذاء ، وتطوير نظم الانتاج والادارة واستيعاب أساليب التكنولوجيا الحديثة ، ومواجهة المطالب المتزايدة للأجيال الجديدة من ابنائها .

ولا شك أن التضامن الاسلامى ينطوى بالضرورة على التزام أساسى وجوهى ، علينا تجسيده فى تعاملنا اليومى مع بعضنا البعض ، وهو الالتزام بتسوية الخلافات التى تنشعب بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، بالطرق الودية التى تتفق مع المصالح المشتركة والاهداف الواحدة .

ومن هذا المنطلق ، ترى الدبلوماسية المصرية ، أن منظمة المؤتمر الاسلامى ، مؤهلة للقيام بدور اكبر فى تسوية المنازعات التى تنشأ بين الدول الاعضاء بها بالوسائل السلمية الودية وبعبءا عن أساليب الصراع والعداء التى تتناقض تماما مع مبدأ الانتماء لأسرة واحدة .

وبسبب ما داهم المؤتمر خلال انعقاده من احداث غزو العراق للكويت ، فقد بادر باصدار بيان قوى ادان فيه العدوان العراقى ، وطالب بضرورة انسحاب القوات العراقية . ويعمم ترتيب آية اثار على الغزو واعتباره انتهاكا لمبادئ المنظمة . كما اعرب المؤتمر عن تضامنه مع الكويت ونظامها الشرعى برئاسة الشيخ الصباح رئيس الدولة ، ورئيس اللجنة الاسلامية الخامسة . وصدر عن المؤتمر بيان يتوافق الآراء ، جاء استكمالاً لقرار مجلس الأمن والجامعة العربية فى هذا الشأن .

ولعل أهم إنجازات المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية ، إصداره « إعلان القاهرة » بشأن حقوق الإنسان المسلم ، وذلك كتتويج للمداولات الخاصة بإعداده ، داخل منظمة المؤتمر الإسلامي قرابة أربعة عشر عاما •

كما شاركت مصر أيضا في اجتماع مكتب تنسيق وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي حيث رأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الاجتماع الذي انعقد في نيويورك في مطلع شهر أكتوبر ١٩٩٠ على هامش اجتماعات الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، وقد حضر الاجتماع سمو أمير الكويت باعتباره رئيسا لمؤتمر القمة الخامس لمنظمة المؤتمر الإسلامي •

وفي الحقيقة تعمل الدبلوماسية المصرية من خلال نشاطها الفاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي ، على جعلها قادرة على فرض نفسها في قلب الأحداث ، فلا تعيش على هامش التفسير ، بل تخرج الى العالم وتتفاعل مع غيرها بالأخذ والعطاء ، وأن تقيم علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى من منطلق التعاون في المسيرة المشتركة على طريق السلام والتقدم والرخاء •

#### مصر وحركة عدم الانحياز :

إن مصر التي أكتت دوما التزامها بحركة عدم الانحياز ، لتؤمن بأهميتها وبضرورتها في تحقيق التطور المتكافئ في مجال العلاقات الدولية • ولا شك أن الأحداث والتطورات التي يموج بها عالم اليوم ، وخاصة بعد أن وضعت الحرب الهاربة أوزارها ، إنما تكشف عن الدور الرائد الذي يمكن أن تقوم به الحركة في رسم الصورة الجديدة للمستقبل ، في مواجهة الاضطراب الفادحة التي تهدد استمرار التقدم على كوكبنا •

وإذا كانت حركة عدم الانحياز ، ظلت منذ بداية قيامها ، هي الحصن الذي يلوذ به الضعفاء من ويلات المجابهة المروعة التي كان يهدد بها صراع الجبابرة الأقوياء ، فإن الأهداف الجديدة التي ترسم في الأفق اليوم ، ويتعين على الحركة أن تتصدى لتحقيقها ، بفكر متطور وعمل ديناميكي نشيط ، ما تزال هي ذاتها امتدادا لجوهرها الأصل ، الذي غدا يمثل الآن في العمل

على دعم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وحماية مصالح ضعفاء المعمورة وفقرائها ، وبلورة طموحاتهم حتى تنهيا لهم القدرة ، على الدخول فى حوار مثمر وبناء مع الشمال ، يستهدف سد الهوة بين الطرفين ، وتحويل التطورات الايجابية المتولدة عن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، الى نهضة جديدة لشعوب العالم كله .

وفى ظل التغيرات الجذرية والمتلاحقة التى تموج بها الساحة الدولية اليوم ، انعقد الاجتماع التنسيقى لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى ٤ اكتوبر ١٩٩٠ . وقدلقى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بصفته رئيسا لوفد مصر كلمة أكد فيها على أهمية استجابة الحركة للمتغيرات الدولية الراهنة وتكيف مبادئها مع مناخ الوفاق الدولى الجديد . كما دعا أيضا الى ضرورة دعم وترسيخ دور الحركة فى دفع حوار ايجابى وبناء بين الشمال والجنوب وتعميق اواصر علاقات التشاور والتعاون بين دول الجنوب والجنوب .

كما شهد عام ١٩٩٠ أيضا اتصالات مكثفة بين مصر وغانا للتضدير للمؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز المقرر عقده فى «اكرا» فى النصف الثانى لعام ١٩٩١ .

وتحقيقا لنفس الهدف ، ومتابعة من حركة عدم الانحياز لما يعيشه العالم من مرحلة توافق دولى شامل حول ضرورة سيادة السلام العادل بين جميع البشر ، والتكاتف معا من اجل معالجة تلك التحديات الخطيرة التى تهدد البقاء الكونى نفسه ، فانها تنشبث بالأمم المتحدة كاسلوب امثل للتعاون بين وحدات المجتمع الدولى ، وكجهاز فعال ينبغى تاكيد دوره فى حل المنازعات وتعميق الشرعية الدولية وتجسيد التكافل والتضامن على المستوى العالمى .

وتقوم الرؤية المصرية ، على أن حركة عدم الانحياز تملك من مقومات الحيوية والقدرة الذاتية ، ما يمكنها من اعادة رسم دورها ، الذى يتفق مع مهامها الجديدة على المسرح الدولى ، وتعزيز مكانتها ، وتعظيم اسهامها فى صياغة السلام وصنع التطور .

## مصر والدولية الاشتراكية :

كان قبول الحزب الوطنى الديمقراطى ، الحاكم فى مصر ، فى عضوية حركة الدولية الاشتراكية فى يونيو ١٩٨٩ ، ايدانا بيده النشاط المصرى فى هذا المحفل السياسى الدولى العريق . اذ يادر حزينا الى توجيه الدعوة لاستضافة اجتماع مجلس حركة الدولية الاشتراكية ، وهو الاجتماع الذى تم بالفعل بالقاهرة خلال الفترة من ٢١ - ٢٢ مايو ١٩٩٠ .

وقد شارك فى اجتماع مجالس الدولية الاشتراكية ، الذى جاء انعقاده بالقاهرة كأول سابقة لاجتماعات يعقدها فى دولة من دول العالم الثالث ، واحد وسبعون حزبا من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المنتمية الى أكثر من ستة وأربعين دولة من مختلف بقاع العالم . وتم انتخاب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية وعضو الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى نائبا لرئيس الدولية الاشتراكية عن المنطقة العربية .

كما مثل السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الحزب الوطنى الديمقراطى فى اجتماعات مجلس حركة الدولية الاشتراكية الذى انعقد فى نيويورك فى الفترة من ٨ الى ٩ أكتوبر ١٩٩٠ ، والذى دارت أعماله حول موضوع مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب فى التسمينات . وقد عبرت الكلمة التى ألقاها السيد وزير الدولة عن ترحيب العالم الثالث بانتهاج الحرب الباردة وببدا حقبة جديدة فى تاريخ الانسانية تسودها سياسة الوفاق والتعاون . كما مكست كلمته من جانب آخر القلق الذى يساور دول العالم الثالث ازاء التغيرات الدولية الجديدة خشية أن يتم التقارب بين الشرق والغرب على حساب الأهمية السياسية والاقتصادية للدول النامية بالنسبة للدول المتقدمة . كما دعت كلمة السيد وزير الدولة الى ضرورة التوصل الى صياغة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب على أسس أكثر عدالة كما أكدت على أهمية تشجيع التعاون الاقليمى المتعدد الاطراف دعما للحوار بين الجنوب والجنوب وتضييقا للفجوة المتزايدة بين دول الشمال والجنوب .

ولاشك أن حركة الدولية الاشتراكية ، التى تتطابق السياسة الخارجية

المصرية مع أغراضها ومقاصدها السامية الى ارساء العدالة الاجتماعية ، والقضاء على كافة اشكال القهر الاجتماعى والسياسى ، تزداد اهميتها فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، كما يزداد اهمية الدور الذى يتعين على الحركة الاضطلاع به فى العمل على توسيع دائرة التعاون والتعايش بين الدول جمعاء ، وتكريس نتائج الانفراج الدولى لمصالح البشرية بأسرها .

وتجهد الدبلوماسية المصرية الدعوة الى توسيع نطاق الصركة وفتح ابواب عضويتها أمام دول العالم الثالث ، تحقيقا لأكبر قدر من التوازن والتكافؤ بين مصالح الدول المتقدمة الفنية وبين مصالح واحتياجات الدول النامية ، وفى تحفيز همة الحركة للعمل على احياء الحوار بين الشمال والجنوب ، للحيلولة لى قيام سقار حديدى من نوع جديد ، يقسم العالم افقيا بين شمال غنى وجنوب فقير .

#### مصر والامم المتحدة :

تواصل مصر تأييدها ودعمها الكامل للامم المتحدة ، والتزامها بميثاقها واهدافها ومبادئها ، التى استقرت فى ضمير شعبنا وشعوب العالم الثالث ، والتى ستظل مصدر الهام لنا فى صياغة الاطار الذى يحكم حركتنا الدولية .

ولعل أبرز النشاطات التى شهدتها مقر الامم المتحدة فى نيويورك فى عام ١٩٩٠ الفائت هو مؤتمر « قمة الطفولة » ، الذى شارك فيه الدعوة اليه الرئيس محمد حسنى مبارك مع رؤساء جمهوريات وحكومات المكسيك وكندا والسويد ومالى وباكستان . وقد حضر المؤتمر ٧٢ رئيس دولة وحكومة هذا وقد منجل الرئيس مبارك فى رسالته الى المؤتمر جهود مصر فى مجال رعاية الطفولة ، مؤكدا أن مصر اتخذت مختلف الاجراءات من أجل رعاية العناصر الرئيسية التى تضمنتها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل موضع التنفيذ ، قبل بدء سريانها على المستوى العالمى وتناولت السيدة قرينة السيد الرئيس ورئيسة وفد مصر لدى القمة فى الكلمة التى ألقته باسم مصر وضع الطفل المصرى باعتباره نموذجا حيا لطفل العالم الثالث ، موضحة أن مصر قد بدأت فعلا فى تحقيق الاهداف التى عقد من أجلها المؤتمر وذلك باعلان رئيس الجمهورية الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٩ عقدا لحماية ورعاية الطفل المصرى ،

وانشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة ليضع لرعاية الطفل سياسة مستمرة  
ومستقرة \*

ولا شك أن قمة الطفل تعد تطورا قريدا فى تاريخ العلاقات الدولية ،  
يبدل على ارتفاع العمل السياسى فى عالمنا المعاصر ، ويعد نظر القادة فى  
التطلع الى معالجة الأمور ، ليس فقط ذات الأولوية الحالية ، بل وأيضا  
الآثار المستقبلية وبعميدة المدى ، فأطفال اليوم هم أعمدة بناء الغد ، وهم  
قادة المستقبل \*

إن الفكرة التى نشأت فى اذهان العاملين المخلصين فى صندوق الأمم  
المتحدة للطفولة ، ثم جرى تبنيها من قبل قادة الدول الست الداعية الى  
المؤتمر ، قد وجدت أرضا تولى خصبة من قادة العديد من الدول  
فى الشمال والجنوب ، وكانت الاستجابة الكبيرة للدعوة الى قمة الطفولة  
على هذا النحو غير المسبوقة ، لدلالة واضحة على طبيعة العصر الذى نتجه  
اليه فى العقد الأخير من القرن العشرين ، وهو العصر الذى يجعل حقوق  
الإنسان ركيزة العلاقات الدولية \*

وانطلاقا من ايمان مصر الراسخ بوجود مصير الانسانية وبحكمتها  
الجماعية ، فقد واصلت دعوتها الى ضرورة مضاعفة المجتمع الدولى لجهوده  
من أجل اقامة عالم خال من العنف ومن الأسلحة النووية ، على اساس  
التخلى عن سياسات المواجهة والبحث عن توازن مقبول للمصالح ، وتعاون  
واسع النطاق ومتنوع ، وثقة وتفاهم متبادلين بين الشعوب \*

وتجسيدا لهذه الدعوة ، أعلن الرئيس محمد حسنى مبارك فى أبريل  
من عام ١٩٩٠ الفاتئ ، عن مبادرة تتضمن مشروعا لإزالة كل أسلحة الدمار  
الشامل من الشرق الأوسط ، بما فى ذلك الأسلحة النووية والبيولوجية  
والكيمياوية . ولا شك أن انفجار أزمة الخليج على هذا النحو الذى يهدد  
باندلاع حريق هائل فى المنطقة كلها ، ليؤكد على الحاجة الملحة الى تنفيذ  
هذه المبادرة تحقيقا للهدف منها فى حماية أمن كل دول الشرق الأوسط \*

وعلى ذات الشاكلة ، واصلت مصر مطالبتها باعتبار الشرق الأوسط



منطقة منزوعة السلاح النووي ، وبأن نلتزم دول المنطقة بحظر دخول الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، وتدعو مصر إسرائيل الى الانضمام لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، وقبول الضمانات التي تقررها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تدعو الى اتخاذ كل الاجراءات الأخرى الكفيلة بتخفيف حدة التوتر ووقف سباق التسلح بالمنطقة ، وبناء الثقة بين الاطراف •  
فالدروس المستخلصة الآن تؤكد أكثر من اى وقت مضى ، ان إسرائيل أو أية دولة أخرى ، لا تستطيع أن تحقق أمنها بقوة السلاح ، وكذلك الدول العربية ، كما لا يمكن تحقيق الأمن على حساب تهديد أمن الدول الأخرى •

وهكذا يبين بوضوح وجلاء ، من واقع جردة الحساب الخاصة بجهودنا الخارجى على مدى العام الفائت ، كيف أن لكل قرس طيب ، حصاد وأمر ، اذا تعهده أصحابه بالرعاية والاخلاص والاصرار على بلوغ القصد •



## المحتويات

الموضوع	صفحة
مقدمة . . . . .	٣
الفصل الأول : النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٣ . .	١٢
الفصل الثانى : النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٤ . .	٢٣
الفصل الثالث : النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٥ . .	٥٩
الفصل الرابع : النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٦ . .	٨٩
الفصل الخامس : النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٧ . .	١١٥
الفصل السادس : النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٨ . .	١٥٣
الفصل السابع : النشاط الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٩ . .	٢١٣
الفصل الثامن : تجمع « اندوجو » ومفهوم « اخاء » الافريقى . .	٢٧٣
الفصل التاسع : العمل الافريقى المشترك فى ربيع قرن . . . .	٢٨١
الفصل العاشر : اصول وأبعاد الدبلوماسية المصرية فى القارة الافريقية . . . . .	٢٩٣
الفصل الحادى عشر : الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٩٠ . .	٣١٣

رقم الايداع ٢٢٧١ / ١٩٩١

I. S. B. N. 977 — 05 — 1004 — 1



الناشر  
مكتبة الزجلو المصرية  
١٦٥ شارع محمد فريد  
ت : ٣٩١٤٣٣٧

الضمن ١٢ جنيها